مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني

سياسية مقاربات

POLITICAL APPROACHES

العدد (٢) السنة الثانية
يناير - مارس ٢٠١٧ م

مجلة فصلية تعنى بالشأن السياسي اليمني ومحيطه الإقليمي والدولي

دراسات ومقالات:

- جماعة أنصار الله: الخطاب والحركة (دراسة سوسيوثقافية)
- خيار الفيدرالية في اليمن وأقاليمها الستة: الترياق القاتل
- الأزمة اليمنية ومشروع الأقاليم: قراءة في الخلفية والأبعاد
- عاصفة الحزم ومواقف القوى والأحزاب السياسية اليمنية المؤيدة للعدوان
- موقع إسرائيل من الصراعات الإقليمية وأثره على تطبيع العلاقات مع بعض الدول العربية
- أبرز ملامح سياسات (ترامب) تجاه الملفات الساخنة في المنطقة
- إسرائيل والصراع الإقليمي: المنهج وأداة التطبيع الانتقائي

منتدى مقاربات

ترامب والشرق الأوسط:
قراءة تحليلية

تقارير

توطين الجماعات الإرهابية والمتطرفة في تعز:
المقدمات والنتائج

قراءة في كتاب

أوهام حول "انتقام الجغرافيا"

قواعد النشر في مجلة مقاربات سياسية

ترحب مجلة مقاربات سياسية بإسهامات الباحثين والكتاب والمتخصصين والمهتمين بقضايا اليمن ومحيطه الإقليمي والدولي، وتهتم في الصدد ذاته بنشر الدراسات الأصيلة والمقالات التحليلية والتقارير وعروض الكتب المختارة، وذلك وفقا لقواعد النشر التالية:

١- معايير إجازة هيئة التحرير للمواد الواردة للنشر هي: الموضوعية، والدقة، ودرجة التوثيق.

٢- أن تكون المواد المرسلة للنشر مطبوعة على الحاسوب بصيغة (word) بما في ذلك الجداول والرسوم البيانية، مع إرفاق نسخة مطابقة بصيغة (pdf) , وترسل النسختان إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة.

٣- يشترط (كحد أقصى) ألا يزيد حجم البحث أو الدراسة عن (٦٠٠٠ كلمة)، والمقال عن (٤٠٠٠ كلمة)، والتقرير عن (٢٥٠٠ كلمة)، وعرض الكتاب ومراجعته عن (٢٠٠٠ كلمة).

٤- يشترط أن يكون توثيق المصادر والمراجع متسقا مع الأصول العلمية المتعارف عليها، وأن يتضمن هامش الإسناد المرجعي نمط التوثيق التالي:

أ- في الكتب: اسم المؤلف، **عنوان الكتاب**، مكان النشر، اسم الناشر، رقم الطبعة أو المجلد، تاريخ النشر، رقم الصفحة.

ب- في المجلات والدوريات: اسم الكاتب، عنوان الدراسة أو المقال، **اسم الدورية**، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

ج- في المصادر والمراجع المتوفرة على المواقع الإلكترونية: تفاصيل عنوان المادة أو موضوعها، متوفرة على الرابط:

عنوان الرابط للموقع الإلكتروني منسوخاً عن الموقع ذاته

٥- يشترط أن يكون الإسناد المرجعي في هامش الصفحة وفقا لنمط "إدراج الحاشية السفلية" المترافقة مع الإشارة المرجعية أعلى النص في متن الصفحة نفسها، وبترقيم جديد لكل صفحة على حدة.

٦- ترحب المجلة بنشر أي تقرير يردها متضمناً تغطية لمؤتمر أو ندوة أو حلقة نقاش، على أن يدخل موضوع الفعالية ضمن دائرة اهتمامات المجلة وتخصصها، وبشرط أن يكون حجم التقرير ضمن الحد المشار إليه في البند (٣)، وأن يتضمن رصداً موجزاً لأبرز ما تناولته أوراق العمل والتعقيبات بخصوصها والتوصيات، مع تدوين عنوان الفعالية ومكان انعقادها وتاريخها وأبرز المشاركين فيها.

٧- ترحب المجلة بنشر عروض الكتب ومراجعتها، بشرط أن يكون حجم العرض والمراجعة ضمن الحد المشار إليه في البند (٣)، وألا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، وأن يتضمن عرض الكتاب ومراجعته خلاصات مكثفة لمحتوياته في إطار رؤية تحليلية ناقدة لطروحات المؤلف واستنتاجاته، مع تدوين عنوان الكتاب واسم مؤلفه ومكان النشر واسم الناشر وتاريخ النشر وعدد الصفحات.

٨- تلتزم هيئة تحرير المجلة بتقييم أية مادة تصل إليها وفقاً لمعايير النشر الواردة في البند (١)، وإعلام الكاتب بنتيجة تقييمها خلال شهرين من تاريخ استلامها. ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

٩- تحتفظ المجلة بالحق في إجراء أي تغييرات شكلية على النصوص الواردة للنشر، بما يتلاءم مع نمطها العام في تحرير النصوص ومراجعتها وضبطها. كما يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة للمادة قبل إجازتها للنشر.

مقاربات سياسية

POLITICAL APPROACHES

مجلة فصلية تعنى بالشأن السياسي اليمني ومحيطه الإقليمي والدولي
تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني

رئيس التحرير:
أ.عبد الملك العجري

نائب رئيس التحرير:
أ.عبدالسلام المحطوري

مدير التحرير:
د.سامي السياغي

سكرتارية التحرير:
عبدالعزيز أبوطالب
عبدالرحمن العجري
يحيى شرف الدين

التنسيق والإخراج الفني:
صالح الشامي

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:

اليمن - صنعاء - حي الجراف

هاتف: ٩٦٧١٣٣٧٣٠٠+

صندوق بريد: ٤١٩٠

E-mail: yecscs@gmail.com

Website: www.yecscs.com

سعر النسخة:
للأفراد: ٥٠٠ ريال
للمؤسسات: ٢٠٠٠ ريال

خارج اليمن:
للأفراد: ٣٠ دولاراً
المؤسسات: ٧٠ دولاراً

الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز أو المجلة.

المحتويات

افتتاحية _____ ٣

دراسات ومقالات:

جماعة أنصار الله: الخطاب والحركة(دراسة سوسيوثقافية) _____ ٥

خيار الفيدرالية في اليمن وأقاليمها الستة: الترياق القاتل_____ ٤٧

الأزمة اليمنية ومشروع الأقاليم: قراءة في الخلفية والأبعاد _____ ٨٩

عاصفة الحزم ومواقف القوى والأحزاب السياسية اليمنية المؤيدة للعدوان_____ ١١٣

موقع إسرائيل من الصراعات الإقليمية وأثره على تطبيع العلاقات مع بعض الدول العربية _ ١٣٧

أبرز ملامح سياسات (ترامب) تجاه الملفات الساخنة في المنطقة _____ ١٥١

إسرائيل والصراع الإقليمي: المنهج وأداة التطبيع الانتقائي _____ ١٦٩

منتدى مقاربات:

ترامب والشرق الأوسط: قراءة تحليلية _____ ١٨٧

تقارير:

توطين الجماعات الإرهابية والمتطرفة في تعز_____ ٢١٩

قراءة في كتاب:

أوهام حول (انتقام الجغرافيا) _____ ٢٣٥

افتتاحية

بقلم: نائب رئيس التحرير

يسرنا بداية في هيئة تحرير مجلة "مقاربات سياسية" أن نقدم للقراء الكرام العدد الثاني من المجلة والتي بدأت نصف سنوية، ثم تقرر أن تكون من هذا العدد فصلية تصدر كل ثلاثة أشهر؛ باعتبار أن كثافة الأحداث وتفاعلاتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية تستوجب كمرحلة أولى أن تكون المجلة فصلية لا نصف سنوية، بحيث تتمكن من الإسهام عبر ما تنشره من بحوث ودراسات وتقارير في فهم وتحليل المواقف والأحداث، وتقديم الرؤى والأفكار التي يمكن لصناع القرار الاستفادة منها، وفي ذات الوقت تناول قضايا المجتمع بالدراسة والتحليل، للارتقاء بوعيه وثقافته ومستوى إدراكه، وكشف حقيقة وأبعاد ما يجري من أحداث ومتغيرات وانعكاساتها على واقعه الداخلي وعلى قضايا الأمة المصيرية، خاصة في ظل التآمر الكبير والهجمة الشرسة التي تتعرض لها الأمة سواءً في اليمن أو في بقية دول المنطقة وبالتحديد فلسطين التي تنتشر فيها المستعمرات الصهيونية كالسرطان، وكذلك سوريا والعراق وليبيا التي يعبث بأمنها واستقرارها الإرهاب التكفيري المصنوع والمدعوم من أجهزة المخابرات الأجنبية المعادية للمنطقة والطامعة في خيراتها، وما يمثله ذلك من تهديد لكينونة ووجود واستقرار هذه الدول والمنطقة بأسرها.

بقدر التحديات التي تواجه المنطقة، وحالة الاستقطاب الحادة، وهرولة بعض الأنظمة نحو التطبيع مع العدو الإسرائيلي، والمضي خلف المشروع الأمريكي الهادف إلى تمزيق دول المنطقة إلى كانتونات ودول صغيرة متناحرة على أسس طائفية وعرقية ومذهبية؛ إلا أن الفترة القريبة الماضية قد شهدت انتصارات على مشاريع التفتيت والتمزيق وعلى قوى التكفير والإرهاب ومن يقف خلفها من دول المنطقة ومن خارجها، لعل أبرزها تحرير مدينة حلب السورية وقرب استكمال تحرير مدينة الموصل العراقية من يد الجماعات الإرهابية، وما مثله ذلك من نصر كبير لمحور الممانعة والمقاومة على المشروع الأمريكي الإسرائيلي.

في اليمن وعلى الرغم من المجازر الوحشية التي ارتكبها التحالف السعودي الأمريكي بحق المدنيين خلال ما يقارب العامين، والتي فاقت جرائم النازية والفاشية، وبرغم الدمار الشامل، والحصار البري والبحري والجوي الذي أعاق تنقل البشر والسلع والبضائع من وإلى اليمن، والحرب الاقتصادية الشاملة التي طالت المالية العامة للدولة والبنك المركزي،

واستهدفت كل ما له صلة بحياة المواطنين واستقرارهم المعيشي، إلى الدرجة التي أصبح فيها الملايين من اليمنيين بل غالبيتهم ما بين نازح ومحتاج لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، وبرغم كل ذلك فقد تمكن اليمنيون من تطوير القدرات الصاروخية، استهدفوا بها القواعد العسكرية السعودية بصواريخ باليستية بعيدة المدى، وجعلوا أهم وأكبر المدن السعودية وفي مقدمتها (جدة والرياض) ولأول مرة في مرمى صواريخ الجيش اليمني واللجان الشعبية في تطورات قلبت المعادلة العسكرية وأربكت النظام السعودي، والذي سبق له أن أعلن مراراً قضاءه على منظومة الصواريخ اليمنية بعيدة المدى. وفي جانب المعركة البحرية فقد تم استهداف أحدث البارجات والمدمرات والزوارق الحربية التابعة لدول العدوان، كما تم إسقاط أساطير القوات الجوية والبرية، ومرغ المقاتل اليمني أنف الجيش السعودي ومرتزقته في التراب، في كل الجبهات الداخلية وفي جبهات الحدود.

على صعيد المفاوضات، فقد وصلت في كل جولاتها إلى طريق مسدود، بسبب التعنت السعودي الأمريكي والإصرار على الخيار العسكري - وأيضاً - بسبب تواطؤ وانحياز مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة وتبنيه على الدوام مواقف الدول المعتدية على اليمن.

وبرغم كل ذلك فإن الحوار والتفاوض هما وحدهما الكفيلان بإحلال السلام والاستقرار في اليمن والمنطقة، لذا يبقى الأمل في الاحتكام إلى العقل والمنطق ووقف هذه الحرب العبثية التي استنفذت طاقات الأمة ولا مستفيد منها سوى الأعداء، كما أنه لا أمن ولا استقرار للسعودية ومن تحالف معها إلا بتحقيق أمن واستقرار ووحدة اليمن، واحترام سيادته واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وبناء علاقات تقوم على حسن الجوار والاحترام المتبادل، وتحمل تبعات الحرب من تعويضات وإعادة إعمار.

ختاماً....

نأمل أن يحقق هذا العدد من المجلة والذي يحوي بين دفتيه مواضيع وقضايا فكرية وسياسية محلية وعربية ودولية الغاية المرجوة وأن ينال القبول من قراء المجلة الأعزاء.

جماعة أنصار الله: الخطاب والحركة

(دراسة سوسيوثقافية)

أ.عبد الملك العجري

رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني، عضو المجلس السياسي لأنصار الله

aalejri@gmil.com

ينسب لماركس مقولة مشهورة عنه بعد أن سمع أحدهم يعرف الماركسية بطريقة خاطئة فقال ماركس: "إذا كانت هذه هي الماركسية؛ فمن المؤكد أنني أنا ماركس، لست ماركسياً"!!

ينطبق ذلك بشكل كبير على جماعة أنصار الله[1] أو الحوثية[2] التي أحيطت منذ خروجها للمجال التداولي الإعلامي والبحثي بغير قليل من الضبابية والغموض، ومع تدشين أول جولة صيف ٢٠٠٤م كان السؤال الحرج: من هم أنصار الله؟ كيف نشأت الجماعة؟ ما هي أهدافهم، مقولاتهم، أجندتهم، استراتيجياتهم، أصولهم المعرفية وخصائصهم الفكرية...؟

في هذه المرحلة الحرجة في مسار تاريخ جماعة أنصار الله، وفي مناخ مضطرب تخلّقت الفكرة الأولية، وكان التصور الأولي أو الأفكار الأولية تتدحرج مع الأيام ككرة الثلج، والمعلومات المتكونة في تلك المرحلة مثلت دور الخبرات السابقة التي تسهم في تضليل نتائج البحث العلمي وتؤثر سلباً على مخرجات القراءات التالية، وأكثر مقولات استنزفت جهود الباحثين والكتبة؛ هي مقولة الإمامة السياسية، الصحابة، العلاقة مع إيران والمذهب الجعفري، وهي مقولات هامشية في الخطاب الحوثي أو مفتعلة، كما سيأتي، ويتم اصطفاؤها وتسليط الضوء عليها عن قصد في الغالب، كجزء من أدوات المكافحة.

باستقراء عدد كافٍ من المواد والتقارير والدراسات التي تناولت أنصار الله؛ نجد أنفسنا أمام كمّ كبير من التعريفات المتضاربة ومن بين التعريفات النمطية الشائعة:

- جماعة إحيائية زيدية مطلبية تتبنى مطالب حقوقية سياسية وثقافية واجتماعية، وتسعى لحماية التقاليد الدينية والثقافية للزيدية؛ ممّا يعتقد أعضاؤها أنه تعديات سلفية/وهابية.

---

١ – الاسم الذي اصطفته الجماعة لنفسها.

٢ – الاسم الذي اشتهرت به الجماعة أثناء الحروب الست.

- ظاهرة صنعها البؤس وحالة الحرمان الاقتصادي والمظالم المرتبطة بالهوية الثقافية، وإقصاء الرأسمال الثقافي والاجتماعي الزيدي من المساهمة في رسم وتشكيل مستقبل اليمن الجمهوري عقبت ثورة سبتمبر ١٩٦٢م.
- تجمع عقائدي مغلق يعبر عن وعي فئوي، وتمثل مصالح طائفية طبقية أو طائفية.
- حركة تمرد وميليشيا مسلحة تتربص شراً بالثورة والجمهورية، وردة سياسية ضداً لعملية التحول الذي أحدثته ثورة السادس والعشرين من سبتمبر١٩٦٢م، لاستئناف وإحياء الإمامة السياسية وسلطة الهاشميين في اليمن.
- مجموعة من الشيعة المرتبطين بإيران، والذين تحولوا عن الزيدية إلى الاثني عشرية[١].

أنصار الله ليست نزعة علموية، ولا مجرد مدرسة نظرية صرفة، بل مكوّن اجتماعي وحراك شعبي وتيار سياسي نشأ في سياق انقسامي، وبيئة مفعمة بالصراعات والتناقضات الرأسية والأفقية مع النظام والفاعلين المحليين، كتجلٍ للفشل في إقامة دولة وطنية تصهر الهويات التحتية في إطار وطني جامع، خاضت جولات من القتال سواء مع النظام أو أطراف محلية غالباً ما كانت تكتسب أبعاداً إقليمية ودولية، ومعظم النتاج الأدبي في مقاربة أنصار الله أنتج على هامش أو في سياق هذه الصراعات، ومن قبل قراء هم بشكل أو بآخر جزء من الصراع، لذا كان نتاجهم تعبيراً عن مخاوفهم أو انطباعات ذاتية مستوحاة من الذاكرة التاريخية لصراعات النصف الأول من القرن السابق أو بتأثير حالة التقاطب الجيوسياسي في المنطقة.

وغير العوامل الدعائية والكيدية سياق نشأة أنصار الله - أيضاً - ارتبط بجملة من العوامل الموضوعية إن على مستوى الرموز والطقوس والشعائر والخلفية الثقافية أو

---

١ – على سبيل المثال من التعريفات التي يوردها تقرير مجموعة الازمات الدولية منها "الحوثيون حركة مسلّحة ذات أساس عرقي [هاشمي]، تسعى لإعادة إحياء الحكم الذي خسروه بعد ثورة سبتمبر ٦٢. العنصر الجديد في الحركة هو الأجندة الإيرانية الخفية. يريدون استعادة حكم الهاشميين، لكن ليس من خلال المبادئ الزيدية. يقولون إنهم زيديون، لكن أجندتهم الخفية هي انقلاب اثنا عشري. ومنها ما نقلته على لسان عبدالكريم الإرياني: "الحوثيون لا يعدون اختراع أنفسهم، إنهم يعيشون إرث الماضي الموقع المتميز للهاشميين في ظل الإمامة، ويحاولون – فقط – التعايش مع الحاضر. سياستهم الحالية موجهة بدرجة كبيرة بالماضي، وغير متوافقة مع اليمن الحديث. انظر **تقرير الشرق الأوسط رقم ١٥٤، الحوثيون من صعدة إلى صنعاء**، ٢٠١٤، ص١١– ١٢.

السياق المكاني والزماني ربطها في الوعي الجمعي بمذهب وجغرافيا وفئة معنية.

من جهة ثالثة تباينت القراءات والتعريفات لأنصار الله بتباين المناهج، والفرضيات السوسيولوجية النظرية لمقاربة الظواهر الاجتماعية والتعبيرات الدينية، وأكثر المناهج استخداما هي المناهج ذات الطابع الاستاتيكي أوالسكوني الجامد التي تقاربها كائناً فوق تاريخي وفعلاً استثنافياً لظواهر مذهبية مفترضة في الأزمنة الغابرة وتلحيقها بها بصورة مصطنعة، وتغريسها قهراً في القرن الحادي والعشرين من دون أي مناسبة.

أو تفترض أن مسار حركة المجتمع اليمني مسار جامد وثابت يعيد تكرار أبنيته بطريقة ميكانيكية، أو أنه يمكن أن ينحكم لرغبة فردية ومؤامرة مخططة متفلتاً من كل القوانين والشروط التي تحكم حركة الاجتماع الإنساني.

النوع الآخر من المناهج (منهج الأزمة) المنهج الذي كان سائداً على التراث السوسيولوجي التقليدي في تفسير عوامل وأسباب نشأة الإحيائيات الإسلامية، وربط كل أشكال التعبيرات الدينية بأزمنة التراجع والتقهقر وخيبة الأمل.

المقاربات اليسارية والليبرالية التقليدية على الخلاف بينها لا تخرج عن كونها تنويعاً على منطق الأزمة تستبطن فكرة مسبقة، ترى أن العلمنة وأفول المقدس هو التطور الطبيعي.[1]

إلا أن التطورات والتحولات التاريخية جاءت مناقضة لأطروحات أفول المقدس، وانحسار الدين، والطفرة الدينية التي شهدها العالم والمنطقة العربية والإسلامية نهاية القرن العشرين أوقعت نماذجها الإرشادية (البراديغم) في أزمة كشفت قصورها عن مواكبة دينامية الظاهرة الإسلامية، وتفسير تزايد الطلب الاجتماعي عليها، وظهرت اتجاهات حديثة أعادت مراجعة فرضيات التراث السوسيولوجي التقليدي، وأدواته ومفاهيمه التحليلية.

المنهج النظري للدراسة:

لا يعني ذلك أن كل أشكال التعبيرات الدينية المعاصرة كائنات مفارقة، وظواهر مستقلة عن الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياقات البنيوية، والفرضية المنهجية

١ - برهان غليون، **نقد السياسة الدولة والدين**، ٢٠١١، ط٥، المركز الثقافي العربي، المغرب ٢٢٩-٢٣٩، عبدالوهاب الأفندي، **الحركة الاسلامية النشأة والمدلول والملابسات في الحركات الاسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٢، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، أبوظبي، ص٢٨-٣٠.

التي أصبحت أكثر انتشاراً أنَّ التعبيرات الدينية المعاصرة لا يمكن معالجتها إلا على أرضية الفكر الإسلامي نفسه في سياق تفاعله مع الواقع الذي يتحرك فيه ... وأن أصل المسألة كامن في بنية العقل العربي والإسلامي في تعالقاته مع البنى الاجتماعية والاقتصادية.[١]

الظاهرة الإسلامية ترجع بالأساس لـ (كامن ثقافي) يدفع بها إلى حيز الوجود[٢]، وتسهم السياقات الاجتماعية والسياسية في مددها أو انحسارها والمسارات التي تسلكها كما تتدخل في تحديد نوع الأنشطة والممارسات. فالدوافع الفكرية الثابتة المنبثقة عن النظام العقدي الإسلامي الذي يشكل المدخلات أو الإطار المفاهيمي تعرض على الزمن تحت تأثير العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للمحيطين الداخلي، مخرجات متفاوتة على شكل تحركات إسلامية مختلفة[٣].

جماعة أنصار الله ككل التعبيرات الدينية المعاصرة يثير الاقتراب منها تداخلات أكثر من حيز معرفي، بعضها يتعلق بالحيز الديني وبعضها يتعلق بالإطار الثقافي كما بالسياق السياسي والشروط الاجتماعية والاقتصادية، والاشتغال عليها لا يكون إلا باعتماد مقاربة تركيبية (ثقافية - اجتماعية) تدمج بين الدلالات الثقافية لوجودها، ولا تهمل السياقات السياسية والشروط الاجتماعية، ولا دور القيم والعقائد والقيادة الملهمة التي مثلها السيد حسين الحوثي، ومن بعده شقيقه عبد الملك الحوثي في إلهام وتوجيه سلوك مناصريهم، وفي صوغ هوية الخطاب لأنصار الله في تعالقها مع ظروف وشروط السياق التاريخي المحلي والخارجي لإعادة تشكيل الاجتماع السياسي للجماعة.

المعالم الأساسية للمشروع: الخطاب والحركة

تبلور المشروع الحوثي على إيقاع الحالة الزيدية البائسة، والسجال البيني العقيم الذي كان من بين عوامل تعثر أبرز مشاريع الإحيائية الزيدية الدينية، والسياسية في العشرية التاسعة من القرن المنصرم، وثانياً: على حال الأمة العربية ككل، خصوصاً في ظل

١ – عبد الغني عماد، "الحركة الإسلامية في الوطن العربي"، في: **الحركة الإسلامية الإرهاصات والأزمنة التأسيسية: المرجعيات والمسارات الصعبة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ج١، ط١، ص٢٥.

٢ – عمرو الشوبكي، **مستقبل الحركات الإسلامية بعد أيلول سبتمبر**، دمشق، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٥م، ص ٢٠٣– ٢٢٧.

٣ – مسعود أسد اللهي، "**الإسلاميون في مجتمع تعددي، حزب الله في لبنان نموذجاً**"، ترجمة دلال عباس، بيروت، الدار العربية للعلوم، ومركز الاستشارات والبحوث، ط١، سنة ٢٠٠٥م، ص٨٤.

الاحتلال الأمريكي للعراق، والأسئلة التي أثارها الحدث / الزلزال (أحداث سبتمبر) بخصوص مستقبل المنطقة العربية. واستعادة المسلمين لوحدتهم وهويتهم ومركزهم الحضاري. والهاجس الذي كان يشغل باله كيف يقف المسلمون في وجه زحف صراع الحضارات الهنتنجتوني الذي قادته إدارة المحافظين الجدد الأمريكية؛ لفرض منظومتها السياسية والثقافية والاقتصادية التي تسعى لتعميمها، وفرضها كنموذج وحيد يمثل نهاية التاريخ.

في رده على سؤال (BBC) عن طبيعة نشاطه؛ قال السيد حسين الحوثي: "نحن عبارة عن مجاميع من المسلمين .... ونفى أن يكون ذا طبيعة أو تركيبة حزبية رغم أن التنظيم الحزبي أمر مسموح في البلد"[1].

وفي محاضرة له يعرّف مشروعه بأنه: "منهج قائم وحركة على أساس القرآن الكريم تترفع عن كل العناوين الخاصة، وتعطي أولوية للقرآن الكريم، وتسير على هديه، وتتحرك في الساحة هذه دائرة قابلة للتوسع؛ لأن كل طرف لا يعتبر أنك تقدم الشيء الذي هو قد ثقف على أساس النفور منه نهائياً، وعندما يراك - أيضاً - بأنك تقيّم ما لديك ولديه بنظرة واحدة على أساس القرآن، وليس أنك تحاول تؤقلم القرآن على ما لديك من تراث ثقافي وما لديك من ماذا؟ من مرجعيات سواء شخصية أو مرجعيات من الكتب".

السيد عبدالملك في رده على ذات السؤال قال: "مشروعنا الثقافي الذي نتحرك على أساسه واضح وليس سرياً، وهو ينادي بضرورة العودة إلى ثقافة القرآن الكريم، وتصحيح الوضع السيء القائم لدى الأمة على هذا الأساس باعتبار أن منشأ الخلل ثقافي والتصحيح الثقافي الذي يجعل القرآن الكريم فوق كل ثقافة؛ هو الذي يبني الأمة من جديد، ويصلح الخلل الموجود لدى الجميع، ويربي تربية صحيحة سليمة ويوصل الأمة إلى أن تكون في مستوى مواجهة التحديات التي تواجهها، ويصلح وضعها العام، ويجمع كلمتها، ويوحد صفوفها، ويعيدها إلى الألفة والأخوة الصادقة، ونرى أن كل شؤون الحياة لا تصلح ولا تستقيم إلا باتباع تعاليم الله"[2].

١ - ينظر: مقابلة الحوثي مع راديو (BBC) في كتاب **أنصار الله المشروع والقيادة**، يحيى قاسم أبو عواضة، صعدة، مؤسسة الشهيد زيد علي مصلح، ط١، ٢٠١٤م، ص٩٨.

٢ - **صحيفة النهار اللبنانية**، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩م.

وفي خطابه له تطرق السيد عبدالملك الحوثي لبعض سمات ما يسميه المشروع القرآني للشهيد القائد، وعد منها كونه مشروعاً نهضوياً ينهض بالأمة، ويقدّم المقومات اللازمة للنهضة بالأمة، وانتشالها من واقع الوهم والضعف والعجز والتخلف[١].

من خلال مجموع التوصيفات السابقة نستشف هوية الخطاب والمقولات البنائية للخطاب والحركة، ونفترضها كالآتي:

أولاً: يرفض ربط نشاطه أو الكيان الذي سمي فيما بعد (أنصار الله) بأي تعريفات سلفية مذهبية أو تعريفات إحيائية معاصرة، سواء الخمينية أو الإحيائية الزيدية أو الشباب المؤمن أو أن الهدف تكوين بديل لحزب الحق أو إضافة حزبية لقائمة الأحزاب الوطنية على الساحة اليمنية.

ثانياً: خطاب إصلاحي تجديدي يعتمد الخطاب القرآني مرجعية مركزية لبناء نظام معرفي على أساس سنن الله في الهداية يعيد تصحيح علاقة المسلمين بالنص القرآني، وينفي عنه الغموض والقصور الذاتي في انتاج الدلالة وتقلص دور القارئ (الفقيه، المفسر) إلى أضيق الحدود في تفسير وتأويل النص، بما يعيد للمعرفة الدينية بساطتها ويعالج أزمتنا الفكرية والثقافية والتشريعية والسياسية، وتضع حداً لفوضى الاجتهادات الفردية والتضخم في الحديث والرأي.

ثالثاً: التأصيل للهوية العربية والإسلامية الجامعة، وحمايتها من أشكال التدمير والتشويه التي تتعرض لها بفعل محاولات إحياء الهويات المذهبية والقطرية والجهوية على حساب الهوية العربية والإسلامية الجامعة.

رابعاً: أنصار الله جماعة (منظمة)، وليست (تنظيماً) بلوائح وأنظمة داخلية وبنيات هرمية بيروقراطية، بل نشاط جمعي وتيار شعبي؛ لاستصلاح المجتمع وإعادة ربطه بأصوله وهويته على أساس المنهجية القرآنية، ومن خلال الفعل النضالي الاجتماعي والفكري والسياسي، ولا يرتبط ببرنامج سياسي أو بجماعة سياسية أو مذهبية أو فئوية مغلقة، بل بكل المؤمنين متجاوزاً حدود وهموم المذهب إلى هموم الأمة.

خامساً: خطاب عام موجه مباشرة للمجتمع يعتمد استراتيجية الإصلاح الديني

---

١ – ينظر: **خطاب السيد عبد الملك الحوثي بمناسبة ذكرى الشهيد القائد** ٢٥ مايو ٢٠١٤م، الذي تطرق فيه لتوصيف مشروع الحركة.

والتغيير الثقافي من الأسفل أو استراتيجية (التحنيف من تحت) بعبارة الخبير الفرنسي في الأصوليات الدينية جيل كيبل.

سادساً: نزعة احتجاجية ممانعة للحرب الكونية الشاملة التي قادتها الولايات المتحدة عقب أحداث سبتمبر بحجة الإرهاب، واستغلالها لفرض العولمة، كمنظومة سياسية وثقافية واقتصادية تسعى لتعميمها وفرضها كنموذج وحيد يمثل نهاية التاريخ.

وبالاسترشاد بالفرضيات أعلاه للدراسة؛ نستعرض هنا جماعة أنصار الله على مستويين:

مستوى الخطاب: ونعني به المنظومة الفكرية والمعرفية التي تحدد هوية الجماعة، وأهدافها كما تضمنتها محاضرات السيد حسين بدر الدين الحوثي التي كان يلقيها على مريديه، وتعد المرشد النظري والحركي لأنصار الله، إضافة إلى ما يصدر عن خلَفه في القيادة السيد عبد الملك الحوثي من تعليمات وتوجيهات وخطابات[1].

مستوى الحركة أو الجماعة: ونعني بها التجلي الخارجي للخطاب بعد أن تتبناه كتلة اجتماعية أو بشرية في صيرورتها المستمرة الحاصلة عن جدل الخطاب والواقع الموضوعي، المجتمع بناه ومؤسساته، صراعاته، ظروفه، مطالبه، أولوياته، ضروراته.

أولاً: الخطاب ثنائية التخلف / النهضة

أدبيات أنصار الله تبين أن السؤال المركزي لخطاب السيد حسين الحوثي هو كيف يمكن تجاوز حالة التناقض والبؤس وثقافة الاختلاف؟ وأن القضية الجوهرية فيه هي ثنائية (التخلف / النهضة)، الثنائية المركزية في خطاب الإصلاحية الإسلامية في القرن الثامن عشر والتي برزت على إثر الصدمة الحضارية للحداثة الغربية حين فتح العرب والمسلمون أعينهم على الهوة الحضارية التي تفصل الشرق الإسلامي عن الغرب المتقدم على جميع المستويات الفكرية والسياسية والعسكرية والصناعية، وحالة التخلف الشاملة للشرق الإسلامي، وكانت بمثابة المهماز الذي أيقض العقل العربي والإسلامي من سباته الحضاري[2].

وفي سبيل الإجابة على ثنائية (التخلف / النهضة) تولد خطابان إصلاحيان:

١ – المحاضرات التي كان يلقيها على مريديه من (٢٠٠٠– ٢٠٠٤م)، وقد نُقلت معظمها من كاسيتات إلى نصوص بصرية، وصيغ رقمية.

٢ – ينظر: **جدلية الديني والسياسي والخيارات المتاحة**، للكاتب عبدالملك العجري، مجلة ثقافتنا، العدد الثاني، ٢٠١١.

الأول: خطاب علماني مستغرب يرى أن الإسلام غير قابل للإصلاح؛ مهما أُدخلت عليه من تعديلات؛ لأنَّ التدهور كامن في جوهرة الاجتماعي، ولا سبيل للنهضة إلا العلمنة، كخيار وحيد اعتمدته أوروبا في نهضتها الحديثة[١].

والآخر: خطاب الإصلاحية الإسلامي بقيادة جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وخيرالدين التونسي، والكواكبي دافع: إن الإصلاح الإسلامي ممكنٌ، بل ضروريٌ؛ لتجاوز حالة الجمود والتردي الشامل، وينحون باللائمة على الجمود الفكري، وإقصاء العقل وإغلاق باب الاجتهاد، وتجاوز الأزمة لن يكون إلا بالعودة بالإسلام لحالة نقائه الأول، وتحرير العقل الإسلامي من القيود التي تكبل نشاطه، وفتح باب الاجتهاد والتجديد كأهم أدوات الإصلاح.

الجيل الجديد من الحداثيين[٢] يتفق مع التيار الإصلاحي في اعتماد العقل والاجتهاد أهم أدوات الإصلاح والتجديد الدينيين غير أنهما يفترقان في تحديد مضامينها وحدود وظائفها، فالتجديد والاجتهاد في الخطاب الإصلاحي هو مجرد استنباط من النصوص أو عمل لغوي سيميائي، والعقل كل مهمته استثمار النص، في حين يتجاوز التجديد - عند التيار الحداثي - مفهوم الاجتهاد التراثي في حدوده ومناهجه، ويتعدى التجديد في المضمون إلى التجديد في المنهج والشريعة إلى القصد، وعدم الاجتهاد فيما فيه نص إلى إعادة قراءة النص، النص ذاته عند أصحاب هذا الاتجاه ليس نظاماً مغلقاً وإنماً مشروعات متجددة قابلة للاكتشاف والفحص والتأويل ومن خلال هذا التجدد والحركة يتجدد الفعل ذاته وتتطور آلياته وتصبح في جدل مستمر وخلاق". [٣]

---

١ – ينظر: **محاضرة الفيلسوف ارنست رينان التي ألقاها في السوربون: زعم فيها أن الإسلام أشد ما حملته الإنسانية على عاتقها من الأغلال، وأن ما يميز المسلم جوهرياً كونه يحمل حقداً دفينا ضد العلم**، دار الأمير للثقافة والعلوم.
http://www.daralameer.com/newsdetails.php?id=175&cid=35#2

٢ – أحفق ممثلو الجيل الأول للخطاب الحداثي العلماني (شبلي شميل، فرح أنطون، قاسم أمين ...إلخ) في اختراق المجتمعات العربية، وبقي خطابها نخبوياً معزولاً عن الجمهور؛ مما دفع بالجيل الجديد من الحداثيين، كـ (الجابري، حنفي، سروش، أبو زيد) إلى المراجعة والإقرار بأن أي عملية تحديث في المجال الإسلامي لكي يتحقق لها أبسط شروط النجاح لابد أن تتكامل فيها مجموعة عناصر أهمها الدين وموقعه من المجتمع، كما لا ينادي هؤلاء بالقطيعة مع التراث، ويتعاطون مع النصوص الدينية والتراث في سعي لتقديم قراءات حداثية للدين، ويقدم بعضهم نفسه كمجدد ديني.

٣– نصر حامد أبو زيد، **نقد الخطاب الديني**، مصر، سينا للنشر ، ٢٠١٤، ط٢، ص١٣١.

تشخيص الحوثي للأزمة

سياق ظهور الخطاب الحوثي يختلف عن سياق خطاب الإصلاحية الإسلامية عند عبده والأفغاني القادمين من بيئة دينية، وموروث ديني يقصي العقل، ويغلق باب الاجتهاد، وفي سياق عالمي مبهور بالحداثة الغربية كأيديولوجيا كونية للنهضة؛ ولذلك كان أول ما فكرت فيه لتجاوز الجمود والتخلف؛ إعادة الاعتبار للعقل، وفتح باب التجديد والاجتهاد في الدين بهدف المواءمة مع الحداثة الغربية، بينما الحوثي نشأ في بيئة زيدية تمجد العقل، وتحرم التقليد، وتوجب الاجتهاد لكل من يجمع شرائطه، وعالمياً في سياق الهجمة الحضارية والعسكرية للعولمة النيوليبرالية.

ورغم اختلاف السياقين ومرور أكثر من قرن ونصف القرن على خطاب النهضة والإصلاح بكل تنويعاته، ظلت ثنائية التخلف / النهضة تراوح مكانها بل تعمقت أكثر، وبقي هم النهضة والإصلاح القاسم المشترك، والسؤال الذي كان يؤرق الحوثي، لماذا أخفقت كل محاولات الإصلاح والتجديد؟ وهل أدى إعادة الاعتبار للعقل كمصدر للمعرفة الدينية، وفتح باب الاجتهاد الديني إلى تحقيق النهضة التي تطلع لها رواد الإصلاحية الإسلامية؟ وهل الخلل في المضمون أم المنهج؟ ما السبيل لمعالجة الأزمة الفكرية والثقافية والتشريعية، وحالة الخلاف والتنابذ التي أنهكت قدرات الأمة، واستنزفتها في صراعات تدميرية، وصرفت قدراتها، وجهودها الفكرية والمعرفة في غير مجالها؟ كيف يمكن بناء أمة صلبة، وتشكيل كتلة تاريخية تكون نواة لمشروع النهضة؟ وهل القرآن مصدر الخلاف والسجال الديني (التناقض الإسلامي - الإسلامي)، وما يتبعه من صراعات سياسية واجتماعية؟ هل الخطاب القرآني قادر على حسم الخلاف؟ وإعادة توحيد الأمة الإسلامية؟ وهل التأويل العقلاني والتفسير بالأثر والأساليب اللغوية قادر على رفع التناقض والغموض في النصوص الدينية؟ هل النصوص الدينية سيما القرآن قاصرة ذاتياً عن انتاج المعنى والدلالة على المقصود الديني؟ وهل تحتاج لتدخل المجتهد لإنتاج المعنى؟ كيف يمكن وضع ضوابط منهجية ترفع الغموض واللبس المفترض في النصوص الدينية، وتحد من الاستثمار السيئ للنص؟

يخلص السيد حسين الحوثي في إجابته على هذه الأسئلة إلى تشخيص أهم أبعاد الأزمة في الاختلالات البنائية لمناهج الفكر الديني التي انعكست في الاجتماع السياسي للمسلمين على شكل متوالية من الأزمات؛ أزمة ثقافية، أزمة تشريعية، أزمة سياسية، أزمة

نفسية، أزمة طائفية ...إلخ، ويلقي باللائمة على النظام المعرفي التقليدي في استمرار بقاء المسلمين في حالة أزمة مزمنة، ويتهمه بالجناية على الدين، والتسبب في اهتزاز الثقة بالخطاب القرآني، حيث معظم آياته - وفقاً لهذا النظام - نصوص ظنية قاصرة عن إنتاج اليقين الدلالي والنفسي والموضوعي.

التراث بمفهومه الواسع - سواء آليات التأويل، ومناهج القراءة، وتحليل النص - رموز دينية وتيارات دينية وتجارب تاريخية تحولت إلى سياجات معرفية أعاقت فهم الخطاب القرآني عن تحقيق وظيفته الأساسية في إخراج أمة نموذجية، وأسهمت في إعادة إنتاج الواقع المتخلف والوضعية السيئة والفوضى التشريعية، والتأسيس لألوان من الاحتراب والصراع والتنابذ وأشكال من التدين، كالتديُّن المنصرف عن الحياة [١]، والتدين الطائفي، والاجتهادات العصابية وفتاوي التفكير.

ولذلك نقد المناهج التقليدية نقداً قاسياً، وعلى رأسها المنهج الكلامي والفقهي، وبرر ذلك بقوله: "عندما ننقد فنوناً معينة من تراثنا، أو كتباً معينة من تراثنا، ومن تراث هذه الأمة بصورة عامة، هو لأن الوضعية هذه أصبحت وضعية خطيرة، لم يعد مقبولاً أن تجامل أحداً فيها". دعا إلى ضرورة التحرر من أهم فنين في المناهج التراثية، ما يسمى بعلم أصول الفقه، وما يسمى بفن علم الكلام.

القرآن "بحر هدى، وبحر حق"؛ لكن كما يقول الحوثي: "هذا البحر مشبّك (مسيج) عليه".[٢] لذا أول خطوة في الإصلاح هي نزع هذه السياجات المنهجية، وإعادة تقييمها، والتحرر من التصورات الموثة باعتبارها حقائق غير قابلة للنقاش.

النظام المعرفي في المنهجية القرآنية

دعا السيد حسين إلى ضرورة بناء نظام معرفي يعيد تصحيح علاقتنا بالقرآن ومكانته المعرفية كسلطة معيارية ومرجعية عليا، ولا يستمد أدواته من مصادر خارجية مؤكداً

---

[١] هاجم الحوثي صرف علماء الكلام مفهوم التفكير الوارد في القرآن إلى الغيبيات ومباحث الإلهيات وتفسير "النظر" أنه هو الواجب في ميدان التشريع وتركوا ميدان الحياة الذي أنتج في الأخير ركاماً هائلاً من المعارف لا تقدم و لا تؤخر وصرنا منحطين في أسفل درك في عالم الصناعة، في عالم الاختراع، في عالم الإبداع، الى حد الجهل باستخدام الآليات التي ينتجها الآخرون ..بينما كما – يقول الحوثي – : "القرآن وهو يرشدنا في مجال معرفة الله سبحانه وتعالى يرشدنا إلى كيف نتفكر فيما سخر لنا. من خلال تفكرنا ودراستنا للأشياء وإبداعنا فيها واختراعنا وتصنيعنا.. القرآن الكريم عمل على أن يدفع بالمسلمين نحو أن يسبقوا الأمم الأخرى في مجال الإبداع والاختراع والتصنيع من منطلق عقائدي، ودافع عقائدي قبل دافع الحاجة التي انطلق على أساسها الغربيون،...انظر محاضرة معرفة الله نعم الله ،٢٠٠٢، ص١٢، ١٣

٢ – حسين الحوثي، سورة البقرة، **الدرس الثامن**، سنة ٢٠٠٣م، ص٢٦.

أن القرآن ينتج نظامه المعرفي الخاص، أو ما يسميه نواميس أو سنن الهداية في الخطاب القرآني، يقول: "نريد أن نتعلم من خلال القرآن الكريم: أساليب القرآن، ومنهجية القرآن الكريم؛ هذا ممَّا يحتاج إليه الإنسان بالنسبة لنفسه، ومما نحتاج إليها في تعليم الآخرين في تعليم الناس نفس أسلوب القرآن في الخطاب"[1].

المنهج المعرفي القرآني ليست مجموعة من القواعد العقلية واللغوية والعرفية - كما تضمنتها كتب الكلام وأصول الفقه - التي تنظم المعرفة الدينية بقصد التعرف على الأحكام الشرعية الخمسة، بل رؤية كلية تقدم تصوراً عن الله والرسول والكون والحياة والإنسان والقرآن من حيث طبيعته أو هويته الأصلية، وظائفه، مصدره، مجالاته، أهدافه، أساليبه المخاطبين به، تمثل الإطار الفلسفي للمنهج؛ وتؤصل لكيفية علاقة المسلمين بالنص القرآني وعلاقته بالواقع وضوابط للقراءة بالمعنى الأوسع باعتبارها فعلاً معرفياً يشمل تفسير الرسوم والرموز، والنصوص والأحداث، يقول الحوثي: "ميدان القرآن: الإنسان، والحياة. فإذا كان هناك توجيه معين؛ فاعرف بأن القرآن نفسه هو له رؤية، هو يريد أن يبني الإنسان على نحو معين، له مقاصد"[2]، وفي موضع آخر يقول: "المنهجية القرآنية، عندما تقدم الأحكام التشريعية التي هي محط اهتمام الناس يقدمها في ضمن المواضيع الكبرى، هدى الله - سبحانه وتعالى - الذي يأتي في نفس الوقت يهدي بتبيين ويهدي في إعطاء منهج لحركة الناس أن يكونوا مؤمنين بالقسط، أن يكونوا مصلحين في أرضه .... القرآن الكريم كيف منطقه؟ كيف أسلوبه؟ أليس هو يعطيك الرؤية الشاملة، ويقدم القضايا أمامك مترابطة؟!"[3] في إطار الرؤية الشاملة بينما رؤية أصول الفقه رؤية تجزيئية، كل قضية بخصوصها ويرى هذه القضية لوحدها، وتلك لوحدها، وتلك لوحدها في معظم ما قدم، وهذه النظرة التجزيئية - كما يرى الحوثي - تؤدي عادة إلى نتائج متضاربة، لا تنسجم في كثير من الأحيان مع أهداف القرآن في بناء الإنسان وبناء الأمة.

وبحسب علمي تعد هذه أول محاولة للاقتراب من هذا الموضوع الحيوي والجوهري في خطاب الحوثي، فوق أن المنهج عند الحوثي ليس عبارة عن قواعد مقننة؛ إنما أفكار

---

١ - حسين الحوثي، سورة البقرة، **الدرس الثالث**، سنة ٢٠٠٣م، ص١.

٢ - حسين الحوثي، سورة النساء، **الدرس الثامن عشر**، سنة ٢٠٠٣م، ص٢٣.

٣ - حسين الحوثي، سورة الأنعام، **الدرس الرابع والعشرون**، سنة ٢٠٠٣م،ص٣.

مبثوثة في معظم المحاضرات والدروس لا سيما (دروس رمضان) التي ركزت على موضوع المنهج، لذلك يجد الباحث صعوبة في تكثيفها، وعرضها في ترسيمات جامعة، أو قواعد مضبوطة، كما أن تفاصيلها، والأسئلة التي يمكن أن تثيرها أوسع من استيعابها في دراسة كهذه، ؛وعلى أساس القيمة المرجعية للقرآن وفقاً للحوثي سنتناول أهم الأسس التي يرتكز عليها النظام المعرفي عنده وما ينبثق عنها أو يتأسس عليها من قواعد منهجية تضبط العلاقة بالنص القرآني من جهة وبينه وبين الواقع من جهة أخرى.[١]

القرآن خطاب

لعل من القضايا الهامة التي ركز عليها الحوثي هي الطبيعة التداولية للقرآن؛ إذ يلفت في بعض محاضراته إلى الطبيعة الخطابية للقرآن، وانتقد ما يسمى في التراث الديني بعلوم الآلة، كالنحو والصرف والمعاني والبيان وأصول الفقه؛ لأنَّها أفقدت اللغة العربية روحها وحولتها إلى قواعد جافة لا تساعد في فهم أساليب العرب في التخاطب، وأنهم بذلك على حد قول الحوثي: "يضربوا هم القرآن؛ لأنهم "في الأخير؟ طلَّعوه ظنيات، طلعوه حمَّال أوجه"[٢] يمكن تكييفه لما يريده كل طرف، وأكد أن المنهج الصحيح لفهم القرآن أن تعرف أساليب العرب في التخاطب، باعتباره ضابط منهجي ينفي عن الخطاب القرآني الغموض والابهام وتعدد الاحتمالات لأنه "عندما يتخاطب الناس مع بعضهم يفهمون المعنى المراد كل مخاطب يفهم ماذا يريد المخاطب. أساليب التخاطب توصل المعنى المراد إلى الإنسان من خلال ما يسمعه، ومن خلال الأجواء المحيطة بالكلام، وهكذا أساليب اللغة العربية على هذا النحو يفهم الناس ما كان يريد رسول الله (صلوات الله عليه وعلى آله) لم يكن ينظر أحد عندما يخاطبه النبي، هل عبارته ظنية أم قطعية[٣].

١- ما طرحه الحوثي في هذا المجال في كثير من جوانبه صادمٌ وخارجٌ عن المألوف سيما التراثي فهو يهز بجرأة نظاماً معرفياً استقر عند المسلمين منذ عصر التدوين ويدعو لإسقاطه واعادة مراجعته كشرط لتحقيق الخلاص الإسلامي، وبلا شك سيثير الكثير من الأسئلة وردود الفعل المتباينة، كما ستبقى جملة من الأسئلة معلقة بانتظار الإجابة. وبطبيعة الحال ليس من أهداف هذه الدراسة الحكم على الخطاب الحوثي سلباً أو ايجاباً بقدر ما نقصد إلى إبراز القضايا التي تعد في صميم الخطاب وقد لا يكون من السهل تقبل كل ما طرحه لكنه في الحد الأدنى يؤشكل الكثير من المسلمات ويضعها على طاولة المراجعة والنقد بشجاعة وجرأة.

٢ – حسين الحوثي، مديح القرآن، **الدرس الثاني**، ٢٠٠٣، ص١٠.

٣ – حسين الحوثي، **كيف نهتدي بالقرآن**، ٢٠٠٢، ص٢.

وبما أن القران خطاب بما يعنيه مفهوم الخطاب من عملية تواصلية تتضمن مرسل (الله)، ورسالة (الهداية)، ومتلقٍ (الأمة). الأضلاع الثلاثة في عملية التخاطب ندرس كل ظلع من الأضلاع الثلاثة بهدف التعرف على الضوابط والقواعد المنهجية التي تتأسس عليها[1].

القرآن خطاب الله

يأخذ الحوثي على المناهج التراثية - بتأثير من تركيزها على القرآن كنص - أنها حوّلت العلاقة بالقرآن إلى عملية تفاعلية بين النص الديني (القرآن - السنة) والمجتهد معزولةً عن مؤلفه (الله - الرسول)؛ لاستكشاف الدلالات المتضمنة في النص من خلال آليات التأويل العقلي والتحليل اللغوي، وعلى أساس الوظيفة الإحالية للغة، وتعاملت مع القرآن كمدونة قانونية اختزلناها في ما يسمى في عرف الأصوليين آيات الاجتهاد (٥٠٠ آية) لمعرفة الأحكام الشرعية الخمسة: (الوجوب، الحرمة، الندب، الكراهة، الإباحة) بهدف تحقيق الخلاص الأخروي، والفردي في معظم الأحيان.

يقول السيد حسين الحوثي: "الله ليس كأي رئيس دولة، أو رئيس مجلس نواب يعمل كتاب قانون، فنحن نتداول هذا الكتاب، ولا نبحث عمن صدر منه بالنسبة لمن صاغه، ربما قد مات، ربما قد نفي، ربما في أي حالة، ربما حتى لو ظلم هو لا يهمك أمره. ولا يهمنا أمره، ما هذا الذي يحصل بالنسبة لدساتير الدنيا؟ دستور يصدر، أنت تراه وهو ليس فيه ما يشدك نحو من صاغه، وأنت في نفس الوقت ليس في ذهنك شيء"[2].

بمعنى آخر العلاقة مع القرآن ليست مجرد علاقة مع نص فني ونظم وأسلوب، كما هو الحال في نظرية موت المؤلف، حيث تنحسر العلاقة بين النص وكاتبه إلى أضيق حد، بحيث أصبحت سلطة المؤلف لا تتعدى نسبة النص له.

العلاقة مع القرآن تمر عبر صاحب الخطاب كمقدمة منهجية؛ لفهم القرآن، وعلى حد الحوثي: الله لم يجعل حتى القرآن بديلاً عنه في معرفة الحق، ولا مصدراً للمعرفة

١ - يقول نصر حامد أبو زيد: بسبب هذا التحوّل الشكليّ من "قرآن" إلى "مصحف"، قام علم التفسير على محاولات تأكيد التناسق بين الأجزاء، بافتراضات لعلّ أهمها ثنائيتا: "المحكم والمتشابه"، و"الناسخ والمنسوخ"، وهي افتراضات عمّقت الاختلاف ولم تحقّق هدف "الانسجام" بين الأجزاء ،2011/08/ ؛ متوفر على الرابط:

http://www.laghoo.com

٢ - حسين الحوثي، آيات من سورة آل عمران، **الدرس الثاني**، ٢٠٠٢، ص٣.

معزولاً عن الله، والمعرفة الجيدة بالخطاب القرآني تمر من خلال المعرفة الجيدة بصاحب الخطاب، فيقول: "بقدر ما تعرف كمال الله سبحانه وتعالى فإن دينه انعكاسٌ لكماله، كاملٌ بكمال مشرَّعه، كامل بكمال من هدى إليه"[١]، وفي قوله تعالى: {الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ} (البقرة، من الآية ١٤٧). يقول: "اعرف ربك لتعرف طريق الحق وستجد في الأخير لا تشكل كل الأشياء الأخرى عوائق أمام معرفة الحق وطريق الحق ومواقف الحق"[٢]. لذلك معرفة صفات الكمال لله عظمته، علمه، حكمته عدله، رحمته ... إلخ؛ ليست عقائد قلبية مجردة، فأحد دلالات صفات الكمال لله أنها تمثل ضوابط منهجية تحمى من دخول اللبس على النص، وتحد من تعدد احتمالاته.

يقول القرآن "مبني على أن الله رحيم وعلى أن الله حكيم، وعلى أن الله بكل شيء عليم، وعلى أن الله غالب على أمره، وأنه على كل شيء قدير، وأنه هو الذي خلق الإنسان ولهذا قال: {أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ} (الملك: من الآية١٤) {قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} (الفرقان: من الآية٦) وأنه غني تجده في كل مضامينه كلها، لا تجد وكأن قضية معينة تبدو تختلف مع أنه رحيم، أو قضية معينة يظهر فيها تتنافى مع أنه حكيم أو مع أنه غني أو مع أنه يعلم الغيب والشهادة، لا يوجد كلها مصاديق يصدق بعضه بعضا.."[٣]

يرمي الحوثي إلى القول إن التركيز على القرآن كنص وبنية لغوية؛ تنشئ الكثير من الإشكالات وتمثل عوائق معرفية ووجدانية، فمعظم النصوص الدينية تتحول إلى نصوص مفتوحة على كل الاحتمالات المتعارضة والمتناقضة بما يتناقض مع سمو وكمال الله.

وكونَ معظمِ نصوص القرآن ظنية شكّل مبرراً مناسباً لإحالة المهمة للمفسر والمجتهد، كخبير ومتعهّد رسمي يحمي النصوصَ، ويستنطقها، ويمنحها دلالتها ومعانيها، وأصبح دوره محورياً في ضبط العلاقة بين الدال والمدلول اللفظ والمعنى، ولا توجد ضوابط أو عصمة أخلاقية تضمن عدم تلاعبه بالنص بعد أن أصبح نصاً مفتوحاً على كل الاحتمالات، وتتيح لكل مجتهد يحمّلها من المعاني ويقرأها من خلال وعيه

١ – حسين الحوثي، **الإسلام وثقافة الاتباع**، ٢٠٠٢، ص٢.

٢ – حسين الحوثي، دروس رمضان، **الدرس الثامن**، ٢٠٠٣ ص٣.

٣ – حسين الحوثي، سورة النساء، **الدرس الثامن عشر** ،٢٠٠٣، ص٢٧.

الذاتي والفردي.

وأكثر القضايا خطورةً هنا أنها تؤسِّس لسلطات مرجعية ثانوية تزيحُ السلطاتِ المرجعية الأصلية لصاحب النص لتتمحور حول المفسر الخبير الذي يمتلكُ وحدَه سلطةَ تفسير النص، والقرآن يتحوّلُ إلى نَصٍّ طُقوسي للبركة، أما المعرفة الدينية؛ فتحتويها كتب التفسير.

كما أنها منحته حق وضع التشريعات نيابة عن الله فيما أغفلته النصوص أو سلطة الاجتهاد فيما ليس فيه نص وسلطة تفسير وتأويل النصوص الملتبسة، وهي النسبة الأكبر من النصوص الدينية كما سبق، والأخطر من ذلك أن مراد الله صار تباعاً لمراد المجتهد وفقاً للقاعدة الأصولية، واقتصار دور الله على إقرار اجتهادات المجتهدين أو على حد السيد حسين الحوثي: "جعلوا من الباري مدير مكتب يوقع أو يختم ما يرفع إليه من اجتهادات متعارضة ومتناقضة في معظم الأحيان عليها، وأسس لتشكل نصوص ثانوية سلفية (أقوال الجيل الأول) لا تقلّ أهمية عن النصوص الأساسية. يقتصر دور الله على اعتمادها ومنحها الشرعية أو كما قال الإمام علي - عليه السلام -: "أكان عليهم أن يشرِّعوا، وعليه أن يرضى"!

الإشكالية الأخرى: إهمال العلاقة الوجدانية التي يكونها القرآن بين الإنسان وربه، والتعامل مع القرآن بعقلية قانونية جافة تختزل الخطاب القرآني في مجموعة من الواجبات والمحظورات بهدف الحصول على مكافأة أخروية، أو لتجنب إنزال عقوبات عليه. أفقدته رمزيته الروحية، وأفقدت تعاليمه سموها الروحي والأخلاقي "بعد أن أصبح الفقه في حد ذاته عبارة عن فن مستقل تقدم فيه مسائل فيما يتعلق بالعبادات، والمعاملات مسرودة سرداً قانونياً، صياغة أشبه شيء بالصياغة القانونية. لكن الأسلوب القرآني يُلحظ بأنه هناك شيء هام جداً هي نفسية الإنسان، نفسية الإنسان، ولهذا قلنا: أنه من معجزة القرآن الكريم، أنه استطاع أن يجعل العرب يتقبلون هذا التشريع، وهم أمة من البداية ليست أمة متحضرة، وليست أمة تألف أشياء تعتبر حدوداً وضوابطاً وتقنيناً من هذا النوع، ما كانوا آلفين لهذه، وهي عملية كبيرة في الواقع، تعني: نقلة من حالة اللاالتزام بشيء تقريباً، مجتمع ليس آلف لأن يكون لديه ضوابط وحدود، وأشياء معينة أشياء ما تسمى قانونية، ثم ينقل نقلة إلى مرحلة التزام بحدود وضوابط، وتشريعات محددة، أن

هذه تعتبر معجزة حقيقة للقرآن، لكن أنظر إلى الأسلوب الذي قدم فيه القرآن تلك التشريعات، لم يقدمها بمعزل عن مشاعر الإنسان نفسه عن الأسلوب الذي يلامس نفسية الإنسان حتى يتقبل تلك التشريعات بمختلف أنواعها"[١]

تعاليم الدين تعاليم سامية بذاتها تسمو بالإنسان والحياة؛ "لأن الله عندما يقول: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ} (الإسراء، ٧٠) تلحظ كل توجيهاته كل تشريعاته كلها هي تلحظ التكريم للإنسان، تلحظ التكريم للإنسان، بينما ما يأتي من عند الآخرين لا يلحظ التكريم على الإطلاق، يؤدي إلى إهانة، إلى حط لمستوى الإنسان هو كمخلوق كرمه الله تحطه"[٢].

خطاب هداية

المهمة الأساسية أو البؤرة الدلالية - كما يسميها نصر حامد أبو زيد - للقرآن وفقاً للنظام المعرفي التقليدي؛ كونه مصدراً لإنتاج أو استنباط الأحكام الشرعية[٣]، في المقابل يؤكد الحوثي على أن القرآن خطاب هداية المهمة الأساسية له هي الهداية، والهداية هي خلق وعي منهجي، ورؤية للكون والحياة والإنسان تمثل أسساً للقراءة بمعناها الأوسع التي تشمل قراءة الأحداث، وقراءة نصوص القرآن، يقول: القرآن "هدي الله ليس مجرد نظريات، ولا حتى مجرد فتاوى، إنما هو ماذا؟ حركة حياة، هدى عملي، هدى حركة"[٤]، وعند الآية: {كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} (آل عمران: من الآية ١٠٣) يتساءل الحوثي: "ما هو الاهتداء؟ أليس هو الوعي؟ أليس هو الفهم الذي يدفعك إلى الالتزام والعمل وفهم الأمور، وفهم القضايا، وفهم ما تستلزمه مسيرتك العملية على منهج القرآن؟"[٥].

القرآن خطاب هداية وإرشاد، وخطاب فعل وتوجيه، والخطاب التعليمي أو الإرشادي بطبيعته خطاب عملي بين لا يحتمل اللبس يتلقى فيها المخاطب رسالة واضحة،

---

١ – حسين الحوثي، سورة البقرة، **الدرس العاشر**، ٢٠٠٣، ص٢.

٢ – حسين الحوثي، مديح القرآن، **الدرس السادس**، ٢٠٠٣، ص١٠.

٣ – يعرّف علم أصول الفقه: بأنه العلم بأصول يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية. ينظر: **الكاشف لذوي العقول عن وجوه معاني الكافل بنيل السؤل**، أحمد لقمان، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، ط٢، ٢٠٠٠، ص٢٥.

٤– حسين الحوثي، **الدرس التاسع**، ٢٠٠٣، ص١٤.

٥ – حسين الحوثي، **مسؤولية طلاب العلوم الدينية**، ٢٠٠٢، ص٣.

والنتيجة التي يخلص إليها الحوثي أن الخطاب القرآني لا يمكن أن يكون مصدراً لسوء الفهم؛ لأنه معيب في حق الله تعالى، وفي حق الرسول أن يخاطبنا بخطاب ملتبس أو يوجهنا للعمل بخطاب مشوش وغير واضح.

وكون القرآن خطاب هداية؛ فإن من أهم سماته الوضوح والبساطة، ولذلك سماه بينات وصراطاً مستقيماً، وينفى عنه أن يكون مصدراً للبس أو لسوء الفهم والاختلاف؛ لأنها تتناقض مع وظيفته الأساسية كخطاب هداية موجه لعموم الأمة "بلسان عربي مبين ومن يريد هداية الناس لا يرشدهم بخطاب ملتبس يؤسس للاختلاف والنزاع وفوضى الفتاوى والتشريعات والرأي بما لها من ارتدادات، ومفرزات مدمرة للاجتماع الإسلامي، يقول الحوثي: "هذه تعتبر أساسية في موضوع المعرفة يعني: أن يكون عندك ثقة بأن دين الله هو صراط مستقيم وواضح، طريق واضح، (هذا) سينسف أمامك أن الإنسان موكول إلى ظنه، (كما) قدمت القضية في الأخير هكذا: أن الإنسان موكول إلى ظنه، إذاً كل واحد يدبر حاله! ألم تقدم هكذا؟! على أساس أن ما هناك شيء .... أن الله لم يقدم شيئاً، وفعلاً هم يقدمونها بطريقة استدلالية، يقدمونه كدليل على وجوب اعتماد هذه الطريقة، أنه لا يوجد معنا أدلة يقينية، أليسوا يقولون هكذا؟ فما بقي إلا أدلة ظنية، وأمارات، وظنون، وكل واحد على ظنه، لا أحد ملزم بأن يتبع ظن الآخر، ينطلق كل واحد على ما غلب في ظنه؛ ليعرف دين الله"[1].

من السمات الأخرى للمعرفة (الهداية) في المنهجية القرآنية عند الحوثي ارتباطها بحركة الواقع وتطور خبرات الإنسان فالقرآن لا يفصح عن معناه دفعة واحدة حيث تتدخل السياقات التاريخية والاجتماعية والتراكم المعرفي في كشف المعاني المتجددة للخطاب القرآني ، يقول في قوله تعالى: {يَسْأَلونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ} (البقرة: من الآية١٨٩) القاعدة من أساسها لا تعني: بأن الله لا يريد للناس أن يعلموا، إنما أن يعرفوا أن للمعرفة منهجية، أن تكون مرتبطة بحركتهم العملية، تتوسع معارفهم، وتتوسع مهامهم، تستوعب ربما أكثر مما استوعبه الآخرون"[2]. فالمعرفة مرتبط بوظائف الحياة ضمن مسيرة، "هذا منهج علمي في المعرفة بالنسبة للقرآن الكريم إذا حاول الإنسان أن يستبق

١ – حسين الحوثي، سورة الأنعام، **الدرس الرابع والعشرون**،٢٠٠٣، ص٢٥.

٢ – حسين الحوثي، سورة البقرة، **الدرس التاسع**،٢٠٠٣، ص١٣.

الأشياء، فستتحول الأشياء كلها عنده إلى مجرد جدل ونظريات وأبحاث جامدة فقط مثل مدارس العرب الآن يتحدثون عن القمر، وعن صعود القمر، وأشياء من هذه، فاعتبرها عندهم مجرد نظريات جامدة وبحث وجدل" [١].

وعليه يؤكد الحوثي على ما يمكن أن نسميه جدل القرآن، والواقع أو بشيء من التجوز القراءة بمفهومها الحديث - كفعل معرفي يشمل العلامات اللغوية وغير اللغوية، حيث الخبرة الكافية به شرط في فهم القرآن ذلك أن: "القرآن مربوط بالحياة، وبالحركة، والأحداث لها دخل كبير في الاستفادة منه، والجهاد في سبيل الله، نصر دين الله، الاستجابة لله هي تكون بهذا الشكل، لها دخل كبير، في ماذا؟ في الاستفادة منه، وفي تبيينه. ولهذا نقول بالنسبة لحركة رسول الله (صلوات الله عليه وعلى آله) حركته هي من التبيين، حركته هي تطبيق. لا تتصور أن باستطاعة رسول الله (صلوات الله عليه وعلى آله) هو أن يجلس في مسجده ويبين القرآن كلمة كلمة، ويبين معانيه، بل هو نصه تنزل عليه مرتباً، أو منجماً - كما يقولون - على مدى ثلاثة وعشرين سنة، مرتبط بالحركة، وبالحياة"[٢].

القرآن لا يقدم فتاوى معلبة، ونظريات جاهزة نفترضها بعيداً عن تطور حركة الواقع واحتياجاته وتعدد التركيبات الاجتماعية للمجتمعات، "وكأنه يشرع لمجتمع واحد فقط!"، ثم نسقطها على كل المجتمعات، ومن هنا إنكار السيد حسين للنسخ في القرآن، فبقاء ما يفترضونه آيات منسوخة لا يمكن أن يكون ترفاً للبركة؛ إنما بهدف تحقيق المرونة اللازمة في التشريع ليتنزل على تطور حركة المجتمع والواقع، فهو يرسم أهدافاً طويلة للوصول بالمجتمع إلى الحالة النموذجية للمجتمع أو المجتمع الفاضل ويعمل على الارتقاء بها تدريجياً[٣].

خطاب للأمة

ينتقد الحوثي النظرة الفردية للدين، واعتباره خطاباً للأفراد بصفتهم الفردية، وليس بصفتهم أعضاء في جماعة، واختزال وظيفة الدين في تحقيق الخلاص الفردي الأخروي،

---

١ – حسين الحوثي، سورة البقرة، **الدرس الثالث**،٢٠٠٣، ص٢٦.

٢ – حسين الحوثي، مديح القرآن الصغير، **الدرس السادس**، ٢٠٠٣، ص٢٣.

٣ – ينظر: كمثال على ارتباط التشريع بتطور المجتمع ما أورده السيد حسين في دروس رمضان سورة النساء، **الدرس السابع عشر**، ٢٠٠٣.

واختزال القرآن ضمن خمسمائة آية بينما بقية آيات القرآن أصبحت ذات دور ثانوي وعظي[1].

الفردية التي طبعت الاجتهاد لا تقتصر على الناحية الموضوعية؛ إنما - أيضاً - من ناحية فردية الممارسة. حيث توكل المهمة برمتها للمجتهد والفقيه الفرد مع منحه هامشا واسعاً من الحرية، وحق الاختلاف إضافة للصلاحيات الواسعة في التصرف مع النص.

وبناءً على قاعدة "لكل مجتهد أجر، فإن أصاب؛ فله أجران، وإن أخطأ؛ فله أجر". فإن تقييم نتائج الاجتهاد متعذر؛ لأن انكشاف نتيجته مرتبط بالغيب، وعدد الأسهم التي يحصل عليها مكافأة اليوم الآخر؛ لجهوده هناك، ولا تلحظ نتائجه الخطير والكارثية على المسلمين المتمثلة في التناقضات والتعدد وفوضى الرأي والتشريع[2] التي ينتفي معها واقعية المضمون الاجتماعي للكلية النظرية الإسلامية التي يشتملها الخطاب القرآني "فلا تبتني عليه أمة ولا يقوم عليه نظام على الإطلاق" حتى أولئك الذين يرفعون شعارات التعددية الحزبية، وحرية الرأي في النظام الديمقراطي عندما يتعلق تشريعات قانونية ودستورية؛ فإنهم يحسمون الموضوع كما يقول فيما لأنهم عارفون أنه لا يمكن نقول تعددية وحرية في كل شيء بما فيها فيما هو نظام؛ لأن معناه ألا يكون هناك نظام

١ – العلامة (مهدي شمس الدين) تطرق للفردية في الاجتهاد؛ لكن من ناحية المجال، حيث المجتهد في عملية الاستنباط يتمثل في ذهنه صورة الفرد المسلم، ولا يتمثل صورة المجتمع، وبالتالي انكماش الفقه من الناحية الموضوعية على الجوانب المتصلة بالتطبيق الفردي، ويعيد هذا الخلل المنهجي إلى بداية عصر التدوين الفقهي مع الانفصال الكامل بين القيادة السياسية للمسلمين، وبين الجانب التشريعي للمسلمين في اختزال القرآن في آيات الأحكام المباشرة التي يتعاطونها، وهي ما يتصل بفقه الأفراد: عبادات الفرد، تجارة الفرد، الأسرة، وإغفال البعد التشريعي للمجتمع والأمة في المجال السياسي والتنظيمي وللعلاقات الداخلية في المجتمع، وعلاقات المجتمع مع المجتمعات الأخرى غير المسلمة. ينظر: **الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي**، مهدي شمس الدين، المؤسسة الدولية، ط١، سنة ١٩٩٩م، ص٧٤.

٢ – في "رسالة الصحابة" التي بعثها ابن المقفع(١٠٦-١٤٢هـ) للخليفة العباسي أبي جعفر المنصور ، شخص فيها مشكلات عصره ومنها تناقض أحكام القضاة والولاة واقترح على أبي جعفر توحيد القوانين، وجمع الخليفة للفقهاء، لسن قوانين موحدة، يجب أن يسير عليه كل القضاة، و هي الفكرة نفسها التي دعا لها ابن رشد في الأندلس والمغرب ومما جاء في الرسالة "ومما ينظر فيه امير المؤمنين امر هذين المصرين(البصرة –الكوفة) وغيرهما من الامصار والنواحي اختلاف هذه الاحكام المتناقضة التي قد بلغ اختلافها أمراً عظيما في الدماء والفروج والاموال ،فيستحل الدم والفرج بالحيرة ،وهما يحرمان بالكوفة ويكون مثل ذلك الاختلاف في جوف الكوفة فيستحل في ناحية ما يحرم في ناحية اخرى ،غير انه على كثرة الوانه نافذ المسلمين في دمائهم وحرمهم يقضي به قضاء جائر امرهم وحكمهم مع انه ليس مما ينظر في ذلك اهل العراق واهل الحجاز فريق الا قد لج بهم العجب بما في ايديهم والاستخفاف ممن سواهم فأقحمهم ذلك في الامور التي يغضب لها من سمعها من ذوي الالباب "انظر اثار ابن المقفع ،رسالة الصحابة عبدالله بن المقفع ،ط١، ١٩٨٩م ،دار الكتب العلمية ،بيروت ص ٣١٦

يحكم الجميع ولا يسمحون بتعدد الاجتهاد في تفسيرها ويلجؤون لآلية معنية لحسم الخلاف، "فيما لو حصل اختلاف في فهم نص دستوري، فليس الموضوع يخضع لاجتهادات المختلفين، هناك محكمة دستورية فيها شعبة معينة تختص بتفسير نصوص الدستور، عندما قانون ينزل من مجلس النواب (هل) يسمحون للقانونيين والاقتصاديين والمثقفين أن يقدموا اجتهادات، وكل واحد ملزم بما أدى إليه نظره؟ وكل واحد يقلد بعده من قلد؟! أعني القضية يعرفها الناس بأنها خطأ وقد أصبحت معروفة بأنها خطأ، بكل وسائل المعرفة وما نزال متشبثين بها في دين الله الذي هو نظام للبشر جميعاً لتقوم عليه أمة واحدة" [١].

غير ذلك يرى الحوثي أن تقييم نتائج الاجتهاد، والأعمال الحسنة والسيئة ممكن عن طريق ملاحظة آثارها على الحياة ووظائف الاستخلاف. المعصية والخطيئة نتائجها مرتبطة بشقاء الحياة، الضلال ليس حكما دينيا، بل نتيجة عملية يقول الحوثي: "المعصية نفسها، هي تحط حياة الإنسان إلى درجة تبدو وليس لها وزن، تشقي الإنسان، المعصية ليس فقط قضية العقاب الأخروي عليها، بل في الحياة هنا .... فيما يتعلق بشقاء الحياة، كما يأتي في قوله تعالى: {وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى} " الله يذكِّرنا بأن الأعمال هنا في الدنيا تستطيع أن تعرف أن الأعمال مقبولة، ولها قيمة، أو أنها محبطة، يربط بين حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة، يقول هناك: {وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ} (العنكبوت: من الآية٢٧) فنظرنا إلينا وإذا نحن ملايين مصلين، وملايين يحجون، وملايين يصومون ...، ولكن هذه الأمة رأينا واقعها بالشكل الذي يبدو أن كل هذه الأعمال قد فرغت من محتواها، ولم تعد ذات قيمة بالنسبة لواقعها، إذا لم تعد ذات قيمة بالنسبة لواقع الحياة فاعلم بأنها ليست ذات قيمة عند الله؛ لأنه هو الذي وعد أنه إذا كانت الأعمال متكاملة، ومقبولة، سيجعل لها أثرها هنا، وأثرها في الآخرة، فإذا لم نلمس لها أثرها هنا يعني ماذا؟ أنها ليست مقبولة، ليست أداء للدين" [٢].

بسبب فردية الاجتهاد تعذّر تشكيل أمة أو كتلة تاريخية تتحمل مشروع النهضة،

١ – حسين الحوثي، **الدرس الرابع عشر**، ٢٠٠٣، ص٢٢.

٢ – حسين الحوثي، سورة الأعراف، **الدرس الثامن والعشرون**، ٢٠٠٣. ص٢

وبسبب النظرة الفردية للدين تعطلت أهم وظائفه، وهي بناء أمة. وتعطلت كل المهام الجماعية؛ لأنها مشروطة بالاستطاعة. وحسب الحوثي: "هذا الذي حصل عند الناس، عندما ترسخت النظرة الفردية، لم يبق لديهم ما يتناولونه إلا الأشياء الفردية، تراهم مصلين، وصائمين، وحاجين، ومزكين، ومتصدقين، الأشياء الأخرى وهي المساحة الواسعة ...، قعد عنها الناس بسبب هذه النظرة الفردية، إلى درجة أن الأشياء الأخرى لم يعد لها قيمة في واقعنا"[1].

القاعدة التي ينطلق منها الحوثي لتجاوز سلبيات الفردية التي طبعت العملية الاجتهادية من الناحية الموضوعية؛ هي أن نعيد الاعتبار للقرآن باعتباره خطاباً للأمة، وكون القرآن خطاب للأمة قاعدة منهجية أو ضابط منهجي ينفي أي تأسيس؛ لتقنيين الاختلاف، وفوضى التعدد باسم الاجتهاد خصوصاً فيما له علاقة بالنظام العام؛ لأنها غير ممكنة من ناحية عملية، وتتناقض كما يقول الحوثي مع "الوحدة في الإسلام كمبدأ وقاعدة هامة". ومع القاعدة المنهجية الأخرى، وهي "أن كل ما هو هام وكل شيء في القرآن هو يرسم طريقته كاملة رسمها رسماً كاملاً ...، ولا يتركها مطروحة للأمزجة والأطروحات المتعددة". ولذلك القرآن رسم الوحدة على أساس الاعتصام الجماعي بحبل الله "كلمة حبل أليست من المفردات التي لا يمكن أن تتصور فيها أكثر من شيء واحد؟ حبل يعني أوضح عبارة تعطيك التعبير عن وحدة المنهج والطريق والموقف والكلمة، وأن الله هو يدلي حبلاً واحداً لا يوجد هناك حبال متعددة، وكل واحد يمشي على مزاجه، ويمسك بالحبل الذي يعجبه ليست هكذا هو وضع حبلاً واحداً هو دلى لعباده حبلاً واحداً يتمسكون به".[2]

وهذا يقود للقاعدة الثالثة المرجعية المطلقة للقرآن الكلمة السواء، وإسقاط كل المرجعيات الثانوية؛ سواءً نصوص أو وسائط سلفية زمنية أو مذهبية أو شخصية - حرق التراث أو حرق المكتبات - إذ لا يوجد نموذجاً سلفياً مفارقاً أو فوق تاريخي قابل للإسقاط العابر.

وبهذه الطريقة نقطع الطريق، أي محاولة لأقلمة، وتكييف لأي عناوين مذهبية أو مرجعيات ثانوية "منهج قائم وحركة على أساس القرآن الكريم تترفع عن كل العناوين

---

١ - **مرجع سابق**، ص٢.

٢ - حسين الحوثي، سورة ال عمران، **الدرس الرابع عشر**، ٢٠٠٣، ص١٠.

الخاصة، وتعطي أولوية للقرآن الكريم، وتسير على هديه وتتحرك في الساحة هذه، دائرة قابلة للتوسع؛ لأن كل طرف لا يعتبر أنك تقدم الشيء الذي هو قد ثقف على أساس النفور منه نهائياً، وعندما يراك - أيضاً - بأنك تقيّم ما لديك ولديه بنظرة واحدة على أساس القرآن، وليس أنك تحاول تؤقلم القرآن على ما لديك من تراث ثقافي وما لديك من ماذا؟ من مرجعيات سواء شخصية أو مرجعيات من الكتب"[١].

ويضيف: "مسلمين لله هذا العنوان الرئيسي نرجع إلى أن نحمل عنوان مسلمين، والناس ربما في المرحلة هذه أحوج ما يكونون إلى أن يحملوا هذا العنوان وحده فعلاً في المرحلة هذه بالذات في موضوع صراع عالمي، أليس هناك صراع عالمي الآن؟؛ لأن هذا هو العنوان الهام الذي يجعل هذا الدين مقبولاً عند الآخرين عند البشر جميعاً لا يؤطر بأطر قومية بأطر عرقية معينة بأطر إقليمية نهائياً؛ لأن كلمة إسلام كلمة عامة بمعنى: إسلام لله والبشر لديهم معرفة بالله سبحانه وتعالى"[٢].

من ثم ينتقد الحوثي فكرة التقريب بين المذاهب ليس لأنها سيئة، بل لأنها تلفيقية، وغير عملية، ويستشهد لذلك بجهود المصلحين الدينيين من جمال الدين الأفغاني إلى محمد عبده إلى الخميني في توحيد الأمة؛ لكنها فشلت بسبب أنها لم تقم على قاعدة صحيحة تعالج سبب الأزمة من جذوره.

القرآن بعد غياب النبي

المعلوم أن النبوة هي المجلي الأبرز للشهود الإلهي في التجربة الإنسانية التاريخية المؤيدة والمصادق عليها من السماء في المجال المعرفي والهديوي، يهدون إلى النموذج التطبيقي الأمثل للدين ويشرفون على التجربة التطبيقية له في واقع الحياة "لأنه عادةً ومن ضمن الوظائف الأساسية للرسل والأنبياء أنهم ليسوا فقط مبلِّغين بالكلام والحديث والبيان، بل عادةً هم يعملون هم على إقامة تلك المبادئ، والقيم، والأخلاق على إقامة الدين بتفاصيله الأخلاقية وغيرها[٣].

اختتام النبوة أعمالها بمحمد (ص) يضعنا أمام مشكل على هذا المستوى من جدل

---

١ - حسين الحوثي، سورة آل عمران، **الدرس الثالث عشر**، ٢٠٠٣، ص١٤.

٢ - **مرجع سابق**.

٣ - **الإمام علي قرين القرآن**، يحيى قاسم أبو عواضة، ج٢، ط١، مؤسسة الشهيد زيد علي مصلح، صعدة، ص١٠.

الإلهي والإنساني، لأن الحاجة الناتجة عن الفراغ الذي خلفه موت النبي هي التي استدعت لظهور دور الفقيه والمفسر والمجتهد.

بوفاة النبي واجه المسلمون معضلتين في علاقتهم بالنص القرآني، الأولى الانتقال من لحظة التنزيل إلى لحظة التأويل، والثانية التحول في ماهية النص من الطبيعة التداولية الشفهية إلى نص مكتوب منفصل عن سياقاته الزمانية والمكانية، الباحث اللبناني قانصو يوضح أثر المعضلتين كالتالي "في لحظة النزيل أو التأسيس الذي هو زمن النبي، حيث كان النص ينطق بنفسه يملك قدرة تفسير مقصده ودفع الشبهات عنه لوجود النبي المؤسس الذي يملك صلاحية توضيح مراد أي قول ديني، نبوياً كان أم قرآنياً، وتعيين وجهته ومعناه. في هذه المرحلة كانت العلاقة بين القول الديني وبين الناس علاقة إنصات (أو علاقة اتباع) واستماع للكلام الالهي لا يملكون حق التأويل أو التفسير أو الاجتهاد فهناك جهة واحدة حصرية تملك الحق في ذلك، وبغياب النبي صار النص الديني مكشوف الظهر، وموضوعاً في تصرف المسلمين من دون دفاعات ذاتية به وعرضة لسوء الاستعمال، فبعد أن كان النبي يحسم أي جدل أو شك حول معنى الوحي ودلالاته، استحال نصاً مدوناً ومفتوحاً، يضع نفسه بين الناس ليقرؤوه ويفسروه ويؤولوه. ومنفصلاً عن أصل نشأته ومتحرراً من أي قيود ظرفية زمانية ومكانية ومستقلاً عن شخص قائله أو مبلغه، وقابلة للإسقاط على أحداث جديدة ،ما سهل، بقصد أو بغير قصد سوء استعمال النص الديني عبر توظيف آياته في مواضع لا تتوافق مع المواضع الأصلية التي نزلت فيها أو لأجلها ..وبعد اللحمة الحاصلة بين شخص النبي وقول الله ومراده، التي فرضت اتباعاً وإنصاتاً وطاعة، أصبح المسلمون متروكين لمصيرهم، وعليهم المبادرة لتعويض غياب المؤسس، ونقل مجمل التجربة النبوية إلى نص مدون، أي نقله من حالة التداول الشفاهي إلى وضعية موثقة منضبطة، تحسم الجدل حول مادة الوحي وتوحُد المسلمين حول مرجعية موحدة، وتضمن استمرارية ثابتة وحضوراً دائماً لوحي الله في حياة المسلمين..."[1].

مر بنا أن الحوثي من خلال محاولته التأسيس لنظام معرفي يقوم على الوعي بسنن الهداية في الخطاب القرآني بالاعتماد على القران كنظام أو سلطة مرجعية مركزية، و

١ – انظر "**الاجتهاد والنص الديني: أزمة فهم أم أزمة علاقة؟**"، وجية قانصو، مجلة المستقبل العربي، ع ٤٥٦، ٢٠١٧، ص٦٦-٦٩.

ما يتأسس عليها من قواعد تضبط علاقة النص بالقارئ (المفسر ،الفقيه ،المجتهد) وعلاقة النص بالواقع التي يرى أنها تنفي الغموض أو القصور الذاتي عنه وتفسح دوراً لتطور حركة الواقع في إفصاح النص عن معناه، وتقلص من صلاحيات المفسر أو الفقيه في تأويل النص والاستثمار الخاطئ له إلى أضيق الحدود، ونقد الفردية في الاجتهاد والدفع بدور العلماء إلى المجال الثقافي والتزكوي، وهي جملة تعالج كثيراً من المعضلات الآنفة .وفوق هذا يستبعد الحوثي "أن يهمل الله هذه الأمة وهي ستواجه قضايا كبيرة ومستجدات كثيرة يتركها وهي آخر الأمم ويبعث لها نبياً ويقول لها هذا خاتم الأنبياء وكتاباً واحداً ثم يقول لها هذا آخر الكتب ثم يقفل الملف "[1] ويخلص إلى أن الأمة تظل بحاجة إلى أعلام هدى "تلتف حولهم (الأمة) يجسدون القرآن ويهدون بالقرآن، ويرشدون الأمة بالقرآن، ويعملون على تطبيق القرآن في أوساط الأمة.."[2]

القيادة المسددة والملهمة (أعلام الهدى)

العلم / أعلام الهدى (الإنسان النموذجي) وفقاً للحوثي لا يتخذ الصورة التقليدية لرجل الدين كخبير بفقه نصوص وظيفته الفتيا الفقهية، ولا رتبة روحية خالصة كرتبة الولي في المذهب العرفاني ولا تمنحه صلاحيات تشريعية كتلك التي للأئمة الاثني عشر عند الجعفرية، ولا رئاسة تنفيذية كتلك التي للإمام في التراث الزيدي.

يفضل الحوثي مصطلح "علم / أعلام على مصطلح إمام / إمامة" الذي ارتبط بالإمامة السياسية والذي يفهم من كلام الحوثي أن مقولة الأعلام مقولة معرفية قاربها في التأسيس لنظام معرفي بديل للنظام المعرفي التقليدي العقدي والفقهي ولم يعالجها كمقولة سياسية في نظام الحكم أو نظرية في الإدارة السياسية أو منصب سياسي يستمد سلطته من مؤسسات القهر المادية والمعنوية.

مقولة العلم في الخطاب الحوثي فعالية اجتماعية وتاريخية تحولية للوعي الفردي والاجتماعي أقرب لأن تكون نظرية في القيادة الأخلاقية، تستمد سلطتها الاجتماعية من رصيدها الرمزي والوثوق الذاتي للجمهور بها ومن مشروعها الأخلاقي وبالتالي انتفاء

١ – حسين الحوثي، معرفة الله، عظمة الله، **الدرس السادس**، ٢٠٠٢، ص٥.

٢ – حسين الحوثي، سورة ال عمران، **الدرس الأول**، ٢٠٠٢، ص٦.

عنصر القسر والإكراه عنها. وهو ما يشي بالوظيفة المعرفية والتربوية والسلطة الرمزية للعلم المتمثلة بالهداية بالقرآن والإيناس إلى الحق والقدوة الحسنة والترجمة الاجتماعية للخطاب القرآني، والحد من الخلافات.

النشأة والقيادة والتنظيم

أولاً: النشأة

أنصار الله ليست فكرة مجردة يسهل القبض عليها في ترسيم جامع مانع على حد المناطقة، ولا هي نزعة علموية يمكن قراءتها من خلال الأدب النظري لها فقط؛ وإنما ذات طبيعة حركية عملانية، وبالتالي ليست نسقاً جامداً ومغلقاً، ولا مقذوفاً فضائياً نشأ معزولاً عن السياق العام المحلى والعالمي؛ وإنما مسار من التشكلات تولدت جنيناً من المحاضرات التي كان يلقيها السيد حسين بدر الدين الحوثي على مريديه في قاعات (مدرسة الإمام الهادي) في منطقة (مران) التابعة لمحافظة (صعدة)، وفيها البنية المعرفية والفكرية الكامنة لهذه الظاهرة الاجتماعية والثقافية الآخذة في التمدد والاتساع جغرافياً وشعبياً وذاتياً.

مسار تشكل جماعة أنصار الله مر بسلسلة من الأفعال المتصلة والتحولات الدراماتيكية والتطورات المتسارعة والقفزات الفجائية والتحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية التي أسهمت في بلورة هويتها، وتشكيل لحمتها العضوية، وتطوير خطابها وفي إحداث تحولات بنيوية على مستوى الفعل والبناء، وإعادة ترتيب الأولويات المرحلية والاستراتيجية.

يؤرخ العام ٢٠٠٠م للبدايات الأولى لتولد جماعة أنصار الله (الخطاب والحركة)، بعد أن قطع السيد حسين دراسته العليا في السودان، وقرر الاستقرار بمقر إقامته في منطقة مران، وفي نيته التفرغ لمشروعه الديني، والذي يمثل الخلاصة التي انتهى إليها بعد حياة غنية بالتجارب الفكرية والسياسية، والمراجعة النقدية المكثفة لها.

من الوهلة الأولي بدا عليه أنه من طبيعة مغايرة للفعاليات والمناشط الزيدية التقليدية والإحيائية، وغير متصالح مع الأشكال السائدة من التدين التقليدي، ويتفارق مع منتدى الشباب (تأسس في ١٩٩١م)، من حيث الأهداف والوسائل والرؤية؛ لذا كان يتوقع أن يثير

مشروعه الجديد بعض ردود أفعال مخاصمة من المرجعيات التقليدية الزيدية والإحيائيين الزيديين ومجموعة الشباب المؤمن كما سيأتي.

ثانياً: القيادة وتطور التنظيم

جماعة أنصار الله جماعة منظمة، يقوم تضامنها الداخلي، ووحدتها العضوية على وحدة القيادة والمشروع "تأسست بالأصل كحالة فكرية ودينية منذ العام ٢٠٠٠ على يد السيد حسين الحوثي، وكان يطلق على مؤيديها وصف (جماعة الشعار) نسبة إلى تبنيهم (الشعار) أداة ووسيلة رئيسة؛ لنشر أفكارهم ورؤاهم الفكرية والدينية، مع غياب تام لأي رؤية أو برنامج سياسي محدد[١].

اتساقاً مع رأي الحوثي في أن النشاط الإسلامي لا يجب أن يسيج بسوارات قومية أو جغرافية أو تنظيمية؛ فإن جماعة أنصار الله لم تنشأ تنظيماً بلوائح وأنظمة داخلية وبنيات هرمية بيروقراطية، وإنما أراده الحوثي فعلاً دعوياً وتياراً شعبياً واسعاً، فيه الدعوة إلى الله ومحاولة استصلاح المجتمع، وإعادة ربطه بأصوله وهويته من خلال الفعل النضالي الاجتماعي والفكري والسياسي الذي لا يرتبط ببرنامج سياسي أو بجماعة سياسية أو مذهبية مغلقة، بل بكل المؤمنين[٢].

التضامن الداخلي للجماعة إضافة للمشروع أو الخطاب يعتمد على القيادة المركزية التي مثلها السيد حسين الحوثي في البداية، ثم من بعده السيد عبد الملك الذي نجح في سد الفراغ القيادي الذي تركه الغياب المبكر للمؤسس الأول على الصعيدين النظري والحركي، وأبان عن حنكة سياسية ومقدرات قيادية عالية، استطاع أن يجتاز بأنصار الله أهم التحديات والمنعطفات الصعبة، وقيادة الانتصارات الباهرة، والسمعة الجاذبة والتوسع الشعبي، حيث يتناغم في شخصيته المفكر الديني والمناضل السياسي والثوري مع قدرات فائقة في مخاطبة الجماهير والاتصال بهم من خلال التأويل النضالي للنص الديني والتركيز على المضمون الاجتماعي للدين المنحاز لمصالح الجمهور، وتوظيف النظام الرمزي للدين وتثوير طاقته الروحية كسلاح فعال لمخاطبة الوجدان الشعبي، وتنمية

---

١ – **الحركة الحوثية فاعل غير رسمي في اليمن**، عبد الكريم الخيواني، ٢٠١١؛ متوفر على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172212536750791.html

٢ – ينظر: مديح القرآن، **الدرس الثاني**، ٢٠٠٢.

الوعي وتحريك الجماهير واستعذاب التضحية؛ لتحقيق التغيير المنشود.

منطق تطور جماعة أنصار الله محصلة لجدلية الخطاب والواقع، جدلية الأمة (كرابطة روحية تضامنية) والدولة (كرابطة سياسية وقانونية) وجدلية الإسلامي والوطني، الخطاب هو المحدد النظري لهوية الحركة غير أن ظروف وشروط الواقع وبناه ومؤسساته تتدخل في إعادة تشكل وتطوير البنى الداخلية التنظيمية، وتحديد أولويات الخطاب، وحتى التعديل والتطوير لهوية الخطاب، وبحكم توسع نفوذها وتنامي شعبيتها الجماهيرية وزيادة فعاليتها وصولاً إلى الاشتراك في السلطة، والتحول إلى جزء من توازناتها، فإنه وضع أنصار الله أمام تحدي المواءمة استحقاقات الخصوصية الوطنية، وتعقيدات الواقع السياسي وتوازناته، وعلاقته بالفاعلين الإقليميين والدوليين ونحوها؛ مما يشكل قيداً صارماً على تطلعاتها، وموجبات الثقافة القرآنية المعرف لهويتها الاستراتيجية.

في صيف ٢٠٠٤م، وبسبب ظروف المواجهة التي امتصت معظم اهتماماتهم؛ تشكلت بنية تنظيمه ذات طابع عسكري احترفت فيه من ناحية التنظيم ومن ناحية الإنجاز، كما أسهمت في اتساع القاعدة الجماهيرية وتعاظم نفوذهم السياسي، وصاروا مكوناً اجتماعياً مؤثراً وفاعلاً في المشهد السياسي، وتياراً سياسياً يجتذب إليه طيفاً واسعاً من المحازبين والمناصرين، ومع ثورة فبراير ٢٠١١م دخل أنصار الله مرحلة جديدة ثم ما تلاها ابتداءً من مؤتمر الحوار الوطني، ثم ثورة ٢١ سبتمبر، والإعلان الدستوري عقيب استقالة هادي وبحاح والانخراط المباشر في العملية السياسية اليمنية؛ كلها مثلت منعطفات نوعية وضعتهم في مواجهة استحقاقات سياسية واقتصادية وأمنية لم تكن ضمن أولويات استراتيجيتها الحركية، وأصبحوا مطالبين بالإسهام في مواجهة هذه الاستحقاقات، وتقديم رؤى وبرامج لمعالجة، والاشتراك في السلطة أو التحول إلى جزء من توازناتها فرض عليها برامج ومهمات على المستوى الوطني والانحكام لاستحقاقات الخصوصية الوطنية والمرحلية[1].

١ - ومن العوامل - أيضاً - جاذبيهم كقوة معادية للنظام ومعارضة للقوى المتصارعة خلال فترة حكم صالح والحكومة الانتقالية التي لا تحظى بالشعبية أكسبهم دعما إضافياً حتى خارج المعاقل التقليدية للزيدية في الشمال مكنهم من الحصول على دعم كبير من أجزاء واسعة من الطيف السياسي والشعبي بسبب الاستياء الواسع من سياسات النظام آنئذٍ والنقمة التي ولدها تردى الأوضاع المعيشية للناس كما استفادوا من الإحباط واسع الانتشار والاستياء من فساد ومحسوبية وظلم النظام القديم. ينظر: الحوثيون من صعدة إلى صنعاء، **تقرير مجموعة الأزمات الدولية**، سنة ٢٠١٤م، ص٦.

بإزاء هذه التطورات المرحلية كانت الحركة تطور بنيتها التنظيمية بما يتناسب وتطور الأحداث وضرورات المرحلة؛ وكي تحافظ على هويتها كتيار شعبي وضرورات التنظيم سعت قيادة الحركة لاختيار شكل تنظيمي مرن يباعدها عن سلبيات التنظيم الحزبي وانعكاساته على العمل الثقافي والسياسي الشعبي، ويتجنب الوقوع في إشكالية الانغلاق على الذات والعصبوية الحزبية التي تنشأ بشكل طبيعي من التكتل، ويحصر نشاطها في إطار جمهور عضوي مغلق.

يقوم الشكل التنظيمي الحالي لأنصار الله على ثلاث هيئات تنفيذية ترتبط مباشرة بالقيادة العليا لأنصار الله وهي:

المجلس السياسي: هو الهيئة التنفيذية المعنية بإدارة وتنظيم العلاقات مع المكونات والتنظيمات والأحزاب السياسية والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية وإعداد مقترحات الخطط وتقديم التقارير والدراسات والتحليلات السياسية.

المجلس التنفيذي: ويضم الدوائر ذات الطابع الشعبوي المتعلق بالقطاعات الجماهيرية؛ كالدائرة الثقافية والتربوية والدائرة الاجتماعية والهيئة الإعلامية وهيئة المرأة وشؤون المحافظات ...إلخ.

هيئة العمل الحكومي: وهي الهيئة المعنية بالإشراف على كتلة أنصار الله في الهيئات التنفيذية والتشريعية.

سياقات النشأة

ظاهرة أنصار الله كظاهرة ثقافية خطاب إسلامي تجديدي؛ إلا أنها كظاهرة اجتماعية لم تنشأ من فراغ والإحاطة بها في كثير من نواحيها تتوقف على درس سيسيولوجيا الكيان الزيدي في ضوء علاقته بالتحولات البنيوية للمجتمع اليمني والسياقات المرافقة لنشأتها، والمصاحبة لمسار تحولاتها المحلية والدولية والإقليمية في سياق التطور التاريخي الاجتماعي والسياسي بما فيه من صراعات وتحديات تعكس نفسها في خطاب جماعة أنصار الله، وفي أدائها، وتفسيرها للنص الديني.

مر بنا أن الخطاب الحوثي تبلور على إيقاع السجال البيني العقيم للإحيائية الزيدية، أدت إلى تعثر أبرز مشاريع الإحيائية الزيدية الدينية وعلى حال الأمة العربية ككل، خصوصاً في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، والأسئلة التي أثارها الحدث / الزلزال

(أحداث سبتمبر) بخصوص مستقبل المنطقة العربية. واستعادة المسلمين لوحدتهم وهويتهم ومركزهم الحضاري. ومن هنا من الأهمية بمكان مناقشة دور هذه السياقات في الخطاب وفي الحركة وحدود هذا الدور.

السياق الاجتماعي للصراع (عوامل التسهيل)

من التفسيرات المنتشرة على نحو واسع تلك التي تنظر لتكون جماعة أنصار الله رد فعل جماعي على مشاعر الحرمان أو الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، والمظالم المرتبطة بالهوية الثقافية، وإقصاء الرأسمال الثقافي والاجتماعي الزيدي من المساهمة في رسم وتشكيل مستقبل اليمن الجمهوري عقبت ثورة سبتمبر ١٩٦٢م، والمظالم التي خلفتها الحروب الست، وتعريف أنصار الله على أنهم شكل من أشكال التضامن الطبقي أو تمثل لوعي فئوي أو طائفي.

أي إنها لا تملك مشروعاً بقدر ما تشكل استجابة لا واعية ونزعة احتجاجية رفضية على ممارسات الإقصاء والتهميش والبؤس الاجتماعي، وعرض لأزمة مشروع بناء الدول اليمنية الحديثة، وسلبية الوضعية السياسية والاقتصادية.

هذه التفسيرات تقودنا مباشرة إلى (منطق الأزمة)، كما كان سائداً في التراث السوسيولوجي التقليدي في تفسير عوامل وأسباب نشأة التعبيرات الإسلامية عموماً بالاعتماد على (منطق الأزمة)، وربط كل أشكال التعبيرات الدينية بأزمنة التراجع والتقهقر وخيبة الأمل، وكرد فعل سلبي للوعي الجمعي التعيس، ومحصلة لأزمة الدولة وأنظمته التوتاليتارية، وإفقار الطبقة الوسطى والبطالة، والكتل الشعبية المدنية جديدة العهد في التمدن والشعور الأيديولوجي على إثر تأزم الإيديولوجيات التقدمية، وإفساحها المجال للإيديولوجيات الاحتجاجية رفضية في مجتمع متشرذم مِلِلياً وعرقياً وذات جذور اقتصادية واجتماعية في التأويل الماركسي.

المقاربات اليسارية والليبرالية التقليدية على الخلاف بينها لا تخرج عن كونها تنويعاً على منطق الأزمة التي تخلقت من رحمها ظاهرة الإحيائيات الدينية، كنشاز معرفي ووجودي طارئ ومؤقتة لظرف أو واقع شاذ، وتستبطن فكرة مسبقة ترى أن العلمنة وأفول المقدس هو التطور الطبيعي للمجتمع الحديث.

إلا أن الطفرة الدينية التي شهدها العالم والمنطقة العربية والإسلامية نهاية القرن العشرين جاءت على غير رغبة أطروحات أفول المقدس وانحسار الدين، وفي الاتجاه

المضاد لاختزال الشعور الديني في وسائل الإنتاج أو تعاسة الوعي، كما كشفت عن قصور نماذجها الإرشادية (البراديغم) عن مواكبة دينامية الظاهرة الإسلامية، وتزايد الطلب الاجتماعي عليها، وظهرت اتجاهات حديثة حاولت أن تتجاوز التصنيفات النمطية والمقولات الجاهزة للتراث السوسيولوجي.

والفرضية النظرية التي تقوم عليها هذه الدراسة أن دوافع وجودها تنبثق من المقولات المفاهيمية للنظام العقدي الإسلامي بينما نوع التحرك وشكله يتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة.

المظالم المرتبطة بالهوية (١٩٩٠-١٩٦٢)

التحولات العالمية التي أفرزتها الحداثة الغربية في كل المجالات، ومنها إعادة صوغ العلاقة بين الديني والسياسي والعلاقات داخل النسق السياسي جملة، إضافة لفترات الجمود الفكري والسياسي الطويلة خاصة في النصف الأول من القرن الماضي، أوقعت نظرية الإمامة السياسة في مأزق حاد جعلها متخلفة عن استيعاب هذه التحولات، ولم تظهر محاولات تجديدية؛ لتحديث نظرية الإمامة تمكنها من الاستجابة للتعقيدات التي ونظراً للعلاقة البنيوية بين الإمامة السياسية والزيدية؛ فإن سقوط الإمامة السياسية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م أحدث خللاً بنيوياً على النسق الزيدي الفكري والاجتماعي، فالثورة كتغيير فجائي من طبيعتها أن تحدث تحولات بوتيرة أسرع من قدرة الأنساق الاجتماعية المتضررة على استعادة توازنها، وتحتاج لفترة وتحقيق التكامل بين الأنساق الفرعية المتضررة والنسق العام لاستعادة الاستقرار وإنهاء التوتر والصراع بين الأنساق الصغرى والنسق العام.

المشكل مع الزيدية هو استمرار اختلال التوازن، وعدم القدرة على التكامل مع النظام الجديد، وذلك نتيجة لفشل النظام في بناء مؤسسات، وأطر سياسية وإدارية تشاركية تستوعب القوى المتضررة، وإدارة عملية التغيير بدرجة من المرونة تسمح لها تطوير استراتيجيات، وادخال تحديثات تساعدها على التكيف نظام الثورة.

أعيق الفعل الثوري عن التطور بمكانزماته الذاتية لإعادة بناء الحياة السياسية، وصوغ علاقات مجتمعية جديدة، فالشرائح الإقطاعية أو شبه الإقطاعية التي احتلت مواقع قيادية عليا في الجهاز الحكومي والإداري وقفت بحزم ضد أي محاولة لكسر العلاقات

الاقتصادية والاجتماعية[1].

"انتهت الثورة إلى أن تصبح نوعاً من انقلاب القبيلي على الهاشمي، نوع من انقلاب المنطقة على المذهب، خصوصاً بعد تصفية كافة الحركات والتيارات الوطنية في منعطفات كثيرة، منها منعطف أغسطس ١٩٦٨م، وما بعده، وما قبله، ونتيجة لتلك المنعطفات؛ تم تغييب كل القوى والتيارات التي تمثل مختلف مشارب اليمنيين ومناطقهم أيضاً، لتتحول أو ليكرس الوضع القائم للجمهورية العربية اليمنية فيما بعد كوضع تحكمه المنطقة أو القبيلة التي كانت في يوم من الأيام دعامة لحكم الزيدية الدينية المستمرة منذ ألف عام، منذ مجيء الإمام الهادي إلى اليمن في القرن الرابع الهجري ظلت الزيدية الدينية تحكم وعمادها الرئيس في الحكم هو القبيلة... القبيلة المحاربة، ما حدث عام ١٩٦٢م، وما بعده هو أن القبيلة المحاربة استطاعت أن تنقلب على النظرية الزيدية، واستطاع الشيخ أن ينقلب على الإمام، فتحول الوضع إلى أن القبيلة أصبحت هي الحاكمة، والزيدية الدينية وجدت نفسها مقصية وخارج الحركة التاريخية للمجتمع، واستمر هذا الوضع طوال أربعين عاماً... الزيدية بمشايخها وعلمائها وأفكارها انسحبت إلى الظل منذ الستينيات وصولاً إلى عام ١٩٩٠م لحظة تحقيق الوحدة وإطلاق الحريات السياسية والفكرية والحزبية[2].

لم يكن هذا الشكل من العلاقة بين الزيدية والثورة هو الشكل الوحيد الممكن أو حتى الطبيعي، وسقوط الإمامة السياسية لم تكن تعنى بالضرورة وضع مستقبل الزيدية كمنظومة فكرية ونسق اجتماعي في دائرة الاتهام أو السعي لتغيير الهوية الثقافة، بل إن ثورة ١٩٤٨م التي مهدت لثورة سبتمبر ما هي - كما وصفها البعض - إلا انقلاب سياسي داخل البيت الزيدي؛ لكن الذي حدث - كما يحدثنا د/ المقالح أنه في أواخر الخمسينيات حين اشتد الصراع بين المعارضة الوطنية ونظام الإمام أحمد وصل الأمر ببعض المعارضين إلى هجاء الفكر الزيدي واتهامه بالتعصب والجمود، ويضيف أن الكراهية للنظام الملكي يومئذٍ ساعدت على تعزيز الاعتقاد بأن الزيدية ماهي إلا مذهب الأئمة

٢ - محمد عايش، **لحظة التطور الفاصلة من "الهادوية" إلى "الحوثية".. حرب صعدة وأثرها في تحولات الزيدية الدينية**؛ متوفر على الربط:
http://ayeshpress.blogspot.com/2010/11/blog-post.html

الحاكمين[١].

بسبب تسييس التنوع الاجتماعي؛ إما بتوطين هويات أخرى أو بتدخلها في تحديد الوضع الوظيفي السياسي والاقتصادي للفرد والجماعات كما حصل في اليمن أنتج ما يمسى بالدولة "الزبونية" العلاقة فيها بين المواطنين والدولة ليست مباشرة، بل بتوسط الجماعة الدينية أو القبلية أو الحزبية، والجماعات الضعيفة عندما لا تجد بدائل معرفية لتحسن وضعها، فإن أعضائها قد يقررون استراتيجيات فردية لتحسين أوضاعهم[٢]. بالنسبة للزيدية؛ فإنها بإزاء هذا الوضع اتخذت استراتيجيتين دفاعيتين؛ الأولى: الفردية بالترحال المذهبي لكثير من أعضائها بهدف تحسين أوضاعهم وتحقيق التكامل مع النظام بعد أن صارت هذه الانتماءات التحتية عاملاً مؤثراً في تحديد الوضع السياسي والاقتصادي للأفراد، والثانية: الاستراتيجيات الجماعية ككيان وقيادة دينية فقد أخذت شكلين الأول: التكيف السلبي بالانكفاء على الذات والانسحاب الى الظل وكان هذا الاتجاه هو الغالب على علماء صعدة بقيادة العلامة/ مجد الدين المؤيدي والعلامة/ بدرالدين الحوثي في هذه المرحلة، والثاني: الانفتاح الحذر من الطرفين في نطاق محدود ويغلب هذا على علماء صنعاء ومن صعدة العلامة علي العجري والعلامة عبدالله الصعدي والعلامة عبدالرحمن المرتضي الملقب بـ (الناضرة).

من الإحيائية الزيدية إلى جماعة أنصار اللّه (١٩٩٠-٢٠٠٠)

ظلت الزيدية الدينية ما قبل العام ١٩٩٠م تمارس أنشطتها بشكل سري وبشكل هامشي جداً، ومضيق عليه إلى حد كبير، وإلى عام ١٩٩٠ كانت المنطقة المعروفة تاريخياً بأنها منطقة المذهب الزيدي أو أنها المنطقة الزيدية الممتدة من صعدة وصولاً إلى ذمار كانت فارغة تماماً من أي حراك ديني زيدي، باستثناء بعض الأعمال التقليدية المحدودة مثل الفتيا والتدريس.

مع الإعلان عن قيام الوحدة اليمنية في مايو١٩٩٠م، والمناخ السياسي الجديد الذي أقر التعددية السياسية وهامش الحريات الإعلامية والفكرية الذي أتاحه؛ قرر السيد حسين مع عدد من الناشطين السياسيين والشخصيات الزيدية الاستفادة من المناخ الجديد في إعادة

١ – عبد العزيز المقالح، **قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة**، دار العودة، بيروت، ط١، ١٩٨٢، ص٨.

٢ – عالم المعرفة، **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات – قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات**، العدد ٣٢٦، أبريل/٢٠٠٦، ص٢٦.

تنظيم أنفسهم سياسياً وثقافياً وفكرياً، والمشاركة الإيجابية والفاعلة في الحياة السياسية.

بدأت فكرة إحياء الزيدية، بواسطة الشباب المؤمن، في كل من صنعاء وصعدة، ثم بدأت الفكرة تنتشر في إطار هذه الحركة، وكانت المراكز الصيفية واحدة من الوسائل التي اعتمدتها الحركة لنشر فكرة إحياء الزيدية.

يروي محمد بدر الدين الحوثي بداية فكرة منتدى للشباب المؤمن قائلاً: أنه مع ثلاثة من زملائه في عام ١٩٩١م؛ قرروا تنظم دورة دراسية في العطلة الصيفية من كل عام، وتستمر شهرين، ويعد لها منهج خاص من الكتب المختصرة؛ لتتلاءم مع زمن الدورة، وهكذا رسمنا البرنامج اليومي وحددنا البرامج والأنشطة، وكلها كانت بدائية نظراً لمحدودية الخبرة وكونها البداية، وأطلقنا على هذه الشقة التي استأجرناها اسم (منتدى الشباب المؤمن)[١].

انبرى مجموعة من الشباب لقيادة حركة الإحياء الزيدي[٢] الذين تلقوا تعليمهم الشرعي على يد السيد العلامة/ بدر الدين الحوثي، والقاضي العلامة/ صلاح فليتة وبرعايتهما، وهما العالمان اللذان تميزا بنزعتهما العملية والحركية خلافاً لبقية علماء الزيدية التقليدين.. على أن إسهام هذين العالمين الكبيرين ظل محصوراً في إطار فهمها التقليدي المتوارث فيما يتعلق بالنظرية السياسية للمذهب الزيدي.

ولا شك أن إحياء الزيدية وفق الآلية التي اعتمدها هؤلاء الشباب، وهم يؤسسون إطارها الذي أطلقوا عليه اسم (منتدى الشباب المؤمن) قد مثل مزيجاً من التراث الزيدي التقليدي فقهياً وفكرياً، والثورة الإسلامية في إيران ثورياً وسياسياً، وحركة الإخوان المسلمين حركياً وتنظيمياً، مع نزوع أظهره هؤلاء الشباب نحو الانفتاح على الآخر، والسعي لإحداث التجديد داخل المذهب الزيدي انطلاقاً من قواعده الثابتة والراسخة التي عُطلت أو جُمدت، والتي يأتي في مقدمتها الاجتهاد والتجديد[٣].

---

١ – **مقابلة محمد الحوثي مع الاشتراكي** نت، ٢٠٠٧/٩/٨، متوفر على الرابط:
http://www.ye١.org/forum/threads//٢٠٦٦٤٦

٢ – منهم محمد عزان ومحمد بدر الدين وصالح هبرة وعبد الرحيم الحمران وعبد الكريم جدبان وغيرهم.

٣ – زيد الذاري، ورقة عمل بعنوان "**الحوثية وقضية صعدة، الجذور – المحتوى – المعالجات**" في ندوة الحوار الوطني (أهميته، مرجعياته، محاوره،) ط١، ٢٠١٣، مؤسسة اليمن للثقافة والتنمية السياسية وجامعة المستقبل، ص٢١٨.

لم يكن حسين الحوثي ضمن الهيئة الإدارية للمنتدى حيث برز دوره في حزب الحق كأحد المؤسسين برئاسة العلامة مجد الدين المؤيدي، ونائبه العلامة بدر الدين الحوثي، والعلامة أحمد الشامي أميناً عاماً للحزب، وفي انتخابات ١٩٩٣م البرلمانية رشحه الحزب لخوض الانتخابات، وكان مع الشيخ عبد الله الرزامي المرشحين الوحيدين الذين تمكنا من الوصول للبرلمان من بين كل قائمة مرشحي حزب الحق.

عُلقت الكثير من الآمال على هذه المناشط؛ لإعادة دمج المكون الزيدي في الحياة السياسية والمجال العام، وتجاوز حالة العزلة والانكفاء على الذات، بيد أن هذا الزخم الذي بشّر به حزب الحق على المستوى السياسي و منتدى الشباب المؤمن، والمناشط الإحيائية (الزيدية) الأخرى؛ تعرّض للتراجع؛ إذ تعرض الحزب لتصدعات داخلية، واستقالات جماعية إن على المستوى القيادة أو الجمهور، وفي انتخابات ١٩٩٧م فشل في إيصال أي من مرشحيه إلى قبة البرلمان[١]، ودخلت قيادة الإحيائية الزيدية والشباب المؤمن في صراعات وسجالات كلامية بينية عدمية.

لم يصادف نشوء حزب الحق ولا حركة الإحياء الزيدي بيئة مساعدة على النجاح لأسباب وعوامل داخلية: تمثلت في الافتقار إلى الإمكانيات المادية والاقتصادية اللازمة لمثل هذه المشاريع، إضافة إلى افتقاد القيادة التنفيذية في الحزب لقواعد الممارسة السياسية وقصور التنظيم، وكذلك الحال بالنسبة للمراكز الصيفية.

وعوامل أخرى خارجية تتعلق بالبيئة السياسية عقيب قيام الوحدة اليمنية ١٩٩٠م، وحالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي التي شهدتها المرحلة الانتقالية بين الائتلاف الثلاثي الحاكم، حيث كانت المخاوف من تكوين قوة سياسية فاعلة ومؤثرة تمتد إلى معظم الجغرافيا الزيدية التاريخية؛ إضافة إلى إمكانية تحالفها مع الحزب الاشتراكي اليمني يدفع بالتحالف الثنائي لحزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح[٢]، لانتهاز كل السبل من أجل إجهاض هذه التجارب الوليدة في مهدها[٣]. ولم يسمح بوجود مناخ

١ – السيد حسين – الذي ترشح مستقلاً هذه المرة بعد انسحابه من الحزب بسبب خلافه مع قياداته على أداء الحزب طريقة إدارته.

٢ – المحسوب على الإخوان المسلمين والقادم من رحم المؤتمر الشعبي – الذي تشكل عقيب الوحدة مباشرة وتعزز موقعه في الحرب الأهلية صيف ١٩٩٤م.

٣ – ينقل زيد الذاري عن أحد قادة الإخوان المسلمين قولته المشهورة: "يجب أن تعدوا العدة لمواجهة هؤلاء، نحن ننحت في الصخر، أما هم فلا يحتاجون إلا إلى قطرات من المياه"، وكان يقصد أن القائمين على الحركة الزيدية ينشطون في بيئتهم الطبيعية حيث ينتشر ويترسخ المذهب الزيدي.

ديمقراطي يعطى للأحزاب والتجارب السياسية حديثة العهد فرصة للنجاح، تلا ذلك تراجع حاد في أداء العملية الديمقراطية والانتخابية أقفل المنفذ الوحيد للتشارك أمام الزيدية السياسية، و نجاح حسين الحوثي في انتخابات ١٩٩٣م لم يكن نتيجة لنزاهة الانتخابات وإنما للكاريزما الشخصية التي يتمتع بها والمكانة الاجتماعية لوالده العلامة بدرالدين في خولان عامر بفعل مكوثه الطويل فيها، تمكن الحوثي من ترميم الشروخ العميقة بين العلماء وبين الجمهور العادي واستطاع بجهوده الذاتية تطبيع العلاقات مع هذا الجمهور وتغيير الصورة النمطية لهذه الفئات وقد أثار هذا النشاط القوى السياسية الأخرى التي اعتبرت صعود الحوثي مؤشراً لعودة الحياة للزيدية الدينية.

بعد انتخابات ١٩٩٧م ارتحل حسين الحوثي إلى السودان، هذه الرحلة - التي اعتقدها مهمة – كانت منعطفاً نوعياً في مسار حياة الرجل الفكرية والسياسية، وأتاحت له إضافة لتخصصه في الإسلاميات[١] لحظات تأمل مركزة في القرآن الكريم، ونظراً لشخصية الرجل الحركية المهجوسة - كما يصفه مجايلوه - بهمّ الإصلاح والتغيير، فقد استغلها لإعادة تقييم ومراجعة تجاربه السابقة، والنتيجة التي وصل إليها أن القرآن أغنى من أن يكون موضوعاً لرسالة أكاديمية؛ وإنما رسالة للحياة، ليقرر بعدها العودة إلى اليمن والاستقرار بمنطقة مران حيث مقر إقامته، ومن ثم الإعلان عن مشروعه الجديد.

النتيجة التي نخلص إليها أن العوامل الموضوعية العوامل المتعلقة بالشروط الاقتصادية والاجتماعية والمظالم المرتبطة بالهوية لدي الكيان الزيدي لا تفسر نشأة الخطاب الحوثي وجماعة أنصار الله، ودورها يتلخص في كونها مثلت ما يمكن تسميته (عوامل تسهيل) سرعت في تمدد أنصار الله، وفي توسع حاضنتهم الاجتماعية وازدياد الطلب الاجتماعي عليهم داخل المكون الزيدي، كما ساهمت في تحفيز وتغذية الصراع وأخذه مديات ربما لم يكن له أن تنتهي إليها المدى الذي انتهت إليه لولا السياق النفسي والاجتماعي التاريخي الذي رافق لحظة توتر العلاقة بين النظام السابق والحوثي، وصادف بيئة مهيأة للانفجار، ولا تحتمل المزيد من التصعيد، وتنتظر الفتيل الذي يشعل النار في البارود، فهي لم تكن بمعزل عن الوجود الاجتماعي الذي يتحدد بمنظومة

١ إذ كان موضوع أطروحته للماجستير دراسة وتحقيق كتاب البرهان في تفسير القرآن لأبي الفتح الديلمي (الإمام الناصر أبي الفتح الديلمي ت٤٤٤هـ).

متكاملة ومتجادلة من المحددات السياسية والاقتصادية والفكرية والسيكولوجية

علاقة أنصار الله بالزيدية

مر بنا أن أهم عاملين أثرا على الحوثي هما حالة الخلاف والجدل البيزنطي الذي انتهت إليه الاحيائية الزيدية في العشرية التاسعة من القرن المنصرم والعامل الآخر حالة الانقسام والهوان والضعف الإسلامي والعربي أمام الغطرسة الأمريكية عقيب أحداث سبتمبر، والقاسم المشترك بين الحالتين أنها وضعته أمام سؤال أرقه كثيراً لماذا كل هذا الانقسام؟ كيف نفسر حالة التخلف والخلاف التي يغرق فيها العرب والمسلمين إلى الأذقان؟ إذا كان العقل والاجتهاد أهم أدوات الإصلاح عند رواد الإصلاحية الإسلامية لماذا لم تساعد الزيدية التي يتأسس منهجها على العقل والاجتهاد على تقديم نموذج جاذب ينتشلها من حالة الجمود والسجال العدمي؟ وهل من سبيل لإنهاء هذه الأزمات الممنذة والمستديمة؟

انتهى الحوثي إلى أن جذر الأزمة واحد في الحالتين "أليست الأمة متفرقة ومختلفة؟ حتى الزيدية أنفسهم في داخلهم متفرقين ومختلفين، فأين نحن نسير، وكيف نحن؟. يعني كمثل من نحن؟. ألسنا كمثل أولئك الذي تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات؟"[1] فأزمة المذاهب لها علاقة بأزمة الأمة، وأزمة الأخيرة لا تنفصل عن أزمة الطوائف والمذاهب والتي تتلخص في أزمة المنهج، سواءً كنظام معرفي أو كأسلوب في التعليم والتثقيف والدعوة، وقد شكلت هذه القضية إضافة إلى طبيعة الصراع العالمي مدخلاً للتحول عند الحوثي من همّ الجماعة أو المذهب إلى همّ الأمة؛ ولذلك يقول إن المسلمين "في المرحلة هذه أحوج ما يكونون إلى أن يحملوا هذا العنوان (مسلمين) وحده فعلاً في المرحلة هذه بالذات في موضوع صراع عالمي، أليس هناك صراع عالمي الآن؟؛ لأن هذا هو العنوان الهام الذي يجعل هذا الدين مقبولاً عند الآخرين عند البشر جميعاً، لا يؤطر بأطر قومية، بأطر عرقية معينة بأطر إقليمية نهائياً؛ لأن كلمة إسلام كلمة عامة".[2]

---

١ – حسين الحوثي، سورة ال عمران، **الدرس الثالث**، ٢٠٠٣، ص١١.

٢ – حسين الحوثي، سورة آل عمران، **الدرس الثالث عشر**، ٢٠٠٣، ص١٤.

وعليه من المتوقع أن يقفز إلى ذهن القارئ استفهام مشروع عن علاقة أنصار الله بالزيدية؟

تمثل الزيدية الخلفية الثقافية التي قدم منها الحوثي وأثرت في تكوينه العلمي والثقافي كما كان لها تأثيرها في بناء بعض مقولات مشروعه الجديد الذي يمثل في ذات الوقت تجاوزاً للمذهب في المنهج والرؤية. أما الزيدية كمكون اجتماعي فإنها تمثل بلغة ابن خلدون عصبية الدعوة أو المشروع التي يؤمل الحوثي أن تكون في طليعة الحاملين لهذا المشروع يقول "الزيدية يجب أن يكونوا أكثر المسلمين اهتماماً، وأن يكونوا أول المسلمين انطلاقة في مواجهة أعداء الله"[1].

ورث أنصار الله عن الزيدية بعض الممارسات والطقوس الدينية ونزعة التشيع؛ لكن في الآن نفسه فإنها لا تمثل هوية المشروع ولا تستهدف بخطابها جماعة مذهبية مغلقة ولا تمثل تجمعاً يعبر عن مطالب حقوقية أو مظالم مرتبطة بالهوية الزيدية.

العلاقة مع الشباب المؤمن

كأي حالة إحياء واستنهاض تحويلية تاريخية؛ فإنها تكون صادمة لبيئتها وموروثها الذي تريد الخروج منه، وتجاوزه إلى آفاق أجد وآماد أوسع.. فقد قرأ حسين الحوثي واقعه الزيدي: فكرياً وسياسياً واجتماعياً، بطريقته الخاصة، ووصل إلى خلاصات واستنتاجات مغايرة جعلته كمن يغرد خارج سربه. ولاقت مواقفه وأطروحاته اعتراضات واسعة من مرجعيات زيدية تقليدية معتبرة[2].

عمد الحوثي للقاء الأمانة العامة للشباب المؤمن، وفاتحهم بما هو معتزم عليه، أسفرت اللقاءات عن انقسام الهيئة العامة بين مؤيد ومعارض أدى في النهاية إلى تجميد نشاط المنتدى.

ذلك لا يعني أن جماعة أنصار الله نشأت كانشقاق حركي أو امتداد لمنتدى الشباب المؤمن كما يخلط بعض من الباحثين. فسياق ولادة تيار أنصار الله الثقافي والسياسي المحلي والإقليمي يختلف عن سياق ولادة ونشأة حركة الشباب المؤمن.

ورثت جماعة أنصار الله من الشباب المؤمن جمهوره ومعظم رموزه الدينية السياسية

١ – حسين الحوثي، في ظلال دعاء مكارم الأخلاق، **الدرس الثاني**، ٢٠٠٢، ص١١.

٢ – زيد الذاري، المصدر السابق، ص٢١٩.

وشخصياته الحركية، ومنهم تشكلت النواة الجنينية بعد أن أعاد السيد حسين بناءهم فكرياً وحركياً، وتوجيههم نحو أهداف مختلفة عن أهداف الصحوات الزيدية ومنتديات الشباب المؤمن، ومتمايزة في التنظيم وآليات واستراتيجيات العمل، متخطياً الجمهور التقليدي للإحيائية الزيدية.

السياق الإقليمي والدولي

تزامن انولاد الخطاب الحوثي مع أحداث ١١سبتمبر، والحرب الكونية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على ما سمي حينه بالإرهاب العالمي، وهي الحملة التي فرضت نفسها أو انعكست أصداؤها على العالم والمنطقة العربية، ومنها اليمن التي كانت من بين أهم دولتين عربيتين متهمتين باحتضان عناصر الإرهاب.

استغلت الولايات المتحدة أحداث سبتمبر٢٠٠١م، والتعاطف العالمي؛ لانتزاع تفويض المجتمع الدولي لها بالحرب على الإرهاب وابتزاز الأنظمة والحكومات العربية والإسلامية بالذات، وإرغامها على التكيف والتماهي مع مبدأ: "من ليس معنا؛ فهو ضدنا" الذي تبنته إدارة بوش الابن في حربها العالمية على الإرهاب، وكان جموح الحملة الأمريكية يدفع بالأنظمة الحاكمة في المنطقة للمبالغة في إخماد أي صوت مناهض للإرادة الأمريكية.

لهذا فإن أحداث ١١سبتمبر، وتداعياتها فرضت نفسها بقوة على مجمل الخطاب الحوثي، ومن ضمن الهموم المركزية فيه ممانعة ورفض الهيمنة والوصاية الأمريكية؛ لإعادة رسم خارطة المنطقة العربية والإسلامية بعد أن أخذت الحرب على الإرهاب بعداً حضارياً؛ لفرض المنظومة الحضارية للعولمة واستهداف الحضارة الإسلامية باعتبارها من أشد الحضارات ممانعة للتكيف مع قيم العولمة الليبرالية بحسب الوصايا الهنتنجتونية.

الصرخة سلاح الجماهير

في سياق الحرب الكونية التي قادتها الولايات المتحدة أطلق الحوثي حملة توعية جماهيرية مكثفة ومركزة مصحوبة بهتافات وشعارات مناهضة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة العربية واليمن (الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام)، لذا كان يُطلَق على مؤيديها وصف (جماعة الشعار) نسبة إلى

تبنيهم (الشعار) أداة ووسيلة رئيسة لنشر أفكارهم وآرائهم الفكرية والدينية.

أثارت الصرخة جدلاً وسجالاً واسعاً، وفسّرت باعتبارها إحدى دلائل الارتباط بإيران، وهو من نمط التفسيرات النمطية الجاهزة للإسقاط السريع بشكل آلي على أساس التشابه الشكلي. مثل هذه التفسيرات لا تستطيع أن تجيب على كثير من الأسئلة المرتبطة بالموضوع على سبيل المثال: لماذا في سنة ٢٠٠٢م دون غيرها من التواريخ اختار أنصار الله لأول مرة ترديد هذه الهتافات؟ لماذا لم تكن التسعينات لا سيما وتهمة الارتباط بإيران تعود للعشرية الثامنة من القرن الماضي؟ إذا كانت إيران هي من وجهت الحوثي؛ فلماذا لم توجه قبل هذا التاريخ؟[١].

إن فهم خلفية ودوافع الحوثي الحقيقة لا يتم إلا من خلال مقاربتها في سياقها العام باعتبار أن نوع التحرك وشكله يتحدد بالسياق السياسي والثقافي والاقتصادي كما سبق.

في سنة ٢٠٠٢م تحدّث الحوثي في محاضرة عن (خطر دخول أمريكا اليمن) بعد تفجير المدمرة (كول) حينها كانت تقارير كثيرة خرجت - بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ما تلاها من غزو للعراق، تتوقع أن اليمن في مرمى الاستهداف الأمريكي ودار حديث أنها الهدف الثاني التالي للعراق على قائمة الأهداف الأمريكية.

عن هذا التوقع يقول الحوثي: "الشيء المتوقع - والله أعلم -، والذي قد لمسنا شواهد كثيرة له، وبدأت المقابلة الصحفية التي سمعناها قبل يومين تقريباً مقابلة صحفية مع الرئيس، أسئلة حول السفينة (كول)، وحول من كانوا يذهبون إلى أفغانستان، يريدون أن يحملوه المسؤولية هو السؤال الذي يوحي بأنهم يريدون أن يحملوه المسؤولية هو حول المجاهدين الذين ساروا إلى أفغانستان من الشباب اليمنيين فبدأ يتنصل ويقول: هم كانوا يسافرون بطريقة غير شرعية، ولا نعرف عنهم شيئاً"[٢].

وفي هذا السياق دعا الحوثي الشعب اليمني لتحمل مسؤوليته، ورفض القبول بأي شكل من أشكال الوجود الامريكي: "إذاً: نقول جميعاً كيمنيين لكل أولئك الذين يظنون أنه لا خطر مُحدق، الذين لا يفهمون الأشياء، لا يفهمون الخطر إلا بعد أن يَدْهمهم، نقول للجميع سواء أكانوا كباراً أم صغاراً: الآن ماذا ستعملون؟ الآن يجب أن تعملوا كل

١ - في ٢٠٠٢/١/١٧م وفي قاعة مدرسة الإمام الهادي (ع) بمران هتف أنصار السيد /حسين الحوثي لأول مرة.

٢ - حسين الحوثي، **خطر دخول أمريكا اليمن**، ٢٠٠٢م، ص١.

شيء، العلماء أنفسهم يجب أن يتحركوا، والمواطنون كلهم يجب أن يتحركوا، وأن يرفعوا جميعاً صوتهم بالصرخة ضد أمريكا وضد إسرائيل، وأن يعلنوا عن سخطهم لتواجد الأمريكيين في اليمن، الدولة نفسها، الرئيس نفسه يجب أن يحذر، ما يجرى على عرفات، ما جرى على صدام، ما جرى على آخرين يحتمل أن يجري عليه هو، إن الخطر عليهم هو من أولئك، الخطر عليهم هو من الأمريكيين، الخطر عليهم هو من اليهود، على الحكومات وعلى الشعوب، على الزعماء"[١].

ويضيف: "الشعار يمثل حرباً نفسية مضادة للحرب النفسية التي يشنونها على الشعوب العربية لهزيمتهم وإرهابهم من خلال شن حرب عسكرية على العراق، وعندما تستمر الجماهير في ترديد الشعارات المناهضة لهم عندما يسجن ويضرب ولا يحدث تراجع، فإنها في حد ذاتها حرب نفسية كبيرة في مواجهتهم .... إبطال لحرب نفسية من عندهم"[٢].

الحوثي لا يطرح الشعار حلاً سحرياً لحل مشاكل العرب والمسلمين مع الولايات المتحدة؛ إنما سلاحاً مرحلياً تقتضيه طبيعة هذه المعركة مع أمريكا، والإمكانات المتاحة يقول الحوثي: "عندما يقول البعض ما قيمة مثل هذا الشعار؟. نقول له: هذا الشعار لا بد منه في تحقيق النصر في هذه المعركة على الأقل، لا بد منه في تحقيق النصر في هذه المعركة معركة أن يسبقنا الأمريكيون إلى أفكارنا وإلى أفكار أبناء هذا الشعب، وإلى أفكار أبناء المسلمين وبين أن نسبقهم نحن. أن نرسخ في أذهان المسلمين: أن أمريكا هي الإرهاب، أن أمريكا هي الشر". [٣]

الموت هنا معناه الموت المدني والأخلاقي لا الموت البيولوجي الذي يعني تعطل الوظائف العضوية للجسد، والرسالة التي أراد الحوثي إيصالها من خلال ذلك الشعار: هي الإدانة الأخلاقية والسياسية والقانونية لمساعي فرض الوصاية الأمريكية، وتطويع الوعي العام اليمني والإسلامي عموماً للقبول بها، وتحصين لوعي المجتمع من الاختراق وتطويعه لصالح المخططات والمشاريع التوسعية لإدارة المحافظين الجدد، وخلق رأي عام محلي ممانع لمشروعها.

---

١ - **مرجع سابق**، ص٣.

٢ - حسين الحوثي، **الدرس الرابع عشر**، ٢٠٠٣،

٣ - حسين الحوثي، **الارهاب والسلام**، ٢٠٠٢، ص٩.

خاتمة

- أهم قضيتين مركزيتين في مشروع الحوثي هما:

١. التأسيس لنظام معرفي على أساس سنن الله في الهداية، كما تضمنها الخطاب القرآني تعالج أزمتنا المنهجية الفكرية والثقافية والتشريعية والسياسية، وتضع حداً لفوضى الاجتهادات الفردية والتضخم في الحديث والرأي؛ وذلك بإعادة الاعتبار للقرآن سلطة مرجعية عليا، سواء للمنهج والرؤية بما يعني ذلك من نفي لكل المرجعيات الثانوية الأخرى ومنع استمداد المنهج من مصادر خارجية، إعادة تصحيح النظرة والعلاقة مع القرآن؛ من حيث طبيعته أو هويته الأصلية ووظائفه ومصدره ومجالاته وأهدافه والمخاطبين به، ليس على أساس كونه الكتاب المنزل على قلب نبينا محمد صلي الله عليه وآله وسلم للإعجاز بسورة منه وفقاً لعلماء أصول الفقه؛ بل باعتباره خطاب الله لهداية الأمة للقيام بمهام الاستخلافية الفردية والجماعية، وما ينتجه الوعي بها من رؤية كلية وضوابط منهجية تؤكد على الطبيعة الخطابية للقرآن، وتنفي عنه الغموض والتعقيد، وتعدد الاحتمالات، وتفسح دوراً لتطور حركة الواقع في افصاح النص عن معناه، وتقلص دور القارئ (المفسر أو المجتهد أو الفقيه) في إنتاج المعنى إلى أضيق الحدود، إضافة لدور القيادة المسددة (أعلام الهدى) في الهداية بالقرآن، والترجمة الاجتماعية للخطاب القرآني والإيناس إلى الحق، والقدوة الحسنة التي تفتح السلوك الاجتماعي والأخلاقي والسياسي للمؤمن على أفق واسع من التسامي.

٢. التأسيس لحراك شعبي احتجاجي ممانع للحرب الكونية الشاملة التي قادتها الولايات المتحدة عقب أحداث سبتمبر بحجة الإرهاب، واستغلالها لفرض العولمة، كمنظومة سياسية وثقافية واقتصادية تسعى لتعميمها وفرضها كنموذج وحيد يمثل نهاية التاريخ، وفي هذا السياق أطلق الحوثي حملة توعية جماهيرية مكثفة ومركزة مصحوبة بهتافات وشعارات مناهضة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة العربية واليمن (الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام)؛ لذا كان يُطلَق على مؤيديها وصف (جماعة الشعار) نسبة إلى تبنيهم (الشعار) أداة ووسيلة رئيسة لنشر أفكارهم وآرائهم الفكرية والدينية.

- أنصار الله جماعة (منظمة)، وليست (تنظيماً) بلوائح وأنظمة داخلية وبنيات هرمية

بيروقراطية؛ بل نشاط جمعي وتيار شعبي، لا يرتبط ببرنامج سياسي أو بجماعة سياسية أو مذهبية أو فئوية مغلقة؛ بل بكل المؤمنين متجاوزاً حدود وهموم المذهب إلى هموم الأمة، ومع اتساع القاعدة الجماهيرية وتعاظم نفوذهم السياسي، كانت تحدّث بنيتها التنظيمية بما يتناسب وتطور الأحداث وضرورات المرحلة، واختيار شكل تنظيمي مرن يباعدها عن سلبيات التنظيم الحزبي وانعكاساته على العمل الثقافي والسياسي الشعبي.

- جماعة أنصار الله ليست تجمعاً طائفياً يعبر عن مطالب حقوقية أو مظالم مرتبطة بالهوية الزيدية، كما لا تستهدف بخطابها جماعة مذهبية مغلقة تمثل الزيدية - كمكون اجتماعي - عصبية الدعوة أو المشروع لا هويته وحدوده.
- العوامل المتعلقة بالشروط الاقتصادية والاجتماعية والمظالم المرتبطة بالهوية لدى الكيان الزيدي لا تفسر نشأة الخطاب الحوثي وجماعة أنصار الله، و دورها يتلخص في كونها مثلت ما يمكن تسميته (عوامل تسهيل) سرعت في تمدد أنصار الله، وفي توسع حاضنتهم الاجتماعية وازدياد الطلب الاجتماعي عليهم داخل المجموعة الزيدية.

خيار الفيدرالية في اليمن وأقاليمها الستة: الترياق القاتل

د. سامي السيّاغي

أستاذ العلوم السياسية المساعد،
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – جامعة صنعاء
(مدير تحرير مقاربات سياسية)
sami20077@hotmail.com

إطار موضوعي:

عاشت اليمن لما يقارب أربع سنوات (منذ نهاية العام ٢٠١١) في ظل إفرازات عملية التسوية السياسية التي أقرّت مبادئها وآلياتها وإجراءاتها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية. تلك المبادرة التي أنهت عملياً حالة المواجهة المسلحة ما بين أطراف الأزمة السياسية في اليمن، وأوجدت وضعاً "انتقالياً" في إطار عملية "سياسية مجتمعية تشاركية توافقية" كان هدفها المركزي إحداث تغيير أو تحول في مكونات الدولة اليمنية المتعددة باتجاه بناء ما أصبح يتعارف على تسميته آنذاك بـــ "اليمن الجديد".

ذلك الإطار السياسي المجتمعي الانتقالي العام الذي انتظمت مكوناته ضمن بنود المبادرة الخليجية، تميَّز - في واقع الحال - بأن من سيقوم على تحديد شكل مفرداته ومخرجاته التفصيلية "المجردة" هم أنفسهم فرقاء الأزمة السياسية منذ العام ٢٠١١، بمن فيهم أيضاً معظم القوى المجتمعية المدنية ذات الصلة، وذلك في إطار تلك العملية التفاعلية السياسية المجتمعية ذات المضمون "التشاركي التوافقي"، التي يتولى مسار تنفيذها الإجرائي - بحسب المبادرة الخليجية - مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي باشر أعماله بالفعل منذ الثامن عشر من مارس ٢٠١٣.

في إطار الخلفية الموضوعية السياسية سالفة الذكر، طُرحت مسالة "شكل الدولة" ضمن قضايا مؤتمر الحوار الوطني باعتبارها إحدى القضايا الرئيسية على جدول أعمال فريق بناء الدولة في المؤتمر. وكان من الجليّ للمتابعين والمهتمين أن مسألة الأخذ بالشكل الفيدرالي (الاتحادي) للدولة - المطروح آنذاك - ظلت مثاراً للجدل المستمر والأخذ والرد الطويل والمعقد من جانب عدد لا بأس به من القوى المشاركة ضمن فريق بناء الدولة بصفة خاصة، وضمن قوام المؤتمر بفرقه المتعددة الأخرى ذات الصلة بصفة عامة. وهو الأمر الذي أظهر أن مسألة طرح خيار الفيدرالية - في حينه - بدت غاية في التشعُّب والتعقيد؛ ما جعل الكثير من المتابعين والمهتمين يتوقعون أن تلك المسألة

ستخضع لمزيد من الحوار بين القوى المختلفة، ناهيك عن إخضاعها لمزيد من الدراسة والتمحيص العلمي المنهجي من جميع جوانبها؛ إذ لا ريب أن تحديد شكل الدولة في اليمن يعد واحداً من أكثر المواضيع احتياجاً لتوافر رؤى منهاجية فنية علمية بعيداً عن مسألة التفضيلات والمواقف السياسية لهذا الطرف أو ذاك داخل أروقة مؤتمر الحوار الوطني.

بصفة عامة، يمكن التأكيد على أن تناول مسألة شكل الدولة في إطار مجريات العملية السياسية الانتقالية بما فيها مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، كان بمثابة اللغم القابل للانفجار في أي لحظة. الجميع كان يدرك ذلك تماماً، وذلك ما تؤيده تداعيات الأحداث السياسية المتلاحقة منذ طرح خيار الفيدرالية عامة، وقضية تقسيم الأقاليم تحديداً؛ إذ احتدم أوار الصراع السياسي بين الأطراف والقوى السياسية على خلفية تلك القضية، وصولاً إلى اندلاع الحرب الراهنة التي دشنتها قوى تدخل خارجية لمساندة بعض تلك الأطراف والقوى بصورة عنيفة وقاسية ومدمرة تجاوزت في واقع الحال (وما تزال) كل أهدافها المعلنة.

من الإطار الموضوعي سالف الذكر، يحاول الباحث في دراسته هذه استكشاف طبيعة الأبعاد والتداعيات المتعلقة بمسألة طرح خيار الفيدرالية في اليمن، في ظل ما تمخض عن مؤتمر الحوار الوطني في ذلك الشأن عبر مقترح الأقاليم الستة الذي تبنته لجنة تقسيم الأقاليم، وتم استيعابه لاحقاً ضمن مسودة مشروع دستور الدولة الاتحادية. وسينطلق الباحث في محاولته تلك من خلال البحث في عدد من القضايا المرتبطة بتلك المسألة وفقاً للآتي:

١- استعراض عام لأبرز ملامح المسار التاريخي لتطورات الأحداث السياسية وتداعياتها (فبراير ٢٠١٢ – مارس ٢٠١٥).
٢- تناول مركّز لطبيعة تعاطي مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته حول مسألة الفيدرالية، بما في ذلك إنشاء لجنة تقسيم الأقاليم وما تمخض عن أعمالها، وتداعيات قرارها باعتماد تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، مع الإشارة إلى طبيعة مواقف أطراف المؤتمر من تلك المسألة عامة، ومكمن الخلاف حولها، وكذا طبيعة الارتباط القائم بين طرح خيار الفيدرالية وتقسيم الأقاليم من جهة، والقضية الجنوبية من جهة أخرى، وبين تلك المسألة ومآلات الصراع السياسي بين

الأطراف السياسية، وصولاً إلى اندلاع الحرب ووقوع عدوان قوى التحالف على اليمن.

٣- تقديم تحليل منهجي نقدي موضوعي لأبعاد خيار الفيدرالية المطروح من قبل مؤتمر الحوار في إطار مشروع الأقاليم الستة، وعلاقة ذلك بمدى إمكانية تحقيق الهدف المعلن لذلك الخيار من الأساس، مع التطرق لبعض الرؤى التي تتعلق بإمكانية طرح خيارات أخرى بديلة قد تحقق الهدف المرجو من تطبيق الفيدرالية في اليمن.

أولاً: أبرز ملامح المسار التاريخي لتطورات الأحداث السياسية وتداعياتها (فبراير ٢٠١٢ – مارس ٢٠١٥)

في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في فبراير ٢٠١٢م، وجاءت كنتاج لما توافقت عليه الأطراف السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية بخصوص اختيار المرشح التوافقي "الوحيد" الرئيس عبدربه منصور هادي؛ توقع الشعب اليمني أن تتحمل القوى السياسية كافة مسؤولياتها الوطنية إزاء العمل على ترجمة تطلعاته في بناء الدولة المدنية الحديثة.

لكن ذلك التوقع وتلك التطلعات سرعان ما تحطمت على صخرة الحسابات الانتهازية الضيقة للقوى التي سيطرت على السلطة آنذاك. إذ لم تقدم تلك القوى في نموذج حكمها سوى المزيد من الفساد والعجز الإداري، والاستهداف لخصومها السياسيين وإقصائهم. كما لم تنتج السياسات الانتقامية وغير الرشيدة لتلك القوى سوى المزيد من التوتر في المناخ السياسي العام، وحالة من الترقب والتوجس الدائمين لدى المواطن اليمني خشية عودة اشتعال فتيل الصراع السياسي من جديد.

١- انتهازية النوايا: عنوان يفضحه استثمار تضحيات الآخرين

حقيقة الأمر إن القوى السياسية التي سيطرت "فعلياً" على مفاصل الحكم في أعقاب توقيع المبادرة الخليجية لم تتحمل مسؤوليتها الوطنية في تطبيق بنود تلك المبادرة بأمانة واقتدار. إذ عطلت - عن عمد - تطبيق عدد من تلك البنود التي كان من أهمها مسألة إنشاء لجنة تفسير أحكام المبادرة، ما فتح المجال أمامها لممارسة اجتهاداتها "المغرضة" في تفسير المبادرة وآليتها التنفيذية. وقد بدا ذلك واضحاً من خلال عدد من

المؤشرات التي كان من أبرزها سعي تلك القوى غير المنصف للتلاعب بنسب تمثيل القوى السياسية كافة في قوام مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وما نتج عن ذلك من جدل بين الأطراف السياسية، وصل في كثير من الأحيان حد المواجهة السياسية. ناهيك عن استمرار مسلسل ذلك التلاعب في نسب تمثيل قوام الهيئة المختصة بتطبيق مخرجات الحوار الوطني. فضلاً أيضاً عن التلكؤ المستمر من قبل تلك القوى عن الوفاء بالتزاماتها إزاء القضية الجنوبية وقضية صعدة اللتين شكلتا - باتفاق الأطراف السياسية كافة - لب قضايا مؤتمر الحوار الوطني، وأكثرها حساسية وتأثيراً على مسألة تحقيق الأمن والاستقرار المنشود في اليمن.

في ظل كل تلك التجاوزات لمبدأي "الشراكة والتوافق"، ومع العديد من الاستفزازات السياسية التي مارستها معظم قوى ٢٠١١ الحاكمة وحلفائها في تيار اليمين السياسي الديني؛ استمرت باقي الأطراف السياسية والقوى الوطنية في التمسك بسياسة ضبط النفس والحرص على عدم الانجرار مجدداً إلى مربع الصراع الساخن (٢٠١١). إذ لم تنفك تلك الأطراف والقوى عن الدعوة إلى الحوار وحل المشاكل بالوسائل السلمية ووفقاً لمبدأ التوافق، مع حرصها في أكثر من مناسبة على تقديم التنازلات المجحفة بحقها "التشاركي" في سبيل تجنب إثارة أي صراع قد يأتي على حالة الأمن والاستقرار الهشة آنذاك.

لكن، بالرغم من توتر المناخ السياسي حينها، وظهور العديد من المؤشرات على هشاشة حالة التوافق السياسي التي أنتجتها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وتوجتها - لاحقاً - عملية انتخاب الرئيس التوافقي هادي؛ إلا أن قوى ٢٠١١ الحاكمة لم تستوعب خطورة احتكار قرار العملية السياسية الانتقالية، واللعب بأوراق التناقضات السياسية، واستمرار سياسات الإقصاء والتهميش للأطراف السياسية المخالفة لرؤاها وتوجهاتها إزاء قضايا الوطن المصيرية. ناهيك عن واقع استمرار مسلسل فشل حكومة الشراكة الوطنية - آنذاك - في تحقيق تطلعات الشعب اليمني عامة، وشريحة الشباب والمرأة بصفة خاصة، في إحداث "التغيير" الذي مثل السبب الرئيسي لوجود كل من كانوا حينها على رأس السلطة. ذلك فضلاً عن تفشي ظاهرة الفساد، وتراجع موقع اليمن بصفة دورية في مؤشر الفساد العالمي، ما جعل الحديث - في حينه - يتصاعد في المحافل السياسية والاقتصادية

الدولية المتخصصة حول اقتراب اليمن من الوصول إلى حالة "الدولة الفاشلة".

٢- ما بعد الحوار الوطني: إعلان اغتيال الشراكة الوطنية والتوافق

بدا واضحاً للعيان أن بداية تنفيذ عملية الاغتيال "الفعلي" لأسس العملية السياسية الانتقالية التي أقرتها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية من طرف قوى ٢٠١١ الحاكمة بقيادة الرئيس هادي، قد تم تدشينها خلال المرحلة التي أعقبت انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل وإعلان مخرجاته. إذ انفرد الرئيس هادي ومن خلفه حلفائه من القوى السياسية الدينية اليمينية بوضع الترتيبات الخاصة بإنشاء أهم المؤسسات التي تضمنتها اتفاقات القوى السياسية المشاركة في الحوار الوطني. المؤسسات التي كان من المفترض أن تتولى البت في أهم قضايا مخرجات الحوار المفصلية بالغة الحساسية والتعقيد. تلك المؤسسات تمثلت في: الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل، ولجنة (٨ + ٨) المختصة بمسألة تقسيم الأقاليم (من منظور الدولة الاتحادية)، وكذلك لجنة صياغة الدستور ورديفها الفني والاستشاري المساعد.

إن تشكيل المؤسسات سالفة الذكر، الذي هضم منذ البداية حقوق القوى السياسية المعارضة لتوجهات قوى ٢٠١١ الحاكمة وسياساتها، لم يعتمد مبدأ التمثيل "التشاركي" العادل لتلك القوى المعارضة في قوامها. كما إن أداء تلك المؤسسات اتسم في مجمله بسيطرة وتوجيه محكمين من قبل هادي وحلفائه ومسؤوليه المباشرين المعنيين بالجوانب الإدارية والفنية والاستشارية المنظمة لعملها. وكذلك، فإن مخرجات تلك المؤسسات التي لم تستوعب مبدأ التوافق السياسي بين أطرافها بدايةً، مثلت في معظمها مخرجات تعكس في الأساس رؤى ومصالح الرئيس هادي وحلفائه، ولم تأخذ في حسبانها اعتراضات القوى السياسية الأخرى ولا تحفظاتها.

كل ما تقدم مثل - في واقع الحال - القشة التي قصمت ظهر البعير. فقد أظهرت مؤشرات إنشاء تلك المؤسسات وأدائها، ومن ثم مخرجاتها، مدى ما انتهجته قوى ٢٠١١ الحاكمة من درجات اللامبالاة القصوى إزاء مواقف القوى السياسية الأخرى المعارضة لنهجها التسلطي الانفرادي، وبخاصة في شأن تقرير قضايا الوطن المصيرية دونما حساب لأسس الشراكة والتوافق الوطني التي رسمت معالم طريق العملية السياسية في الفترة الانتقالية. وبما يناقض هدف تحقيق المصلحة الوطنية بمفهومها الشامل.

بالتالي، أشتد أوار الخلاف السياسي بين قوى ٢٠١١ الحاكمة والقوى السياسية الأخرى المعارضة لسياساتها، وتحول ذلك الخلاف بتسارع مخيف إلى صراع سياسي ساخن على خلفية اعتراضات واضحة سجلتها القوى السياسية المعارضة إزاء ثلاث مسائل بالتحديد: أولها، اختلال مبدأي التوافق والتوازن في تشكيل الرئيس هادي للهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل. وثانيها، الاختلال - كذلك - في مبدأي التوافق الوطني والتوازن النسبي في تشكيل اللجنة المكلفة بمهمة تحديد عدد الأقاليم وحدودها المزمع اعتمادها كنمط للتقسيم الجغرافي في ظل الدولة الاتحادية المرتقبة. وثالث تلك المسائل ما يتعلق بأداء لجنة صياغة الدستور الذي أظهر بجلاء وجود حجم مؤثر من السيطرة والتحكم على أعمالها من قبل الرئيس هادي وحلفائه وكذا المعينين من قبله كمسؤولين عن تيسير أعمال اللجنة، وذلك في إطار نمطٍ ظل على الدوام ضاغطاً باتجاه اعتماد خط هادي وحلفائه ومواقفهم إزاء تحديد مآلات القضايا الخلافية الشائكة في مسودة الدستور. وبالتالي فإن مخرجات تلك اللجنة لم تستوعب تحفظات القوى المعارضة لهادي وحلفائه بخصوص أسس تقسيم الأقاليم الاتحادية وعددها.

٣- تقسيم الأقاليم الحتمي: نموذج صارخ للسباحة ضد تيار المصلحة الوطنية

لقد كانت مسألة تقسيم الأقاليم - سالفة الذكر - بحق أعقد المسائل الخلافية بين الأطراف السياسية، بل وأخطرها على الإطلاق. وذلك نظراً لارتباط تلك المسألة المباشر بأهم مكونات وجدان الشعب اليمني ومكتسباته المتعلقة بالوحدة اليمنية، وفي ظل محورية القضية الجنوبية التي أوجدت بفعل ميكانيزماتها الذاتية واقعاً وطنياً معقداً كان يستوجب - وفقاً لأسس العملية السياسية الانتقالية - البحث عن حل منصف وعادل لها، بما لا يخل بمبدأ التكامل والاندماج الوطني، ويحمي اليمن من الانتقال مجدداً حقبة التفرقة والتشظي.

لكن رؤية مسودة مشروع الدستور الاتحادي لطبيعة تقسيم الأقاليم وحدودها لم تستلهم في واقع الحال مكونات وجدان الشعب اليمني وتطلعاته بخصوص مسألة الوحدة، كما أنها لم تقدم حلاً عملياً عادلاً ومنصفاً للقضية الجنوبية يستلهم رؤى ومواقف وتطلعات قوى الحراك الجنوبي وفصائله الفاعلة؛ إذ أن رؤية الدستور تلك كانت بمثابة رؤية تمزيقية إقصائية تمييزية سواء في ما يتعلق بالمحافظات الشمالية أو الجنوبية

والشرقية، حيث بدت تلك الرؤية وكأنها تهدف في الأساس لزرع بذور التفرقة التي من المؤكد أنها لن تنتج سوى صراعات وحروب أهلية بين اليمنيين، كما أنها كانت - من الناحيتين المنهاجية والعملية - بعيدة كل البعد عن الفكرة الاتحادية من منظور تكاملي.

بالتالي، لم تُخف القوى الوطنية المعارضة، ومعها معظم شرائح المجتمع اليمني وفئاته، رفضها لرؤية الدستور تلك بخصوص مسألة تقسيم الأقاليم وحدودها، على اعتبار أنها تتضمن أبعاداً تمزيقية إقصائية تمييزية بحق الشعب والوطن، ما يفوق في خطورته بمراحل ما كان عليه الوضع قبل تحقيق الوحدة اليمنية. ناهيك عن أن رؤية الدستور تلك كانت تحمل في أحشائها بذور لصراعات وحروب يُحتمل نشوبها بين تلك الأقاليم في ظل احتمالات بروز تفاوتات بيِّنة في مستويات التطور والتنمية فيها نتيجة لحيف أسس ذلك التقسيم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

على أصداء تلك المسائل الثلاث تكشَّفت حدود إيمان القوى السياسية كافة بأسس عملية الانتقال السياسي (مبدأي الشراكة الوطنية والتوافق)، ومدى استعدادها لتقديم تنازلات حقيقة وواقعية إزاء تقديم تحقيق المصلحة الوطنية على حساب المصالح الحزبية الضيقة. كما اتضحت من بين ثنايا تلك المسائل الثلاث، وبخاصة مسألة تقسيم الأقاليم، حدود طبيعة "الدور السعودي التدخلي" في مسار العملية السياسية الانتقالية؛ إذ تكشفت سطوة ذلك الدور عبر ما مارسته السعودية خلال مختلف مراحل عملية الانتقال السياسي من توجيه وتحكم مباشر ومكشوف في أداء الرئيس هادي وحلفائه من القوى السياسية والدينية اليمينية.

٤- دور الرياض وواشنطن في عملية الانتقال السياسي: تدخل برسم التعطيل

لقد أصرت قوى ٢٠١١ الحاكمة بزعامة الرئيس هادي على مواقفها المتشددة بخصوص المضي قدماً في إقرار ما أرادته ورتبت لإخراجه بخصوص المسائل الخلافية الثلاث سالفة الذكر. ووجدت تلك القوى سنداً قوياً في الدورين السعودي والأمريكي اللذين باشرا ممارسة الضغوط عبر تدخلهما السافر في مسار الحوارات السياسية التي كانت تجريها الأطراف السياسية الوطنية آنذاك، ناهيك عن ضغوط أخرى مارستها الرياض وواشنطن على القوى الدولية الكبرى في سبيل حثها على دعم مواقف قوى ٢٠١١ الحاكمة في مواجهة القوى الوطنية المعارضة. ذلك فضلاً عن محاولاتهما المستمرة

لتعطيل مسار المساعي التي كانت تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق التسوية والانتقال السياسي السلس والآمن من خلال المساعي التي تبلورت في إطار جهود الوساطة بين الأطراف السياسية اليمنية التي قادها المبعوث الخاص للأمين العام السيد جمال بن عمر.

كان اليمن في ظل تلك الظروف السياسية المعقدة يمر بالفعل بمفترق طرق كنتيجة مباشرة لذلك التعنت الذي أبدته قوى ٢٠١١ الحاكمة إزاء مطالب باقي القوى السياسية المعارضة لنهجها التسلطي، وكنتيجة كذلك لتصاعد الرفض الشعبي لسلوك تلك القوى الحاكمة المنهمكة في تنفيذ الأجندة السعودية الأمريكية في اليمن من خلال محاولتها تمرير مشروع تقسيم الأقاليم المشبوه الذي كان يصب في جانب كبير منه في مصلحة السعودية. مفترق الطرق ذاك لم يترك للقوى المعارضة من خيار سوى الخضوع لجبروت التدخل السعودي الأمريكي السافر في الشأن اليمني الداخلي، والتغاضي عما تحاول قوى ٢٠١١ الحاكمة تمريرة من مشاريع سياسية مدمرة؛ أو الثبات على موقف التصدي السلمي لتلك المخاطر التي تهدد المصالح العليا لليمن.

بالرغم من أن قوى المعارضة قد أبدت صلابة وثباتاً على مواقفها الوطنية المستقلة تلك؛ إلا أنها لم تنفك تدعو إلى تجاوز ذلك الوضع السياسي الخطير عبر التفاوض والحوار بغية الوصول إلى حلول سلمية. لكن على الطرف الآخر ظلت قوى ٢٠١١ الحاكمة مصرة على مواصلة تعنتها وتمسكها بمواقفها السياسية بالتزامن مع خطابها السياسي التسلطي والمتعالي، ولم تلق بالاً البتة لمطالب قوى المعارضة وغالبية أبناء الشعب اليمني للتراجع عن تعنتها وفك ارتباطها العضوي بالدور السعودي الأمريكي التدخلي في الشأن اليمني.

٥- تدهور أمني متسارع: ملهاة السلطة بين دورَي المتفرج ونافخ الكير

ظل واقع الحال آنذاك يشير إلى أن المشهد السياسي اليمني شديد التوتر لم يكن محملاً بتلك الخلافات السياسية المعقدة سالفة الذكر فحسب؛ بل إن إحداثيات أخرى كانت تدور في فلك ذلك المشهد لتزيده تعقيداً وخطورة. فعلى الجانب الأمني شهدت الأوضاع الأمنية تدهوراً واضحاً ومستمراً؛ إذ تزايد حضور تنظيم القاعدة في ثنايا ذلك المشهد، بظهوره كقوة مسيطرة على مناطق عدة في المحافظات الجنوبية والشرقية وفي مقدمتها مناطق ومدن رئيسية في محافظتي أبين وشبوة. كما صعّد التنظيم من

هجماته الإرهابية ضد قوى الجيش والأمن والمواطنين في الأماكن العامة كالأسواق والمساجد والمستشفيات مخلفاً مئات الضحايا من الأبرياء والمدنيين، بالإضافة إلى ممارسة التنظيم عمليات الاغتيال الفردية الممنهجة داخل العاصمة صنعاء ومدينة عدن ومدن أخرى رئيسية بحق كوادر سياسية وعسكرية وأدباء ومفكرين وشخصيات اجتماعية ينتمي معظمهم لصف القوى المعارضة.

كما أُضيف لتلك التعقيدات في ثنايا المشهد الأمني اليمني اندلاع مواجهات مسلحة ما بين أنصار الله والسلفيين في منطقتي دمّاج وكُتاف بمحافظة صعدة في العام ٢٠١٣ على نتيجة خلافات حادة واحتكاكات مباشرة نشأت بين الطرفين على خلفية وجود عناصر أجنبية (بما فيها عناصر غربية) تنشط في صفوف تلك الجماعة السلفية في المنطقتين. بالإضافة أيضاً لاندلاع مواجهات مسلحة في العام ٢٠١٤ في محافظة عمران ما بين أنصار الله وحزب الإصلاح الذي يمثل جماعة "الاخوان المسلمين" مسنوداً بمعسكرات القوات المسلحة التابعة لوزارة الدفاع (وبالذات اللواء ٣١٠ مدرع) والمسيطَر عليها من قبل القائد العسكري المنتمي لحزب الإصلاح وأحد أركان قوى ٢٠١١ الحاكمة اللواء علي محسن. حيث اندلعت تلك المواجهات المسلحة على أصداء مطالب حقوقية تقدم بها أنصار الله إلى الرئيس هادي بخصوص اعادته النظر في قراراته بتمكين حزب الإصلاح من مفاصل الدولة. إذ ترافقت مطالبهم تلك في بدايتها مع اعتصام سلمي نظموه على مدخل مدينة عمران، إلى جانب قيامهم بمسيرة - أعلنوا سلميتها - داخل المدينة، حيث تم اعتراض تلك المسيرة بقوة السلاح من قبل القوات التابعة لوزارة الدفاع وبتوجيهات مباشرة من اللواء علي محسن، وسقط على إثر ذلك عدد من القتلى في صفوف المتظاهرين.

فشلت - آنذاك - سياسات الرئيس هادي لاحتواء الموقف المتفجر في عمران، وتحوّل - في الوقت نفسه - ودون تفسيرات منطقية واضحة إلى طرف منغمس في تلك المواجهات عبر مواقفه المتذبذبة التي حاول من خلالها ترك عمران ساحة صراع مفتوحة لتصفية أحد الفريقين. ومع أن الكثيرين راهنوا على كسر حزب الإصلاح وجماعة الاخوان ومن ناصرهم من السلفيين والارهابيين لشوكة أنصار الله في معركة عمران في ظل الاسناد العسكري بقوات متعددة على رأسها اللواء ٣١٠ مدرع المرابط في

مدينة عمران، ناهيك عن تحريك قائد سلاح الجو (الإصلاحي الإخواني) للطيران لضرب مواقع أنصار الله في المدينة. مع كل ذلك، إلا أن نتيجة تلك المواجهات انتهت لصالح أنصار الله، وأفرزت تعزيزاً لوجودهم على الساحة السياسية والعسكرية كقوة تملك مقومات حسم أي صراع قادم لصالحها، مستفيدة من أخطاء الرئيس هادي وحكومته وحلفائه من القوى السياسية الدينية اليمينية.

كان مما زاد الطين بلة - أيضاً - في ثنايا ذلك المشهد المعقد شديد التوتر، تصاعد وتيرة الفساد في ظل حكومة باسندوه، وفشلها الاقتصادي والتنموي، وكذا تراجع مستويات المعيشة والدخل، وتغوُّل الأسعار بصورة أتت بالكامل على أدنى مقومات الحياة للمواطن البسيط، بما في ذلك ارتفاع أسعار الوقود والخدمات الأساسية، ناهيك عن عجز تلك الحكومة عن توفير أدنى حد مقبول من استمرارية وصول تلك الخدمات الأساسية إلى المواطن، فضلاً عما اتسمت به تلك الخدمات من كفاءة متدنية جداً.

٦- ميزان القوى يتحول: حقيقة تبحث عن ترجمة في واقع سلطة مرتهنة للذات والخارج

في ظل كل تلك الظروف المعقدة، وتجاهل الرئيس هادي وحلفائه في الداخل والخارج للتحولات الواضحة في ميزان القوى على الساحة السياسية اليمنية، ومع استمرار سياسة الرئيس هادي على نفس المنوال من اللامبالاة والتسلط والإقصاء للآخر والانفراد بالقرار السياسي والمراهنة على الدور السعودي الأمريكي التدخلي المساند لتلك السياسة؛ تصاعدت حدة اليأس والغضب لدى شرائح واسعة من أبناء الشعب اليمني وقواه السياسية المعارضة. ثم جاءت خطوة رفع أسعار المشتقات النفطية من قبل حكومة باسندوه لتمثل نقطة تحول مفصلية في تصعيد أنصار الله المسنود بتحرك شعبي واسع ضد سياسات الرئيس هادي وحلفائه؛ حيث استلمت جماعة أنصار الله زمام المبادرة الميدانية من جديد وقادت تلك التحركات الشعبية واسعة النطاق باتجاه الضغط على الرئيس هادي وحلفائه من قوى ٢٠١١ الحاكمة لتحقيق إصلاحات جذرية في المسارات السياسية والاقتصادية الخاطئة التي كادت تصل باليمن إلى مستوى "الدولة الفاشلة". لكن استجابة الرئيس هادي وحلفائه ظلت على حالها، واستمر مسلسل التعنت، ولم تلق تلك المطالب أي استجابة أو تفاعل جاد من قبلهم، بل إن الأمر وصل حد التلويح باستدعاء التدخل السعودي والدولي على خلفية ما أصبحوا يسمونه: "مواجهة الأطراف

التي تعرقل مسار العملية السياسية الانتقالية". وتلك القوى لم تكن - وفق وجهة نظر هادي وحلفائه - سوى أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام وباقي القوى الوطنية المعارضة.

لقد اتخذ هادي بالفعل خطوات تصعيدية خطيرة في ذلك الاتجاه برعاية وتنسيق ودعم، بل وتوجيه في كثير من الأحيان، من طرف السعودية وأمريكا وباقي حلفائهما الإقليميين والدوليين المصممين على الاحتفاظ بأدوارهم التدخلية السافرة في الشأن اليمني الداخلي. ولعل أبرز الخطوات التصعيدية التي تبناها الرئيس هادي وحث عليها في مراسلاته المباشرة مع مجلس الأمن هي تلك الخطوة التي دعا بموجبها مجلس الأمن إلى وضع اليمن تحت طائلة الفصل السابع بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٤٠ (عام ٢٠١٤). وذلك بالرغم من أن كل خطوات هادي ومجلس الأمن - آنذاك - بخصوص مسألة الزعم بعرقلة مسار العملية السياسية الانتقالية، ظلت على الدوام خطوات غير مبررة قانوناً؛ إذ لم تستند تلك الخطوات "مطلقاً" إلى أي دليل إثبات قطعي أو حتى أي قرينة على أي مستوى كان.

في ظل كل ذلك الحجم من التوتر في المشهدين السياسي والأمني، تكرر اندلاع المواجهات المسلحة في مناطق مختلفة كدماج وكتاف وعمران وأرحب وهمدان، ما بين أنصار الله وعناصر حزب الإصلاح المسنودة بوحدات مختلفة من الجيش الموالي للواء علي محسن والقادة العسكريين والأمنيين المنتمين لحزب الإصلاح، كما تصاعدت حدة مستوى تحركات أنصار الله الميدانية المسنودة بتحركات شعبية واسعة في مواجهة حكومة باسندوة، واستمرت المظاهرات السلمية، واستمر في المقابل مسلسل استهداف المتظاهرين بالقتل من قبل القوات الحكومية الموالية لحزب الإصلاح. إلى أن وصل الأمر حد اندلاع مواجهات مسلحة ما بين أنصار الله والجماعات المسلحة التابعة لحزب الإصلاح في ١٧ سبتمبر ٢٠١٤ في مديرية همدان على مشارف صنعاء، وامتدت تلك المواجهات إلى ضواحي صنعاء القريبة من تلك المديرية، ومن ثم توسعت المواجهات إلى مناطق محدودة داخل العاصمة صنعاء، وتركزت تلك المواجهات على المواقع التي يتمتع فيها حزب الإصلاح بتواجد كثيف لجماعته المسلحة. وقد انتهت تلك المواجهات بعد أسبوع (٢١ سبتمبر) بانكسار الجماعات المسلحة التابعة لحزب الإصلاح وانهيار معسكر الفرقة الأولى مدرع التابعة للواء على محسن وفراره إلى السعودية.

أعقب سيطرة أنصار الله على العاصمة صنعاء ومؤسسات الدولة تحرك سريع من طرف القوى السياسية لتدارك أي تداعيات سياسية أو أمنية قد تدمر مسار العملية السياسية الانتقالية. وتم - في اليوم التالي للسيطرة على صنعاء - التوصل، بعد حوارات مستفيضة بين القوى السياسية كافة برعاية مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السيد جمال بن عمر، إلى توقيع اتفاق السلم والشراكة. وهو الاتفاق الذي قوبل - في حينه - بترحيب ومباركة إقليمية خليجية وعربية وأوروبية ودولية. حيث تضمن الاتفاق عدة بنود كان من أبرزها تعيين مستشارَين لهادي أحدهما يمثل أنصار الله والآخر عن الحراك الجنوبي، بالإضافة لتشكيل حكومة كفاءات برئاسة خالد بحاح تشارك فيها الأطراف السياسية كافة دون تمييز أو إقصاء لأي طرف مطلقاً، كما تضمن الاتفاق إيجاد تمثيل مؤثر للمرأة والشباب ضمن قوام الحكومة، وكذا تخلي الأطراف كافة عن السلاح الثقيل وتسليمه للدولة، والعمل على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وفق رؤية توافقية، وخاصة ما يتعلق بإعادة النظر في تشكيل الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وربط مناقشة مسودة الدستور بسقف التوصل إلى توافق حول مسألة تقسيم أقاليم الدولة الاتحادية المرتقبة، بالإضافة إلى تفعيل جهود الدولة في مكافحة آفة الفساد ومحاربة الإرهاب.

لقد كانت لحظة توقيع اتفاق السلم والشراكة بمثابة اللحظة التي ظن اليمنيون عندها أنهم بسبيلهم لمغادرة مربع الصراع الدامي بين الأطراف السياسية منذ ٢٠١١، لكن ظنهم خاب من جديد؛ إذ لم تُكمل فترة الاسترخاء السياسي تلك أو بالأحرى فترة "الصراع الكامن" سوى أربعة أشهر، إذ سرعان ما عادت بوادر المواجهة بين الأطراف السياسية من جديد، وما لبثت تلك المواجهة أن زاد استعار شررها في شهر يناير ٢٠١٥ في ظل إصرار الرئيس هادي على خرق اتفاق السلم والشراكة من خلال تمرير مسودة الدستور دون انتظار التوصل إلى توافق بين الأطراف السياسية كافة على مسألة تقسيم الأقاليم من خلال نقاشات ممثليهم لتلك المسودة قبل تسليمها للهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني. حيث تجاهل هادي مطالب أنصار الله وحزب المؤتمر الشعبي العام وباقي القوى الوطنية المعارضة بخصوص إعادة النظر في مسألة تقسيم الأقاليم وتأجيل تسليم مسودة الدستور الجديد لحين الوصول إلى حلول توافقية تتجاوز نقاط الخلاف حول مسألة التقسيم تلك، وتعيد مناقشات الهيئة الوطنية للرقابة

على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني إلى نصابها الطبيعي من خلال ضرورة عدم تجاهل تلك اللجنة ملاحظات ممثلي أنصار الله والمؤتمر وتحفظاتهم بخصوص مسار وآليات عملها، خاصة وقد أثبت واقع الممارسة العملية خضوع تلك اللجنة المطلق لنفوذ الرئيس هادي.

لقد تداعت الأحداث منذ شهر يناير ٢٠١٥ بسرعة كبيرة؛ إذ استقال مستشار الرئيس هادي المنتمي لأنصار الله في ١٥ يناير احتجاجاً على سياسات هادي وقراراته وعلى رأسها مسألة تقسيم الأقاليم. في المقابل، قرر الرئيس هادي تسليم مسودة الدستور إلى الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، محدداً يوم ١٧ يناير ٢٠١٥ موعداً لإنجاز تلك المهمة. وبقراره ذاك، فإن هادي قد مضى قدماً في فرض إرادته دون أي اعتبار لاعتراضات ومناشدات أنصار الله والمؤتمر وشرائح واسعة من مختلف فئات المجتمع اليمني التي كانت تطالب بمزيد من النقاش حول مسألة تقسيم الأقاليم، وتدرك مغزى فرض هادي لقراره، ومخاطر ذلك القرار على المصلحة الوطنية. وقد أكد الرئيس هادي بذلك التصرف أن لا رجعة له عن موقفه المتعنت، وأنه ماضٍ في العبث بمقومات الاستقرار الأمني الهش الذي تحقق بعد توقيع اتفاق السلم والشراكة، وبدا سلوكه ذاك بمثابة نكوص عن اتفاق السلم والشراكة، وعودة بقسوة أكثر لسياسات الإقصاء للآخر المخالف سياسياً، وتفرداً بالقرار السياسي المصيري بحق الشعب اليمني. عندها جاء رد الفعل من أنصار الله في نفس اليوم (١٧ يناير)؛ إذ عملوا على التدخل بشكل ميداني مباشر لمنع وصول مدير مكتب الرئيس هادي إلى مقر الاحتفال الذي كان معداً لاستلام مسودة الدستور، حيث تم اعتقاله ووجدت بحوزته عدد من الوثائق التي أكدت الشكوك القائمة في نوايا الرئيس هادي "المشبوهة" من وراء تمرير مسودة مشروع الدستور دون موافقة أطراف سياسية رئيسية، وفي ظل غياب رضا شعبي عام عنها.

على وقع تداعيات تعطيل إجراء يوم ١٧ يناير، اندلعت المواجهات المسلحة في ١٩ يناير ما بين أنصار الله وقوات من الحرس الرئاسي وقوات أمنية حول دار الرئاسة ومبنى الأمن السياسي. وتم لأنصار الله السيطرة على دار الرئاسة في اليوم التالي. ولم يصدر عن أنصار الله عقب ذلك أي بيان سياسي يربط بأي شكل من الأشكال ما بين تلك التطورات العسكرية وأي تغييرات كانت متوقعة في مكونات المشهد السياسي، إذ ظل الوضع الدستوري

لرئيس الدولة ولمؤسساتها الدستورية قائماً على طبيعته؛ إلا أن رئيس الوزراء بحاح بادر إلى تقديم استقالته في ٢٢ يناير، ولم تفلح جهود أنصار الله لثنيه عنها. وتبع بحاح الرئيس هادي بتقديم استقالته، ولم تفلح - بالمثل - جهود أنصار الله لثنيه عنها. وتحمل أنصار الله في حينه (كسلطة أمر واقع) مسؤولية إدارة الدولة ومؤسساتها والحفاظ على الأمن والسكينة العامة، وذلك بعد أن تخلى هادي وبحاح وحكومته عن مسؤولياتهم الدستورية الوطنية في ظل تلك الظروف الحرجة بالغة الخطورة.

٧- اللعب على المكشوف: نوايا العدوان السعودي وهزلية دور الوكيل المحلي

على غير المتوقع، انطلقت على إثر استقالتي بحاح وهادي وبإشراف مباشر من قبل الوسيط الدولي السيد جمال بن عمر جولات مباحثات مكثفة وشاقة بين الأطراف السياسية اليمنية كافة. وذلك لمحاولة الخروج من ذلك المأزق السياسي والدستوري والعودة مجدداً إلى مسار العملية السياسية وفق مبدأي الشراكة الوطنية والتوافق، وبناءً على وثيقة السلم والشراكة. واستمرت كذلك محاولات عدة مجدداً من قبل معظم الأطراف المتحاورة وعلى رأسها أنصار الله لثني الرئيس هادي ورئيس وزرائه عن استقالتيهما ولكن دون جدوى. وقد عُرفت تلك المباحثات حينها بمفاوضات موفمبيك، نسبة إلى مقر انعقادها في فندق موفمبيك في العاصمة صنعاء.

في ظل تلك الظروف بالغة التعقيد، أظهرت معظم القوى السياسية مجدداً حرصها على إخراج اليمن إلى بر الأمان من خلال مفاوضات موفمبيك. وبذل المبعوث الأممي بن عمر جهوداً حثيثة لإنجاح تلك المفاوضات برغم حدة التدخلات السعودية الأمريكية الرامية لإفشالها. وبالرغم من فرار الرئيس هادي إلى عدن في ٢١ فبراير في خطوة - أكد سلوكه فيما بعد - أنها كانت مرتبة مع حلفائه في السعودية وأمريكا وبعض الدول الغربية من أجل استعادتها الإمساك بزمام دورها التدخلي من خلاله، هو الأمر الذي ظهر فعلياً من خلال مسارعة معظم تلك الدول بنقل سفاراتها من صنعاء إلى عدن، وكذا إغلاق مقار معظم المنظمات الدولية في صنعاء.

بالرغم من ذلك كله، تواصلت مفاوضات موفمبيك، وبدا في حينه إمكانية تحقيقها لانفراجات حقيقية، وقرب توصلها لاتفاق سياسي (يمني - يمني) خالص وشامل وتوافقي برعاية أممية وتحت مظلة مجلس الأمن. أما هادي فكان حينها قد حسم أمره ومن ورائه

حلفاؤه في حزب الإصلاح بمواصلة العمل في تنفيذ الأجندة السعودية الأمريكية إزاء الملف اليمني، وهي الأجندة التي اتضح فيما بعد أنها قد تضمنت هدف شن الحرب على اليمن كوسيلة لتحقيق ما فشل هادي والإصلاح في تحقيقه سياسياً من أهداف أصحاب تلك الأجندة.

في واقع الحال، كان هادي قد بدأ، وبجانبه حزب الإصلاح، في التحشيد والاستعداد لبدء الحرب من خلال تفجير الأوضاع الأمنية والعسكرية في مدينة تعز عبر مسلحي حزب الإصلاح والجماعات التكفيرية. لكن تلك المساعي التخريبية لم تنجح في مرحلتها الأولى، حيث تم دحر تلك المحاولة من قبل قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية، كما دحروا المحاولات اللاحقة، واستطاعوا تأمين كل مناطق اليمن بما فيها عدن التي عاد هادي للفرار منها إلى سلطنة عمان ومنها إلى السعودية. لتبدأ عقب فرار هادي مباشرة المرحلة الثانية لتلك المساعي التخريبية العدوانية (دون علم هادي، كما أعلن بنفسه)، وذلك عبر موجة العدوان الهمجي البربري على اليمن الذي باشرته السعودية ومن معها من الدول المتحالفة عبر القصف الجوي المفاجئ بعد منتصف ليلة السادس والعشرين من مارس ٢٠١٥ الذي طال المنشآت الحيوية والخدمية ومنازل المواطنين.

لقد استبقت السعودية بعدوانها الغاشم على اليمن خطوة واحدة قصيرة كانت تفصل بين اليمنيين وتحقيق اتفاق سياسي شامل يؤسس لسلام دائم عبر ما كان قد حققه المتحاورون في موفمبيك. وذلك الأمر هو ما أشار إليه بوضوح المبعوث الأممي المشرف على تلك المفاوضات السيد جمال بن عمر ضمن آخر تقرير قدمه أمام مجلس الأمن بعد مغادرته اليمن في أعقاب ذلك العدوان. حيث أكد إن اليمنيين كانوا قاب قوسين أو أدنى من توقيع اتفاق سياسي شامل وتاريخي ينهي الأزمة السياسية في اليمن لولا تدخل ذلك العدوان في اللحظة الأخيرة واجهاضه لذلك المسعى.

جاء الاستباق العدواني السعودي ذاك ليمثل التحرك العملي على الأرض لإجهاض حلم اليمنيين في إحلال السلام، وذلك بعد أن أنهى عمله التمهيدي لذلك الاستباق من خلال توجيهاته العلنية لحلفائه، وعلى رأسهم هادي وحزب الإصلاح وبعض القوى السياسية التي كانت تجلس على طاولة مفاوضات موفمبيك، للنكوص على ما تم الاتفاق عليه، وكان حينها بانتظار التوقيع فقط.

العرض السابق لأبرز ملامح مسار عملية الانتقال السياسي منذ فبراير ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٥، يظهر بجلاء أن ذلك المسار ظل على الدوام عرضة لانتكاسات متكررة، كما بدا في مجمله مناهضاً لمنطلقات العملية السياسية ومبادئها التي أقرتها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية باعتبارها ميثاق ناظم للتسوية السياسية؛ إذ تم - بشكل عملي - اختراق المبدأين "التشاركي والتوافقي" للعملية السياسية من قبل الرئيس هادي وحلفائه عبر تصرفاتهم الانفرادية والإقصائية للأطراف والقوى السياسية الأخرى، ناهيك عن تجاهلهم للمبدأ الانتقالي الذي قامت عليه فلسفة أحقية ممارستهم لسلطاتهم التنفيذية، وشرعية تلك الممارسة في مواجهة تلك الأطراف والقوى.

على صعيد آخر، أظهر العرض السابق لأبرز ملامح مسار عملية الانتقال السياسي خلال تلك الفترة، أن مسألة طرح قضية تقسيم الأقاليم كانت بمثابة العامل الأكثر تحفيزاً لتصاعد حدة الصراع السياسي بين الأطراف والقوى السياسية اليمنية، وصولاً لاندلاع الحرب الراهنة في ظل تدخل وعدوان عسكري خارجي.

بالتالي، ينتقل الباحث في النقطة التالية من هذه الدراسة إلى تسليط الضوء - بصورة مركزة - على طبيعة التعاطي مع مسألة الفيدرالية ضمن أعمال المؤتمر ومخرجاته، بما فيها مسألة إنشاء لجنة تقسيم الأقاليم وما تمخض عن أعمالها، مع الإشارة إلى طبيعة مواقف أطراف المؤتمر من تلك المسألة عامة، ومكمن الخلاف حولها، وكذا طبيعة الارتباط القائم بين طرح خيار الفيدرالية وتقسيم الأقاليم من جهة، والقضية الجنوبية من جهة أخرى، بما في ذلك مواقف أصحاب القضية أنفسهم من ذلك، بالإضافة لعرض أبرز ردود الأفعال والمواقف التي أعلنتها بعض الأطراف والقوى السياسية تجاه قرار لجنة تحديد الأقاليم، وتداعياتها.

ثانياً: مؤتمر الحوار الوطني ينتج الأزمة والحرب: الفيدرالية والأقاليم الستة

١- خيار الفيدرالية في مؤتمر الحوار: من التوافق إلى الخلاف

من المعلوم أن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، باعتبارها الإطار الموضوعي والإجرائي الذي نظم عملية الانتقال السياسية، لم تضع تصوراً محدداً بخصوص مسألة شكل الدولة؛ قد اقتصرت في تناولها لتلك المسألة على الإشارة بصورة عامة إلى ما أسمته:

"معالجة هيكل الدولة". حيث وردت تلك التسمية ضمن موضعين في الآلية التنفيذية وذلك في معرض تحديدها لصلاحيات ومهام الرئيس التوافقي وحكومة الوفاق الوطني وكذا مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بـ "عملية الإصلاح السياسي". فالأمر إذاً بالنسبة للأطراف السياسية الموقعة على المبادرة لم يكن يتجاوز آنذاك الفكرة العامة المتعلقة بضرورة الإصلاح السياسي لمعالجة مشاكل متعددة أدت إلى التأزم السياسي في اليمن. على اعتبار أن تلك المشاكل تتعلق تحديداً بعنصر "بناء الدولة". وأن مسألة اللامركزية كانت احدى وسائل تلك المعالجات. والحاصل بصفة عامة، أن تلك المشاكل لم تكن جديدة في ذاتها، ولكانت مسألة اللامركزية أيضاً بالجديدة في طرحها، فقد كانت تلك المسألة محل اهتمام وثيقة العهد والاتفاق في العام ١٩٩٣، كما تم طرحها مجدداً ضمن ما يمكن تسميته بوثائق ومبادرات واتفاقات الإصلاح السياسي التي تقدمت بها العديد من القوى السياسية في إطار المحاولات التي كانت تبذل في حينه لإجراء حوار وطني بين حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه واللقاء المشترك وشركائه، وذلك بالتزامن مع تصاعد الأزمة السياسية بين الطرفين في أعقاب انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٦م على خلفية مطالبات اللقاء المشترك بتأجيل الانتخابات البرلمانية (٢٠٠٩) وإجراء إصلاحات سياسية واسعة، وفي ظل استمرار الحرب في صعدة منذ عام ٢٠٠٤م، وظهور الحراك الجنوبي في عام ٢٠٠٧م [١].

فالحديث إذاً عن مسألة الفيدرالية في مؤتمر الحوار الوطني كان في الأساس عبارة عن استمرار لمسلسل النقاش والجدل السياسي الذي ظل قائماً منذ وقت مبكر بين الأطراف السياسية اليمنية المختلفة حول قضايا الإصلاح السياسي ومنها قضية اللامركزية. ذلك النقاش والجدل الذي نشأ خلال الأزمة السياسية في العام ١٩٩٣ التي كان من أهم مفرداتها مسألة اللامركزية ومداها وحدود تطبيقها، وذلك انطلاقاً من التأثير المباشر لما يمكن تسميته في حينه بـ "أزمة الوحدة اليمنية".

---

١ – عانت اليمن من أزمة سياسية مستمرة ومستفحلة منذ العام ١٩٩٣م، وقد مرت تلك الأزمة بعدة مراحل ومنعطفات خطيرة كان من أهم محطاتها حرب ١٩٩٤م، وحروب صعدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٠)، وظهور الحراك الجنوبي وتصاعده منذ ١٩٩٧م. وقد تخلل ذلك عدد من الأحداث المحورية من أهمها تشكيل تكتل أحزاب اللقاء المشترك، توقيع وثيقة اتفاق المبادئ ٢٠٠٦م، توصيات الاتحاد الأوروبي ٢٠٠٧م، مبادرة الرئيس السابق علي عبدالله صالح لإجراء تعديلات دستورية ٢٠٠٨م، اتفاق فبراير ٢٠٠٩ الذي شكلت على إثره لجنة تحضيرية للحوار الوطني وتنفيذ الاتفاق، وهي اللجنة التي تعثر انجازها لمهامها ما أدى إلى توقيع الأطراف السياسية على محضر مشترك قضى بتشكيل لجنة من مائتي عضو بالتساوي بين الطرفين انبثقت عنها: لجنة الثلاثين، ثم لجنة الستة عشر، ثم اللجنة الرباعية التي انتهت من صياغة الاتفاق النهائي عام ٢٠١٠.

لقد مثل مؤتمر الحوار الوطني الوعاء المناسب لتطوير رؤى الأطراف السياسية بخصوص مسألة اللامركزية. والحاصل أن تلك الرؤى كانت قد تجاوزت السقف الأعلى لمطالبها بذات الصدد وفقاً لما كان عليه الحال في وثيقة العهد والاتفاق؛ إذ كانت "أزمة الوحدة اليمنية" قد تطورت هي الأخرى وأخذت أبعاداً أكثر تعقيداً مما كانت عليه قبل حرب ١٩٩٤، فقد تشكل تيار الحراك الجنوبي منذ بدء حركة المتقاعدين العسكريين الجنوبيين في العام ١٩٩٧، وتشعبت تشكيلات ذلك التيار بمرور الزمن لينتج في محصلته الإجمالية فصائل عدة لذلك التيار، وبالتالي، رؤى ومطالب متعددة تفاوتت في مواقفها إزاء شكل دولة الوحدة ما بين الإصلاح والتغيير والانفصال أو فك الارتباط. في المقابل، كانت مواقف الأطراف السياسية الأخرى من مسألة اللامركزية تدور حول محاولة طرح نموذج مزدوج التأثير - إن صح التعبير - بحيث يستوعب الحد الأعلى المقبول من رؤى ومواقف تيار الحراك الجنوبي، ويحافظ - في الوقت نفسه - على بقاء أقوى الروابط السياسية والجغرافية الممكنة لدولة الوحدة.

وفقاً لذلك، احتلت مسألة اللامركزية حيزاً واسعاً من اهتمام فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني، وكثر الجدل والنقاش حولها، واستُجلِب للمساعدة على تناول أبعادها وفهمها العديد من الخبراء والمتخصصين المحليين والدوليين. وقد تبلور ذلك الجدل والنقاش وتطورت بؤرته الموضوعية فيما بعد ليستقر حول خيار عام يعتمد على تبني النمط الفيدرالي كنموذج تطبيقي لمسألة اللامركزية. وذلك كان يعني - بلا ريب - أن الأطراف السياسية المتمسكة بخيار "الدولة البسيطة الموحدة" قد قدمت بالفعل تنازلاً واضحاً، ولكن ذلك التنازل كان يمثل - أيضاً - استجابة طبيعية ومرنة لمعطيات المناخ السياسي السائد آنذاك في ظل محورية القضية الجنوبية وأهميتها القصوى ضمن قضايا مؤتمر الحوار الوطني.

في المقابل، وبعد تبلور الحديث حول مسألة اللامركزية في مؤتمر الحوار الوطني في إطار خيار الفيدرالية، وسعي كل طرف سياسي داخل فريق بناء الدولة إلى تقديم تصوره بخصوص النموذج الفيدرالي الذي يراه مناسباً للتطبيق، امتد الجدل والنقاش حول خيار الفيدرالية إلى الأوساط الشعبية والنخبوية في المجتمع؛ إذ ظهرت في إطار تلك الأوساط العديد من الآراء والمواقف والتقييمات والانتقادات بخصوص إمكانية تطبيق خيار الفيدرالية ذاته من عدمه، والنماذج الأكثر قابلية للتطبيق في حال تم

تطبيق ذلك الخيار. والملاحظ في ذلك الصدد، أنه في الوقت الذي تقدمت فيه معظم أطراف فريق بناء الدولة بتصوراتها حول طبيعة النموذج الفيدرالي المرغوب؛ كان الملمح الغالب على الآراء والمواقف الشعبية والنخبوية من خيار الفيدرالية المطروح - بصفة - عامة هو التوجس من ذلك الخيار على مستقبل بقاء الدولة في اليمن، وكذا الانتقاد المباشر لأولوية ذلك الخيار وقدرته على حل مشاكل اليمن المفترض به معالجتها، ناهيك عن التشكيك في إمكانية تطبيق خيار الفيدرالية من الأساس وفقاً لإمكانيات اليمن وموارده الراهنة.

في تلك الأثناء، كان كل طرف سياسي في فريق بناء الدولة قد تقدم برؤيته الخاصة "مكتوبة" إزاء خيار الفيدرالية المطروح ضمن الفريق، وأظهرت الرؤى المقدمة تلك تباين واضح في مواقف تلك الأطراف من الشكل النهائي ذلك الخيار ؛ إذ تفاوتت تلك الرؤى ما بين الشكل الفيدرالي متعدد الأقاليم، وشكل الإقليمين (شمالي وجنوبي) وفقاً للحدود الشطرية قبل عام ١٩٩٠، وشكل الحكم المحلي واسع الصلاحيات. وطرح تلك الرؤى لم يلغ بالطبع مطالبات بعض قوى الحراك الجنوبي بالانفصال التام أو فك الارتباط ما بين الشمال والجنوب. وبصفة عامة، كانت رؤية الأقاليم المتعددة هي الأكثر تأييداً وقبولاً من قبل القوى الإقليمية والدولية الراعية لعملية الانتقال السياسي ومؤتمر الحوار الوطني، وقد مارست تلك القوى بالفعل ضغوطاً هائلة للمضي قدماً في تبني تلك الرؤية ضمن مخرجات مؤتمر الحوار.

بالنظر إجمالاً إلى طبيعة الرؤى التي طرحتها أبرز الأطراف السياسية أعضاء فريق بناء الدولة بخصوص تصورها لشكل الدولة المرغوب في إطار خيار الفيدرالية المقترح، يلاحظ مدى التفاوت الذي اتسمت به تلك الرؤى ما بين نقطتي المركزية واللامركزية للدولة الفيدرالية المنتظرة، فيما عدا حزب الرشاد (السلفي) الذي أيد بقاء الدولة المركزية. وقد عكست تلك الرؤى - في واقع الحال - طبيعة المنطلقات الفكرية والسياسية التي تلتزم بها تلك الأطراف، وكذا إدراكها العملي إزاء مفهوم الفيدرالية وأبعاده بصفة عامة، كما عكست تلك الرؤى - بصفة خاصة - مواقف تلك الأطراف من مسألة الوحدة ذاتها والقضية الجنوبية. والشكل التالي يبين ذلك التفاوت ويشير إلى دلالاته التي يمكن للقارئ تبصرها بوضوح وفقاً للملاحظة سالفة الذكر.

شكل الدولة (قضايا الاتفاق والاختلاف بين الأحزاب)

طبيعة الرؤية لشكل الدولة	الطرف السياسي صاحب الرؤية
– الوحدة الاتحادية (شمال – جنوب)، أو الوحدة الكونفدرالية.	حزب الحق
– جمهورية اتحادية لامركزية من اقاليم. – لا تقوم الأقاليم على أسس جهوية أو طائفية.	المؤتمر الشعبي العام
– اللامركزية الكلية.	التجمع اليمني للإصلاح
– اتحادية تتكون من أقاليم، تعزز الوحدة الوطنية.	الحزب الاشتراكي اليمني
– دولة اتحادية.	أنصار الله
– اتحادية فيدرالية.	الحزب القومي الاجتماعي
– اللامركزية الإدارية والمالية، والحكم المحلي كامل الصلاحيات.	حزب البعث العربي الاشتراكي القومي
– اتحادي مكون من عدة أقاليم. – يتم تحديد عدد الأقاليم وطبيعتها بناءً على المعايير الجغرافية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية. – شؤون السيادة والتمثيل الخارجي والجيش وإدارة الثروات السيادية والأمن القومي والنظام القضائي من صلاحيات السلطة المركزية.	حزب العدالة والتنمية
– دولة مركزية.	حزب الرشاد

المصدر: نبيل الصوفي، بناء الدولة: قضايا الاتفاق والاختلاف بين الأحزاب، برنامج دعم الحوار الوطني، مايو ٢٠١٣.

لكن، لا بد من الإشارة هنا إلى أن التباين - سالف الذكر - في رؤية أطراف فريق بناء الدولة لمسألتي المركزية واللامركزية، ودلالات ذلك التباين المحتملة، لا يبدوان ذوي تأثير موضوعي في محور المسار التحليلي لهذه الدراسة؛ إذ إن المحصلة الاجمالية لما تم تداوله والنقاش بشأنه في فريق بناء الدولة قد خرجت باتفاق شبه عام على اعتماد الخيار الفيدرالي بصورته العامة المجردة، وإن كان ذلك الاتفاق قد تم على مضض بالنسبة لبعض الأطراف.

ذلك الانحياز لفكرة الفيدرالية كنمط لامركزي خالص، أضحى في حينه محل اتفاق عام بين الأطراف السياسية كافة؛ لكنه كان يحوي خلافات جادة حول شكل ذلك

النمط وتقسيماته. حيث ظل مكمن الخلاف يدور حول مسألة عدد الأقاليم وأسس تقسيمها، وتجلى في بؤرة ذلك الخلاف موقع القضية الجنوبية من تلك المسألة ومحورية تأثيرها على مخرجها النهائي. وبالتالي، جاء التقرير النهائي للفترة الثانية لفريق بناء الدولة (للفترة: ١٣ يوليو – ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣ م) مفتوحاً على احتمالات عدة بخصوص مسألة هوية "الدولة" التي تضمنت ثلاثة قرارات اتخذها الفريق بخصوص اسم الدولة، وشكلها، ونظام الحكم فيها؛ إذ تضمن القرار الأول المتعلق باسم الدولة النص على تسميتين لها " الجمهورية اليمنية في حال بقاء الدولة بسيطة، جمهورية اليمن الاتحادية في حال تغير شكل الدولة إلى دولة اتحادية" مع تذييل ذلك بهذه الملاحظة: "(وانتظار الحراك الجنوبي لمخرجات القضية الجنوبية)". أما القرار الثاني المتعلق بشكل الدولة فتضمن هذه الفقرة: "بحسب مخرجات فريق القضية الجنوبية".

واقع الحال في مسار عمل فريق بناء الدولة ظل يشير على الدوام إلى محورية دور القضية الجنوبية في تحديد معالم ذلك المسار ومحطاته؛ إذ كل الإشكالات والأزمات التي خيمت على أداء فريق القضية الجنوبية قد انعكست على أداء فريق بناء الدولة. وقد اتضح ذلك في تعليق البت في مخرجات الأخير بخصوص شكل الدولة على مخرجات الأول. والملاحظ، باستثناء فريق صعدة الذي رشحت عنه وثيقة النقاط الـ ١١، أن فريق القضية الجنوبية قد استحوذ دون غيره من الفرق داخل المؤتمر على عدد من الوثائق والقرارات التي تعلقت بمسائل شتى كانت محل مطالبة أو اعتراض من قبل ممثلي الحراك الجنوبي في الفريق، متضمنةً عدداً من الإجراءات العلاجية لبعض تلك المطالب والاعتراضات، وكذا عدداً من المبادئ حول الحلول الشاملة للقضية والضمانات بخصوص تنفيذها. ومن تلك الوثائق والقرارات: وثيقة النقاط الـ ٢٠ ومصفوفتها الإجرائية التنفيذية التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٨ يونيو ٢٠١٣م، إعلان حكومة الوفاق اعتذارها الرسمي لأبناء الجنوب في ٢١ أغسطس ٢٠١٣م، تشكيل لجنة التوفيق في مؤتمر الحوار لجنة لمتابعة تنفيذ النقاط الـ ٢٠، تشكيل لجنة الـ ١٦ للبحث في حلول وضمانات للقضية الجنوبية في ٩ سبتمبر ٢٠١٣، توقيع لجنة الـ ١٦ على اتفاق الحل العادل للقضية الجنوبية في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣م، ثم موافقة باقي مكونات المؤتمر على ذلك الاتفاق في ٩ يناير ٢٠١٤م، وتوقيع مكونات الحوار على وثيقة الحلول والضمانات للقضية الجنوبية في ١١ يناير ٢٠١٤م.

المناخ سالف الذكر الذي فرضته على مسار مؤتمر الحوار طبيعة التعامل الحذر والشائك مع القضية الجنوبية، كانت أبرز عناصره وفي المركز منه مسألة الفيدرالية؛ إذ كان الجدل والشد والجذب حول تلك المسألة على أشده بين ممثلي قوى الحراك الجنوبي وباقي الأطراف حول طبيعة التكييف الواجب تطبيقه لقضية تقسيم الأقاليم. ففي الوقت الذي أمكن فيه تجاوز عقدة الطرح "الانفصالي" من بعض ممثلي تلك القوى عبر العديد من الوثائق والقرارات التي تمت الإشارة إليها سلفاً؛ ظلت مسألة تقسيم الأقاليم لب المشكلة وجذرها الرئيس، وذلك في ظل إصرار ممثلي الحراك الجنوبي في الفريق على اتخاذ الحدود الشطرية أساساً للتقسيم، سواءً تم ذلك التقسيم في إطار إقليمين (شمالي وجنوبي) أو ستة أقاليم (٤ في الشمال و٢ في الجنوب). وقد جاءت وثيقة الحلول والضمانات للقضية الجنوبية في ظل ذلك المناخ لتشكل مخرجاً "مؤقتاً" من ذلك الواقع المشحون والمعقد، ولتُمَكِّن المؤتمر من اختتام أعماله وإعلان وثيقته النهائية وبيانه الختامي؛ إذ تمت إحالة مسألة تقسيم الأقاليم بموجب الوثيقة إلى لجنة يشكلها الرئيس هادي برئاسته للبت في ذلك الشأن.

٢- لجنة تقسيم الأقاليم: قراءة في المضمون والمخرجات

أ- تشكيل لجنة التقسيم وقرارها: قراءة في المضمون

استناداً إلى التفويض الذي منحته وثيقة الحلول والضمانات للقضية الجنوبية للرئيس هادي بتشكيل لجنة برئاسته لدراسة وإقرار مسألة تقسيم الأقاليم ضمن خياري الأقاليم الستة بما فيها أربعة في الشمال واثنان في الجنوب، والإقليمين أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب، أو أي خيار ما بينهما؛ شكّل هادي تلك اللجنة في ٢٧ يناير ٢٠١٤م، بقوام ٢١ عضواً، بالإضافة إلى هادي نفسه كرئيس للجنة، وأحمد عوض بن مبارك كعضو ومقرر لأعمالها. وقد أشار القرار إلى مراعاة اللجنة في تحديدها للأقاليم والولايات (المحافظات) التي سيتشكل منها كل إقليم، لما أسماه "الواقع الحالي والتجاور الجغرافي وعوامل التاريخ والثقافة". كما أشار أيضاً إلى حق اللجنة في الاستعانة بمن تراه من الجهات المعنية والخبراء لتسهيل أعمالها، وحدد كذلك آلية اتخاذ اللجنة لقرارها بالنص على أن قراراتها تُتخذ "بأعلى درجة ممكنة من التوافق". كما ترك للجنة إقرار نظام عملها "بحسب ما تقتضيه طبيعة العمل وتنفيذ المهام المناطة بها".

وحدد القرار كذلك مساراً بعينه ترفع بموجبه اللجنة قرارها إلى لجنة صياغة الدستور، "ليتم النص عليها في الدستور"[1]..

بدأت اللجنة أول اجتماعاتها في ٢٩ يناير ٢٠١٤م برئاسة هادي، وأقر الاجتماع تشكيل لجنة فنية تعد مقترح آلية عمل اللجنة. وتم إقرار المقترح في الاجتماع الثاني في ٢ فبراير ٢٠١٤م، ومن ثم عقدت اللجنة أربعة اجتماعات برئاسة هادي، ورفعت تقريرها النهائي في ١٠ فبراير ٢٠١٤م. وهو التقرير الذي تضمن قرار اعتمادها بـ "توافق معظم أعضاء اللجنة" خيار "الستة أقاليم بحيث يكون هناك إقليمين في الجنوب وأربعة أقاليم في الشمال" (حضرموت ويضم: المهرة وحضرموت وشبوة وسقطرى، عدن ويضم: عدن وأبين ولحج والضالع، سبأ ويضم: الجوف ومأرب والبيضاء، آزال ويضم: صعدة وعمران وصنعاء وذمار، الجند ويضم: تعز وإب، تهامة ويضم: الحديدة وريمة والمحويت وحجة). وقد اعتبر التقرير، في إطار إشارته إلى المرجعية الموضوعية لقرار اللجنة، أن ذلك التقسيم يأتي "تحقيقاً للمبادئ التي أقر اليمنيون الاعتماد عليها لإنشاء الدولة الاتحادية التي تهدف لضمان الشراكة العادلة في الثروة والسلطة وللحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعيين".

لقد أشار التقرير النهائي - أيضاً - إلى أن اللجنة قد اعتمدت في عملها على "المبادئ التي تم التوافق عليها في وثائق وأدبيات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وهي كالآتي:

- تمتع المواطنين اليمنيين بكافة الحقوق والواجبات بما يحقق المواطنة المتساوية.
- التنافس الايجابي بين الأقاليم.
- التكامل الذي يضمن توظيفاً كفؤاً لموارد كل إقليم والتكامل مع الأقاليم الأخرى.
- التجانس لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لتلبية احتياجات الشعب في حياة كريمة.
- يتمتع كل مستوى من مستويات الحكم في الدولة بصلاحيات تحدد في الدستور في إطار الدولة الاتحادية".

كما أشار التقرير إلى إن اللجنة، في تحديدها لتقسيم المحافظات على عدد الأقاليم

١ - قرار رئيس الجمهورية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤، بتشكيل لجنة تحديد الأقاليم، **موقع دعم الحوار الوطني**؛ متوفر على الرابط:

الستة، قد اعتمدت "على المعايير الآتية:

- القدرة الاقتصادية وامكانية تحقيق كل إقليم للاستقرار الاقتصادي.
- الترابط الجغرافي.
- العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية.

كما بين التقرير أن اللجنة قد قامت باستضافة "عدد من الخبراء المحليين في عدة جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية ذات علاقة بتكوين الأقاليم الاتحادية على أسس التكامل والاستقرار الاقتصادي. وتم استعراض تجارب العديد من دول العالم الاتحادية وأبرز نقاط القوة والضعف والدروس المستفادة منها في مجال توزيع الثروة والسلطة".

لم يفت التقرير النهائي للجنة تحديد الأقاليم الإشارة إلى مجموعة مما أسماه "الأحكام الختامية"؛ إذ منحت الأقاليم - بموجب بعض تلك الأحكام - الحق في إجراء أي تعديلات على الحدود الداخلية لها، أو حتى المراجعة لحدودها مع الاقاليم الأخرى، وذلك ما تركت مسألة تنظيمه لما أسماه التقرير "قانون الأقاليم".

ب- لجنة التقسيم وقرارها: قراءة نقدية

من خلال ما استعرضته النقطة السابقة بخصوص مضمون تقرير لجنة تحديد الأقاليم، يمكن القول مبدئياً بأن العديد من الملاحظات الموضوعية والفنية والقانونية يمكن أن ترد على ذلك التقرير. وهو ما سيحاول الباحث تناوله في النقاط الآتية:

١- ملاحظات موضوعية:

بإجراء مقارنة موضوعية مجردة بين خارطة تقسيم الأقاليم الستة وتوزيع المحافظات على تلك الأقاليم وبين ما اعتمدته اللجنة في عملها (بموجب تقريرها) من مرجعيات موضوعية ومبادئ ومعايير لذلك التقسيم؛ يمكن أن نخلص إلى عدد من الملاحظات الموضوعية وفقاً للنقاط الآتية:

- ابتداءً، لم يلتزم قرار اللجنة بمرجعيته الموضوعية التي نص عليها تقرير اللجنة النهائي بخصوص: "إنشاء الدولة الاتحادية التي تهدف لضمان الشراكة العادلة في الثروة والسلطة وللحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعيين"؛ إذ أن تجاهل الاعتراض الذي واجه خارطة تقسيم الأقاليم الستة الذي أقرته اللجنة يعد بمثابة الاختراق الأول لتلك الأهداف، وهدماً قائماً وكامناً لأي شراكة عادلة يمكن أن تتحقق، أو حفظٍ لأسس الأمن والسلم الاجتماعيين.

- بالنظر إلى خريطة تقسيم الأقاليم الستة من الناحية الجغرافية، وكذا توزيع المحافظات على تلك الأقاليم، ومقارنة ذلك بمجموعة المبادئ التي أقرتها اللجنة كإطار لعملها؛ يمكن لنا أن نلمس جفاءً واضحاً بين مضمون تلك المبادئ وواقع ذلك التقسيم. فعلى سبيل المثال، من الصعب الاقرار بأن المواطنين اليمنيين سيتمتعون بالمواطنة المتساوية، لأن التقسيم أوجد فروق بنيوية شاسعة في محتوى الإمكانات والموارد (القائمة والمحتملة) التي تمتلكها بعض الأقاليم عن الأخرى[1]. في المقابل، خلق ذلك التقسيم معادلة مختلة وغير عادلة بين الأقاليم في توزيع الأعباء ومشاكل التنمية؛ إذ حمّل الأقاليم فقيرة الإمكانات والموارد أعباء تفوق بشكل كبير ما حمله للأقاليم غنية الامكانات والموارد. وذلك الواقع غير المنصف لا ريب سيعني مواطنة غير متساوية بين أبناء الأقاليم الستة.

- حالة التمييز وعدم الانصاف في عدالة توزيع الثروة والأعباء على الأقاليم الستة بنسب مقبولة، لا تتسق إجمالاً مع مبدأ التنافس الإيجابي بين الأقاليم؛ إذ لن تؤدي تلك الحالة إلا إلى ترجمة الأقاليم المغبونة لواقعها الفقير المثقل بمشاكل التنمية إلى صراعات مستمرة، وتصدير للأزمات. كما أن حالة التمييز وعدم الانصاف تلك لن تهيئ البيئة المناسبة لإمكانية حدوث أي نوع من التكامل المفترض بين الأقاليم بناءً على ضرورات وجود موارد يمكن توظيفها بشكل كفؤ في الأقاليم كافة.

- أما بالنسبة لمبدأ التجانس الذي يضمن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي؛ فمن غير المفهوم كيف تمت مواءمة تطبيق هذا المبدأ على تقسيم الأقاليم جغرافياً، وتوزيع المحافظات عليها! إذ لا يتضح من ذلك كله، ومن توزيع المحافظات بالذات، أي حكمة قد تبرر اجتزاء محافظات بعينها من سياقها الاجتماعي والاقتصادي المنطقي ضمن إقليمها

١- علي سبيل المثال، يشكل إقليم حضرموت ثلث مساحة اليمن، ويضم حوالى ١٠% من السكان، في حين يحتوي على ما يقارب ٧٠% من الثروات النفطية في اليمن إجمالاً، ومثله إقليم سبأ الذي يضم كثافة سكانية متدنية تقابلها موارد وثروات نفطية كبيرة. في المقابل، هناك أقاليم اخرى كإقليم آزال الذي يضم كثافة سكانية عالية، وموارد طبيعية محدودة، ناهيك عما يعانيه هذا الإقليم من معوقات وأعباء بيئية تنموية عالية من قبيل شحة موارد المياه، وارتفاع معدلات الأمية والبطالة، ومشاكل الثأر وحمل السلاح، والنزاعات القبلية على الأراضي والموارد المحدودة أصلاً. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك التقسيم المجافي لمبادئ عمل اللجنة ما يتعلق بحرمان إقليم آزال من منفذ بحري، وجعله إقليماً حبيساً بدون ميناء على خلاف الأقاليم الأخرى التي تمتعت كل منها بموجب مشروع التقسيم بموانئ ومنافذ بحرية متعددة.

المفترض، وإلحاق أخرى بأقاليم تحتوي سياقات اجتماعية واقتصادية غير متجانسة.

- يلاحظ أن خريطة تقسيم الأقاليم الستة وتوزيع المحافظات عليها لم تلتزم بمعيار القدرة الاقتصادية وامكانية تحقيق كل إقليم للاستقرار الاقتصادي؛ إذ أوجد التقسيم - كما أشرنا في نقطة سابقة - فروقاً بنيوية شاسعة في محتوى الإمكانات والموارد (القائمة والمحتملة) في بعض الأقاليم عن الأخرى، كما أوجد واقعاً غير منصف بين تلك الأقاليم في توزيع الأعباء ومشاكل التنمية. ما يعني اغفال التقسيم والتوزيع لمعيار توافر القدرة الاقتصادية، وضعف إمكانية تحقيق الأقاليم الفقيرة للاستقرار الاقتصادي المنشود.

- بقليل من التمعن، يمكن التأكيد على أن اعتماد اللجنة لمعيار الترابط الجغرافي في تقسيم الأقاليم وتوزيع المحافظات، لم يكن أمراً ذا مغزى؛ إذ أن مسألة الترابط الجغرافي تعد لازمة موضوعية وفنية مفروغ منها في تشكيل محتوى الأقاليم وتحديد نطاقاتها الجغرافية، فلم يطرح أحد مطلقاً أي مطلب بتشكيل إقليم أو أقاليم تتناثر أجزاؤها على مناطق مختلفة من خريطة الجمهورية اليمنية. وبالتالي، لعل ما يمكن استنتاجه (بمفهوم المخالفة) من وراء ذكر معيار الترابط الجغرافي هو التبرير "الجغرافي" لانتزاع بعض المحافظات من سياقها التوزيعي المنطقي وتشكيلها ضمن كتل جغرافية أخرى مجاورة.

- أما بالنسبة للمعيار المتعلق بالعوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية، فهو لا يبتعد في غموض تطبيقه عن مبدأ التجانس الذي تناولناه سلفاً؛ إذ من غير المفهوم كيف تمت مواءمة تطبيق هذا المعيار على تقسيم الأقاليم جغرافياً، وتوزيع المحافظات عليها! فقد تضمن التقسيم والتوزيع انتزاعاً لمحافظات معينة من سياقاتها الطبيعية، وإلحاق أخرى بسياقات غير متجانسة نسبياً. كما أن ايراد هذا المعيار بهذه الصورة الفجة قد يخلق في محصلته النهائية بيئة خصبة لتعزيز نزعات اقليمية ذات بعد تمييزي واستقلالي في مواجهة المكون الاتحادي للدولة وكذا الأقاليم الأخرى. وذلك ما قد يؤدي مستقبلاً إلى ضعف الرابطة الاتحادية، بل وربما اندثارها. خاصة وأن مادة تلك النزعات الاقليمية ستعتمد على العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي لا يعترف واقع حال المجتمع اليمني وتاريخه سوى بحقيقة وحدة منبعها وشمولية اعتقادها، بغض

النظر عن نسبية التنوع الطبيعي في مظاهرها الجزئية. الأمر الذي سيعني نشوب صراعات مستقبلية ذات صبغة ثقافية فكرية تاريخية بين منافح عن تلك العوامل أو الروابط وكافرٍ بها. وذلك لن يحسب - بالطبع - سوى في خانة المواجهة وعدم الاستقرار.

٢- ملاحظات فنية:

- افتقر تشكيل قوام أعضاء اللجنة إلى وجود متخصصين في مسألة الفيدرالية بتشعباتها المتعددة، وذلك يخالف من الأساس مبتغى تشكيلها وطبيعة مهمتها الفنية.

- فترة عمل اللجنة وعدد اجتماعاتها لا تتناسب مطلقاً مع الطبيعة الفنية الحساسة والمتشعبة لمهمتها؛ إذ بدت تلك الفترة بالغة القصر، ولم تتجاوز الثلاثة عشر يوماً منذ أول اجتماع لها وحتى صدور تقريرها النهائي (٢٩ يناير – ١٠ فبراير ٢٠١٤م)[١].

- إشارة تقرير اللجنة إلى استعانتها في عملها بخبراء ومتخصصين محليين يضع علامة استفهام كبيرة حول مدى امكانية تغطية مساهمة مثل أولئك المتخصصين للجوانب المتشعبة للفيدرالية موضوعياً وفنياً في زمن لم يتجاوز الأسبوعين.

- في حال سلمنا جدلاً بأن عمل اللجنة قد استوعب دراسة الجوانب الفنية كافة لمهمتها (ديموغرافية، اجتماعية، اقتصادية، بيئية...إلخ)؛ فقد كان لزاماً عليها نشر الوثائق الفنية المرجعية التي اعتمدت عليها في التوصل إلى قرارها بخصوص تقسيم الأقاليم، وخاصة ما يتعلق منها بالمرجعيات الاحصائية الرسمية.

٣- ملاحظات قانونية:

- مع أن حصر مسألة البت في قضية خلافية معقدة كتقسيم الأقاليم في إطار لجنة محدودة العدد، يعد ابتكاراً ابتدعه مؤتمر الحوار الوطني في أكثر من مناسبة، وقد يعني ذلك بشكل أو بآخر الاخلال بآليات اتخاذ قرارات فرق المؤتمر بحسب نظامه الداخلي؛ إلا أن الوجه الأكثر إخلالاً بتلك الآلية في قرار تشكيل اللجنة هو النص على

١ على سبيل المثال، شكلت جنوب أفريقيا لجنة من الخبراء والمتخصصين لدراسة خيار التحول إلى الشكل الفيدرالي، وقد استمرت اللجنة في عملها لسنوات عدة قبل أن تصل لقرار في العام ١٩٩٦م قضى بتعزيز تنفيذ ذلك الخيار وفق نمط قسمت به جنوب أفريقيا إلى ٩ أقاليم، ولا تزال على ذلك التقسيم حتى اليوم.

رئاسة هادي لها، حيث تم بذلك سد الطريق أمام ممارسته للدور المرجعي المستقل بخصوص البت بشأن أي خلاف محتمل بين أعضاء اللجنة.

- النص في قرار تشكيل اللجنة على أن آلية اتخاذها لقرارها تقوم "قطعياً" على أساس وجود "أعلى درجة ممكنة من التوافق"، يعد نصاً مخالفاً للآلية العامة لاتخاذ القرار بموجب أحكام النظام الأساسي لمؤتمر الحوار؛ إذ قطع ذلك النص الطريق أمام إمكانية الرفع بأي اختلاف محتمل بين أعضاء اللجنة إلى مستوى مرجعي أعلى كرئيس المؤتمر أو قوامه العام. كما أن تفسير عبارة "أعلى درجة ممكنة من التوافق" يفتح الباب امام إمكانية تمرير أي قرار للجنة بغض النظر عن عدد معارضيه من بين أعضائها، إذ لا علاقة حسابية لمفهومي التوافق والإمكانية بالأقلية أو الأغلبية. وفي ذلك - لا ريب - افتئات مبيت على أي معارضة أو تحفظ محتمل قد يبديه أي من أعضاء اللجنة بخصوص قرارها.

- النص في الأحكام الختامية لتقرير اللجنة النهائي على إمكانية تعديل الحدود يعد التفافاً واضحاً على الاتفاق السابق والتنازلات التي قدمتها بعض الأطراف من أجل المحافظة على الحدود الحالية للمحافظات، وتمهيداً مبطناً يبقي الباب مفتوحاً أمام إمكانية العودة إلى الحدود الشطرية، وربما الانفصال بعد فترة من الزمن.

خلاصة القول فيما يتعلق بالعرض السابق لموضوع قرار تشكيل لجنة تحديد الأقاليم بمضامينه والملاحظات الواردة عليه، أن الاعتوار الواضح الذي شاب القرار من النواحي الموضوعية والفنية والقانونية قد كشف وجود تناقض واضح ما بين مدخلات القرار ومخرجاته من ناحية، وأهداف التوافق السياسي الذي نشأ في إطار مؤتمر حول مسألة الفيدرالية من ناحية أخرى؛ إذ انتقل القرار بوضعه ذاك من وسيلة للخروج برؤية توافقية حول مسألة الفيدرالية باعتبارها حلاً للأزمات والمشاكل السياسية والاقتصادية المزمنة في اليمن، إلى مُسعِّر للخلاف السياسي المستحكم والمستفحل أصلاً بين الأطراف السياسية حول تفاصيل تلك المسألة منذ البداية.

بالتالي، لم يكن صدور قرار التقسيم نهاية للأزمة بين الأطراف السياسية بقدر ما كان بداية لأزمة أشد وأكثر خطورة. وقد أثبتت ذلك الواقع التداعيات السياسية التي تلت صدور القرار، في ظل اصرار هادي على تجاهل اعتراض ممثل أنصار الله في لجنة

تحديد الأقاليم عليه، وقيام لجنة صياغة الدستور بتضمين مخرجات القرار بخصوص تقسيم الأقاليم في مسودة مشروع الدستور الاتحادي وعدم التفاتها هي الأخرى لاعتراض ممثل انصار الله في اللجنة على ذلك، ومضي هادي في استكمال إجراءات الموافقة على مسودة الدستور، وهي الإجراءات التي قطع أنصار الله الطريق أمامها بتوقيفهم مقرر اللجنة أحمد عوض بن مبارك ومنعه من الوصول إلى مقر مؤتمر الحوار لتسليم المسودة إلى الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار. وقد أفضت تلك التداعيات السياسية في نهاية المطاف إلى الوصول حد المواجهة العسكرية بعد تعنت هادي وتصلبه أمام مطالب أنصار الله وقوى سياسية أخرى بإعادة مسألة تقسيم الأقاليم إلى مربع التوافق بين الأطراف كافة. وستعرض النقطة الآتية لطبيعة مواقف الأطراف السياسية التي عارضت مضمون تقسيم الأقاليم الذي أقرته لجنة تحديد الأقاليم.

ج- مواقف الأطراف السياسية المعارضة لقرار التقسيم:

كان موقف أنصار الله أبرز المواقف المعارضة لقرار لجنة تحديد الأقاليم بتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم وتوزيع المحافظات عليها وفق الشكل الذي اعتمده ذلك القرار؛ إذ رفض ممثل أنصار الله في اللجنة التوقيع على قرارها، كما أصدر المجلس السياسي لأنصار الله بياناً في اليوم نفسه الذي صدر فيه تقرير اللجنة وقرارها (١٠ فبراير ٢٠١٤م)، وسنورد هنا أجزاءً من النص الكامل لذلك البيان نظراً لما احتواه من عرض مسهب لأبعاد موقف أنصار الله من أداء اللجنة وقرارها، وتصورهم لتداعيات ذلك، الأمر الذي يلقي الضوء مجدداً على ما ورد في تناولنا للنقطتين السابقتين.

بيان المجلس السياسي لأنصار الله بخصوص موقفه من اللجنة وقرارها[1]:

"يعبر المجلس السياسي لأنصار الله عن رفضه لما سمي بمخرجات لجنة تحديد الأقاليم، واستهجانه للطريقة التي جرى بها سير عمل اللجنة التي عبرنا مراراً عن احتجاجنا عليها، وطالبنا بتصحيح مسارها، والتي تجاوزت مهامها المنصوص عليها في وثيقة الحل للقضية الجنوبية والقرار الرئاسي، وكذا مبدأ التوافق والشراكة في عملية

١- موقع الحق نت؛ متوفر على الرابط:

http://www.alhakk.net

اتخاذ القرار التي قام على أساسها مؤتمر الحوار الوطني، وما حدث اليوم يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأنها لجنة لم يكن يراد لها سوى أن تكون لجنة شكلية ومجرد غطاء لشرعنة رؤية مسيسة، ومعدة سلفاً وغير مستندة إلى أي معايير وأسس علمية وموضوعية، وفي الوقت الذي نستغرب فيه حشر اسم الأستاذ/ صالح هبرة رئيس المجلس السياسي ضمن قائمة الموقعين على ما سمي بمخرجات عمل اللجنة نؤكد بأنه لم يحضر اجتماعات اللجنة أصلاً منذ بدايتها؛ وإنما حضر نيابة عنه الأخ/ حسين العزي الذي رفض رفضاً تاماً التوقيع على تلك المخرجات.

كما أنه في الوقت الذي نعلن فيه عن رفضنا لتلك المخرجات نحمل القوى التي كانت ورائها وكذا القوى التي قبلت بالتوقيع عليها كامل المسؤولية لما يترتب على هذه المخرجات من مخاطر جمة تهدد الجميع. إن قرار تحديد الأقاليم يعتبر أهم وأخطر القرارات التي لا يجوز بحال من الأحوال أن يخضع لأي تحيزات أو مساومات سياسية أو مكايدات حزبية، وأي خلل فيه يؤسس لخلل في بناء النظام السياسي ذاته، كما أن انعدام التوازن يؤسس لصراعات مستديمة تهدد الأمن والسلم الاجتماعي، ولذلك يجب أن يكون قراراً وطنياً خالصاً يخضع لمعايير علمية وموضوعية يفضي إلى حل عادل للقضية الجنوبية ويحقق التنمية المستدامة والمواطنة المتساوية، ويحفظ وحدة اليمن واستقراره ويلبي الإرادة الشعبية ".

في جزء آخر، أشار البيان إلى عدد من المسائل باعتبارها تجاوزات رافقت عمل لجنة تحديد الأقاليم، وذلك كالآتي:"

- تم تشكيل لجنة تحديد الأقاليم بشكل غير متوازن، وبما يفضي إلى فرض رؤية بعينها.
- تم إخراج اللجنة عن مهامها المنصوص عليها في وثيقة الحل للقضية الجنوبية، وكذا القرار الرئاسي، وفرض خيار الستة أقاليم، وحصر عملها في نقاش هذا الخيار فقط.
- تم إعداد خطة عمل للجنة مختلة تماماً، أشارت بوضوح بأنه يراد للجنة أن يكون عملها شكلي لا غير بحيث تؤدي في الأخير إلى شرعنة رؤية بعينها قد تم إعدادها مسبقاً، وظهر ذلك في التالي:

- جعلت الخطة مسألة حسم عدد الأقاليم سابقاً للنقاش في أي معايير وأسس علمية وموضوعية.
- الوقت المقترح لعمل اللجنة في الخطة كان قصيراً للغاية بالنسبة إلى حجم الموضوع وأهميته حيث حدد بأسبوع فقط.
- على الرغم من أن القرار الرئاسي نص على الاستعانة بخبراء في نقاش كل الخيارات المطروحة إلا أن اللجنة اقتصرت حتى الآن على الاستماع إلى أصحاب رؤية معدة سلفاً من قبل حكومة باسندوه، والتي تبناها كل من المؤتمر الشعبي العام والإصلاح في وقت سابق في لجنة (٨+٨)، والتي تعتبر رؤية موجهة ومسيسة وغير مستندة إلى أي معايير علمية أو موضوعية.
- على الرغم من كل التجاوزات السابقة بالإضافة إلى كون اللجنة لم يمر على بدء عملها سوى أسبوع فقط؛ فقد تم اليوم فرض رؤية محددة ومعدة سلفاً دون أي نقاش، في تجاوز صارخ لمبدأ التوافق والشراكة".

كما حرص البيان في جزء آخر على تأكيد موقف المجلس السياسي لأنصار الله "الثابت" من موضوع الأقاليم وتصوره لما يفترض عمله، وذلك: "عبر تشكيل فريق خبراء يتفق عليه الجميع بحيث يناقش كل الخيارات المنصوص عليها في وثيقة الحل للقضية الجنوبية والقرار الرئاسي بخصوص تشكيل لجنة تحديد الأقاليم، ويراعي المعايير والأسس اللازمة ومنها:

- أساس حل القضية الجنوبية.
- أساس معالجة مشكلة تمركز السلطة وإدارة الثروة.
- أساس تحقيق الاستقرار.
- المعيار الاقتصادي، وفيه يجب مراعاة التوزيع المناسب لمناطق الثروة والمنافذ البحرية والجوية، بحيث يشملها كل إقليم.
- المعيار الجغرافي والسكاني.
- أي معايير علمية وموضوعية أخرى.
- ولكي يتمكن هذا الفريق من تحقيق مهامه بكفاءة فمن الضروري:
- أن تتوفر له كافة البيانات والمعلومات والمسوحات الاجتماعية والسكانية

والجيولوجية والاقتصادية الحقيقية المقدمة من جهات موثوقة ورسمية معتمدة.
- أن يتوفر له الوقت الكافي.

ومن ثم؛ فإن الخيار الذي تنطبق عليه كافة المعايير والأسس يتم إقراره".

أما موقف الحزب الاشتراكي الرافض لقرار التقسيم، بالرغم من توقيع ممثليه في لجنة تحديد الأقاليم على تقريرها النهائي وقرارها، فقد اتضح من خلال بيان صدر عن اجتماع مشترك ضم المجلس السياسي لأنصار الله والأمانة العامة للحزب، حيث تضمن ذلك البيان رفض الطرفين لاعتماد خيار الستة الأقاليم، لتعارضه - بحسب البيان - مع رؤية الحزب الاشتراكي لمعالجة القضية الجنوبية (خيار اقليمين شمالي وجنوبي) [١].

بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام، كان ممثلوه قد وقعوا بالفعل على تقرير لجنة تحديد الأقاليم وقرارها، إلا أن رئيس المؤتمر، رئيس الجمهورية الأسبق، علي عبدالله صالح لم يخفِ تحفظات المؤتمر على مخرجات عمل اللجنة. وهي التحفظات التي ظلت مثار الطرح من قبل قيادات أخرى في المؤتمر.

كما أشرنا سلفاً، لم يُعِرْ هادي تلك المواقف المعارضة أي استجابة، وأصر على استكمال مسار فرض قرار الأقاليم الستة بالمخالفة لمبدأ الشراكة الوطنية والتوافق. ففي شهر مارس ٢٠١٤م شكل هادي لجنة صياغة الدستور، وفي أبريل ٢٠١٤م شكل الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات مؤتمر الحوار، واستمر عمل لجنة صياغة الدستور على أمل تجاوز الخلافات والعودة إلى مسار التوافق فيما يتعلق بمشروع الأقاليم الستة. وفي خضم كل ذلك سيطر أنصار الله على صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤م، وفي شهر يناير ٢٠١٥م سلمت لجنة صياغة الدستور المسودة الأولية للرئيس هادي، وتبعها بأيام تعطيل محاولة بن مبارك تسليم المسودة للهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات مؤتمر الحوار، واستمر من حينه مسلسل تعنت هادي وعدم استيعابه لتغير معادلة الفعل السياسي والميداني، وظل مراهناً على الدور الخارجي والضغوط الإقليمية والدولية لتمرير مشروع الأقاليم الستة ضمن مسودة الدستور، وذهب باتجاه إحداث فراغ دستوري عبر تقديم استقالته واستقالة

١- موقع عدن الغد؛ متوفر على الرابط:

http://adengad.net/news

حكومة بحاح. ومن ثم غادر صنعاء باتجاه عدن واستقر بها معلناً تنصله عن رعايته لاتفاق السلم والشراكة الوطنية. ومتخذاً مدينة عدن عاصمة مؤقته. وداعياً كل السفارات والمنظمات الدولية إلى الانتقال إليها. وصولاً في شهر مارس ٢٠١٥م إلى طلبه لتدخل دول الخليج عسكرياً ضد أنصار الله بعد أن استولوا على عدن. وفر منها باتجاه الرياض عبر سلطنة عمان. ومن تلك اللحظة. واليمن تتعرض لعدوان مدمر تموله وتقوده وتشارك فيه قوى التحالف وعلى رأسها السعودية والامارات والولايات المتحدة الأمريكية.

من كل ما تقدم. يبدو أن مؤتمر الحوار كان فيما يتعلق بتعامله مع مسألة الفيدرالية. ومخرجاته بخصوص الأقاليم الستة بالذات؛ أصبح منتجاً للأزمة عوضاً عن كونه سبيلاً لحلها.

انطلاقاً من تلك الخلاصة الموضوعية. يستعرض الباحث في النقطة الآتية بعض الأفكار المتعلقة بمسألة الفيدرالية من ناحية موضوعية مجردة. وذلك في محاولة لتقديم رؤيته إزاء تلك المسألة بصفة عامة. وتجلياتها في إطار مؤتمر الحوار الوطني. ومن ثم تقديم تصور منهجي مبسط بخصوص النموذج الفيدرالي الذي يرى (من وجهة نظر شخصية) إمكانية ملاءمته للحالة اليمنية. مع إيمان الباحث بأن مسألة تطبيق الفيدرالية في اليمن تظل مسألة بالغة التعقيد من الناحية العملية؛ إذ يعلم المتخصصون والخبراء كافة أن ذلك يستوجب توفر طيف واسع من الظروف الموضوعية والبيئية والمادية التي تفتقر إليها اليمن في الوقت الراهن بالمطلق. وتحتاج لتوفيرها إلى سنوات بل وربما عقود من الزمن.

ثالثاً: الفيدرالية والأقاليم الستة ونماذج بديلة: بين الداء والدواء

١- الفيدرالية: خلفية منهجية[١]

١ – بصفة رئيسية، اعتمدت معظم أجزاء هذه الجزئية من الدراسة على المصادر الآتية:

– بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١٠، ١٩٩٨).

– جورج أندرسون، **مقدمة عن الفيدرالية**، (أوتاوا: منتدى الأنظمة الفيدرالية، ٢٠٠٧).

– رونالد ل. واتس، **الأنظمة الفيدرالية**، (أوتاوا: منتدى الاتحادات الفيدرالية، ٢٠٠٦).

أ- مفهوم الفيدرالية:

مفهوم الفيدرالية هو ببساطة تعبير "جغرافي سياسي قانوني اقتصادي اجتماعي" عن شكل من أشكال الدولة؛ إذ أن شكل الدولة منذ ظهورها بمفهومها المعاصر إما أن يكون بسيطاً أو مركباً. فالدولة البسيطة كما هي دولة تنتظم مكوناتها السلطوية والمؤسسية والجغرافية في إطار وحدة مركزية واحدة، دون أي ازدواج أو توزيع للسلطات بين أكثر من مستوى. أما الدولة المركبة - بتنويعاتها المتعددة - فهي دولة تتميز في الأساس بوجود تعدد في مكوناتها السلطوية والمؤسسية والجغرافية في إطار شامل يتسم بالنزوع نحو اللامركزية والاستقلال النسبي ما بين تلك المكونات، أو ما يسميه البعض باللامركزية السياسية.

بالمدلول "الوظيفي"، فإن الفيدرالية تتضمن توزيعاً "جغرافياً سياسياً قانونياً اقتصادياً اجتماعياً" للمكون السلطوي للدولة بمؤسساتها السياسية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) في إطار مستويين: أحدهما مركزي، والآخر ما دون مركزي (ولاية، إقليم، مقاطعة، كانتون،...إلخ).

ب- أهم خصائص النظام الفيدرالي

أ- وجود مستويين من الحكومة أو السلطة التنفيذية (الدولة ككل - الإقليم)، لكل منها مسار انتخابي مباشر مع مواطنيها.

ب- وجود دستور اتحادي مكتوب ينظم - حصرياً - العلاقات بين الولايات وبعضها من ناحية، وبينها وبين الهيئة المركزية أو الحكومة الفيدرالية من الناحية الأخرى، ولا تستطيع هذه الأخيرة تعديله بدون موافقة الأقاليم، وتحدّد في ذلك الدستور علاقات صنع القرار ما بين السلطات في المستويين.

ج- وجود قدر من الاستقلال الذاتي الفعلي لكل مستوى سلطوي.

د- وجود مجالس نيابية تضمن تمثيلاً متساوياً وعادلاً للأقاليم في صنع قرار المؤسسات المركزية، وعادة ما تتشكل تلك المجالس في إطار ما يعرف بـ (العرفة الثانية) كمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية.

ه- وضوح في إجراءات الفصل الموحَّد والعادل والمستقر في المنازعات الدستورية بين الحكومات (محاكم، تحكيم، استفتاء). أي أن يكون هناك مرجعية مؤسسية

وإجرائية واضحة ومستقرة يمكن اللجوء إليها حال نشوب أي نزاع سواءً ما بين المستويين المركزي والمحلي أو ما بين المستويات المحلية نفسها.

و- وجود شخصية دولية واحدة للدولة تتمثل في السلطات المركزية للدولة الاتحادية، وكذا جنسية واحدة لكافة مواطنيها وأقاليمها.

ج- لماذا الفيدرالية؟

بالنظر إلى طبيعة قرار التوجه نحو تبني خيار الفيدرالية - بصفة عامة، سواءً عبر الانتقال من حالة التجزؤ بين مجموعة من الدول والأقاليم المستقلة إلى حالة الاتحاد بناءً على وجود عدد من القواسم المشتركة التي تجمع ما بينها، أم عبر الانتقال من حالة الوحدة في ظل الدولة البسيطة إلى حالة من الاستقلال النسبي لأقاليم أو مناطق تتكون منها تلك الدولة؛ يمكن التأكيد على أن ذلك القرار عادة ما يكون بمثابة محاولة للتوفيق ما بين إرادتي تيارين سياسيين متضادين يتجاذبا مستقبل أي دولة أو أمة أو مجموعة من الأمم. ذلكما التيارين المتضادين هما: التيار "الاتحادي" أو (تيار المركزية) الذي يستند في موقفه على وجود عوامل تدعو إلى الوحدة، والتيار "الانفصالي" أو الاستقلالي (تيار اللامركزية) الناشئ عن رغبة مكوناته في التمتع بأكبر قسط من الاستقلال عن السلطات المركزية. وما يحقق غلبة هذا التيار أو ذاك في واقع الحال هي طبيعة الظروف السياسية التي تعيشها الأمم والشعوب ذات الشأن، ومدى ما يمكن أن يحققه الأخذ بخيار الفيدرالية من منافع للدولة والشعب، أو يدرأه من مفاسد عنهما.

فيما يتعلق - تحديداً - بالدول التي يُطرح فيها خيار التحول من الشكل البسيط إلى الشكل المركب (الاتحادي أو الفيدرالي)، لا ريب أن نفس محاولة التوفيق سالفة الذكر بين التيارين المتضادين تظل بمثابة الخلفية الناظمة لإمكانية حدوث ذلك التحول وطبيعة مخرجاته في حال تحقق. وعادة ما يكون لكل من ذلكما التيارين حججه وأسانيده المؤيدة لموقفه ووجهة نظره. لكن الملاحظ في مثل محاولات التوفيق تلك أن جُلّ التركيز الإعلامي المصاحب لتلك المحاولات عادة ما ينصرف في أغلبه إلى الحديث عن حجج وأسانيد أنصار تيار الفيدرالية بالذات؛ إذ أن منشأ الدعوة لتبني خيار الفيدرالية عادة ما يكون بمثابة رد فعل على معاناة مكون "الدولة" من عدد من المشاكل

"الوظيفية" كسوء الادارة وغياب العدالة في توزيع الموارد، كما قد يكون منشأ تلك الدعوة أيضاً غياب الشعور بوحدة الهوية الوطنية نتيجة اختلاف الجذور العرقية أو الثقافية والحضارية لبعض سكان الدولة أو حتى ربما جُلُّهم. في المقابل، غالباً ما يُلاقي أنصار تيار الوحدة صعوبة بالغة في تحقيق حضور إعلامي منافس لطروحات التيار الآخر، وذلك بغض النظر عن مدى حجية وموضوعية أسانيده المتعلقة بالحفاظ على الوحدة؛ فالأمر عندها يكتسب زخماً جماهيرياً عفوياً تصنعه عملية التسويق الإعلامي لخيار الفيدرالية من خلال تقديمه لتلك الجماهير بوصفه ترياقاً سحرياً مضمون النتائج، يمكنه حل المشاكل التي تعاني منها الدولة، أياً كان نوع تلك المشاكل وحجمها ودرجة تعقُّدها.

إذا ما تمعنا في ظاهرة تطبيق الفيدرالية حول العالم، سنجد أنها تطبق في الوقت الراهن في حوالي ٢٨ دولة. وتتفاوت تلك الدول في ما بينها في درجة "الفدرلة" ما بين نقطتي المركزية النسبية واللامركزية المفرطة؛ إذ - من الناحية العملية - تظل مسألة تطبيق اللامركزية في إطار النظم الفيدرالية مسألة "نسبية"، الأمر الذي يثير على الدوام تساؤلاً مركزياً عملياً بخصوص تلك المسألة، ومفاد ذلك التساؤل هو: هل تنشأ الحاجة إلى وجود نظام فيدرالي في مجتمع ما من مجرد التفكير في شكل النمط الفيدرالي وأسسه التنظيمية، أم من التفكير إجمالاً في قدرة خيار "الفدرلة" ذاته على تقديم الحلول الوظيفية الواقعية والناجحة لمشاكل المجتمع، والقادرة على تلبية تطلعاته التنموية، ومدى قدرة ذلك المجتمع كذلك وإمكانياته من الأساس على العمل بأسلوب فيدرالي ناجح؟!

لعل الإجابة على التساؤل المركزي العملي سالف الذكر هي من تحدد مدى حاجة أي مجتمع إلى الأخذ بالنمط الفيدرالي لشكل الدولة، وتحدد كذلك إمكانيات نجاح ذلك الخيار في حال تطبيقه، ودرجة تلبيته لحاجات ذلك المجتمع وتطلعاته. أي إن قرار اعتماد خيار "الفدرلة" لا يمكن أن يكون قراراً سياسياً فحسب، فالأمر - بلا ريب - أوسع من أن تستوعبه رغبات الساسة وادراكاتهم فقط؛ إذ لا بد من أن يكون ذلك القرار مخرجاً شاملاً يتضمن كافة معطيات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ومعبراً عن تطلعات فئات المجتمع وشرائحه كافة، بل ومحتوياً كذلك لأي مخاوف أو توجسات قد تنشأ لدى أيٍ من تلك الفئات أو الشرائح عند تطبيقه.

٢- مبررات أنصار الفيدرالية في مؤتمر الحوار الوطني:

هناك في واقع الحال العديد من المبررات التي ظل يسوقها عدد من الأطراف في مؤتمر الحوار للدفع باتجاه اعتماد خيار الفيدرالية في اليمن. وقد كانت في جلها مبررات تدور حول مسألة فشل الدولة المركزية بصفة عامة، وتغول المركز على حقوق الأطراف المحلية ومصالحها، وفساد الإدارة والسياسة معاً، وغياب عدالة توزيع الموارد. كل ذلك، إلى جانب مبرر بدا أكثر اتساعاً في مداه، وتأثيراً في مغزاه، تبناه أولئك الأطراف أو معظمهم، ألا وهو المتمثل في طرح مسألة الفيدرالية كحل وسط ما بين الوحدة التي يرون فشلها والانفصال الذي يواجه معارضة شديدة من أطراف سياسية ومجتمعية أخرى.

واقع الحال - أيضاً - يشير إلى أنه مهما كانت المبررات التي قدمها مؤيدو الفيدرالية، وفي ظل ما كان يبدو في مجمله اتجاهاً فعلياً نحو الأخذ بذلك الخيار لدى معظم القوى السياسية في إطار مؤتمر الحوار، فإن مما يجب التركيز عليه في ظل مناخ الصراع السياسي القائم هي مسألة تحديد المثالب (المشاكل) التي ترتبت على شكل الدولة المركزية في اليمن، والنظر في مدى إمكانية نجاح معالجتها من خلال تطبيق خيار الفيدرالية ذاته، ومن ثم تحديد الهدف أو الأهداف العامة التي يُتوقع تحقيقها في حال تم تبني هذا الخيار، وما يمكن أن يعود به من نفع على اليمن (الأرض والإنسان) في خضم كل المشاكل والتحديات القائمة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

٣- الأقاليم الستة في اليمن: في الطريق إلى الصراع والتفكك

كان المفترض في فكرة "الفيدرالية"، بحسب مناصريها - أنها ستشكل علاجاً ناجعاً للأزمة في اليمن بتداعياتها المختلفة، وبجذورها المتعددة والمتعمقة عبر الزمن. لكن، ترافق مع ذلك الافتراض تساؤل مركزي مركب جدير بالاهتمام، وفحوى هذا التساؤل تشير إلى أنه إن كنا قد اتفقنا على أن الفيدرالية تشكل علاجاً مناسباً لمعظم مظاهر الأزمة في اليمن وأسبابها؛ فهل كان بالإمكان تطبيق أي نموذج كان من الفيدرالية؟! وهل كان التقسيم الفيدرالي المقترح (ستة أقاليم) يعد النمط الأنسب للحالة اليمنية؟!

انطلاقاً من ذلك التساؤل المركزي المركب، ومن خلال خبرتي المتواضعة كباحث

في هذه المسألة بالذات (الفيدرالية في اليمن)[١]، ليسمح لي القارئ أن أضع بين يديه بعض الأفكار الموضوعية النقدية المجردة التي تتعلق بطبيعة تناول مؤتمر الحوار الوطني لخيار الفيدرالية في اليمن ومشروع الأقاليم الستة، وذلك وفقاً للآتي:

١- من المسلم به أن اتفاقاً شبه عام قد ساد بين كافة الأطراف السياسية الفاعلة على مبدأ "الفيدرالية" كمدخل يمكن النقاش حوله واعتماده بغية تجاوز الأزمة السياسية، ودرء مخاطر التفكك، وتحقيق هدف بناء أسس الدولة المدنية الحديثة.

٢- من المعلوم أن جدلاً ونقاشات مطولة قد تمت بين أطراف مؤتمر الحوار الوطني حول مسألة خيار الفيدرالية بصفة عامة؛ إلا أن خلافات جادة وحادة قد ظهرت بوضوح بين تلك الأطراف حول مسألة عدد الأقاليم ومعايير تحديدها الجغرافي.

٣- كان هناك تداخل واضح بين بعضٍ من قضايا مؤتمر الحوار ناتج عن غياب المعايير الموضوعية والفنية الدقيقة المفترضة في تصنيف تلك القضايا وتقسيمها مسبقاً. كما كان هناك غياب لأدنى مستويات التنسيق المفترضة فيما بين أنشطة فرق عمل المؤتمر ذات الصلة بمسألة شكل الدولة، وقد انعكس ذلك على المخرجات النهائية لتلك الفرق.

٤- انعكاسا لذلك التداخل وغياب التنسيق لم تستفد بعض مخرجات فرق العمل من مخرجات الفرق الأخرى ذات العلاقة. كما جاءت بعض تلك المخرجات مناقضة لبعض الحقائق والخلاصات التي توصلت إليها الفرق الأخرى ذات العلاقة.

٥- بالتالي، فإن ما ترتب على مخرجات مؤتمر الحوار في بعض القضايا ومنها قضية الفيدرالية، وما يتعلق منها تحديداً بمشروع تقسيم الأقاليم الذي تم التوصل إليه من خلال اللجنة التي تشكلت فيما بعد خصيصاً لذلك الغرض؛ جاء معبراً في معظمه عن اجتهادات انتقائية غير مرتبطة بأي نظرة تكاملية لمخرجات الحوار التي رشحت عن الفرق الأخرى ذات العلاقة.

٦- كان من الواضح للمتخصصين والمهتمين أن مشروع التقسيم في إطار الستة أقاليم

---

١ – كان لي شرف القاء محاضرة استشارية مطولة على فريق بناء الدولة في مقر انعقاد اعمال مؤتمر الحوار الوطني بفندق الموفمبيك. كما عملنا في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجامعة صنعاء على استضافة نصف أعضاء فريق بناء الدولة في إطار حلقة نقاشية نظمها المركز لمناقشة شكل النظام السياسي في اليمن، بمشاركة وحضور ممثلين للأطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني. ذلك فضلاً عن محاضراتي عن الفيدرالية التي ألقيتها في المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية، وكذا في كلية الدفاع الوطني التابعة للأكاديمية العسكرية العليا.

لم يلب في واقع الحال منطلقات احتياجات التنمية في اليمن بمعناها الشامل، فضلاً عن أنه لم يحمل في طياته منظوراً تكاملياً يمكن أن يعزز تجربة الفيدرالية المنتظرة، ويجعل منها علاجاً مناسباً لمشاكل اليمن وأزماته المزمنة، ناهيك أيضاً عما كان يحمله ذلك المشروع من مؤشرات خطيرة على إمكانية تحوله إلى محفز قوي لاندلاع صراعات مستقبلية بين الأقاليم نتيجة قيامه على أسس تمييزية إقصائية احتوائية مفقرة لبعض تلك الأقاليم.

٤- نحو نمط فيدرالي بديل: وجهة نظر عامة

في حال استمرت بعض الأطراف السياسية في طرح خيار الفيدرالية خلال مرحلة التسوية السياسية المنتظرة في أعقاب انتهاء حملة العدوان القائمة؛ لا ريب أن إبداء رأي متكامل بخصوص نمط فيدرالي أكثر ملاءمة لليمن وبديل لمشروع الأقاليم الستة، يتطلب الدراسة المتأنية لكل الوقائع والظروف المحيطة بالاتجاه نحو هذا الخيار، وذلك يجعل من ابداء الرأي بشأن تلك المسألة أمراً لا يمكن أن تستوعب حدوده مثل هذه الدراسة المحدودة بطبيعتها. لكن بشكل عام، يمكن أن يطرح الباحث هنا فكرة مركزية قابلة للنقاش. تلك الفكرة تدور حول البحث في موجبات الأخذ بنظام الفيدرالية في ظل واقع اليمن الراهن، ومن ثم وضع الخطوط العامة للنمط المرغوب الذي يتواءم مع معطيات ذلك الواقع ويحقق الأهداف المرجوة منه.

يمكن الإشارة هنا إلى إن من أهم النقاط التي يرى الباحث لزوم إخضاعها للبحث والدراسة في مسألة الفيدرالية، تلك النقطة المتعلقة بتحديد النمط الفيدرالي الأكثر ملاءمة للحالة اليمنية. بحيث يتم التوصل إلى نمط من الفيدرالية يستلهم ضرورات تطبيق مبادئ الشراكة الوطنية والتوافق اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي بعد موجات الصراع السياسي المزمنة التي مرت بها اليمن خلال العقدين الماضيين.

من المنطلقات سالفة الذكر، يطرح الباحث في السطور التالية ما يراه نموذجاً مقترحاً بخصوص النمط الفيدرالي الأكثر ملائمة للحالة اليمنية، وهو مقترح ظل محل اهتمام شخصي للباحث منذ وقت مبكر، وسبق أن تم عرضه بصفة أولية على

الدكتور وائل زقوت (المدير الإقليمي السابق لمكتب البنك الدولي في اليمن)[١].

تقوم فكرة المقترح على أساس وضع معايير اقتصادية تنموية اجتماعية جغرافية من منطلق منهاجي يعتمد على بيانات تفصيلية موثوقة يتم جمعها من حلال دراسة مسحية احصائية منضبطة للواقع اليمني وفقاً للمعايير سالفة الذكر. بحيث يتم وضع نمط فعال لتقسيم فيدرالي فعال وقادر على معالجة مصادر أزمات اليمن ومشاكله من منظور استراتيجي.

لقد وضع الباحث بالفعل تصور استباقي أولي لذلك التقسيم المقترح يقوم على أساس إنشاء أقاليم جغرافية تمتلك مقومات التنمية الاقتصادية، وتستوعب امكانيات التغلب على المشاكل التنموية والاجتماعية، وتساعد على تحقيق أعلى قدر ممكن من التكامل الإقليمي والاندماج الوطني. بحيث نكون أمام نموذج يمكن تسميته مبدئياً بـ"النموذج الشُعاعي". تُقسَّم الأقاليم جغرافياً في إطاره على شكل شعاعي ينطلق من "المركز الجغرافي" الذي يتخذ موقعه في قلب الخارطة الجغرافية لليمن، ومن ثم يتخذ كل إقليم مساراً متجهاً صوب أحد المنافذ الساحلية، متسعاً في مساره العرضي انطلاقاً من المركز الجغرافي حتى وصوله منتهاه. على أن يكون لكل إقليم وفق هذا التصور "مركزه الخاص" الذي يحمل همومه ومشاكله وتطلعاته (الكثافة السكانية ومشاكل التنمية والتطور الاجتماعي والسياسي). كما يتضمن كل إقليم "منطقة انتقالية وسيطة" في مسار ذلك الشعاع، بحيث تمارس هذه المنطقة دوراً مؤثراً في إعادة تدوير تلك الهموم ووضع المعالجات لها، وذلك الدور سيمَكِّن هذه المناطق الانتقالية الوسيطة - إلى جانب وظيفتها في تنمية الإقليم ككل - من الحصول على مستوى تأهيلي تنموي مرغوب بعد أن ظلت عبر التاريخ اليمني مناطق شبه مهملة، وغير ذات تأثير قوي في مجريات الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في اليمن. بعد ذلك، يمتد المسار الشعاعي للإقليم لينتهي في أحد المناطق الساحلية التي ستقوم وفق هذا النموذج بوظيفة "الرئة الاقتصادية" للإقليم، بحيث تتولى هذه المنطقة مهمة المساهمة الفاعلة في رفد

١ – كنت قد عرضت مقترحي بخصوص نمط الفيدرالية الأكثر ملاءمة للحالة اليمنية على الدكتور وائل زقوت أثناء لقائي به في احدى الفعاليات على هامش مؤتمر الحوار الوطني. وقد وجه الدكتور وائل في حينه مشكوراً مسؤول ملف الفيدرالية ضمن مكتب البنك الدولي بعقد لقاء معي لمناقشة المقترح، إلا أن تسارع الأحداث السياسية والأمنية في حينه حال دون ذلك.

اقتصاد الإقليم ودفع عجلة التنمية فيه، وصهر أي تناقضات محتملة في المكون الاجتماعي والسياسي للإقليم في إطار مفهوم الشراكة في العمل وفي تحقيق المصالح الاقتصادية.

عموماً، يظل هذا المقترح مجرد وجهة نظر عامة، ولكي يكتمل بناؤه، يلزم تطويره ليتضمن الكثير من التفاصيل بناءً على معطيات الواقع اليمني، وذلك من خلال إعداد دراسة مسحية إحصائية تفصيلية للواقع اليمني بغرض بلورة المقترح في صورته القابلة للنقاش والتسويق لدى الأطراف السياسية والمجتمعية ذات العلاقة. كما يجب أن يتضمن المقترح فكرة استغلال حقيقة وجود إمكانات اقتصادية تخصصية متنوعة لكل إقليم تميزه عن الأقاليم الأخرى، بما يساهم في تعزيز عملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم كافة.

الأزمة اليمنية ومشروع الأقاليم: قراءة في الخلفية والأبعاد

أ. عبدالسلام المحطوري

نائب رئيس التحرير

asalam6@gmail.com

لم يشهد اليمن استقراراً منذ ما يزيد على أربعة عقود من الزمن في شماله وجنوبه، أو فيما بعد توحيده في العام ١٩٩٠م، حيث مر بالعديد من الأزمات والحروب ونزيف الدم المستمر، سواء داخل كل شطر من شطري اليمن، أو فيما بين الشطرين والدولتين سابقاً.

كما شهد منذ إعلان الوحدة بين الشطرين في العام ١٩٩٠م، وحتى العام ٢٠١١م ثماني حروب كبرى؛ أولى هذه الحروب كانت بين شركاء الوحدة في العام ١٩٩٤م، وست حروب أخرى على (أنصار الله) في محافظة صعدة من عام ٢٠٠٤م، وحتى العام ٢٠١٠م، بمشاركة سعودية مباشرة وغير مباشرة، وحرب ثامنة في العام ٢٠١١م بين طرفي النظام الحاكم المنتصر في حرب عام ١٩٩٤م، كانت العاصمة صنعاء وتعز ومناطق أخرى هي ساحة المواجهات العسكرية بين الجانبين، هذا بخلاف العشرات من الصراعات المسلحة والحروب الداخلية التي كان الجيش طرفاً فيها.

وعليه تحاول هذه الدراسة وبصورة مركزة تسليط الضوء على جوهر الأزمة اليمنية، وتتبع أهم محطاتها منذ ما بعد تحقيق الوحدة في العام ١٩٩٠، والاتفاقات والمبادرات والحلول التي انتهت إليها - والتي كانت تدور في مجملها حول شكل الدولة ونظامها السياسي، وتوزيع المهام والمسؤوليات بين سلطة الدولة في المركز وبين الوحدات الإدارية التابعة لها - وذلك بدءاً من وثيقة العهد والاتفاق التي سبقت حرب عام ١٩٩٤م، ومروراً بالتعديلات الدستورية التي أعقبت الحرب، ثم المبادرة الخليجية عام ٢٠١١م، ووثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وكيف تحول مشروع الأقاليم ٢٠١٤م من أحد أبرز الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل اليمن إلى أن أصبح هو في ذاته سبباً لأزمة جديدة أدخلت البلد في أتون صراع وحروب وتدخلات وعدوان خارجي، ثم التوقف عند مواقف وحيثيات المكونات والقوى السياسية المعترضة على آلية وطريقة تقسيم الجمهورية اليمنية إلى أقاليم، وصولاً إلى الرأي والخاتمة التي خلص إليها الكاتب.

جوهر الأزمة اليمنية

باختصار يمكن القول: إن الأزمات المتتالية التي شهدتها اليمن في العقود الماضية، يرجع سببها الجوهري إلى تغييب القيم والمبادئ الدينية والإنسانية، وما ترتب على ذلك من تغييب لمؤسسات الدولة والنزوع إلى الاستبداد، وقمع الحريات وإضعاف المشاركة السياسية، وغياب العدالة والمساواة، والاستئثار بالثروة، والمركزية الشديدة في إدارة شؤون الدولة والاحتكام إلى القوة في حسم الخلافات والتباينات، إلى جانب الفشل في إيجاد الدولة العادلة والضامنة لحقوق وحريات جميع المواطنين دون تمييز.

يضاف إلى ذلك التدخلات الخارجية في شؤون اليمن الداخلية، واستدعاء الخارج على الدوام؛ ليكون طرفاً في كل الأزمات والصراعات التي شهدتها الساحة اليمنية، ليساهم بدوره في المزيد من تأزيم الأوضاع بين الأطراف اليمنية المتصارعة.

الصراع بين شركاء الوحدة

نصت المادة (١) من اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية على أن "تقوم بتاريخ ٢٢ مايو عام ١٩٩٠م، الموافق ٢٧ شوال ١٤١٠هـ بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية)، ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة" [١].

ولإدارة الدولة الموحدة فقد تم اعتماد مبدأ الشراكة في السلطة، بين رموز النظامين الحاكمين في الشمال والجنوب من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، إلا أن ثقافة الاستبداد، وعدم القبول بالشراكة - في إدارة بلد أصبح بعد الوحدة أكبر مساحة، وأكثر سكاناً - ظلت مترسخة فيمن حكموا اليمن قبل وبعد الوحدة.

الدولة بعد الوحدة تغيرت آفاقها وحدودها؛ لكن لم تتغير ثقافة وممارسات من حكموها؛ لأنهم قَدِموا للوحدة من أنظمة سياسية مارست الاستبداد لعقود، فلم يتمكنوا من تغيير نمط وطريقة الإدارة التي اعتادوا عليها، لذلك أدخلوا البلد في أزمة سياسية حادة، ظل خلالها ملايين اليمنيين يرقبون ذلك الصراع الجاري بين الشركاء في مركز

١ - **اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية**، المادة (١)، ٢٢ أبريل ١٩٩٠م.

السلطة الجديد، في عاصمة الوحدة صنعاء، دون أن يدركوا أبعاده وأسبابه أو يكون لهم رأي فيه، ودون أن يكون لهم قدرة على أن يدفعوا عن أنفسهم ومناطقهم انعكاسات وتداعيات ذلك الصراع، وتلك الأزمة على حياتهم واستقرارهم المعيشي وعلى العيش المشترك في دولة واحدة وموحدة، طالما انتظروا تحقيقها عقوداً من الزمن.

وثيقة العهد والاتفاق.. عقد اجتماعي تنصل منه الجميع

مثَّل التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في الأردن في ٢٠ فبراير ١٩٩٤م، بارقة أمل لليمنيين جميعهم في الشمال والجنوب للخروج من الأزمة السياسية التي تعصف بالبلد، وفرصة سانحة لإعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة وفق أسس سليمة تتجاوز السلبيات والأخطاء التي رافقت تجربة الوحدة منذ أيامها الأولى. الوثيقة أشبه ما تكون بخارطة طريق وعقد اجتماعي متكامل؛ لكن للأسف لم تخرج إلى حيز التنفيذ بسبب تداعيات الأزمة اليمنية والحرب التي استدعتها الأطراف المحلية والإقليمية عقب التوقيع عليها. الوثيقة تم وأدها في أول ساعة حرب، حتى أنها لم تحظ بعد ذلك باهتمام الباحثين والدارسين بسبب الإرهاب الفكري الذي ساد فترة ما بعد الحرب. وثيقة العهد تعدّ من حيث مضامينها وطبيعة القضايا والموضوعات التي تناولتها واحدة من أهم الوثائق في تاريخ اليمن المعاصر إن لم تكن أهمها، حيث شخصت وعالجت بحكمة وواقعية مجمل الأوضاع المختلة التي رافقت قيام الوحدة اليمنية في مختلف المجالات؛ ومن ذلك أنها قدمت أول رؤية يمنية للتحول نحو الحكم المحلي المستند إلى اللامركزية المالية والإدارية، بعد أن فشلت السلطة في عاصمة اليمن (كمجلس رئاسة وحكومة)، في سنوات الوحدة الأولى في إدارة الملفات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية والأمنية والعسكرية.

وثيقة العهد والاتفاق تبنت "الحكم المحلي القائم على قاعدة تقسيم إداري جديد للجمهورية اليمنية، يتجاوز التكوينات والوحدات الإدارية القائمة، ويعاد فيها دمج البلاد دمجاً كاملاً تختفي فيه كافة مظاهر التشطير، ويؤكد على الوحدة اليمنية والوطنية واليمن الجديد.

التقسيم الإداري الذي دعت إليه الوثيقة أكد على مراعاة المعايير السكانية والجغرافية ومجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للسكان، مُشكِلاً في ذلك

قاعدة أساسية للتنمية المتوازنة، وانطلاقاً من ذلك اقترحت الوثيقة أن تقسم الجمهورية من (٤) إلى (٧) وحدات إدارية تسمى (مخاليف) .

وتُشكِل كل من صنعاء العاصمة السياسية وعدن العاصمة الاقتصادية والتجارية، وحدات إدارية (أمانة عامة) مستقلة، وذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، ولها مجالسها المنتخبة وفق أسس وضوابط يحددها القانون، وعلى أن يراعى وضع عدن كمنطقة حرة.

كما يقوم الحكم المحلي على قاعدة الانتخابات المباشرة الحرة والمتساوية لهيئاته، ويتم انتخاب مجالس الحكم فيها، ويتمتع بصلاحيات إدارية ومالية كاملة، تمكنه من إدارة شؤون الوحدة الإدارية والتنموية والخدمية، على قاعدة التنافس الإيجابي في إطار الوحدة، على أن تنعكس مهمة بناء الدولة في انتقال مركز الثقل في عدد من القضايا، من الإدارة المركزية الى أجهزة الحكم المحلي"[١].

حرب صيف ١٩٩٤م وتداعياتها.

إن الآمال التي حملتها تلك الوثيقة الأبرز في التأريخ اليمني المعاصر (وثيقة العهد والاتفاق) ذهبت أدراج الرياح، مع دخول البلاد في حرب صيف ٩٤م، والتي انتهت بالمحافظة على الوحدة اليمنية، وأفشلت مشروع انفصال الجنوب عن دولة الوحدة، لكن الحرب عمقت الأزمة اليمنية وأحدثت شرخاً كبيراً في نفوس أبناء المحافظات الجنوبية، ومكنت القوى المنتصرة في الحرب من الهيمنة على الجنوب، وممارسة الإقصاء لأبنائه، وتسريح الكثير من كوادره العسكرية والمدنية قسرياً من وظائفهم[٢]، وفي العام ٢٠٠٧م ظهر ما يسمى بالحراك الجنوبي، كما أسهمت نتائج حرب عام ٩٤م في تعزيز مواقع قوى الفساد، وإضعاف منظومة العمل الديمقراطي الناشئة وكبت للحريات وإغلاق الصحف، والزج بالعديد من الصحفيين في السجون لأسباب متعلقة بممارستهم لنشاطهم الصحفي، وقد عبرت المعالجات التي تضمنتها ما عرف بالنقاط الـ (٢٠) المرفوعة من قبل

١ – **وثيقة العهد والاتفاق**، الموقعة في عمان الأردن، يوم ٢٠ فبراير من عام ١٩٩٤م.

٢ – تمت الإشارة بالنص إلى موضوع المسرحين والمسرحين قسريا ضمن **وثيقة مؤتمر الحوار الوطني** ست مرات، منها مرتين في ص (٦٠) من الوثيقة، وهو ما يشكل اعترافاً بوجود المشكلة.

اللجنة الفنية للتحضير لمؤتمر الحوار الوطني عن التداعيات التي أعقبت حرب ١٩٩٤م[١].

المنتصرون في الحرب تقاسموا السلطة والثروة والوظيفة العامة، وتشاركوا في شن ستة حروب ظالمة على محافظة صعدة، ومديريات في محافظات صنعاء وحجة وعمران، انتهكت فيها كل المحرمات، حتى سميت إحدى الحروب الست على صعدة (بعملية الأرض المحروقة). وكان من تداعيات الحرب أن تركزت المزيد من السلطات في يد رئيس الجمهورية، خاصة بعد أن أطاحت التعديلات الدستورية التي أعقبت حرب ٩٤م بمجلس الرئاسة المكون من خمسة أشخاص، لتتركز السلطة بعد ذلك وبصورة أكبر بيد رئيس الجمهورية.

وعلى المستوى الشعبي وكرد على الأوضاع في المحافظات الجنوبية، وبسبب حالة الاحتقان التي مرت بها البلاد بعد عام ١٩٩٤م، خاصة الحروب على صعدة والتي أرهقت البلد اقتصادياً ومالياً وعسكرياً، وتسببت في إضعاف هيبة الدولة، برز على السطح في العام ٢٠٠٧م ما عرف لاحقاً بالحراك السلمي الجنوبي في مدن عدن والضالع والمكلا، كحراك حقوقي قادته جمعية المتقاعدين العسكريين، والتحقت به أعداد من الموظفين الذين أبعدوا قسرياً من وظائفهم، تحول إلى حراك شعبي مكون من فصائل متعددة ليس له برنامج سياسي واضح ومجمع عليه، تتجاذبه قيادات متعددة بعضها في الداخل والبعض الآخر في الخارج.

المبادرة الخليجية وتداعياتها

تبدو المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية للوهلة الأولى أنها ما جاءت إلا لإنقاذ اليمن وإخراجه من أزماته التي تعصف به، المبادرة نجحت بالفعل في وقف المواجهات العسكرية التي جرت في العام ٢٠١١م، وفي ذات الوقت هيأت الظروف؛ لتفكيك الجيش اليمني عبر عمليات الهيكلة والاختراقات التي تزامنت معها في واحدة من أخطر ما أفرزته المبادرة من تداعيات، إضافة إلى أنها قضت على أهداف وتطلعات ثورة الشباب السلمية في التغيير نحو الأفضل، وذلك من خلال ترتيب عملية نقل السلطة وتسليمها لحلفاء السعودية

١ – يمكن الرجوع إلى النقاط العشرين، وأهم المواقف بشأنها من صفحة رئيس المجلس السياسي الأسبق لأنصار الله على الفيس بوك، **الأستاذ صالح هبرة**، على الرابط:

https://www.facebook.com/salehhabra1/posts/128869453977940

وأمريكا ليحكموا اليمن بنظام المحاصصة، والذي سبق وأن حُكمت به اليمن في فترات سابقة، وكانت نتائجه كارثية على كل المستويات. وبذلك فقد مكنت المبادرة أمريكا ووكلاءها في المنطقة وفي المقدمة النظام السعودي من الوصاية على اليمن وإعطاء المسوغات لمزيد من التدخل في شؤونه الداخلية، وذلك من منطلق رعاية المبادرة وضمان تنفيذ ما ورد فيها. لذلك هيأوا الظروف لأحد أدواتهم في اليمن ليكون الرئيس الانتقالي، وتم منحه بموجب المبادرة سلطة مطلقة، لتكون سلطته وقرارته فوق قرارات سلطات الدولة الأخرى (مجلس النواب والحكومة)، وإليه يرجع الأمر في حال لم يتحقق التوافق في قراراتهما أو فيما بينهما. وبذلك تم التأسيس لمرحلة انتقالية قادت اليمن إلى أزمات سياسية واقتصادية، وصلت حد إعلان هادي وحكومته في العام ٢٠١٤م أن اليمن على حافة الانهيار المالي والاقتصادي إن لم ترفع أسعار المشتقات النفطية، هذا برغم الدعم والمساعدات الخارجية النقدية والعينية غير المسبوقة لهادي وحكومته.

مؤتمر الحوار الوطني

تجدر الإشارة بداية إلى أن عقد مؤتمر الحوار في اليمن جاء بناء على ما تضمنته الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، والتي نصت الفقرة (١٨) منها على أن "يدعو الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل". كما حددت الفقرة (١٩/ ب، ت) من الآلية التنفيذية أبرز قضايا وموضوعات الحوار الوطني والمتمثلة في "الإصلاح الدستوري، ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي، واقتراح التعديلات الدستورية إلى الشعب اليمني للاستفتاء عليها، وأن يقف الحوار أمام القضية الجنوبية بما يفضي إلى حل وطني عادل لها يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه"[١].

فبعد أن تقاسم الموقعون على المبادرة الخليجية: السلطة والثروة والوظيفة العامة، انتقلوا للحوار مع المكونات والقوى السياسية اليمنية المغيبة عن السلطة، والمقصية عن الوظيفة العامة، والمحرومة من الثروة ممثلة في (الحراك الجنوبي وأنصار الله والشباب والمرأة والمجتمع المدني ...إلخ). تلك المكونات كان لديها الأمل في أن تتمكن من خلال الحوار مع سلطة المبادرة، (كرئيس انتقالي وشركاء حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت بموجب المبادرة) من معالجة القضايا الوطنية ذات الأولوية، وفي مقدمتها القضية

١ – **الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية**، الفقرات ١٨، ١٩، ٢٣نوفمبر ٢٠١١م.

الجنوبية، وقضية صعدة، وموضوع بناء الدولة اليمنية الحديثة الضامنة والمستوعبة لكل اليمنيين، ومعالجة الإرث الكبير من الاستبداد والفساد وتركز السلطة والثروة، والذي كان له أثره السلبي على استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلد، شماله وجنوبه، شرقه وغربه. ونعرض فيما يأتي وبإيجاز قضيتين مركزيتين من قضايا الحوار الوطني حظيا بقدر كبير من الاهتمام، تتعلق الأولى بشكل الدولة، والثانية تتعلق بالأقاليم؛ لنتعرف على ما خلص إليه المؤتمر بشأن كل منهما.

حوار وطني.. وإرهاب وتكفير

لقد كان المؤمل أن يرافق الحوار الوطني حالة تهدئة من قبل الفاعلين على الساحة اليمنية، ولكن لأن هناك أطرافاً متضررة من نجاح مؤتمر الحوار الوطني وفي مقدمتها أطراف خارجية إقليمية ودولية، وقوى تقليدية ممسكة بالسلطة والثروة وتربطها علاقات وثيقة بقوى الإرهاب والتكفير، تلك الأطراف الداخلية والخارجية لم يكن من مصلحتها استقرار اليمن وتجاوزه لأحداث ومآسي الماضي وفتح صفحة جديدة، وصولاً إلى بناء الدولة المدنية دولة المؤسسات التي تتحقق من خلالها المواطنة المتساوية. لذلك شهدت اليمن خلال جلسات مؤتمر الحوار الوطني الكثير من الأحداث والتي كانت تقف خلفها تلك الأطراف المحلية والخارجية، ومن تلك الأحداث التي رافقت الحوار وتواصلت بعده لتستكمل حلقات المؤامرة على تنفيذ مخرجاته: تصاعد وتيرة الاغتيالات لتطال قيادات بارزة في مؤتمر الحوار الوطني، وبالتحديد من مكون أنصار الله، ومنذ الجلسة العامة الأولى لمؤتمر الحوار[1]، كما تم اغتيال الشهيد عبدالكريم أحمد جدبان عضو مؤتمر الحوار الوطني عن أنصار الله، والشهيد البروفيسور أحمد عبدالرحمن شرف الدين عضو مؤتمر الحوار الوطني عن أنصار الله ، وكان الهدف هو الدفع بأنصار الله للانسحاب وعدم المشاركة في جلسات وفعاليات الحوار الوطني؛ لإبقائهم خارج أي عمل وطني سواء في الحوار أو في تنفيذ مخرجاته أو في المشاركة في أي عملية سياسية تلي مرحلة الحوار، كما طالت الاغتيالات - أيضاً - قيادات أمنية وعسكرية، والاعتداء بالأسلحة النارية وقتل عدد من شباب الثورة المعتصمين في ساحة الحرية بالجامعة من

١ – اعترض مسلحون عضو مؤتمر الحوار الوطني المحسوب على قائمة الحوثي عبد الواحد أبو رأس أثناء مروره سيارته في شارع النصر عقب خروجه من الجلسة الصباحية للمؤتمر وأطلقوا وابلا من الرصاص على السيارة، الأمر الذي تسبب بمقتل ثلاثة من مرافقي أبو رأس وجرح ٢ آخرين في الحادث الذي يُعد أول خرق للإجراءات الأمنية المشددة التي أعدتها وزارتا الدفاع والداخلية من أجل ضمان أمن المؤتمرين.

قبل أفراد ينتمون للفرقة الأولى مدرع الموالية لجماعة الإخوان المسلمين في حزب الإصلاح، ثم المجزرة المروعة التي نفذها الأمن القومي أمام مقره بحق المتظاهرين السلميين المطالبين بالإفراج عن المعتقلين.

ليس ذلك فحسب، بل ممارسة الإرهاب والتكفير على المشاركين في مؤتمر الحوار، حيث أصدر عضو مؤتمر الحوار عن حزب الإصلاح (الإخوان المسلمين) في فريق بناء الدولة (كمال بامخرمة) فتوى تكفير بحق أعضاء في فريق بناء الدولة على خلفية المناقشات التي أجراها الفريق حول المرجعية الدينية للدولة، وعلق الفريق جلساته لمدة يوم احتجاجاً على ذلك، من جانبها دانت رئاسة مؤتمر الحوار الوطني في اليمن الدعوات والفتاوي التكفيرية ضد أعضاء مؤتمر الحوار من رجل الدين البارز الشيخ عبد المجيد الزنداني ونجله على خلفية الجدل الدائر في المؤتمر حول المرجعية الدينية للدولة، وجاء في بيان صحفي أصدره المؤتمر مساء الأحد "تدين رئاسة المؤتمر هذه الهجمات التي اعتبرتها تزييف للوقائع وتصوير للنقاشات التي حدثت في الفريق، وكأنها بين من هو مع الدين وبين من هو ضده، وهذا تصوير خاطئ لحقيقة النقاشات ومحاكمة للنوايا"[١]. كما شهدت فترة الحوار إشعال الفتنة والحرب في دماج وكتاف، وما رافق ذلك من عمليات تحريض سياسي وتحشيد طائفي ومذهبي وعسكري ضد أنصار الله أثناء مشاركتهم الفاعلة في الحوار، ووقف خلفها حزب الإصلاح المشارك في الحكومة وعبر قياداته الدينية والسياسية والإعلامية وجناحه العسكري (الفرقة الأولى مدرع وما يتبعها من ألوية ومعسكرات)، وجناحه القبلي والقاعدي، كما وقفت خلف كل ذلك دول وقنوات إعلامية خارجية (قناتي صفا ووصال السلفيتين التكفيريتين الممولتين من قبل المخابرات السعودية التي يشرف عليها ولي العهد محمد بن نائف) أسهمت في تأزيم الأوضاع، وأدت في نهاية المطاف إلى فرض حصار شامل على محافظة صعدة استمر لأشهر، قطعت فيه الطرقات وتوقفت عملية انتقال السلع والبضائع والمواطنين من وإلى صعدة، ودون أن يتدخل الرئيس أو الحكومة لفك الحصار العسكري والاقتصادي الشامل. كما شهدت فترة الحوار مجزرة مستشفى العرضي بمجمع الدفاع بالعاصمة صنعاء والتي حدثت بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٠٤م، وراح ضحيتها (٥٦) شهيداً، أغلبهم من الأطباء

١ – **موقع صحيفة الوطن الالكترونية**، تمت المشاهدة بتاريخ، ٢٠١٧/١/٢٨م:

http://www.alwatanyemen.net/75122.htm

والممرضات، وجرح (١٧٦) شخصاً، ومعظم المهاجمين كانوا يحملون الجنسية السعودية[١]، وكانت قناة وصال السعودية قد حرضت علناً على مجزرة مستشفى العرضي، لكن اللافت أن هادي وحكومته لم يحركا ساكناً إزاء تلك المجزرة المروعة أو يقدما احتجاجاً ضد الحكومة السعودية التي ينتمي إليها المهاجمون، وضد قناة وصال الممولة والمرعية من المخابرات السعودية.

كما ارتفعت وتيرة التدخلات الخارجية من قبل المبعوث الأممي ومن سفراء الدول في الشأن اليمني وفي فعاليات وأنشطة مؤتمر الحوار، والوقوف خلف فرض تقسيم الشمال إلى أربعة أقاليم والجنوب إلى إقليمين، ومسودة مشروع الدستور، والتخطيط بعد ذلك لاستقالة الحكومة والرئيس الانتقالي في محاولة لتأزيم الأوضاع ومحاولة إسقاط مؤسسات الدولة وتهيئة البلد لاحتراب داخلي، وتهريب المستقيل هادي إلى عدن، وإغلاق السفارات وصولاً إلى إعلان الحرب السعودية الأمريكية الشاملة على اليمن، والتي تعد آخر حلقة من حلقات التآمر على اليمن والتي لازالت مستمرة إلى اليوم.

شكل الدولة

لقد كان موضوع (شكل الدولة) واحداً من بين المواضيع المحورية التي أخذت نقاشاً واسعاً ومعمقاً بين المتحاورين في المؤتمر؛ لكن في نهاية الأمر أقرت كل المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار، شكل الدولة (الاتحادية) المركبة أو ما يعرف بالدولة (الفيدرالية) لارتباط هذا الخيار بحل القضية الجنوبية، ولتلافي سلبيات وأخطاء الماضي، ومن ذلك التخلص من المركزية الشديدة في إدارة شؤون الدولة ومن سوء توزيع الدخل والثروة، والخلل في تحقيق التنمية وفي توزيع المشاريع الخدمية على مناطق البلاد المختلفة، والتي رافقت تجربة الدولة البسيطة ذات الطبيعة المركزية في تركيبها، والتي تم الأخذ بها في اليمن، فبرزت عيوبها بصورة أكبر منذ تحقيق الوحدة اليمنية في العام ١٩٩٠م. وبخصوص موضوع شكل الدولة فقد جاء في وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار أن المكونات التزمت "بحل القضية الجنوبية حلاً عادلاً، في إطار دولة موحدة، على أساس اتحادي"، وعلى أن "تمثل هذه الدولة الاتحادية الجديدة، قطيعة

١ - **موقع ويكيبيديا**، تمت المشاهدة بتاريخ، ٢٠١٧/١/٢٨م.

كاملة مع تاريخ الصراعات، والاضطهاد، وإساءة استخدام السلطة والتحكم في الثروة"[١].

الأقاليم

إن قرار مؤتمر الحوار الوطني بتحويل شكل الدولة اليمنية من دولة بسيطة إلى دولة موحدة على أساس اتحادي (فيدرالي)، كان له ارتباط وثيق بحل القضية الجنوبية، وكذلك موضوع الأقاليم؛ لينسجم والتوجه نحو النظام الاتحادي الفيدرالي، والذي يعني في مجمله أن ممارسة السيادة والسلطة لن تكون في ظل الدولة الاتحادية حكراً على سلطات الدولة الثلاث في المركز كما هو الحال في الدولة البسيطة، بل سيتم تقاسم السيادة بين سلطات الهيئات الاتحادية المركزية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في العاصمة الاتحادية وبين مكونات الاتحاد، والتي ستكون في هيئة أقاليم حسبما تم إقراره، وتتبعها ولايات (محافظات) تزاول مهاماً (تشريعية وتنفيذية وقضائية) في حدودها الجغرافية، وعادة ما يتولى الدستور الاتحادي تحديد اختصاصات كل من الهيئات الاتحادية في العاصمة، والهيئات الخاصة بالأقاليم.

المؤتمر لم يتخذ قراراً محدداً بشأن (عدد) الأقاليم التي تتكون منها الدولة الاتحادية، والمحافظات أو (الولايات) التي سيتكون منها كل إقليم، وكل ما توصل إليه المؤتمر في هذا الخصوص هو أنه أقر ثلاثة خيارات "خيار ستة أقاليم - أربعة في الشمال واثنان في الجنوب - وخيار إقليمين، وأيّ خيار ما بين هذين الخيارين يحقق التوافق"[٢]. حيث استغل رئيس المؤتمر(هادي) عدم اتخاذ المؤتمر لقرار يحدد (عدد الأقاليم) التي تتكون منها الدولة الاتحادية، فطلب من المؤتمر تفويضه بتشكيل لجنة برئاسته تتولى تحديد عدد الأقاليم بصورة نهائية في ضوء الخيارات الثلاثة المشار إليها[٣]. وبناءً على ذلك أقر المؤتمر أن "يشكل رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل، لجنة برئاسته بتفويض من مؤتمر الحوار الوطني لتحديد عدد الأقاليم، ويكون قرارها نافذاً"[٤].

قرار تشكيل لجنة تحديد الأقاليم

في ضوء تفويض مؤتمر الحوار الوطني الشامل؛ أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم

---

١ - وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ٣٨.

٢ - نفسه، ٤٠.

٣ - نفسه، ٣٢٠.

٤ - نفسه، ٤٠.

(٢) لسنة ٢٠١٤م بتشكيل لجنة تحديد الأقاليم مكونة من (٢١) عضواً من أعضاء الحوار، وبرئاسة رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر، ومضافاً إليها أمين عام مؤتمر الحوار ليكون عضواً في اللجنة ومقرراً لها، حيث اشتمل القرار الجمهوري على ديباجة، وأربع مواد.

حددت المادة (٢-أ) من القرار الجمهوري إطار عمل اللجنة، بناء على الخيارات الثلاثة مؤتمر الحوار الوطني الشامل والمتمثلة في:

١- ستة أقاليم (أربعة في الشمال وإقليمين في الجنوب).

٢-خيار إقليمين (إقليم شمالي وإقليم جنوبي).

٣- أو أي خيار ما بين الخيارين (الإقليمين والستة الأقاليم) يحقق التوافق.

الملاحظات على قرار تشكيل لجنة الأقاليم

وعلى الرغم من أن مؤتمر الحوار الوطني الشامل لم يضع أي معايير لتحديد الأقاليم، إلا أن قرار تشكيل لجنة تحديد الأقاليم نص في المادة (٢- ب) على ثلاثة معايير هي: مراعاة الواقع الحالي، والتجاور الجغرافي، وعوامل التاريخ والثقافة[١].

تلك المعايير التي نص عليها القرار الجمهوري تتصف بالعموم وعدم الوضوح، وإهمالها المعايير السكانية والجغرافية والاقتصادية، ولا ترتقي حتى إلى مستوى المعايير التي نصت عليها في العام ١٩٩٤م وثيقة العهد والاتفاق لتقسيم الجمهورية اليمنية إلى وحدات إدارية (مخاليف) في إطار الحكم المحلي، والتي سبقت الإشارة إليها في هذه الدراسة.

كما يلاحظ - أيضاً - أن القرار الجمهوري وبالرغم من أنه يتكون من أربع مواد فقط، إلا أنه تضمن حكمين متعارضين: الأول جاء في المادة (٢- أ)، ويؤكد على مبدأ (التوافق) [٢] في عمل اللجنة وقرارها النهائي، وهو ما يتفق وذات المبدأ الذي أقر في مؤتمر الحوار، أما الحكم الثاني؛ فقد جاء في المادة (٣- ١)، والتي نصت على أن "تتخذ اللجنة قراراتها (بأعلى درجة ممكنة من التوافق)"[٣]. وبقدر ما يعبر هذا النص في القرار الجمهوري وبوضوح عن سوء نية مسبقة من الرئيس؛ لتمرير أعمال وقرارات

١ - قرار رئيس الجمهورية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤، بتشكيل لجنة تحديد الأقاليم.

٢- نفسه.

٣- نفسه.

لجنة تحديد الأقاليم والالتفاف على مبدأ (التوافق)؛ فإن القرار بهذا التناقض والتعارض في نصوصه وأحكامه يعد مخالفاً لتفويض مؤتمر الحوار للجنة ولأهم المبادئ التي قام عليها عمل المؤتمر.

ليس ذلك فحسب، بل إن أخطر ما تضمنه قرار تشكيل لجنة الأقاليم، هو ما ورد في المادة (٢- د)، والتي نصت على أن "ترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى لجنة صياغة الدستور، وتحدد فيه عدد الأقاليم والولايات (المحافظات) التي يتكون منها كل إقليم؛ ليتم النص عليها في الدستور"[١]. وهو ما أدى بعد ذلك إلى تحفظ مكون أنصار الله في لجنة صياغة الدستور على النص في مواد مشرع الدستور الجديد على أسماء المحافظات أو (الولايات) التي سيتكون منها كل إقليم. وفي مقابل إصرار وتعنت (الرئيس هادي) على تمرير ذلك بالخالفة لمبدأ التوافق؛ قام أنصار الله بمنع تمرير مسودة مشروع الدستور من خلال توقيف أمين عام مؤتمر الحوار مهندس الستة الأقاليم، وهو في طريقه للاجتماع الذي كان معداً في الرئاسة لتمرير مشروع مسودة الدستور متضمناً عدد الأقاليم وأسماء المحافظات التي يتكون منها كل إقليم.

مدة عمل اللجنة:

ولأن كل شيء جاهز؛ لم يستغرق عمل اللجنة سوى أيام قلائل، وذلك من (٢٩ يناير، وحتى يوم إصدار تقريرها بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٤م)، وبما مجموعه (١٣) يوماً من بدء عملها حتى انتهاء مهمتها، منها (٥) أيام للجوانب الإجرائية. اللجنة كانت قد "بدأت أولى اجتماعاتها بتاريخ ٢٩يناير ٢٠١٤م ...، وتم في هذا الاجتماع الاتفاق على تشكيل لجنة فنية تعد مقترح آلية عمل للجنة، وتم مناقشته وإقراره في الاجتماع التالي الذي عقد في ٢ فبراير٢٠١٤م"[٢] مما يعني أن الإعداد للجانب الإجرائي وآلية العمل قد استغرق (٥) أيام من (٢٩يناير إلى ٢فبراير). وإجمالاً فقد "عقدت (اللجنة) أربعة اجتماعات رسمية (فقط) ...، بالإضافة لعقد مجموعة من اللقاءات التشاورية مع عدد من ممثلي المكونات السياسية والاجتماعية ...، وبحسب تقرير اللجنة فقد استضافت عدداً من الخبراء المحليين في عدة جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية ذات علاقة بتكوين الأقاليم الاتحادية على أسس التكامل والاستقرار الاقتصادي ...، واستعراض تجارب العديد من دول العالم الاتحادية،

١- نفسه.

٢- تقرير لجنة تحديد الأقاليم، ١٠ فبراير ٢٠١٢م.

وأبرز نقاط القوة والضعف والدروس المستفادة منها في مجال توزيع عائدات الثروة والسلطة"[1]. وتلك الفترة الزمنية القصيرة التي عملت فيها اللجنة لا تكفي حتى لمجرد الاطلاع على بعض المؤشرات الجغرافية والسكانية والاقتصادية للمحافظات، وبالتالي فإن تشكيل اللجنة كان بمثابة إجراء شكلي فقط؛ لإضفاء المشروعية على ما هو معد سلفاً بشأن الأقاليم.

قرار تحديد عدد الأقاليم

في العاشر من فبراير ٢٠١٤م، وبعد أربعة اجتماعات رسمية؛ أصدرت لجنة تحديد الأقاليم برئاسة رئيس الجمهورية تقريرها بشأن الأقاليم بالمخالفة لمبدأ التوافق الحاكم لعملها، معلنة إقرارها لخيار الستة الأقاليم، أربعة منها في المحافظات الشمالية، وإقليمين في المحافظات الجنوبية.

وفيما يلي أسماء الأقاليم والمحافظات (الولايات) التي يتكون منها كل إقليم مرتبة كما وردت في تقرير اللجنة. ورأينا أن من المناسب أن نورد مؤشرات عن إجمالي سكان كل إقليم، ومساحته، وكذا مؤشرات عن معدلات ونسب الفقر وفقاً لمسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٥-٢٠٠٦م، حتى تتبين الفوارق بين الأقاليم، وذلك على النحو الآتي:

الأول: إقليم حضرموت

ويضم: المهرة - حضرموت - شبوة - سقطرى.

وعاصمة الإقليم: مدينة المكلا.

ويبلغ عدد سكان إقليم حضرموت ١,٩٨٨,٠٠٠ نسمة كما تبلغ مساحته ٩١٣٠٣٠٢ كم^2. ويحتل إقليم حضرموت المرتبة الثانية من حيث عدد الفقراء على مستوى الأقاليم الستة؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء ٣٥% من إجمالي سكان الإقليم، وهو الإقليم المشهور بإنتاج النفط[2].

الثاني: إقليم سبأ

ويضم: الجوف – مأرب – البيضاء.

وعاصمة الإقليم: مدينة مأرب.

١- نفسه.

٢- كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٢م، الجهاز المركزي للإحصاء، ١٠/ ٦ /٢٠١٣.

ويبلغ عدد سكان إقليم سبأ ١.٥٥٨.٠٠٠ نسمة

كما تبلغ مساحته ٦٦.٢١٤ كم^2.

ويحتل إقليم سبأ المرتبة الأولى من حيث عدد الفقراء على مستوى الأقاليم الستة؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء ٤٩% من إجمالي سكان الإقليم، وهو الإقليم المشهور بإنتاج النفط، بخاصة من محافظة مأرب، والتي تبلغ نسبة الفقراء فيها حوالي ٥٠% من سكان المحافظة[١].

الثالث: إقليم عدن

ويضم: عدن – أبين – لحج – الضالع.

وعاصمة الإقليم: مدينة عدن.

ويبلغ عدد سكان إقليم عدن ٢,٧٨١,٠٠٠ نسمة، كما تبلغ مساحته ٣٤.٤٤٠ كم^2.

ويحتل إقليم عدن المرتبة الثالثة من حيث عدد الفقراء على مستوى الأقاليم الستة؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء ٣٨٤% من إجمالي سكان الإقليم[٢].

الرابع: إقليم الجند

ويضم: تعز - إب.

وعاصمة الإقليم: مدينة تعز.

ويبلغ عدد سكان إقليم الجند ٥.٦٠٤.٠٠٠ نسمة، كما تبلغ مساحته ١٥.٥٦٠ كم^2.

ويحتل إقليم الجند المرتبة الخامسة من حيث عدد الفقراء على مستوى الأقاليم الستة؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء ٣٤ % من إجمالي سكان الإقليم[٣].

الخامس: إقليم آزال

ويضم: صعدة - عمران - صنعاء - ذمار.

وعاصمة الإقليم: صنعاء.

ويبلغ عدد سكان إقليم آزال ٤.٧٤٦.٠٠٠ نسمة، كما تبلغ مساحته ٣٨.٧٤٩ كم^2، ويحتل إقليم آزال المرتبة الخامسة وبنفس مستوى الفقر في إقليم الجند، من حيث عدد الفقراء

١- نفسه.

٢- نفسه.

٣- نفسه.

على مستوى الأقاليم الستة؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء ٣٤% من إجمالي سكان الإقليم. وتحتل محافظة عمران المرتبة الأولى في معدل الفقر على مستوى الجمهورية وعلى مستوى إقليم آزال، حيث تبلغ نسبة الفقر في عمران ٦٤% من إجمالي عدد السكان، ويعد الفقر في محافظة صعدة من أقل المعدلات على مستوى محافظات الجمهورية وبنسبة ١٦,٦% من السكان، وتأتي بعد محافظة المهرة التي سجلت أقل معدل فقر من بين المحافظات، وبنسبة ٩% من سكان المحافظة[١].

السادس: إقليم تهامة

ويضم: الحديدة - ريمة - المحويت - حجة.

وعاصمة الإقليم: مدينة الحديدة.

ويبلغ عدد سكان إقليم تهامة ٦٣٤٠٥٠٠٠ نسمة، كما تبلغ مساحته ٦١٥،١٢٩ كم^2.

ويحتل إقليم تهامة المرتبة الرابعة من حيث عدد الفقراء على مستوى الأقاليم الستة؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء ٣٦% من إجمالي سكان الإقليم، وتأتي محافظة حجة في المرتبة الأولى من حيث عدد الفقراء؛ إذ تبلغ نسبة الفقر فيها ٥٥،٤٧% من عدد سكان المحافظة[٢].

كما نص قرار لجنة تحديد الأقاليم على أن تكون كلا من:

١-أمانة العاصمة صنعاء: مدينة اتحادية غير خاضعة لسلطة أي إقليم، ويتم وضع ترتيبات خاصة بها في الدستور لضمان حياديتها واستقلاليتها. ويبلغ عدد سكان العاصمة الاتحادية صنعاء ٢,٢١٦,٠٠٠ نسمة[٣].

٢- مدينة عدن: مدينة إدارية واقتصادية ذات وضع خاص في إطار إقليم عدن، وتتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة تحدد في الدستور الاتحادي، ويبلغ سكان محافظة عدن حوالي ٧٥٢,٠٠٠ نسمة[٤].

١- نفسه.
٢- نفسه.
٣- نفسه.
٤- نفسه.

مواقف المعارضين لقرار اللجنة

موقف أنصار الله

رفض ممثل أنصار الله في لجنة تحديد الأقاليم التصويت على قرار اللجنة بفرض خيار الستة الأقاليم، كما رفض التوقيع على تقريرها المرفوع بشأن عدد الأقاليم ومكونات كل إقليم من المحافظات، وفي اليوم نفسه (١٠ فبراير ٢٠١٤م) أصدر المجلس السياسي بياناً وضح فيه موقفه من اللجنة، وما توصلت إليه بشأن الأقاليم جاء فيه "يعبر المجلس السياسي لأنصار الله عن رفضه لما سمي بمخرجات لجنة تحديد الأقاليم، واستهجانه للطريقة التي جرى بها سير عمل اللجنة التي عبرنا مراراً عن احتجاجنا عليها، وطالبنا بتصحيح مسارها، والتي تجاوزت مهامها المنصوص عليها في وثيقة الحل للقضية الجنوبية والقرار الرئاسي، وكذا مبدأ التوافق والشراكة في عملية اتخاذ القرار التي قام على أساسها مؤتمر الحوار الوطني، وما حدث اليوم يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأنها لجنة لم يكن يراد لها سوى أن تكون لجنة شكلية ومجرد غطاء لشرعنة رؤية مسيسة، ومعدة سلفاً وغير مستندة إلى أي معايير وأسس علمية وموضوعية، وفي الوقت الذي نستغرب فيه حشر اسم الأستاذ/ صالح هبرة رئيس المجلس السياسي ضمن قائمة الموقعين على ما سمي بمخرجات عمل اللجنة نؤكد بأنه لم يحضر اجتماعات اللجنة أصلاً منذ بدايتها؛ وإنما حضر نيابة عنه الأخ/ حسين العزي الذي رفض رفضاً تاماً التوقيع على تلك المخرجات.

كما أنه في الوقت الذي نعلن فيه عن رفضنا لتلك المخرجات نحمل القوى التي كانت ورائها وكذا القوى التي قبلت بالتوقيع عليها كامل المسؤولية لما يترتب على هذه المخرجات من مخاطر جمة تهدد الجميع.

إن قرار تحديد الأقاليم يعتبر أهم وأخطر القرارات التي لا يجوز بحال من الأحوال أن يخضع لأي تحيزات أو مساومات سياسية أو مكايدات حزبية، وأي خلل فيه يؤسس لخلل في بناء النظام السياسي ذاته، كما أن انعدام التوازن يؤسس لصراعات مستديمة تهدد الأمن والسلم الاجتماعي، ولذلك يجب أن يكون قراراً وطنياً خالصاً يخضع لمعايير علمية وموضوعية يفضي إلى حل عادل للقضية الجنوبية ويحقق التنمية المستدامة والمواطنة المتساوية، ويحفظ وحدة اليمن واستقراره ويلبي الإرادة الشعبية، وبالتالي؛

فإن اتخاذ مثل هذا القرار بهذه الصورة اللامسؤولة خصوصاً ونحن نمر بالذكرى الثالثة لانطلاق ثورة فبراير المجيدة نؤكد أن شعبنا اليمني العظيم ما زال يقف اليوم أمام مهمة ثورية ووطنية".

كما أورد المجلس السياسي لأنصار الله التجاوزات التي تمت من قبل لجنة تحديد الأقاليم المشكلة من هادي بخصوص موضوع تحديد الأقاليم، نوردها في الآتي:

- "تم تشكيل لجنة تحديد الأقاليم بشكل غير متوازن، وبما يفضي إلى فرض رؤية بعينها.

- تم إخراج اللجنة عن مهامها المنصوص عليها في وثيقة الحل للقضية الجنوبية، وكذا القرار الرئاسي، وفرض خيار الستة أقاليم، وحصر عملها في نقاش هذا الخيار فقط.

- تم إعداد خطة عمل للجنة مختلة تماماً، أشارت بوضوح بأنه يراد للجنة أن يكون عملها شكلي لا غير بحيث تؤدي في الأخير إلى شرعنة رؤية بعينها قد تم إعدادها مسبقا، وظهر ذلك في التالي:

- جعلت الخطة مسألة حسم عدد الأقاليم سابقاً للنقاش في أي معايير وأسس علمية وموضوعية.

- الوقت المقترح لعمل اللجنة في الخطة كان قصيراً للغاية بالنسبة إلى حجم الموضوع وأهميته حيث حدد بأسبوع فقط.

- على الرغم من أن القرار الرئاسي نص على الاستعانة بخبراء في نقاش كل الخيارات المطروحة إلا أن اللجنة اقتصرت حتى الآن على الاستماع إلى أصحاب رؤية معدة سلفاً من قبل حكومة باسندوه، والتي تبناها كل من المؤتمر الشعبي العام والإصلاح في وقت سابق في لجنة (٨+٨)، والتي تعتبر رؤية موجهة ومسيسة وغير مستندة إلى أي معايير علمية أو موضوعية.

- على الرغم من كل التجاوزات السابقة بالإضافة إلى كون اللجنة لم يمر على بدء عملها سوى أسبوع فقط؛ فقد تم اليوم فرض رؤية محددة ومعدة سلفاً دون أي نقاش، في تجاوز صارخ لمبدأ التوافق والشراكة.

وأكد المجلس السياسي لأنصار الله على تمسكه بموقفه الثابت منذ البداية في هذا الموضوع، وهو تشكيل فريق خبراء يتفق عليه الجميع بحيث يناقش كل الخيارات المنصوص عليها في وثيقة الحل للقضية الجنوبية والقرار الرئاسي بخصوص تشكيل لجنة تحديد الأقاليم، ويراعي المعايير والأسس اللازمة ومنها:

- أساس حل القضية الجنوبية.
- أساس معالجة مشكلة تمركز السلطة وإدارة الثروة.
- أساس تحقيق الاستقرار.
- المعيار الاقتصادي، وفيه يجب مراعاة التوزيع المناسب لمناطق الثروة والمنافذ البحرية والجوية، بحيث يشملها كل إقليم.
- المعيار الجغرافي والسكاني.
- أي معايير علمية وموضوعية أخرى.

ولكي يتمكن هذا الفريق من تحقيق مهامه بكفاءة فمن الضروري:

- أن تتوفر له كافة البيانات والمعلومات والمسوحات الاجتماعية والسكانية والجيولوجية والاقتصادية الحقيقية المقدمة من جهات موثوقة ورسمية معتمدة.
- أن يتوفر له الوقت الكافي.

ومن ثم؛ فإن الخيار الذي تنطبق عليه كافة المعايير والأسس يتم إقراره" [١].

موقف الحزب الاشتراكي

شارك الحزب الاشتراكي اليمني في أعمال لجنة تحديد الأقاليم، وبعد إعلان نتائج عمل اللجنة، أصدر الحزب بياناً مشتركاً مع أنصار الله، رفض من خلاله الحزب اعتماد خيار الستة الأقاليم، لتعارض ذلك مع رؤيته لمعالجة القضية الجنوبية، والتي ارتكزت على أن يكون الجنوب إقليماً واحداً يحفظ له وحدته، واعتماد خيار الإقليمين، أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب، وقد حذر البيان المشترك للحزب مع أنصار الله "من مخاطر فرض خيار التقسيم القسري للجنوب خلافاً لإرادة الناس والقوى الحية والفاعلة المعبرة عن إرادتهم وتطلعاتهم، كما يجدد الاجتماع المشترك (للمجلس السياسي والأمانة العامة

١- موقع **الحق نت**، ١٠ فبراير ٢٠١٤م؛ متوفر على الرابط:

http://www.alhakk.net/

للحزب) التأكيد على التمسك برؤية الحزب للحل العادل للقضية الجنوبية في إطار خيار الإقليمين - إقليم الشمال وإقليم الجنوب - باعتباره الخيار الواقعي القابل للحياة والأقل كلفة، والقادر على حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً، يعيد الاعتبار للجنوب كطرف متكافئ في المعادلة الوطنية، وشريك حقيقي في السلطة والثروة، يمثل أساساً لإعادة صياغة الوحدة، في إطار صيغه اتحادية جديدة، في سياق الدولة اليمنية الاتحادية الديمقراطية الحديثة"[1].

تحول مشروع الأقاليم من حلّ إلى أزمة

لقد كان الهدف من التحول إلى دولة اتحادية مكونة من عدد من الأقاليم، هو إيجاد حل للقضية الجنوبية، وإزالة الأسباب التي كانت تقود اليمن من فترة لأخرى إلى أزمات وحروب، والتخلص من المركزية (السياسية والمالية والإدارية) الشديدة.

ونظراً لعدم حسم مؤتمر الحوار لعدد الأقاليم؛ فقد تم إحالته إلى لجنة برئاسة الرئيس الانتقالي رئيس مؤتمر الحوار الوطني لدراسته في ضوء الخيارات الثلاثة التي سبق للمؤتمر أن أقرها.

وبدلاً من أن تُنهي اللجنة عملها في نطاق التفويض والصلاحيات التي منحها إياها مؤتمر الحوار الوطني ووفق مبدأ (التوافق) الذي حكم كل أعمال مؤتمر الحوار، والاستئناس بمعايير تقسيم الأقاليم - والتي سبق وضمنتها المكونات في رؤاها المقدمة للمؤتمر، وأي معايير علمية أخرى ترى اللجنة أهمية الأخذ بها -؛ اقتصر تركيز اللجنة منذ بداية عملها على خيار (الستة الأقاليم) متجاهلة بقية الخيارات، بالمخالفة لتفويض مؤتمر الحوار، ثم القفز على مبدأ التوافق، وتمرير القرار رغم التحفظات والاعتراضات، ثم نقل الأزمة إلى لجنة صياغة مشروع الدستور، والتي كان يراد منها أن تثبِّت عدد الأقاليم والمحافظات التي يتكون منها كل إقليم في مشروع الدستور، وذلك لقطع الطريق على أي محاولة لإعادة النظر في عدد الأقاليم ومكونات كل إقليم.

وبذلك القرار الذي اتخذته لجنة تحديد الأقاليم فقد أدخلت البلد في أزمة سياسية

١- موقع **عدن الغد**؛ متوفر على الرابط:

http://adengad.net/

كبيرة في ظل تحفظ أنصار الله والحزب الاشتراكي على قرار الستة الأقاليم، وللمخالفات التي ارتكبتها اللجنة أثناء عملها، وفي ظل تعنت وإصرار هادي على تمرير مشروع التقسيم.

الخاتمــة

- قرار تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم بالتحديد (أربعة في الشمال واثنين في الجنوب)؛ لم يكن قراراً بريئاً ولا بعيداً عن مخططات وأهداف ومطامع الدول الأخرى، وفي مقدمتها أمريكا والسعودية، لذلك نجح أعداء اليمن في تحويل موضوع الأقاليم من كونه أحد الحلول المتفق عليها لإخراج البلد من مشاكله وازماته إلى أن أصبحت الأقاليم أزمة سياسية في حد ذاتها.

- في ظل غياب الدولة القوية في المركز؛ فإن التحول نحو النظام الاتحادي القائم على الأقاليم وفق مشروع التقسيم الذي كان يُراد إنفاذه عقب مؤتمر الحوار، لم يكن ليحفظ لليمن وحدته من ناحية، كما أنه لم يكن ليحقق لليمن الاستقرار والتنمية لا في الشمال ولا في الجنوب، بل كان سيؤسس لصراع شمالي/شمالي، وكذلك صراع جنوبي/ جنوبي، وسيمكن السعودية في ذات الوقت من تحقيق أطماعها بالاستفراد بإقليم حضرموت، والهيمنة على مواقع الثروات في مأرب والجوف، وإبقاء الشمال في حالة من عدم الاستقرار والاحتراب الدائم.

- الخلاف الذي نشأ بعد إصدار تقرير لجنة تحديد الأقاليم بين أنصار الله ومن معهم من المكونات من جهة، وبين هادي من جهة أخرى، لم يكن خلافاً على التحول نحو الدولة الاتحادية (الفيدرالية)، ولا على الأخذ بنظام الأقاليم؛ وإنما كان على التجاوزات التي أحدثتها اللجنة خلال عملها، وتجاهلها لبقية الخيارات وإصرارها على فرض خيار الستة الأقاليم دون دراسة مستوفاة، وبعيداً عن المعايير السكانية والجغرافية والاقتصادية وغيرها من المعايير المنطقية والمقبولة، إضافة إلى تجاوز اللجنة لمبدأ (التوافق) الذي قام عليه مؤتمر الحوار الوطني.

- تحوّل الدولة اليمنية من دولة بسيطة موحدة، إلى دولة اتحادية (فيدرالية)،

وما استدعى ذلك من استحداث نظام الأقاليم، إنما هو نتاج عن عوامل فرضتها المعالجات والحلول للقضية الجنوبية.

- أثبتت تجارب الحكم والإدارة المركزية في اليمن خلال العقود الماضية فشلها في تحقيق العدالة وفي توزيع الدخل والثروة والمشاريع التنموية والخدمية، على مناطق ومحافظات الجمهورية. وهناك نماذج صارخة للحرمان وسوء توزيع الدخل والثروة، فالمحافظات المنتجة للنفط والغاز تصنف وفقاً للإحصاءات والبيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء بأنها من المحافظات ذات معدلات الفقر المرتفعة؛ فمحافظة شبوة المنتجة للنفط تبلغ نسبة السكان الفقراء فيها ٥٧% من سكان المحافظة، كما تبلغ نسبة الفقراء من سكان محافظة مأرب المنتجة للنفط والغاز - أيضاً - حوالي ٤٦%؛ أي ما يقترب من نصف سكان المحافظة، وتبلغ نسبة السكان الفقراء في محافظة حضرموت حوالي ٢،٣٩%. ونجزم أن هذه النسب والمؤشرات المتعلقة بمعدلات الفقر التي ضمنها الجهاز المركزي للإحصاء في كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٢م لا تعكس واقع الفقر في تلك المحافظات ولا في غيرها من المحافظات، كما تعد بالمقياس الزمني قديمة نسبياً[١]. وفضلاً عما سبق؛ فإن مصادر موثوقة في تلك المحافظات (أعضاء في مجلس النواب) تؤكد انتشار أمراض متعددة، من بينها (سرطان الدم) في مناطق إنتاج النفط؛ بسبب التلوث البيئي الذي تحدثه الشركات النفطية، وبالتالي فإن هذا الخلل الكبير في توزيع الدخل والثروة، لا يمكن أن يكون مقبولاً بأي حال من الأحوال.

- قد ينظر البعض إلى النظام الاتحادي وإلى تقسيم البلد إلى أقاليم من منظور موارد النفط وغاز، ويبني على ذلك موقفاً متشائماً إن لم تكن محافظته ومنطقته ضمن الأقاليم المنتجة للنفط والغاز. وقد شعر الكثير بالاستهداف حين أبعدت محافظاتهم في التقسيم السداسي المشؤوم للأقاليم، من أن تكون ضمن الأقاليم المنتجة للموارد النفطية والغازية، أو أن تكون حتى ضمن إقليم له منفذ بحري.

١- تم احتساب معدلات الفقر المشار إليها، على أساس مسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

أقول لهذه المحافظات ولهؤلاء لا قلق، فمن فعل ذلك متعمداً لا يملك حساً وطنياً، كما لا يملك للأسف بعد نظر، فلدى المحافظات المقصية سواء في إقليم ما سمي بـ (آزال) أو بقية المحافظات في الأقاليم الأخرى من الموارد ومن الفرص ما يمكن أن يجلب لها من الدخل والثروة أكثر مما يُتحصل من موارد النفط والغاز، إضافة إلى أن هذه المحافظات واليمن بكلها لا زالت بكراً، وتكتنز الكثير من الموارد الطبيعية وغير الطبيعية التي لم تستغل بعد، وتحتاج - فقط - إلى توفر الأمن والاستقرار، والإدارة الكفؤة التي تخطط وتنفذ بالوسائل والطرق العلمية؛ فالنشاط السياحي - على سبيل المثال - يخلق سلسلة طويلة من الدخل تتوزع على مختلف الأنشطة، بدءاً من وسائل النقل وقطاع المطاعم والفنادق والحرف والزراعة وتجارة التجزئة ... إلخ، ويساهم بدرجة كبيرة في خلق فرص العمل وفي القضاء على ظاهرتي البطالة والفقر وتحسين مستويات الدخل والمعيشة للمواطنين أكثر مما يعود به النفط والغاز؛ لأن الاستثمارات النفطية عادة لا تولد فرص عمل كثيرة، لاعتمادها على كثافة رأس المال، بخلاف الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالسياحة والزراعة والتجارة والصناعة.

- يعد النفط والغاز من الموارد الناضبة، كما أن أسعاره محكومة بعوامل خارجية يصعب التحكم فيها، وتتعرض الأسعار من فترة لأخرى للانخفاض في الأسواق الدولية، إلى الدرجة التي لا يُغطي فيها عائد الإنتاج التكلفة عندما تنخفض أسعار النفط بمعدلات كبيرة، وتتأثر الدول والمجتمعات المعتمدة على النفط سلباً بسبب انخفاض العائدات كما هو حال دول الخليج.

- إن الثروات النفطية والغازية لا يُعول عليها كثيراً في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة وتحقيق التقدم والرخاء في الدول والمجتمعات، فعلى سبيل المثال: ما الذي تملكه اليابان أو هولندا من النفط أو الغاز؟ بالطبع لا شيء، ومع ذلك هي في مصاف الدول المتقدمة، وفي الجانب الآخر: ماذا صنع النفط والغاز من حضارة وتقدم لدول الخليج العربية، والجواب: لقد صنع منها دولاً تُصنف عالمياً على رأس قائمة الدول القمعية المشهورة بالفساد وبغياب الحد الأدنى من الحقوق والحريات، كما صنع منها النفط مجتمعات استهلاكية من الطراز الأول لمنتجات حضارة

اليابان وهولندا وغيرها من دول العالم المتقدمة.

- عائدات النفط والغاز وبقية الثروات المعدنية ذات الطبيعة السيادية لن تكون للمحافظات المنتجة بمفردها، بل ستتقاسمه المحافظة أو الولاية المنتجة مع الإقليم، وكذا مع الحكومة الاتحادية في العاصمة (في ظل فرضية الأخذ بالنظام الاتحادي وبنظام الأقاليم).

- العالم المتقدم اليوم لا يهتم بشيء أكثر من اهتمامه بالإنسان وبالرأسمال البشري، ولذلك كانت أكثر النفقات في موازنات الدول تتجه للاستثمار في البشر وفي التنمية البشرية من خلال الإنفاق على تطوير التعليم، باعتباره المدخل الوحيد للارتقاء بقدرات ومهارات الإنسان؛ ليسهم في مسيرة البناء والتطوير، وتمكينه في ذات الوقت من الحصول على فرصة العمل التي تتناسب وقدراته وتحسن مستواه المعيشي والصحي، والإسهام في صناعة التقدم والرخاء الاقتصادي.

وعلى كلٍ فإن حالة التخلف وعدم الاستقرار الذي تمر به المجتمعات عبر العصور لا يرجع إلى شكل الدولة وما إذا كانت بسيطة أم اتحادية (مركبة)، بل إن المشكلة على الدوام تتمثل في ظاهرة الاستبداد وغياب الدولة العادلة، والدليل على ذلك أن هناك ما يقارب الـ (٢٨) دولة على مستوى العالم تأخذ بالنظام الاتحادي (الفيدرالي)، يسكنها ٤٠% من سكان العالم تقريباً، ومن بين تلك الدول الاتحادية القائمة على (أقاليم أو ولايات) من تصنف بأنها من بين أرقى وأكثر الدول تقدماً.

وبالنسبة لنا كعرب ومسلمين فإنه لا يوجد أي مانع شرعي أو ثقافي أو تاريخي يحول بيننا وبين أن نختار شكل الدولة أو الحكومة أو النظام الإداري الذي يحقق للناس مصالحهم ويحفظ لهم كرامتهم وحقوقهم.

عاصفة الحزم ومواقف القوى والأحزاب السياسية اليمنية المؤيدة للعدوان

د.إدريس الشرجبي

كاتب ومحلل سياسي

edrees.coca2005@gmail.com

إن الهدف الذي نتوخاه من هذه الدراسة هو الوقوف على حقيقة موقف الأحزاب اليمنية التي أيدت العدوان السعودي الأمريكي على اليمن، وتقييم تلك المواقف، ومعرفة أسبابها ودوافعها، ومعرفة نتائجها وآثارها كلما أمكن ذلك، وكذا استخلاص خارطة التحالفات الجيوسياسية على المستوى الوطني والإقليمي، ولتحقيق ذلك فإن المنهجية التي اعتمدناها ترتكز على مدخلين:

أولهما: هو الرصد والحصر والاستعراض لمواقف هذه الأحزاب من خلال البيانات والتصريحات المعلنة والمنشورة باسم الهيئات التنظيمية المعبرة عن تلك الأحزاب، أو بأسماء الشخصيات القيادية ذاتها.

أما الثاني: فهو المدخل التحليلي لتلك المواقف سواء كانت مواقف المستويات القيادية التنظيمية والحزبية أو مواقف الشخصيات القيادية لتلك الأحزاب، وذلك بهدف معرفة الأسباب والدوافع لتلك المواقف، ومدى اتساقها مع التوجهات الفكرية والسياسية لتلك الأحزاب.

توطئة:

في ساعة مبكرة من فجر يوم (الخميس الموافق ٢٦ من مارس ٢٠١٥م)، أعلن عادل الجبير سفير المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة الأميركية، ومن واشنطن عن بدء عملية عاصفة الحزم بقيادة السعودية، ومشاركة عدد من الدول الخليجية والإقليمية، وذلك بناءً على طلب مباشر من عبد ربه منصور هادي، الذي ناشد دول الخليج "تقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة لحماية اليمن وشعبه من عدوان الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران". وذلك كما جاء في الرسالة التي أرسلها للقيادات الخليجية.

ومع ذلك فإن مما لا شك فيه أن العدوان السعودي الأمريكي على اليمن لا يمكن أن يكون وليد الاستجابة السريعة لطلب تقديم المساندة الفورية التي طلبها عبد ربه منصور

هادي قبل العدوان بيومين فقط (٢٤ مارس ٢٠١٥م). إذ من الثابت أن موعد بداية العدوان كان مفاجئاً لتلك الأحزاب اليمنية التي أيدت العدوان فيما بعد، وذلك على الرغم من أن بعضها كانت قد استدعت التدخل الخارجي من قبل، لكنها لم تكن تتوقع أن يكون ذلك التدخل بإعلان الحرب، أو لنقل: إنها لم تكن متوقعة موعد إعلانه.

في السياق ذاته، كان عبد ربه منصور هادي قد أكد في مقابلة متلفزة لقناة العربية بأنه تفاجأ بخبر الضربات الجوية عندما سمع عنها في اليوم التالي عندما وصل إلى مدينة الغيضة، وهو في طريق هروبه من عدن، وأوضح في المقابلة ذاتها أنه لم يكن متوقعاً ذلك كون الأمريكيين أخبروه أنه لن يكون هناك تدخل خارجي، وإذا كان ذلك شأن رأس العملاء؛ فمن المؤكد أن قرارات الأحزاب المؤيدة للعدوان كان لاحقاً للعدوان، والمتابع لمواقف معظم الأحزاب اليمنية منذ انطلاق عاصفة الحزم بقيادة السعودية؛ يجد أنها انقسمت بين فريقين: تيار يقف في مواجهة العدوان ويدافع عن الحرية والاستقلال الوطني، ممثلاً بأنصار الله والمؤتمر الشعبي العام ومن حالفهم من الأحزاب والمنظمات والتكتلات الوطنية. وتيار "شرعية هادي"، وتحالف العدوان السعودي الأمريكي، ومن حالفهم من المكونات والأحزاب السياسية الأخرى. ويمكننا القول إن التحرك السعودي الفعلي لتحشيد المؤيدين للعدوان كان قد انطلق من خلال مؤتمر الرياض، وقد ساهم في ذلك الحشد بعضُ القيادات الحزبية التي كانت متواجدة في الرياض قبل شن الحرب.

- نظرة عامة على مواقف الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية من العدوان:

لقد كانت الأحزاب اليمنية والمكونات السياسية في عين عاصفة الحرب العدوانية على اليمن، ففي الساعات الأولى من العاصفة عُصف بالحل السياسي الذي توافقت عليه الأحزاب والقوى السياسية اليمنية، والذي كان قاب قوسين من التوقيع النهائي عليه.

واتسمت مواقف أحزاب اللقاء المشترك من العدوان في أول الأمر بالضبابية؛ إذ أصدرت بيانات منفردة تعبر فيها عن مواقف متباينة من العدوان، فقد أشار الوحدوي الناصري في بيان له صادر في ٢٧مارس ٢٠١٥م إلى أنه يرفض التدخل الخارجي، أما حزب الإصلاح، فلم يدن العدوان، واكتفى بالتعبير عن أسفه، وقلقه لما آلت إليه الأوضاع نتيجة لإخفاق الأحزاب والمكونات السياسية في التوصل إلى حلول سياسية، في حين دعت

كل الأحزاب في التكتل إلى الحل السلمي والحوار لحل الخلافات القائمة، هذا كان هو لسان حالها، وقد أصدرت بيانات عبرت فيها عن هذا الموقف في حينه، إلا أنه سرعان ما تغيرت مواقفها تلك بعد ذلك، وسوف نأتي على موقف كل منها بشكل منفرد في سياق هذه الدراسة.

ومنذ بداية العدوان والمملكة السعودية تعمل وبكل إصرار على إخضاع الأحزاب والتكتلات السياسية اليمنية لسيطرتها، وعلى الرغم من استمرار هذا العدوان الوحشي حاول آل سعود، وبإصرار جمع كل الفرقاء السياسيين على طاولة حوار في مملكتهم، وهو ما آثار استغراب واستهجان معظم القوى والأحزاب السياسية الوطنية التي ترى في السعودية عدواً غاشماً شن هجوماً وحشياً غير مبرر على اليمن، ولذا أكدت تلك الأحزاب والقوى والمكونات السياسية رفضها المشاركة في ما يسمى (مؤتمر الرياض)، معتبرة أن ما يحدث في اليمن هو شأن داخلي لا علاقة للسعودية به لا من قريب ولا من بعيد، رافضةً الحضور في أي بلد من الدول المشاركة في العدوان.

وللخروج من هذا الموقف المحرج قامت المملكة بالتحشيد لمؤتمر الرياض، ودفعت بمجموعة من السياسيين المتواجدين في الرياض ممن فضّلوا مصالحهم الشخصية على مصالح الوطن إلى بعث رسالة إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما يشكرونه فيها على قصف بلادهم، ورفع أولئك الرسالة مذيلة بتوقيعاتهم وهم: أحمد عبيد بن دغر عن المؤتمر الشعبي العام، عبدالوهاب الأنسي عن التجمع اليمني للإصلاح، عبدالعزيز جباري عن حزب العدالة والبناء، ياسين مكاوي عن الحراك السلمي الجنوبي، سلطان العتواني عن التنظيم الشعبي الوحدوي الناصري، عبدالوهاب الحميقاني عن حزب الرشاد، الدكتور جلال فقيرة عن حزب التضامن الوطني، والدكتور محمد المخلافي عن الحزب الاشتراكي اليمني.

وقال أولئك القادة: إن أمريكا قدمت دعماً كبيراً لليمن منذ عام ٢٠١١م، والذي استمر دون انقطاع حتى بدء عملية عاصفة الحزم، مشيرين إلى أن هذه العاصفة جاءت بناء على طلب عبد ربه منصور هادي، وطالبوا بإدراج الأفراد والشركات والهيئات السياسية والدول والمنظمات الأجنبية المساندة لثورة ٢١ سبتمبر ضمن لائحة العقوبات المتضمنة تجميد الأموال وحظر السفر، والعمل كذلك على فرض مزيد من العقوبات من قبل

مجلس الأمن.

"ولاقت هذه الرسالة استياءَ عدد من بعض قيادات وقواعد تلك الأحزاب، معتبرين كل من وقّع على هذه الرسالة لا يمثل إلا نفسه ولا يعبر عن رأي أحزابهم، السخط العارم كان واضحاً في التنظيم الشعبي الوحدوي الناصري، والذي نفى بشدة هذه الرسالة، وقال: إنّ ما تضمنته لا يعبر عن رؤية ومواقف الأمانة العامة للتنظيم، وقال التنظيم في بيان له: إنّ الأمانة العامة اطلعت على الرسالة الموجهة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضمنت اسم الأخ/ سلطان حزام العتواني عضو الأمانة العامة، وهي تنفي أي علم مسبق لها بذلك، وأشارت إلى أن ما تضمنته تلك المذكرة لا يعبر عن رؤية ومواقف الحزب والأمانة العام للتنظيم. المؤتمر الشعبي العام هو الآخر اعتبر ما قام به النائب الأول لرئيس حزب المؤتمر أحمد عبيد بن دغر باطلاً، حيث إنه ليس موقف المؤتمر؛ وإنما يعبّر عن صاحبه، ونفى المتحدث الرسمي باسم المؤتمر عبده الجندي موافقة الحزب على المشاركة فيما يسمى (مؤتمر الرياض)، وأكد الجندي أن أي حوار بين المكونات اليمنية لا بد أن يسبقه وقف للعدوان السعودي المستمر على اليمن، كما أكد على ضرورة عقد أي حوار مقبل في بلد محايد"[1].

بعد أن فشلت السعودية في جمع كل الفرقاء السياسيين على طاولة حوار في مملكتهم كما كانت تخطط، أدركت أن من تم حشدهم لا يمثلون سوى عملائها المتحلقين خلف شرعية هادي، وبالتالي فشل مؤتمر الرياض قبل أن يبدأ أعماله كمؤتمر للحوار بين الفرقاء السياسيين، ومن ثم بدأت التصريحات المتضاربة حول الغايات من هذا المؤتمر العقيم، فقيل: إنه مؤتمر قرارات لا مؤتمر للحوار، وقد كشف البيان الختامي للمؤتمر أنه جاء في الأساس لتأييد العدوان الخارجي، ومساندة عملاء العدوان في الجبهات الداخلية، وقد خلص المؤتمر إلى تحقيق أهم الأهداف التي سعت المملكة السعودية لتحقيقه، وهو التأكيد على ادعائها أن العدوان على اليمن كان بطلب الرئيس "الشرعي هادي"، وأن كل المشاركين في هذا المؤتمر يؤيدون العدوان سواء أكانوا أحزاباً أو أفراداً. وقد أشار البيان الصادر عن مؤتمر الرياض بأن عبد ربه منصور

١- الناصري «**ما قام به العتواني**» لا يعبر عن رؤية ومواقف الحزب، والمؤتمر ما قام به (أحمد بن دغر) باطل ولا يعبر إلا عن صاحبه. **المسيرة خاص و موقع الجوف نت**؛ متوفر على الرابط:

http://www.aljawf.net/?p=513

هادي تقدم برسالة في تاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٥م إلى قادة مجلس التعاون لدول الخليج داعياً "للوقوف إلى جانب الشعب اليمني وحمايته، وتقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة لحماية اليمن وشعبه من عدوان تحالف الحوثي وعلي عبدالله صالح المستمر، وردع العدوان على مدينة عدن، وكافة المناطق في اليمن جنوبه وشماله، وقد حظيت رسالة فخامة الرئيس بالاستجابة من الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوقوف التحالف إلى جانب الشرعية، والتأييد الدولي لذلك بالقرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢١٦)، سنة ٢٠١٥م"[١]

وهنا نلاحظ أن المملكة السعودية قد بدأت بالمغالطات، ففي الوقت الذي تدعي فيه عدوانها كان استجابة لشرعية هادي والشرعية الدولية، فإنها تنسج وبشكل فاضح صيغ التأييد لعدوانها في فترات لاحقه لبداية ذلك العدوان، مما يعني أن الحرب على اليمن كان قد رتب لها منذ شهور سابقة، وهو الأمر الذي بات معلوماً، وباعتراف مسؤولين سعوديين وأمريكيين.

وعلى الرغم من الادعاء بأن مؤتمر الرياض ضم كل القوى السياسية اليمنية، إلا أن ذلك الادعاء قد انكشف كذبه وتبين أن معظم المشاركين هم عناصر مرتبطة بالكيان السعودي من حزب الإصلاح إلى جانب بعض العناصر المحسوبة على هادي وقوى يسارية وقومية.

الخلاصة يمكننا القول: إن العدوان السعودي الأمريكي قد أثر على الأحزاب والمكونات السياسية بشكل عام على النحو التالي:

١- كشف العدوان عن القوى التي تكن حقداً على الوطن وعلى الشعب اليمني، وفي مقدمة هذه القوى حزب الإصلاح، فهو الحزب الوحيد الذي أعلن تأييد العدوان، وبشكل واضح، ومعه التنظيمات التكفيرية والإرهابية.

٢- عصف العدوان بالتوافق السياسي بين المكونات السياسية، وبالحل الذي كان قد تم التوصل إليه في مفاوضات (موفمبيك).

٣- أحدث العدوان شقاً وتصدعاً في الأحزاب التي انشق بعض أعضائها.

٤- أول تكتل تعرض للتمزق والتفكيك هو تحالف أحزاب اللقاء المشترك، الذي يضم

١- **نص البيان الختامي لمؤتمر الرياض**؛ متوفر على الرابط:
http://m.nashwannews.com/news.php?action=view&id=36021

عـدداً مـن الأحـزاب، وهـي الاشـتراكي والتجمـع اليمنـي للإصـلاح والتنظـيم الوحـدوي الشـعبي الناصـري وحـزب البعـث العربـي الاشـتراكي القـومي وحـزب الحـق واتحـاد القـوى الشـعبية اليمنيـة، فانقسـم التحـالف إلـى طـرفين، الحـزب الاشتراكي وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية في طرف المقاوم للعدوان، بينما الأحزاب الأخرى، وخصوصاً الإصلاح والناصري في طرف الشرعية والتحالف.

٥- في الوقت الذي تفكك فيه اللقاء المشترك؛ دفع العدوان الحاقد والغاشم كل من أنصـار الله والمـؤتمر الشـعبي العـام وحلفـاء كـل منهمـا إلـى التحـالف معـاً فـي مواجهة العدوان وعملائهم في الداخل، ويعد المجلس السياسي الأعلى أبرز نتائج هذا التحالف الوطني.

٦- تم تجميع عملاء الرياض فيما يسمى (الأحزاب والقوى السياسية اليمنية المؤيدة للشـرعية)، وقـد صـدر بيـان بهـذا الاسـم فـي ٢٧ أكتـوبر ؟؟؟؟ أكـدت فيـه علـى: "موقفهـا الثابـت الـداعم للشـرعية، واسـتعادة الدولـة، وتحقيـق الأمـن والاسـتقرار والسلام المستدام في اليمن"[١].

- موقف القوى والأحزاب السياسية اليمنية المؤيدة للعدوان

حزب التجمع اليمني للإصلاح:

يعرف حزب التجمع اليمني للإصلاح بأنه (حزب الإخوان المسلمين) في اليمن، إلا أنه في الحقيقة مكوّن من قيادات من التيار المتشدد التابع لجماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى تجمع قبلي وقيادات وهابية، ومن بين تلك القيادات الداعية عبد المجيد الزنداني، مؤسس الإخوان المسلمين في اليمن، والذي تصفه الولايات المتحدة الأمريكية بأنه "الأب الروحي لزعيم تنظيم القاعدة الأسبق أسامة بن لادن"[٢].

أولاً: الموقف من عاصفة الحزم

إعلان حـزب الإصـلاح موقفـه المؤيـد للعـدوان فـي بيانـه الصـادر يـوم الجمعـة الموافـق ٣ أبريل ٢٠١٥م، ونشره على الموقع الرسمي للحزب، وقد جاء هذا الموقف بعد أن استكمل

١- بيان هام صادر عن كافة الأحزاب والقوى السياسية اليمنية المؤيدة للشرعية، **بوابة حضروا الإخبارية**؛ متوفر على الرابط:
http://www.hdgatewaynews.com/news/?p=62322

٢- **تعرف على أبرز الأحزاب والجماعات السياسية في اليمن وموقفها من التطورات الجارية**، بثينة آشتون؛ متوفر على الرابط:
http://www.sasapost.com/

الحزب الترتيبات لمشاركة عناصره في الحرب الداخلية التي بدأت إرهاصاتها مبكرة، وقبل بداية العدوان السعودي الأمريكي، وقد أكد مراقبون سياسيون لـ (صحيفة الشرق الأوسط) أن: "بيان الإصلاح هو إعلان حقيقي باستعدادهم للقيام بالعمليات البرية، وأنه ليس هناك داعٍ لقوات التحالف القيام بتدخل بري؛ لأن حزب الإصلاح هو من سيقوم بهذه المهمة، وخصوصاً أن قوات التحالف أرسلت بالمعونات والذخائر عبر الطيران إلى اللجان الشعبية بمحافظة عدن جنوب اليمن، وهذا الدعم كرسالة أو مفاجأة جديدة بمثابة إمداد بري في مقابل ما يقومون به من عمليات جوية ضد المقار العسكرية الخاصة بجماعة الحوثي المسلحة والرئيس السابق علي عبد الله صالح، وبمعنى آخر، فإن بيان الإصلاح، وإعلان تأييدهم لعمليات عاصفة الحزم، هي رسالة للخليج بأنها هي من ستقوم بالمهمة لمواجهة جماعة الحوثي المسلحة برياً، وأن عليهم إرسال الدعم لهم"[1].

وعلى الرغم من أن حزب الإصلاح كان مع بداية العدوان قد أصدر بياناً اكتفى فيه بالتعبير عن أسفه لما آلت إليه الأوضاع، وجدد فيه تمسكه بالحوار ودعوة كل الأطراف لتحكيم منطق العقل وتقديم المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، والبدء في حوار فوري جاد ومسؤول لوقف نزيف الدم اليمني والوصول إلى حلول وطنية تنهي حالة الانقسام والتشظي في البلاد وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني والقرارات الدولية ذات الصلة[2]، إلا أن هذا الموقف كان بهدف التهدئة بسبب الأوضاع الصعبة التي كان يعاني منها الحزب خاصة بعد الضربات التي تلقاها، وبالفعل كان هناك خلاف بين أعضاء الأمانة العامة لحزب التجميع اليمني للإصلاح؛ لأن بعضهم كان يرى أن هناك تسرع في التأييد لعاصفة الحزم، وذلك على اعتبار أن تأييد التجمع للتدخل ليس بالأمر الجديد، لكن كان من المفترض الاستمرار في الصمت إلى حين تهدأ الأوضاع، ويحقق التحالف شيئاً. لكن ذلك الخلاف عموماً لم يؤثر على موقف الإصلاح؛ فهو في الأخير حزب مؤدلج دينياً، ويطبق في تعامله مع أعضائه مبدأ السمع والطاعة لأي قرارات تصدرها الأمانة العامة، وبالفعل كان حزب الإصلاح قد شكّل جبهات ميدانية للعملاء في عدد من المناطق في عدن ومأرب وتعز قبل إعلان موقفه المؤيد لعاصفة

١- **صحيفة الشرق الأوسط**. الأحد، ٦ صفر ١٤٣٨ هـ ،٠٦ نوفمبر ٢٠١٦ م ، العدد ١٣٨٥٨

٢- البيان الصادر عن الأمانة العامة لحزب الاصلاح في ٢٦ مارس ٢٠١٥. **موقع الاصلاح اونلاين**؛ متوفر على الرابط:
http://alislahonline.net/m/index.php?ac=3&no=2718

الحزم.

ثانياً: الفتاوي الدينية المؤيدة للعدوان

لقد أصدر مشائخ حزب الإصلاح الفتاوى المؤيدة للعدوان، ومن المفارقات العجيبة أنه في الوقت الذي تبنى فيه الحزب مهمة الشحن الطائفي، ظل يتشدق بالخطاب القومي العروبي، وذلك بهدف التناغم مع خطاب حلفائه القوميين، وقد أصدر مشائخ الإصلاح العديد من الفتاوى التكفيرية، وهذا الأمر ليس بغريب عنهم؛ إنما الغريب هو حديثهم عن وحدة الصف العربي والتحالف العربي ليس لمواجهة عدو الأمة العربية الكيان الصهيوني، بل للقيام بضرب اليمن، وقد أوكل قلب هذه الحقائق لكبيرهم الشيخ الزنداني، والذي وصف مؤتمر القمة العربي السادس والعشرين بأنه: "يجدد آمال الأمة، ويضيء لها مصابيح مستقبل مشرق، فإذا بنفحة من رحمة الله، وفضله تهب عليهم، فتجدد لهم الآمال في النجاة، والنصر الكبير بمجيء الدورة السادسة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في شرم الشيخ بمصر"، وأضاف أن: "من أهم ما قرروه: الاتفاق على تشكيل قوة عربية مشتركة تذود عن حياضهم"[١].

ثالثاً: الدوافع والأسباب

إن موقف حزب الإصلاح المؤيد للعدوان له أسباب ودوافع مختلفة، وهي على النحو الآتي:

١- الأسباب المباشرة ترجع إلى صراعه الأيديولوجي مع أنصار الله، وقد دارت بينهما سلسلة من الاشتباكات بين جماعة أنصار الله، ومقاتلين مرتبطين بحزب التجمع اليمني للإصلاح بدأت في أكتوبر ٢٠١٣م في منطقة دماج محافظة صعدة، وتوسعت في مناطق أخرى مثل: محافظة عمران وحجة والجوف ومأرب ومحافظة صنعاء، تخلل الاشتباكات عدة لجان وساطة من الرئيس عبد ربه منصور هادي ووزارة الدفاع والمبعوث الأممي إلى اليمن جمال بنعمر، وتدخلت ألوية عسكرية موالية لعلي

١- **الشيخ الزنداني يفتي بتأييد عاصفة الحزم ويدعو الشعب اليمني إلى النفير العام (نص البيان)**، موقع الخبر الإلكتروني، ١٤ أبريل ٢٠١٥م؛ متوفر على الرابط:

https://www.alkhabarnow.net/news/187289/2015/04/14

محسن الأحمر في القتال بجانب قبليين مرتبطين بحزب التجمع اليمني للإصلاح[١].

٢- استرضاء المملكة السعودية، ربما كان إعلان الإصلاح تأييده الرسمي لعاصفة الحزم بهدف كسب ود السعودية، فقد كان هناك خلاف بينهم على خلفية أن لحزب الإصلاح ارتباطاً بجماعة الإخوان المحضورة من السعودية، وقد أصدر حزب الإصلاح بيان بمناسبة الذكرى الـ (٣٦) لتأسيسه أكد فيه عدم وجود أي علاقات تنظيمية أو سياسية تربطه بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وقال الحزب في بيان بمناسبة الذكرى الـ (٣٦) لتأسيسه: "إن انتماءه الوطني هو الأساس في وجوده وتأثيره السياسي، ومرجعيته يمنية وطنية خالصة، وهو حزب سياسي منفتح على الأفكار والمكونات"[٢].

٣- كما أن الصراع على السلطة يعد أحد الأسباب التي دفعت حزب الإصلاح لتأييد عاصفة الحزم بالإضافة إلى تثمير المال السعودي.

ثالثاً: مدى توافق الموقف مع مبادئ الحزب

وفقاً للمبادئ المعلنة للحزب؛ فإن التجمع اليمني للإصلاح يؤكد على: "أن انتماءه الوطني هو الأساس في وجوده وتأثيره السياسي، ومرجعيته يمنية وطنية خالصة، وهو حزب سياسي منفتح على الأفكار والمكونات، وفي الوقت نفسه فهو لا يسمح لأي أطراف سياسية غير يمنية بالتدخل في شأنه اليمني أو في رؤاه كحزب سياسي، والتي تربطه بالكثير منها علاقات صداقة واحترام كما هو حال سائر القوى السياسية اليمنية".

ويؤكد التجمع اليمني للإصلاح، ومن خلال نظامه الأساسي وبرنامجه السياسي ولوائحه الداخلية، وبمنتهى الوضوح والشفافية وقطعاً لأي تأويلات أو إشاعات على: "عدم وجود أي علاقات تنظيمية أو سياسية تربطه بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ولاسيما أن أولويات الإصلاح كحزب سياسي هي أولويات وطنية، وكل جهوده تنصَبّ مع شركائه من القوى السياسية اليمنية في إخراج اليمن من محنته الحالية، وفي النهوض باليمن من وهدته واستعادة مسيرته السياسية".

١- **معارك الحوثين وحزب الإصلاح**، موقع وكيبيديا، ؛ متوفر على الرابط:
https://ar.m.wikipedia.org/

٢- أكد حزب الاصلاح عدم وجود أي علاقات تنظيمية أو سياسية تربطه بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، **المصدر اونلاين**؛ متوفر على الرابط:
https://www.google.com/amp/almasdaronline.com/article/84536/amp

إلا أن تأييد حزب الإصلاح للعدوان الخارجي، وانتهاك السيادة الوطنية يتعارض تماماً مع ما حرص على تأكيده في بيانه السابق، والذي حاول فيه أن يدفع عن نفسه تهمة ارتباطه بجماعة الإخوان، وهو ما يعد إنكاراً لطبيعة الأفكار الإخوانية التي تشربوها، ولا يمكن التخلص منها ببساطة. إن أبرز صفة اكتشفتها الأحزاب السياسية والشخصيات والأطراف التي تحالفت أو تعاملت مع حزب الإصلاح هي النرجسية، وهذه هي صفة مترسخة في جماعة الإخوان المسلمين، حيث يمارسها الإخوان على المستوى الداخلي، فتجد أن قيادتهم تتصف بالنرجسية، فتقدم مصالح قيادة الجماعة على أعضاء الجماعة، كما تمارسها مع الحلفاء لها، فمصلحة الجماعة أهم من مصلحة التحالف أو الائتلاف، بل إن مصلحة الجماعة فوق المصلحة الوطنية، وذلك؛ لأن الجماعة لا تؤمن بالوطن أصلاً، فالوطن عندهم لا حدود معينة له، إن الوطن عندهم هي الإمارة أو دولة الخلافة، وليس لها مكان محدد على الكرة الأرضية، فمن الممكن أن تكون في قندهار أو أبين أو غزة، أينما يمكنهم الحصول عليها، هم لا يوالون الأوطان ولا الأحلاف، فقد اقتتلوا مع حلفائهم من "المقاومة" في تعز وعدن، وها نحن نتابع ما يؤكد ما ذهبنا إليه، فقد كُشف أن حزب الإصلاح اليمني يواجه مشاكل كثيرة من داخل معسكر التحالف الذي تقوده السعودية بما في ذلك حكومة هادي.

وفي كل مرة يتعرض الإصلاح لضربة على الأرض من الإمارات والموالين لها في الجنوب والمحافظات الأخرى تتولى وسائل الإعلام التابعة له تذكير التحالف بدوره في دعم شرعية هادي غير أن ذلك لم يشفع للحزب الذي يجد نفسه في عزلة من حلفائه على شكل رفض إماراتي وجنوبي له، وتخلٍ سعودي - حكومي عنه.

وقد كشف الإصلاح عن المشاكل التي يواجهها، وكذلك حجم الخلافات التي تنخر حلفاء التحالف السعودي، وذلك في مقال للمحرر السياسي في موقع الصحوة نت (الموقع الرسمي لحزب الإصلاح)؛ إذ يكشف الإصلاح عبر ذلك المحرر السياسي ما يعانيه الحزب داخل معسكر التحالف السعودي بشقيه الخارجي والداخلي محاولاً الدفاع عن دوره في دعم الشرعية[1].

١- أكد حزب الإصلاح عدم وجود أي علاقات تنظيمية أو سياسية تربطه بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، المصدر اونلاين؛ متوفر على الرابط:

https://www.google.com/amp/almasdaronline.com/article/84536/amp

التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري:

حزب سياسي يمني ذو انتماء قومي عربي، حصل الوحدوي الناصري في انتخابات سنة ١٩٩٣م البرلمانية على مقعد، وحصل في انتخابات سنة ١٩٩٧م البرلمانية على ثلاثة مقاعد نيابية، وقام بدعم العديد من المرشحين الآخرين والتصويت لهم في نحو (٢٠) دائرة انتخابية فازوا بها في انتخابات سنة ١٩٩٧م، وهم من الناصريين السابقين أو المتعاطفين مع التنظيم[١].

أولاً: الموقف من عاصفة الحزم

لقد أعلن التنظيم موقفه من عاصفة الحزم من خلال موقفين مختلفين؛ الأول: يرفض التدخل العسكري، وفي الوقت نفسه يؤيد شرعية هادي، بينما الموقف الثاني: يدين العدوان الخارجي بوضوح وأيد الدفاع عن استقلال الوطن.

فقد أصدرت الأمانة العامة للتنظيم بياناً في ٢٧ مارس ٢٠١٥م رفضت فيه التدخل العسكري، وأيدت شرعية هادي، وأوضحت فيه أن موقفها من الأحداث جاء "انطلاقاً من مواقف التنظيم المبدئية والثابتة التي أعلنها وعبَّر عنها في البيانات والبلاغات والتصريحات الصادرة عنه، وفي المقابلات والمؤتمرات الصحفية، وتضمنتها الأوراق والرؤى السياسية المقدمة للمتحاورين، وأهمها ما جاء في رسالتي التنظيم؛ الأولي في ٩ مارس ٢٠١٥م، والثانية في ٢٠ مارس ٢٠١٥م، والتي في المجمل مثلت وتمثل مواقفه من الأحداث المتسارع إيقاعها على الساحة الوطنية، وجميعها مجسدة لاحترام حرية الرأي والتعبير، والتأكيد على استقلال وسيادة ووحدة الوطن والدفاع عنه، والالتزام بالحوار وسيلة حضارية وحيدة لحل المشاكل والأزمات، ورفضه للعنف بكافة أشكاله وأنواعه واستخدام القوة لفرض الرؤى والآراء والمواقف والمطالب من أي طرف كان وتحت أي مبرر، وبالرغم من استحسان مختلف الأطراف لمواقف التنظيم والترحيب بها، فإن البعض قام بعملية التمدد في المحافظات، وتقويض السلطة الشرعية بقوة السلاح، وممارسة العنف ضد المتظاهرين السلميين، والتمادي في ممارساته التي بلغت حد الانقلاب على الشرعية التوافقية والدستورية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والسعي للهيمنة والسيطرة على المؤسسات، ومحاولة فرض سلطة الأمر الواقع في العاصمة، و

١- **خلافات سعودية إماراتية حول تقاسم النفوذ في اليمن مقابلات وتحليلات سياسية**، الكرامة نيوز؛ متوفر على الرابط:
http://alkaramahnews.com

الاستقواء بالخارج، والتصرف بما يوحي أنها باتت تشكل خطراً على الأمن الإقليمي والدولي. مما أدى في مجمله إلى استدعاء تدخل عسكري خارجي (الذي نرفضه، ولم نكن في حاجة إليه) أدى إلى انتهاك السيادة وإلحاق الضرر بالمكتسبات الوطنية، وسيكون له تداعيات سبق أن حذر التنظيم منها، وبذل جهوداً صادقة ومخلصة لاحتوائها والحيلولة دون وقوعها"[١].

أما الموقف الآخر للتنظيم، والذي تبناه كوادر وأعضاء التنظيم، فقد أُعلن عنه في مؤتمر صحفي عقد في المركز الثقافي بصنعاء يوم ٢٧ مارس٢٠١٥م، حيث أصدر عدد من قيادات وكوادر التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري بياناً هاماً أدانوا فيه العدوان الهمجي السعودي على اليمن، وأكدوا على رفضهم لما تقوم به بعض من قيادات التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الموجودة في الرياض من استعداء للخارج على اليمن، ودعوته للتدخل في الشأن الداخلي اليمني، كما أكدوا على النقاط التالية:

١- تمسكنا بالاستقلال الوطني، ورفضنا للعدوان السعودي الخليجي على بلادنا، ونهيب بأبناء شعبنا العظيم الوقوف في مواجهة هذا العدوان باعتباره تدخلاً خارجياً وعدواناً سافراً في الشأن اليمني ضمن المؤامرة الإمبريالية والرجعية العربية لدول الخليج.

٢- دعوة القوى السياسية المتحاورة في (الموفنبيك) إلى ضرورة الانتهاء السريع بالتوصل إلى توافق سياسي لحل الأزمة السياسية، وسد الفراغ على قاعدة الشراكة الوطنية، ومرجعيته مخرجات الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة، لإدارة الدولة في الفترة الانتقالية، من خلال مجلس الرئاسة، الجمعية الوطنية، حكومة الوحدة الوطنية، مجلس الشورى والهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار، ونحملها مسؤولية أي تداعيات قد تحدث بسبب التأخير في إنجاز اتفاق حل الأزمة.

٣- إصدار القوانين الأساسية، مثل قانون الانتخابات، واستكمال صياغة الدستور لعرضه على الشعب للاستفتاء عليه، وإجراء الانتخابات الرئاسية للانتقال للوضع الجديد.

١- التنظيم الناصري يوضح موقفه من التطورات الجارية ويتقدم بمبادرة لإعادة تطبيع الأوضاع في اليمن (نص البيان) الوحدوي نت؛ متوفر على الرابط:

http://www.alwahdawi.net/mobile/news_details.php?sid=13393

٤- رفض وإدانة أي تحالفات سياسية تهدف إلى خلق المزيد من الصراعات، وتأزيم الوضع السياسي، وصب المزيد من الزيت على نار الأزمة باستدعائها للخارج، وعليه نعلن رفضنا لمشاركة بعض من قيادات التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في ما يسمى بالتكتل الوطني للإنقاذ، وأن هذه المشاركة لا تعبر إلا عن أشخاص المشاركين فيه، ولا تعبر بأي حال عن الناصريين.

٥- استنكارنا وإدانتنا للجريمة البشعة التي أقدمت عليها العصابات الإجرامية الداعشية ضد أبناء شعبنا، وهم يؤدون صلاة الجمعة في مسجدي بدر والحشحوش في صنعاء، وكذا إدانتنا وشجبنا للجريمة البشعة الذي تعرض لها منتسبو قواتنا المسلحة والأمن في كل من عدن ولحج من مليشيات هادي والعناصر الإرهابية.

٦- رفض جميع أساليب التحشيد المناطقي والمذهبي التي يتم ممارستها من أي قوى سياسية أو اجتماعية، والتي باتت تشكل غطاءً لكل العمليات الإجرامية الداعشية ضد أبناء شعبنا. التأكيد على أن الصراع الجاري حالياً في اليمن، هو صراع سياسي بامتياز، صراع بين مشروعين، مشروع التغيير والتحرر واستقلال القرار الوطني، ومشروع التسلط والاستبداد والفساد والتبعية، وليس صراعاً مناطقياً ولا مذهبياً.

٧- التأكيد على ضرورة حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً بما يقطع الطريق أمام المواقف الانتهازية المتاجرة بها.

٨- التأكيد على أن تطبيق العدالة الانتقالية هو الحل الوحيد الصحيح لتجاوز آثار صراعات الماضي بعيدا عن التشفي والانتقام، وتمكين شعبنا من الانطلاق نحو بناء مستقبل جديد يستوعب الجميع في إطار مصلحة الوطن، مستقبل خالٍ من الأحقاد والضغائن.

٩- أخيراً نعلن وقوفنا إلى جانب القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية للحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وسيادته واستقلاله والتصدي للعدوان السافر على بلادنا الذي تقوده السعودية، ونؤكد على ضرورة تحلي أفراد القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية بأعلى درجات الحيطة والحذر والتفاني في الحفاظ على أرواح المواطنين كل المواطنين وأمنهم واستقرارهم وصيانة ممتلكاتهم دون تمييز"[1].

١- كوادر من الوحدوي الناصري يدينون العدوان على اليمن، الثورة نت؛ متوفر على الرابط:

خلاصة الكلام يلاحظ أن هناك موقفين مختلفين داخل التنظيم، وأن هناك إشكالية تتمثل برفض كوادر التنظيم للموقف الذي تتبنه الأمانة العامة، والقائم على الوقوف مع الشرعية، ورفض العدوان؛ لأن كوادر التنظيم يعتبرون أن التأييد للشرعية هو الوجه الآخر لتأييد العدوان، وذلك؛ لأن شرعية هادي المفقودة هي من استدعت العدوان، وأن الدفاع عن استقلال وسيادة الوطن هو الموقف المبدئي الذي يجب الالتزام به.

وفي آخر بيان صادر عن الأمانة العامة للتنظيم في ختام اجتماعها الذي عقد خلال الفترة: ١٢ - ٢٣ أكتوبر٢٠١٦م، نلاحظ الآتي:

(١) - جاء البيان بصيغة تشير إلى انخراط الأمين العام في صف المليشيات المساندة للعدوان، وبشكل فاضح، ذلك من ناحية، وهناك، من ناحية أخرى، من يشكك بانعقاد ذلك الاجتماع أصلاً؛ لأن معظم أعضاء الأمانة العامة في الرياض، وأن الأمين العام عبدالله نعمان في جبهات تعز المحاصرة، وأنه من الصعوبة عقد مثل هذا الاجتماع؛ لعدم توفر النصاب الشرعي لعقده.

(٢)- يصف الأمين العام مرتزقة العدوان بأنهم أصحاب حق ومشروع وطني، وأن من يدافع عن الوطن هو الطرف المعتدي، وكأنه بذلك لا يرى الجرائم البشعة والمجاز الفظيعة للعدوان السعودي. فبحسب البيان: "حيا الأمين العام أبطال المقاومة لشعبية والجيش الوطني، وفي مقدمتهم كوادر وأنصار التنظيم الذين يسطرون أروع الملاحم البطولية في معارك الشرف والكرامة؛ لانتزاع الوطن ومستقبل أجيال اليمن من بين مخالب المغامرين المناطقيين والسلاليين العنصريين" مؤكداً على: "أن النصر المؤزر سيكون حليفهم؛ لأنهم أصحاب حق ومشروع وطني، بينما الطرف المعتدي يزهق أرواح الأبرياء الطاهرة لمجرد إشباع غريزة متوحشة يتلذذ أصحابها بمشاهد الدم المسفوك والأشلاء المتناثرة"[١].

ثانياً: الأسباب والدوافع

من الواضح أن أسباب تبني بعض قيادات التنظيم لموقفها المؤيدة للعدوان هي:

---

http://www.althawranews.net/archives/112645

١- **أول حزب سياسي يحذر: ثورة الجياع ستقلب الطاولة على الجميع (نص البيان)**، الرصيف برس؛ متوفر على الرابط:
http://alrasefpress.net/

١- تأثير المال السعودي الذي دفع بهذه القيادات نحو تحقيق منافع شخصية.
٢- تمكن حزب الإصلاح في إطار تحالف اللقاء المشترك من التأثير على هذه القيادات، وجعلها تابعة له وتدور في فلكه.
٣- التمسك بشرعية هادي المدعومة من دول العدوان والمجتمع الدولي اعتقاداً منهم أن ذلك يضمن عودتهم، كأشخاص للمشاركة بالسلطة.
٤- الاستسلام والانجراف للتعبئة الطائفية التي تنامت في محافظة تعز والمحافظات الجنوبية نتيجة تراكمات الممارسات الخاطئة خلال العقود الماضية.

ثالثاً: مدى توافق الموقف مع مبادئ التنظيم

من المؤكد أن الاختلاف في الموقفين ليس تكتيكاً، بل اختلافاً حقيقياً، وأن الموقف ضد العدوان بوضوح والدفاع عن استقلال الوطن يعد موقفاً مبدئياً بالأساس، في حين أن الموقف الآخر المؤيد لشرعية هادي والرافض للعدوان، ثم تأييد العدوان بعد ذلك يعد موقفاً ملتبساً، ومرتهناً للعدوان، ولمصالح العناصر المتواجدة في فنادق الرياض، وقد كشفت الرسالة التي وجهها كوادر التنظيم إلى الأمانة العامة بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٥م، والتي طلبوا فيها من قيادة التنظيم أن تحدد موقفاً واضحاً وملتزماً بالخط الناصري من الأحداث التي مرت ويمر بها الوطن، وأن ترد على عدد من الاستفسارات على النحو التالي:

١- لماذا كان موقف ممثل التنظيم متشدداً أثناء حوار موفمبيك في ظل تكرار مقاطعته لجلسات الحوار والانسحاب منها بشكل بدا فيه، وكأنه يمثل نفسه، ولا يمثل تنظيماً، ويريد افتعال الأزمات والخلاف مع مكون أنصار الله بما لا يخدم العملية السياسية للوصول إلى اتفاق يخرج البلد من أزمته، وكان المفترض أن يبذل ممثل التنظيم كل جهد ممكن لاستمرار الحوار، لا أن يكون أول طرف يبادر لمقاطعته، بل ولم يتوقف الأمر عند المقاطعة فحسب، بل تعدى ذلك لطرح موقف عدمي تضمن مطالب غير عملية كشروط للعودة للحوار؟
٢- لماذا اتسم موقف قيادة التنظيم بالغموض من استقالة الحكومة واستقالة الرئيس وترك البلد للفراغ الدستوري؟
٣- لماذا تغاضت قيادة التنظيم عن سلوك الرئيس المستقيل، والذي تميز بالمماطلة

في تنفيذ ما كان مطلوبا منه مثل: النقاط الـ (٣١)، ومخرجات الحوار واتفاق السلم والشراكة؟

٤- لماذا نزلت قيادات من التنظيم إلى عدن بعد هروب هادي إليها واللحاق به، وظهور تلك القيادات مع بن حبتور في إعلان بيان تضمن دعوة الخارج للتدخل والمملكة السعودية بالاسم؟

٥- لماذا سافرت بعض قيادات التنظيم إلى الرياض دون تفويض من اللجنة المركزية في قضية بالغة الأهمية تتصل بمستقبل البلد، وليست مهمة روتينية . فما بالكم والسفر كان قبل بدء العدوان بأيام؟

٦- لماذا تأخر صدور بيان يحدد موقف التنظيم من العدوان، بينما كان أسرع الأحزاب في إصدار بيانات يحدد فيها موقفه من أحداث أقل شأناً من العدوان، ولم يصدر البيان إلا بعد الضغوط والمطالبات من بعض الأعضاء، ومع ذلك جاء البيان مخيباً للآمال، وخالياً من أي إدانة للعدوان، بل إنه لم يدن استهداف الأطفال والمدنيين، واكتفى بالرفض، والفرق بين رفض العدوان وإدانته لا تخفى عليكم، بل إن محتوى البيان حمل تبريراً ضمنياً؟

٧- كيف صمتت قيادة التنظيم عن ظهور الأمين العام السابق في القمة العربية خلف الرئيس المستقيل، وهو يطالب السعودية والدول العربية بمزيد من التدخل في الشأن الوطني، وهذا يمثل خرقاً للدستور والقانون ويعرض أمن اليمن واستقراره وسيادته واستقلاله للخطر، ونحن نعلم أن الأمين العام السابق عُيِّن مستشاراً للرئيس المستقيل عن مكون التنظيم، وليس بصفته الشخصية؟

٨- كيف صمتت قيادة التنظيم عن التحشيد الطائفي الذي تؤججه بعض الأطراف السياسية الممولة والمرتبطة بآل سعود، بل وصمتت عن مشاركة أعضاء من التنظيم في التحشيد المناطقي المذهبي؟

٩- لماذا صمتت قيادة التنظيم عن الوجود المسلح للجماعات المتطرفة في مأرب، وعن الإرهابيين الذين تم جلبهم من كل أقطار العالم إلى مأرب تمهيداً لإعادة إنتاج الحالة السورية في بلادنا؟

١٠- كيف توافق مشترك تعز في الاعتراض على تواجد قوات الأمن الخاصة في تعز، وهو أمر دستوري، ورفض إدانة العدوان السعودي؟

١١- في الوقت الذي كنا فيه ننتظر منكم إصدار بيان يدين العدوان ويدين حزب الإصلاح؛ لتأييده للعدوان العسكري، فإذا بنا أمام بيان باسم الأمانة العامة - لا ندري متى وكيف اجتمعت - يدين الاعتقالات التي طالت بعض من قيادات الإصلاح.

وبناء على ما سبق؛ فإننا إخوانكم في التنظيم الموقعين على هذه الرسالة نطالبكم بتحمل مسؤوليتكم، وإصدار بيان يتضمن موقفاً ناصرياً ملتزماً وواضحاً يتضمن بالحد الأدنى النقاط المحددة أدناه خلال أربعة أيام من تاريخ هذه الرسالة، ودعوة اللجنة المركزية للانعقاد وبمشاركة كوادر التنظيم، ما لم، فإننا حفاظاً على التنظيم سنتخذ خطوات وفقاً للقوانين النافذ :

١- إدانة العدوان الغاشم على بلادنا والوقوف إلى جانب شعبنا بالرد على العدوان، ومساندة قواتنا المسلحة والقوى الشعبية في مواجهة العدوان بكل قوة.

٢- إدانة العملاء الذين دعوا العدوان الخارجي، وفي مقدمتهم الرئيس المستقيل فاقد الشرعية، ومن يقف معهم في الرياض، ومطالبة محاكمتهم بتهمة الخيانة العظمى.

٣- تجميد عضوية الإخوة الذين شاركوا في لقاء عدن، والذين ذهبوا إلى الرياض - باستثناء من حدد موقفاً - إلى حين انعقاد المؤتمر الوطني العام الثاني عشر، ودعوة اللجنة المركزية لانتخاب قيادة بديلة.

٤- إدانة التجمع اليمني للإصلاح الذي أعلن تأييده للعدوان متحللاً من دستور وقوانين الجمهورية اليمنية"[١].

إنّ المبادئ والقيم الناصرية التي قام عليها التنظيم وتاريخه النضالي لا تتطابق مع موقف الأمانة العامة، والتي ألحقت بممارساتها العار بسمعة التنظيم وتاريخه النضالي.

وإذا ما وقفنا أمام قرارات اللجنة المركزية للتنظيم، فإنها تؤكد على: "أن محاربة الإرهاب قضية وطنية عامة تقتضي حشد كافة الجهود الحكومية والشعبية لمواجهة الإرهاب، وإنها في ذات الوقت ترفض رفضاً قاطعاً أن تكون بلادنا ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، كما تعبر عن إدانتها لانتهاك السيادة الوطنية تحت أي مبرر كان".

١- الإخوة أعضاء الأمانة العامة صفحة **ناصريون ضد العدوان الصهيوسعودي** على اليمن، متوفر على الرابط:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1577029002558291&id=1576296059298252

الفقرة السابقة مقتطفة من القرارات الصادر عن الدورة الخامسة عشرة الاعتيادية للجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري (دورة الفقيدين ياسين عبد الله غانم القرشي وعبد الجليل قائد حسن) المنعقدة خلال الفترة: ٢٥ – ٢٧ أبريل ٢٠١٤م قبل انعقاد المؤتمر العام الـ (١١)، وقد أكدت قرارات المؤتمر على الموقف نفسه.

معلوم أن قرارات المؤتمر العام تعد ملزمة لكافة المستويات القيادية، كما تعد قرارات اللجنة المركزية ملزمة للأمانة العامة، إلا أن مواقف الأمين العام السابق والحالي ضربت بكل ذلك عرض الحائط، فبدلاً من إدانة العدوان الخارجي احتراماً للمبادئ الوطنية والفكرية للتنظيم وقرارات مناضليه، ذهب الأمين العام (العتواني) إلى الرياض، وأيد العدوان، بل وشارك في طلبه مع الخائن هادي، يومها حاول أعضاء الأمانة العامة تبرير ذلك، وقالوا: إن العتواني ذهب مع هادي بصفته مستشاراً، ولا يمثل التنظيم، وعندما وقع العتواني على الرسالة المهينة التي شكروا فيها أوباما على دعمه للعدوان، حاولت الأمانة العامة التبرير والترقيع بقولها: "اطلعت الأمانة العامة على الرسالة الموجهة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق أوباما، والتي تضمنت اسم سلطان حزام العتواني عضو الأمانة العامة، وهي إذ تنفي أي علم مسبق لها بذلك تشير إلى أن ما تضمنته تلك المذكرة لا يعبر عن رؤية ومواقف الأمانة العامة للتنظيم". وهنا نلاحظ مدى ضعف أعضاء الأمانة العامة وإقرارهم بأنهم مغيبين، إلا أنهم صعقوا عندما وجدوا الأمين العام الحالي (عبدالله نعمان) المتواجد في تعز قد تحول إلى عميل للعدوان السعودي نهاراً جهاراً، كقائد ميليشوي لجبهة الضباب يدير ميليشات تعمل بالتنسيق مع جماعات من تنظيم القاعدة الإرهاب وحزب الإصلاح، ويتسلم الأموال والأسلحة عبر الإنزال الجوي من طائرات العدوان، ويوقع باستلام الدعم المقدم من قيادة التحالف العدواني المتواجدة في مدينة عدن، وأمام ذلك المشهد الفاضح والمرفوض من قواعد التنظيم، والذين عبروا عن موقفهم في بيانات كان آخرها البيان الوطني الصادر في ٩ أكتوبر ٢٠١٥م عن أمناء سر فروع التنظيم لتسع محافظات، إلا أن الأمانة العامة مازالت على حالها معنية بتبرير العمالة للعدوان السعودي أو الوقوف لتشكك بأي موقف حر وشريف من قبل أعضاء التنظيم، وذلك من خلال إصدار بيانات تنفي فيها علاقة كل أعضاء التنظيم الشرفاء والأحرار بالتنظيم أو تكذب مواقفهم.

النتائج والأثر:

مما لا شك فيه إن التنظيم يتعرض للتفكك بسبب مواقف أعضاء الأمانة العامة الخاضعين للعناصر المتواجدة بالرياض، إلا أن كوادر وقيادات التنظيم الشرفاء قد تداعوا، وانطلقوا؛ لمواجهة هذا المخطط، وهم منخرطون في العمل والتحرك المستمر لعقد الاجتماعات واللقاءات التنظيمية المستمرة تحت شعار: (ناصريون ضد العدوان الصهيوسعودي) بهدف فضح وتعرية القيادات التي ارتهنت للسعودية، وتفنيد حججهم، وصولاً إلى عقد مؤتمر لاستعادة التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وإعادته إلى موقعه النضالي المتسق مع تاريخه النضالي المشرف، والملتزم بمبادئ وقيم الفكر الناصري والمشروع العربي التحرري من أجل الانتصار لكل القضايا المصيرية على الصعيد الوطني والقومي، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من معسكر المقاومة والممانعة والتحرر من الإمبريالية والصهيونية.

الحزب الاشتراكي اليمني:

تشكّل الحزب الاشتراكي بتوحد عدد من الأحزاب والتنظيمات اليسارية، وأعلن بهذا الاسم في مؤتمره الأول في التاسع من مارس ١٩٧٩م، وهو ذو توجه ماركسي، ومن أهم رؤساء الحزب: عبدالفتاح إسماعيل، وعلي ناصر محمد، وعلي سالم البيض، وعلي صالح عباد، ويعتبر الحزب أحد مؤسسي مكون اللقاء المشترك الذي تأسس في مطلع عام ٢٠٠٣م.

أولاً: الموقف من عاصفة الحزم

مع بداية العدوان لم يحدد الحزب الاشتراكي موقفاً صريحاً لرفض عاصفة الحزم، لكنه أكد رفضه لنهج الحروب، ودعا إلى التخلي عن لغة السلاح والعمل في إطار المصلحة الوطنية للشعب اليمني، وطرح الناطق الرسمي للحزب عدداً من النقاط معتبراً أنها تأتي في إطار دعوة الحزب الاشتراكي المتكررة لرفض الحروب، مطالباً ضمن تلك النقاط بإيقاف الضربات الجوية لعملية عاصفة الحزم المتمثلة بالغارات الجوية لدول التحالف في هذه الحملة[1].

لكن موقف الحزب ذاك ما لبث أن تغير بعد لقاء وفد من الحزب مع هادي بالرياض؛

١- الحزب الاشتراكي اليمني يؤكد رفضه لعملية ''عاصفة الحزم '' ضد الحوثيين وعفاش، **شبوه برس**، ٢٨ - مارس ٢٠١٥؛ متزفر على الرابط:
http://www.yemeress.com/shabwaahpress/27280

إذ أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور عبدالرحمن عمر السقاف في تصريحاته لصحيفة (عكاظ) السعودية أن: "عاصفة الحزم وإعادة الأمل جاءت لحماية الأمن القومي اليمني والعربي والعالمي ودعم العملية السياسية اليمنية"[١].

في مقابلة مع الصراري عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في حلقة يوم ٥ مارس ٢٠١٦م من برنامج (الواقع العربي) على قناة الجزيرة، والتي سلطت الضوء على أبعاد إعلان الحزب الاشتراكي اليمني تأييده الشرعية والتحالف العربي الداعم لها، برر الصراري هذا التحول في موقف الحزب بقوله: "أن طريقة التعبير عن مواقف الحزب من التحالف العربي اختلفت بعض الشيء، ففي بداية عاصفة الحزم دعونا إلى السلام؛ لأن حزب الانقلابيين استدعى حرباً خارجية، لكن أمام التمدد العسكري العنيف للانقلابيين أيدنا التحالف والمقاومة الشعبية باعتبار أننا نخوض حرباً دفاعية أمام عدوان غاشم"[٢].

إلا أن كوادر الحزب في الداخل كان موقفهم هو الرفض للعدوان، ولكل الممارسات التي أقدمت عليها قيادة الحزب، فقد تداعى كوادر وأعضاء الحزب فيما بينهم، وشكلوا اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر الاستثنائي العام للحزب الاشتراكي اليمني، والتي بدورها عقدت مؤتمرها الصحفي في ٢٠ يونيو ٢٠١٦م في العاصمة صنعاء، حيث ألقي فيه البيان الصادر عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر متضمناً توضيحاً لموقف أعضاء الحزب من كل الأحداث، إذ قالت اللجنة في بيانها: "أن بلادنا تواجه عدواناً إجرامياً منذ أكثر من عام، وتعيش ظروفاً استثنائية ومصيرية نتيجة هذا العدوان الاستعماري المهدد لوجودها ووحدتها وهويتها وسلامتها أرضاً وإنساناً، بينما أقدمت القيادة في حزبنا الاشتراكي، على الغدر بالوطن وموالاة العدوان والمشاركة فيه سراً وعلناً بأجهزته ومؤسساته وعصاباته وتسلم الأموال منه، والدعوة والتآمر؛ لفتح أبواب البلاد وثغورها أمام قوى العدوان والاحتلال، ثم توجت كل هذا بالانتقال الوقح إلى غرف عمليات العدوان والاحتلال والمشاركة في إدارته؛ لتخون بذلك الوطن وكافة الأعراف والقيم

١- الحزب الاشتراكي: **عاصفة الحزم أنقذت الأمن القومي اليمني والعربي**، أخبار اليوم؛ متوفر على الرابط:
http://www.newsalyoum24.com/yemenow/12643.html

٢- **أي أبعاد لتأييد الحزب الاشتراكي للشرعية والتحالف؟** المصدر صدى عدن والجزيرة نت: متوفر على الرابط:
http://www.sadaaden.uk/m/read-news.aspx?id=323313

التي عرفتها البشرية، وأمام هذا الحدث الجلل والمشين، تداعى أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني وكوادره، لعقد اجتماعات حزبية موسعه ومتواصلة (تحت شعار اشتراكيون ضد العدوان)، لاستعادة الحزب الاشتراكي اليمني وروحه الوطنية الثورية المغيبة بفعل البيروقراطية والفساد الممنهج، واستعادة صوته الوطني وسياسته وهويته الاجتماعية الوطنية، كمعبر عن مصالح وأحلام أوسع جماهير الشعب والقضية الوطنية، والعودة به إلى موقعه النضالي التاريخي كمحارب في سبيل العدالة والمساواة ومعالجة كافة المظلوميات في الإطار الوطني الديمقراطي، وفي سبيل إنجاز مهام التحرر الوطني والاجتماعي، وإلى جانب جميع المحاربين من أجل هذه القضايا المصيرية"[1].

ثانياً: الأسباب والدوافع

من الواضح أن أسباب تبني قيادات الحزب لموقفها المؤيد للعدوان هي:

١- تأثير المال السعودي والسعي نحو تحقيق منافع شخصية.

٢- تمكن حزب الإصلاح في إطار تحالف اللقاء المشترك من التأثير على هذه القيادات وجعلها تابعة له وتدور في فلكه.

٣- رضوخ الحزب لتوجه الفصائل الجنوبية المؤيدة للعدوان.

ثالثاً: النتائج

إن مواقف قيادة الحزب المؤيدة للعدوان قد أثرت على الحزب، وأحدثت شقاً رأسياً وأفقياً لكوادر الحزب مما أدى في المحصلة إلى وقوف عدد من القيادات والقواعد التي أدانت العدوان بوضوح في مواجهة مع القيادات المرتهنة للعدوان، وتشكيل لجنة تحضيرية تسعى لعقد المؤتمر الاستثنائي الأول للحزب بهدف استعادة الحزب وإعادته إلى موقعة النضالي.

حزب اتحاد الرشاد السلفي:

قبل الإعلان عن تأسيس حزب اتحاد الرشاد كانت قد ظهرت جماعات عدة من التيار السلفي في اليمن مثل جماعة (دار الحديث) في منطقة دماج في محافظة صعدة، و(جمعية الحكمة) في محافظة تعز، و(جمعية الإحسان) في محافظة حضرموت.

ويعد حزب اتحاد الرشاد السلفي أول كيان سياسي يجمع التيار السلفي على مستوى

١- بيان اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر الاستثنائي العام للحزب الاشتراكي اليمني، موقع النجم الثاقب؛ متوفر على الرابط: http://www.nthnews.net/

محافظات اليمن، حيث تم إشهار الحزب في العاصمة صنعاء في ١٥ يوليو ٢٠١٢م، ويرأس الحزب محمد موسى العامري، فيما يتولى أمانته العامة عبدالوهاب الحميقاني.

وقد أدرجت الولايات المتحدة الامريكية أمين عام الحزب عبد الوهاب الحميقاني في لائحة داعمي الإرهاب، مؤكدة على أنه قد استغل منصبه، كرئيس لمنظمة خيرية يمنية من أجل جمع الأموال، وإرسالها إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، كما اتهمته بتسهيل التحويلات المالية من داعمي القاعدة في السعودية إلى اليمن[١].

أولاً: الموقف من عاصفة الحزم

لقد رحب حزب الرشاد بعاصفة الحزم، فهو يؤيد عاصفة الحزم وشرعية هادي، وشارك في مؤتمر الرياض، ومع بداية العملية اندفع العديد من المنتمين للتيار السلفي إلى المشاركة في القتال ضد الحوثيين، كأفراد ضمن منظومة القبائل المقاتلة في الجوف ومأرب وغيرهما من جبهات القتال.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك من يشير إلى احتمالية تحول أعداد من المنتمين للتيار السلفي إلى الانضمام للتيار الجهادي في غمار عملية عاصفة الحزم من أجل الانتقام من الحوثيين لما فعلوه بهم وبأسرهم وقبائلهم، وهذا ما يمكن أن يؤثر بشكل ملحوظ في توجهات التيار السلفي في الفترة القادمة[٢].

ثانياً: الأسباب

١- يعتبر المكون السلفي أكثر التيارات الإسلامية التي وجدت في عاصفة الحزم لحظة فارقة لإعلان الحرب المقدسة ضد خصومهم من الشيعة، فتولّد ما يمكن وصفه بالتوحد السلفي المؤيد للعاصفة من خلال رؤية مذهبية محضة لا سياسة فيها[٣].

ويمكننا القول: إن التيار السلفي المتأثر بالوهابية في الوطن العربي اعتبر العاصفة حرباً ضد الرافضة وخططهم الشيعية في المنطقة العربية، وقد صرح عدد من مشايخهم بأن التدخل العربي (العدوان) في اليمن يعد واجباً شرعياً.

١- **واشنطن تدرج أمين عام الرشاد عبدالوهاب الحميقاني وأكاديمي قطري في لائحة داعمي الإرهاب** المصدر أونلاين . يوسف قاضي؛ متوفر على الرابط:

https://www.google.com/amp/almasdaronline.com/article/52924/amp?client=safari

٢- **تيارات الإسلام السياسي في اليمن و"عاصفة الحزم".. المواقف والتداعيات**، علي بكر مجلة السياسة الدولية،؛ متوفر على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/

٣- **الإسلاميون و "عاصفة الحزم" .. بين الرغبة والرهبة**، مصطفى زهران موقع صحيفة الحوار الرابط http://elhiwardz.com/?p=9272

٢- اغتنام الفرصة للحصول على دور سياسي وموقع في السلطة، فعلى الرغم من أن الحزب يعد حزباً جديداً، إلا أن ارتباطهم بـ (هادي)، وتأييدهم عاصفة الحزم مكنهم من الحصول على مناصب ما كانوا ليحققوها، فقد عين رئيس الحزب العامري وزيراً لدولة، كما عين أحد قياداتهم مستشاراً لهادي .

٣- حماية رئيس الحزب من التهمة الموجهة إليه كداعم للإرهاب.

مدى توافق الموقف مع مبادئ الحزب:

بالرغم من أن الحزب يقوم على الفكر السلفي المتأثر بالفكر الوهابي، إلا أن الحزب كان قد أعلن عدداً من المبادئ عند إشهاره في عام ٢٠١٢م، وبحسب رئيسه، فإن الحزب يرفض "أي أعمال مسلحة غير مشروعة سواء كانت في صعدة وأبين وشبوة باليمن"، كما يرفض "أي وصاية أجنبية أو تدخلات خارجية تنتهك السيادة اليمنية".

وكان الدكتور موسى العامري قال في تصريح له بعد الإعلان عن الحزب: إن هذا الأخير "يحترم الحريات، ويرفض ما يسمى الإرهاب والاستبداد السياسي"، وانتقد في نفس السياق "الهجمات التي يشنها تنظيم تنظيم القاعدة ضد رجال الأمن والجيش في اليمن"[١].

تلك كانت تصريحات قادة الحزب قبل عاصفة الحزم، أما بعد العاصفة؛ فقد ضربوا بتلك التصريحات عرض الحائط، كما فرطوا بالسيادة الوطنية بتأييدهم العدوان الخارجي، وترحيبهم باحتلال المحافظات الجنوبية، بل وشاركوا في العدوان ودعموا تنظيم القاعدة وانخرط عدد من عناصرهم معه.

الحراك الجنوبي:

يتكون الحراك الجنوبي من أكثر من (٦٠) شخصية وكياناً سياسيّاً، وتشكل هذه المكونات فسيفساء سياسية متنوعة، وقد بدأ تشكيل الحراك الجنوبي بكيان جمعية المتقاعدين العسكريين والأمنيين المسرحين من عملهم، وكانت أولى مطالبهم هي المساواة بين الشمال والجنوب وإعادة المسرحين العسكريين والمدنيين، إلا أن سياسات التهميش والإقصاء دفعته لاحقاً للمناداة بالاستقلال لجنوب اليمن.

وثمة من يرى أن الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي مول بعض فئات من

١- "**اتحاد الرشاد**" أول حزب للسلفيين باليمن موقع الجزيرة نت http://www.aljazeera.net/

الحراك الجنوبي، وقدمهم في الحوار على أنهم ممثلون عن الحراك؛ لسحب البساط من الفصائل الأخرى التي رفضت الاعتراف بالحوار، متمسكة بمطالب الانفصال، وقد تبلورت مطالب بعض فصائل الحراك الجنوبي بفك الارتباط بين الشمال والجنوب، كما أن من تلك الفصائل من لا يعترف أصلاً بهوية الجنوب اليمنية، ويعتبر أن جنوب اليمن أرض محتلة من الشمال، فيما هناك فصائل أخرى تؤيد وجود حل يحافظ على الوحدة في إطار فيدرالي، بشكل يُنصف اليمن الجنوبي[١].

الموقف من عاصفة الحزم:

أيد فصيل (الحراك الجنوبي السلمي) عاصفة الحزم، ووقف مع شرعية هادي، ووقع ياسين مكاوي على رسالة الشكر التي وجهت إلى الرئيس الأمريكي على دعمه لشرعية هادي، ومساندته عاصفة الحزم، كما وقّع على كل البيانات المؤيدة لعاصفة الحزم وإعادة الامل، وهذا الفصيل هو الذي اختاره هادي للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، وليس له تأثير قوي في المشهد السياسي الجنوبي؛ لأنه يمثل نسبة بسيطة من الحراك الجنوبي.

وهناك قوى أخرى لا تتفق مع هادي، لكنها تؤيد عاصفة الحزم، ويمثل هذا الاتجاه علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية السابق، وشريك صالح في تحقيق الوحدة، والذي أصدر بياناً رحب فيه بعاصفة الحزم الموجهة ضد الحوثيين وصالح "المحتلين لدولة الجنوب"، ووجه التحية للمشاركين في العملية لوقوفهم مع "شعب الجنوب المظلوم والمقهور"، واعتبره قراراً طال انتظاره للتخلص من "جنرالات ومجرمي حرب احتلال الجنوب"، وينظر علي سالم البيض للرئيس هادي بأنه "رئيس دولة الاحتلال بالجنوب"، وطالب مؤيديه بالتحرك فوراً بطرد "المحتل اليمني"، ومن المواقف التي لم تعلن، ولكنها معروفة انطلاقاً من الطبيعة السياسية لمتبنيها، موقف حزب رابطة أبناء الجنوب العربي الحر[٢].

---

١ – **تعرف على أبرز الأحزاب والجماعات السياسية في اليمن وموقفها من التطورات الجارية** بثينة اشتيوي
http://www.sasapost.com/learn-the-most-prominent-political-parties-and-groups-in-yemen-and-its-position-on-the-ongoing-developments

٢ – واقع جديد: **مواقف أطراف الداخل اليمني من عاصفة الحزم** د. علي صالح موسى الثلاثاء، ٣١ مارس، ٢٠١٥ **موقع المستقبل** الرابط :
https://futureuae.com/

موقع إسرائيل من الصراعات الإقليمية وأثره على تطبيع العلاقات مع بعض الدول العربية

يحيى دبوق

كاتب ومحلل سياسي لبناني

رعونة العرب واختلاف مصالحهم وتعارضها، وفقدان الاستراتيجيات، والارتجال في المواقف، والامتناع عن الوحدة، إضافة إلى الانقسام والاحتراب الدائم، والانصياع شبه المطلق للمؤثر الخارجي، تُعدّ أحد أهم مداميك الأمن القومي الإسرائيلي. إسرائيل بذاتها، ككيان ومقومات، غير قادرة بالمطلق على مواجهة إمكانات وقدرات العرب، فلا طاقة لها بذلك ولا قدرة، إلا أن الرعونة العربية، وما هو قائم عليها، مكّنها وبقوة، من ترسيخ نفسها وحضورها في المنطقة، بل - وأيضاً - التطلع إلى ما وراء ذلك.

تعد الصراعات الإقليمية مطلباً صهيونياً منذ ما قبل زرع إسرائيل في فلسطين المحتلة، وأحد أهم مداخل ترسيخ الكيان بعد إقامته؛ إذ لا خلاف أن صراعات منطقة الشرق الأوسط، بما يشمل تموضع دولها وقواها في محاور متناقضة المصالح والأهداف، تعد بالنسبة لإسرائيل هدفاً لذاته، إذ إن ما يمكن أن ينتج عنها من فرص، من شأنه أن يحد من التهديدات، بل ويبددها.

نعم، لقد حمل ما عرف بـ (الربيع العربي) تغييرات في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل التي نظرت إليها بريبة وقلق بداية، إلا أن الفرص الكامنة في تلك التغييرات - التي ظهرت لاحقاً - تساوقت تماماً مع الاستراتيجيات الإسرائيلية، وتكاملت معها.

وبصورة عامة، تنظر إسرائيل إلى تطورات المنطقة نظرة طمأنينة نسبية قياساً بالماضي، فمحيطها المباشر، أو ما يعرف بدول القوس، وأيضاً الدائرة الثانية والثالثة من محيطها غير المباشر (دول الخليج وإيران....)، لا يشيران إلى تهديدات وجودية، ونسبياً هما لا يتضمنان وجود تهديدات استراتيجية إلا ما يرتبط بالساحتين السورية واللبنانية وإمكانات تنامي التهديد فيهما، ومن خلالهما. إلى ذلك، أعداؤها مشغولون بالتصدي لهجمات أصدقائها، فيما أصدقاؤها ينمّون علاقاتهم معها إلى حدود التحالف شبه المعلن.

النتيجة التي تحققت إلى الآن تعد بالنسبة لـ (تل أبيب) تحقيقاً لواقع، واتجاه واقع ما كان يخطر على بال مخططيها الاستراتيجيين، ومن ذلك: تعزيز أكثر للعلاقات مع

دول تجمعها بإسرائيل اتفاقيات تسوية (الأردن ومصر)، إبعاد أو تظهير إبعاد القضية الفلسطينية لدى أنظمة عربية وازنة في المنطقة، انقسام إقليمي ومذهبي وتقسيم محاور عداء بعيداً عن فلسطين وإسرائيل، مصالح وتهديدات مشتركة مع كثير من الأنظمة العربية، والتموضع جنباً إلى جنب انصياعاً لإرادة واشنطن. بالرغم من الفشل المدوي للسياسات الأميركية في المنطقة.

تهدف هذه المقالة إلى استعراض المقاربة الإسرائيلية - في البعد الزمني القريب - لصراعات المنطقة وتغييراتها، والفائدة التي تتوقعها منها، وتحديداً ما يتعلق بتبدل أو بتظهير تبدل محاور جيوسياسية لإسرائيل دور أساسي ومتقدم فيها إلى جانب بعض الدول العربية كحلفاء وشركاء. ستحاول المقالة أن تبتعد عن دائرة العوامل التي أدت مباشرة إلى نشوب الصراعات وأسبابها، إلا فيما يلزم، وتجْهد لإلقاء مزيد من الضوء على الرؤى الإسرائيلية لصراعات المنطقة كفرص مقابل تهديدات. الهدف الأخير للمقالة، والاستشهادات الواردة فيها، قد تكوّن معطى إضافياً يساهم في إدراك وفهم تموضعات بعض الدول العربية إلى جانب إسرائيل.

مدخل:

فاجأ (الربيع العربي) إسرائيل، كما فاجأ كثيرين. نظرت إسرائيل بدايةً بريبة وقلق إلى ما بدا لها اتجاهاً للتغيير لدى الشعوب العربية، واندفاعاً إلى عدم الانصياع المطلق لتوجهات حكامها، الأمر الذي أنذر بإمكان دفع أولئك الحكام لتغيير مواقفهم من إسرائيل، وتحديداً مسألة التسوية معها، وذلك منعاً لإثارة شعوبهم. من هنا، جاءت التسمية الإسرائيلية للهزة في العالم العربي بـ(الشتاء الإسلامي)[1]، بدلاً من مصطلح (الربيع العربي) الذي ساد في الغرب، وتبعته في التسمية لاحقاً كتابات ومواقف عربية.

إلا أن لقلق وخشية إسرائيل تحولا لاحقاً نحو التطلع لاستغلالهما كفرصة، وذلك

١ – **"الشتاء الإسلامي"**، آفي يسساخروف، ملحق صحيفة هآرتس ٢٠١١/١١/١٨. من أهم المقاربات الإسرائيلية لمصطلح "الشتاء الإسلامي"، ورد في محاضرة للخبيرة في الشؤون الأمنية، كرميت فيلانسي، بعنوان: الربيع العربي والشتاء الإسلامي والصيف الجهادي. ضمن سلسلة محاضرات تحت مسمى "مسائل للأمن القومي الإسرائيلي"، ألقيت المحاضرة بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٥م، من على منصة مركز أبحاث الأمن القومي في تل أبيب وبثت مباشرة بحسب ما يرد فيها، أن الربيع العربي الذي حمل آمال التغيير والدمقرطة وفرض إرادات الشعوب على حكامها، تحول إلى "شتاء إسلامي" مع بروز الحركات الجهادية السلفية والفوضى في أكثر من بلد عربي، وكما كان الربيع العربي مفاجئاً للاستخبارات والمراكز البحثية، جاء "الشتاء الإسلامي" ليكون مفاجئاً أكثر..

لتثبيت إسرائيل نفسها كحليف في محيطها المباشر والأبعد، خاصة مع انحراف (الربيع العربي) عن مقاصده الابتدائية الإصلاحية باتجاه التمحور والتدخلات الخارجية، ومصادرة الحراك الشعبي في أكثر من بلد عربي، وبالأخص بعد تولي الجماعات المسلحة السلفية الإرهابية زمام المبادرة بتسهيل، بل وبتمويل عربي وغربي؛ ما مكنها من مصادرة (الهبات) الشعبية وتحويل المواجهة من إصلاحية داخلية، إلى مواجهة متداخلة ومتشعبة، تقاطعت معها مصالح المحاور واستغلال الجماعات الإرهابية للدفع قدماً بالأجندات الإقليمية والدولية. نتيجة لذلك، وجدت إسرائيل نفسها أمام فرصة تشكل محورين اثنين متقابلين: (محور الاعتدال)، ومن ورائه الولايات المتحدة، الذي تطلع إلى استخدام (الثورات)، ولاحقاً الجماعات المسلحة، لإنهاء أو إشغال أو استنزاف (محور المقاومة) الذي يضم الدول والجهات المقاومة لمحور الاعتدال والمقابلة له في المنطقة. النجاح بدفع وتحويل الهزة الإصلاحية إلى ذراع كسر واستنزاف لمحور المقاومة، جاء ليصب في مصلحة إسرائيل، وعُدّ من قِبَلها صيرورة ذات فائدة استراتيجية يمكن البناء عليها لدفع مصالحها قدماً.

بعد أعوام على (الربيع العربي)، والتحول عن مقاصده الابتدائية، ودون الخوض في صيروراته، بات اللاعبون الإقليميون، وحلفاؤهم من الجماعات التابعة بما فيها (التنظيمات ما دون دولة)، ومن ورائهم - أيضاً - الدوليون، متموضعين ضمن محورين اثنين، فيما يشبه الصراع الوجودي: السعودية وتركيا وقطر وعدد من الدول الخليجية التابعة أو المتقاطعة معها في المصلحة، ومن ورائها الغرب الولايات المتحدة، أو ما بات يعرف بـ (الاعتدال العربي)، يندفعون هجومياً لإنهاء أو تحجيم أو إضعاف أو إشغال دول وجهات محور المقاومة الذي ثبت دفاعياً - وما زال - في صد الهجمات الدؤوبة عليه: إيران وسوريا واليمن وحزب الله، وفصائل مقاومة ناشطة في الساحة الفلسطينية.

الحلف والشراكة:

موقع إسرائيل من المحورين سالفي الذكر، تكفّل رئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو) بالإعلان والكشف عنه في مقابلة متلفزة بداية العام ٢٠١٦م[١]، حيث

١- مقابلة خاصة لنتنياهو من على مسرح مؤتمر دافوس مع الإعلامي الأميركي فريد زكريا على قناة cnn، بثت المقابلة مباشرة على القناة بتاريخ ٢٠١٦/٠١/٢١.

أشار إلى أن دول (الاعتدال العربي) لا تنظر إلى إسرائيل على أنها دولة عدوة، بل حليف وشريك. وهذا هو التوصيف الإسرائيلي الجامع تجاه موقف عدد من الدول العربية، وتحديداً الخليجية منها، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وذلك ضمن الاصطفافات والأحلاف الجديدة في المنطقة بعد التطورات الأخيرة الناتجة عن (الهزة الإقليمية)[1] التي لم تنه تداعياتها، ولم تستقر على نتائج نهائية حتى الآن.

توصيف نتنياهو لتموضع إسرائيل سبقه إليه مسؤولون إسرائيليون في الحكومة والكنيست، وأيضاً في المؤسسة الأمنية، مع إسهاب في الشرح والتحليل والأمل بمخاض يفضي إلى تحقيق مصلحة إسرائيل الكاملة من التطورات والاصطفاف العربي إلى جانبها. رأس الهرم السياسي في تل أبيب (نتنياهو) حدد في المقابلة سالفة الذكر أسس التعاون والتحالف مع بعض الدول العربية التي وصفها بـ (السنية) مقابل (الشيعية الإيرانية) - تماشياً مع مطلب تعزيز وترسيخ الشروخ المذهبية في المنطقة - مشدداً على واقع الشراكة وتحديداً مع السعودية بما يشمل المصالح، والنظرة إلى التهديدات وأسلوب مواجهتها، والمفضي بدوره إلى التحالف البيني.

وفي المقابلة المتلفزة تلك، أوضح نتنياهو أنه: "يوجد تغيير دراماتيكي في العلاقات الخارجية لإسرائيل في المدة الأخيرة بينها وجيرانها العرب. (السعودية)، كما هم كثر في العالم العربي، ترى في إسرائيل حليفاً وليس تهديداً". وفي المقابلة نفسها، أكد نتنياهو على شعار العداء المشترك لإيران، كرافعة شراكة وائتلاف مع (الاعتدال العربي السني)، وقال: إن الدول العربية المعتدلة "تواجه التهديد نفسه المتمثل بإيران وداعش، وهي تسأل (أي الدول العربية) عمّن يمكنه مساعدتها؟ وبطبيعة الحال، إسرائيل والدول العربية السنية ليسوا على طرفي نقيض".

وللدلالة أكثر على حسن العلاقة مع هذه الدول، ذكر نتنياهو أنه التقى بعض المسؤولين في الاتحاد الأوروبي، وطلب منهم أن يظهروا لإسرائيل الفهم نفسه الذي يظهره لها (جيرانها العرب) الذين (كانوا) هم الأعداء التقليديين (للدولة اليهودية).

١- "**الربيع العربي يتحدث الاستخبارات**"، "عاموس هرئيل"، صحيفة هآرتس، ٠٦/ ٢٠١٢/٠٧. وينقل الكاتب عن محافل استخبارية إسرائيلية أن الهزة في الشرق الأوسط، تلك التي لم يعد اسم الربيع العربي الذي حملته يناسبها منذ زمن بعيد، غيرت الكثير من المفاهيم في النظرة الاستخبارية للجيش الإسرائيلي تجاه ما يجري في العالم العربي.

وأضاف: "لدي طلب واحد، أن تعكس سياسة الاتحاد الأوروبي حيال إسرائيل والفلسطينيين، السياسة العربية السائدة تجاه إسرائيل والفلسطينيين"، معبّراً عن اعتقاده بأن إقامة علاقات بين إسرائيل والدول العربية المعتدلة "التي ترى في إسرائيل شريكاً لها لمواجهة خطر الإسلام المتشدد، قد تؤدي إلى حل الصراع مع الفلسطينيين، وليس النقيض". ولعل المحددات الواردة في كلام نتنياهو تختصر المقاربة الإسرائيلية.

النظرة إلى التهديدات:

حدد نتنياهو عنصر الشراكة مع (الدول العربية السنية)، وفي مقدمتها السعودية، في: مواجهة مشتركة لإيران وحلفائها. وبحسب تعبيرات عبرية: مواجهة (المحور الشيعي) الممتد من إيران مروراً بالعراق وسوريا، وصولاً إلى لبنان وفلسطين، بما يشمل حزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية، على أن يشمل ذلك - أيضاً - الساحة اليمنية، كجزء لا يتجزأ من هذا المحور[1].

دراسة معمقة صدرت عام ٢٠١٣م، عن (مركز أبحاث الأمن القومي) في تل أبيب[2]، أكدت على الواقع التحالفي بين إسرائيل وعدد من الدول العربية الخليجية المبني على المصالح المشتركة، مع توصيف لهذا الواقع على أنه إلى الآن (حلف غير ظاهر)، لكنه حلف فاعل ومؤثر ومتبادل. تشير تلك الدراسة إلى أنه بالنسبة لإسرائيل، يعد تعزيز الاتجاه الإقليمي مقابل إيران، مصلحة وضرورة. وهو الأمر الذي يفسر ما يحدث في السنوات الأخيرة بين إسرائيل و(المحور السني) الذي يخشى بدوره من إيران. وهذه المصلحة المشتركة - بحسب الدراسة نفسها - هي التي دفعت إلى الشراكة وتبادل المعلومات الاستخبارية والتنسيق البيني بين إسرائيل وممالك وإمارات الخليج، كما أن للجانبين، إضافة إلى المصلحة في مواجهة إيران والحد من نفوذها، مصالح إضافية تتعلق بمواجهة التطورات الأخيرة في المنطقة، وضرورة إبقاء الدول (المعتدلة) فيها

١- كعينة على استخدام هذا المصطلح الهادف، يمكن الإشارة إلى التقدير الاستخباري الإسرائيلي للعام ٢٠١٥، المنشور في صحيفة يديعوت أحرونوت يديعوت أحرونوت ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤، إذ يطلق التقدير مصطلح"المحور الشيعي" بدلاً من محور المقاومة، كما يريد في التقدير أنه المحور المتمثل في إيران وسوريا وحزب الله والحوثيين.

٢- **"قيامة المحور السني في الشرق الأوسط"**، يؤال غوجنسكي وغاليا ليندنشتراوس، نشرة "تقدير استراتيجي"، مركز أبحاث الأمن القومي. العدد الأول، نيسان ٢٠١٣.

بعيدة عن تداعيات ما يجري في المنطقة ومنع إسقاطها، الأمر الذي يمكن توصيفه بـ (حلف غير ظاهر) بين إسرائيل وهذه الدول.

أُضيف للمحور الشيعي، كتهديد وإن كان مؤجلاً، (التنظيمات السلفية الجهادية): داعش والقاعدة وأشباههما، إلا أن هذه الجهات - من وجهة نظر إسرائيل وعدد من الدول العربية - هي تنظيمات تمثل وسائل قتالية متقدمة في مواجهة المحور المعادي (الشيعي بحسب التعبيرات الإسرائيلية)، الأمر الذي يمكن التقاطع في المصالح معها، والتعايش معها طويلاً طالما أنها تنجز المهمة في محاربة المحور أو إضعافه أو إشغاله[١].

وتشير مقاربة تل أبيب، كما ترد على لسان مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية (دوري غولد)[٢]، إلى أن: "بعض الدول العربية تنظر على نحو متزايد إلى الشرق الأوسط من منظور إسرائيل"، وإلى أنه: "وسط المخاوف المتزايدة لدى الدول السنية من النفوذ الإيراني، خصوصاً في سوريا والعراق واليمن، تعقد إسرائيل مشاورات سرية حول الوضع الأمني مع دول عربية، بما في ذلك تلك التي ليس لديها علاقات رسمية"، في إشارة من دوري غولد إلى الدول الخليجية، وفي مقدمتها السعودية. بينما سبق لـ (غولد) نفسه أن أشار في حديث صحافي[٣]، إلى أن هذه اللقاءات تجري في الدول العربية نفسها، لا في أماكن محايدة، ولمح خلال زيارة له - في حينه - لجنوب أفريقيا إلى أن هناك: "زيارات رسمية إسرائيلية إلى دول الخليج، فإسرائيل تلقى اليوم استقبالاً جيداً في أجزاء عدة من الشرق الأوسط، بين البلدان العربية السنية".

وسبق لـ (غولد) أيضاً موقف أكثر إيضاحاً، مبني على النظرة المشتركة مع (الدول العربية السنية) لتهديد الاتفاق النووي الإيراني؛ إذ أشار في كلمة ألقاها أمام لجنة رؤساء الجمعيات اليهودية في الولايات المُتحدة[٤]، إلى أن: "الدول السنية في الشرق الأوسط هي حليفة لإسرائيل في مواجهة الخطر النووي الإيراني"، موضحاً أن المقصود من هذا التحالف مع "الدول السنية بزعامة السعودية"، إيجاد حل مناسب للاتفاق النووي

---

١ - "**اهتزاز الشرق الأوسط**"، عاموس هرئيل، صحيفة هآرتس، ١سبتمبر ٢٠١٤.

٢- صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية. ٨ أغسطس ٢٠١٦، **مقابلة مع غولد بوصفه مدير عام الخارجية الإسرائيلية، ومستشاراً مقرباً لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.**

٣- يديعوت أحرونوت ١٤ مارس ٢٠١٦.

٤ - مقتطفات من كلمة غولد أمام اللجنة كما وردت في صحيفة هآرتس ٣٠ يوليو ٢٠١٥.

السيء (مع إيران).

وفي إطار الكشف عن المصالح المشتركة، وأيضاً (العلاقة الاستراتيجية) البينية مع عدد من الدول العربية وفي مقدمتها السعودية، أثنى رئيس القسم الأمني السياسي في وزارة الأمن الإسرائيلية، اللواء عاموس غلعاد، على العلاقات الاستراتيجية الآخذة في التطور بين إسرائيل ودول عربية سنية جارة تعتبر معتدلة، وأضاف أنه: "في الدول السنية الجارة إقرار بأن إسرائيل تستحق منظومة علاقات؛ لأن إيران هي العدو رقم واحد لإسرائيل، وكذلك للسعودية"[1].

واللافت في المقاربة الإسرائيلية تلك، استخدام العبارات المذهبية في توصيف الدول الحليفة معها، كمحور سني في مقابل محور شيعي؛ إذ لتحقيق هدف استنهاض الشارع الإسلامي (السني) لمصلحة خيار الاصطفاف إلى جانب إسرائيل، لا بد من معارك تحمل عناوين مذهبية، وأداءً إعلامياً مذهبياً، وسياسة حقن مذهبي. وفي هذا الإطار ليس صدفة أن كل الخطاب الإسرائيلي الرسمي، وتحديداً على لسان نتنياهو وسائر المسؤولين الإسرائيليين، ومعه الخطاب الإعلامي ومقاربات الخبراء السياسيين، ومعاهد الدراسات، يتبنى المصطلحات نفسها التي تخدم هذا الاتجاه في التعبئة المذهبية. فمثلاً في إسرائيل يتبنون تسمية المحور الشيعي بدلاً من محور المقاومة، وكأن السنة لا علاقة لهم بالمقاومة، وتجري تسمية المحور المعادي للمقاومة وتدعمه إسرائيل بالمحور السني المعتدل، للإيحاء بأن إسرائيل إلى جانب السنة المعتدلين في مواجهة محور المقاومة.

الموقف من التكفيريين:

لا جدال أن الدول العربية الموالية للخيارات الأميركية، وعلى رأسها السعودية، تستخدم - في حد أدنى - الجماعات التكفيرية كوسيلة قتالية في مواجهة محور المقاومة. ثبت ذلك في أكثر من ساحة مواجهة، خيضت وما زالت، المواجهة فيها دائرة. ورغم غياب أو تغييب الإحاطة بالموقف الإسرائيلي في الإعلام العربي؛ إلا أن موقف تل

١ -مقتطفات من مداخلة غلعاد ورد في تقرير صحيفة معاريف ٢٠١٦/٠٤/٠٤. تحدث غلعاد في مؤتمر "الخضيرة أنرجيتكا ."نظم في تل ابيب من قبل مجلة "إسرائيل ديفينس "و"المعهد الإسرائيلي للطاقة والبيئة "و"بلدية الخضيرة "ومكتب العلوم الرئيسي في وزارة الاقتصاد ومركز المتعدد المجالات في هرتسيليا ووزارة الخارجية.

أبيب جاء وما زال متطابقاً مع موقف هذه الدول. لا يخفي المسؤولون الإسرائيليون موقفهم شبه المهادن للجماعات التكفيرية، باعتبارهم رأس حربة في مواجهة أعدائهم وإشغالهم، بل ذهبت تصريحات إسرائيلية رسمية إلى التأكيد على أن أي خيار بين تنظيم داعش وإيران؛ فإن القرار الإسرائيلي - بلا شك - سيتجه إلى تفضيل داعش. وزير الأمن الإسرائيلي السابق (موشيه يعلون)، وفي فترة توليه المنصب، أشار إلى ذلك من خلال تأكيده على أن: "إيران هي رأس أعدائنا، وإذا كان الخيار بينها وتنظيم داعش فأنا أفضل داعش"[١].

ويؤصل الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، الرئيس الحالي لمركز أبحاث الأمن القومي في تل أبيب، اللواء عاموس يدلين، الموقف من داعش وأشباهها، قياساً بالموقف من تهديد محور المقاومة، وذلك في إشارته ضمن مقابلة تلفزيونية إلى أنه: "بحسب رؤية حكومة إسرائيل؛ فإن سوريا من دون الأسد ونظامه أفضل لها، سواء حكم هذا البلد من بعده المتمردون العلمانيون السنة أو حتى جماعات القاعدة. المهم هو قطع الصلة بين إيران وحزب الله، الأمر الذي يعد تغييراً استراتيجياً مهماً جداً في ميزان القوى في الجبهة الشمالية"[٢].

وكان مركز بيغن - السادات، التابع لجامعة بن غوريون في النقب، وهو أحد أهم المراكز البحثية في إسرائيل، قد حدد في بحث معمق حول مصلحة إسرائيل من محاربة تنظيم داعش، بأنها في الامتناع عن إضعافه، ربطاً بالمهمة التي يضطلع بها في مواجهة محور المقاومة، مع التشديد على أن قتال التنظيم وغيره من التنظيمات الشبيهة به في العراق وسوريا، يعد خطأ استراتيجيا يوجب الابتعاد عنه[٣].

القضية الفلسطينية:

تراجُع القضية الفلسطينية على سلم أولويات الدول العربية، وتحديداً دول (الاعتدال العربي)، يعد من أهم الفوائد التي تحصلت عليها إسرائيل نتيجة للصراعات القائمة في

١ – ورد كلام يعلون خلال كلمة ألقاها في مؤتمر مركز أبحاث الأمن القومي – تل أبيب، تحت عنوان" : التحديات الأمنية لإسرائيل ١٩ يناير ٢٠١٦.

٢– أجرتها معه القناة الثانية العبرية ١٩ مارس ٢٠١٤.

٣ – "اجتثاث تنظيم الدولة الاسلامية خطأ استراتيجي"، افرايم كام، نشرة مركز بيغن السادات – جامعة بن غوريون. ٠٢أغسطس ٢٠١٦.

المنطقة وتخندق هذه الدول في المحور المعادي للمقاومة إلى جانب إسرائيل[١]. وبحسب تعبيرات عبرية[٢]. فإن السعودية و(الدول السنية) الأخرى المهدَّدة من (عدوانٍ) إيراني، لم تعد تجادل بأن إسرائيل، نتيجة الصراع مع الفلسطينيين، ليست مصدر التوتر والاضطراب في المنطقة، ولكن سوريا والعراق ولبنان واليمن كلها تقدم أمثلة صارخة على مدى سخافة مثل هذا الادعاء.

(نتنياهو) نفسه شدد في مداخلة له أمام كتلة حزب الليكود في الكنيست[٣] على أن: "دولاً عربية تدرك أن دولة إسرائيل هي عامل أول في النضال المشترك ضد الموجة الظلامية للإسلام المتطرف الذي يهدد ليس فقط بغمر منطقتنا، بل العالم أجمع". متابعاً حديثه بقوله: "اعتقد أن هكذا شراكة ربما تحمل في طياتها - أيضاً - فرصة في نهاية الأمر تدفع جيراننا الفلسطينيين إلى موقف واقعي أكثر، ومسؤول اتجاه تسوية ممكنة معنا. إن انفتاح العالم العربي من شأنه أن يساعدنا في يوم ما بالتوصل إلى تسوية حقيقية مع جيراننا الفلسطينيين".

تاريخياً، تتجاذب إسرائيل رؤيتان لحل القضية الفلسطينية بما يتوافق ومصالحها، يدور حولهما السجال والتفاعل في الساحة الإسرائيلية بين أقواس الأحزاب والتكتلات. الرؤية الأولى: تشدد على مفهوم (التنازل) عن جزء من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية تحديداً، ما يوفر لها شرعية إقليمية ودولية، ويسهل انضمامها إلى محيطها وترسيخ وجودها مع شرعنة ذلك الوجود بشكل دائم، في مقابل رؤية أخرى: تتطلع إلى عدم التنازل عن الأرض المحتلة في الضفة الغربية، وتعميق الاستيطان، والتشديد على أنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل، على أن يُصار إلى إيجاد حل ما للوجود الفلسطيني عبر حكم ذاتي، ولتُطلق عليه تسمية (الإمبراطورية الفلسطينية)، وليس فقط دولة فلسطينية[٤].

خلاصة ذلك التجاذب، على ضوء المتغير الإقليمي و(اندفاع) الدول العربية (المعتدلة) باتجاه إسرائيل، هي بروز تيار يجمع التوجهين معاً بلا تسوية بينهما؛ أي أقصى

١ - التقدير الاستخباري الإسرائيلي للعام ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره

٢ - ١٥ أكتوبر ٢٠١٦، جيروزاليم بوست

٣ - معاريف ١٤ مارس ٢٠١٦.

٤ - انظر في ذلك الوف بن، هآرتس ١ مارس ٢٠١٦.

التطرف مع أقل الأثمان، على أن تكون للتسوية نفسها مع الفلسطينيين ثمناً خاصاً بها متمثلاً في الإبقاء على حد أقصى من أراضي الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية، مع إمكان القبول بحكم ذاتي على بقية ما تبقى من أرض، يناط بذلك الحكم الاهتمام بشؤون السكان غير اليهود، حفاظاً على نقاوة الدولة اليهودية. وفي أساس هذا التوجه، أنه لا مفاوضات مع الجانب الفلسطيني، بل يأتي ذلك عبر صيرورات التطبيع المسبق مع الجانب العربي المعتدل، وكنتيجة له.

والجمع بين الرؤيتين - كما ورد آنفاً - لم يأت على خلفية حسابات سياسية داخلية فحسب، بل يرتبط بعوامل سياسية واقتصادية وأمنية في البيئة الإقليمية لإسرائيل، وأول معالم هذه البيئة أنها تستند إلى موقف الأطراف العربية (المعتدلة) عامة، والخليجية بصفة خاصة، تلك التي تندفع مسرعة باتجاه التحالف مع إسرائيل على قاعدة المصالح المشتركة، وتحديداً في مواجهة محور المقاومة، من دون أن تضطر تل أبيب إلى دفع أثمان مؤلمة على الساحة الفلسطينية. ويبدو أن نتنياهو وطاقمه يتعاملون على أنهم الأكثر فهماً لحقيقة ولمعنى (اعتدال) النظام العربي عامة، والخليجي خاصة، والمدى الذي يمكن أن يبلغه ذلك الاعتدال في السر والعلن، على السواء.

في خلاصة هذا المطلب، تنظر إسرائيل، كما يشرح نتنياهو بشكل دائم وفي أكثر من مناسبة، إلى أن حل القضية الفلسطينية لا يأتي من خلال المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، بل من خلال التطبيع مع الاعتدال العربي، الذي بدوره يفتح الطريق أمام الحل مع الفلسطينيين. بمعنى آخر قلب المعادلة التاريخية التي بُني عليها منطق التسوية؛ فبدلاً من أن يكون الحل مع الفلسطينيين مدخلاً للتطبيع مع العرب، يكون التطبيع مع العرب مدخلاً للحل مع الفلسطينيين.

الزيارات المتبادلة:

تواصل إسرائيل مع عدد من الدول العربية الخليجية، ومن بينها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، هو تواصل قائم أو (مبني على الثقة والمصلحة المتبادلتين)، ومن ذلك التواصل واللقاءات ما خرج إلى العلن، فيما حافظ الجانبان على دائرة واسعة من اللقاءات طي الكتمان، تبعاً لضرورات العلاقة ونوعها وأهدافها، وأيضاً لما يتعلق بطلب من الدول العربية نفسها منعاً لإحراجها، علماً بأن الفترة الأخيرة شهدت

زيارات لم تعُد تشكل حرجاً لهذه الأنظمة، بل عملت على الإقرار بها والدفاع عنها؛ إلا أن المُقّر به إسرائيلياً، أن ما يجري تداوله في العلن أو ما يُسرب إلى الإعلام العبري أو خارج إسرائيل، يبقى جزءاً محدوداً من أجزاء أخرى واسعة النطاق، وبشكل خاص، بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، إذ لم يعُد مفاجئاً توالي المعطيات التي تكشف عن عمليات التنسيق البيني الأمني والاستخباري والسياسي، أو الزيارات الرسمية السرية المتبادلة لهذا الجانب أو ذاك، فهي نتاج طبيعي لعملية التدرج في تظهير العلاقات بين الجانبين، والاقتراب أكثر من مرحلة التعبير العلني عن مسار هذه العلاقات.

وتشير الأنباء العبرية[١] إلى أنه منذ مطلع عام ٢٠١٤م فقط، عقد ممثلون من إسرائيل والمملكة العربية السعودية سلسلة من الاجتماعات السرية؛ لمناقشة التنسيق إزاء أعدائهم المشتركين، وتحديداً العدو المشترك إيران. فيما تكشف أنباء عبرية أخرى[٢] أن رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي السابق مائير دغان، في فترة توليه المنصب، اجتمع أكثر من مرة مع مسؤولي الاستخبارات السعودية، بل إنما يجمعه وإياهم صداقة ومودة خاصتين، إذ "كان لديه أصدقاء كثر في جهاز الاستخبارات السعودية، وأيضاً مسؤولين آخرين في المملكة، كان يلتقي بهم بشكل دائم"[٣].

وكانت القناة العاشرة العبرية كشفت في تقرير لها أن وفداً إسرائيلياً رفيع المستوى زار الرياض ضم شخصية إسرائيلية رفيعة، لافتة إلى أن السعوديين أرادوا دائماً أن تبقى لقاءاتهم مع الإسرائيليين في الظلام، إلا أن العهد الجديد للملك سلمان لا يخجل من ذلك ويضع المسألة الفلسطينية جانباً[٤]. وبحسب تقرير القناة: "السعوديون أنفسهم أصحاب المبادرة العربية تجاه إسرائيل، يقولون لا يهم ما تفعلونه مع الفلسطينيين، فهم يريدون إسرائيل ودفء العلاقات معها، ولهذا السبب يوجد المزيد من اللقاءات التي تمنع الرقابة الكشف عنها".

وقد كان الأبرز في التواصل السعودي مع الإسرائيليين، لقاءات رئيس الاستخبارات السعودية السابق، الأمير السعودي تركي الفيصل، وكذلك مستشار العائلة المالكة

١ – *جيروزاليم بوست ١٥ أكتوبر ٢٠١٦*.

٢ – الخبير في الشؤون الاستراتيجية يوسي ميلمان. مقابلة مع القناة الثانية العبرية ضمن برنامج "عوسيم سادر"، بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٦.

٣ – المصدر السابق.

٤ – مستهل النشرة المسائية المركزية للقناة العاشرة الإسرائيلية بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٦.

والمقرب من الملك السعودي، أنور عشقي. حيث كانت لتركي الفيصل سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين إسرائيليين حاليين وسابقين، جاءت في معظمها علنية دون أي إحراج، مع مداخلات له في مؤتمرات عبرية في فلسطين المحتلة، وكتابات في الصحافة العبرية، عبر فيها عن ود خاص تجاه الإسرائيليين.

من ذلك مقال للفيصل في صحيفة (هآرتس)[١] عبّر فيه عن ود خاص تجاه الإسرائيليين، بل وعبّر عن تطلعه وشوقه إلى زيارتهم للسعودية، وأنه يرغب شخصياً بزيارة المتحف الإسرائيلي الذي يخّلد ذكرى (ضحايا الهولوكست)، إضافة إلى زيارة (حائط المبكى)، في إشارة منه إلى التسمية العبرية لحائط البراق في المسجد الاقصى. وزيادة في التودد، قال الفيصل في مقاله ذاك: "سأكون مسروراً أن استقبل الإسرائيليين في موطن أجدادي (السعودية)، الذي عانى على أيدي إبراهيم باشا (العثماني) ذات المصير الذي عانت منه القدس على يد نبوخذ نصر والرومان".

وحول لقاءات تركي الفيصل بالمسؤولين الإسرائيليين، يقول المدير التنفيذي لمعهد واشنطن الذي أدار الحوار بين الفيصل والجنرال الإسرائيلي (يعقوب عميدرور) مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، إن أحد أفضل الأشياء في هذا الحوار هو: "أننا ننجح في وضع أجندة لمرحلة طويلة من المفاوضات السعودية – الإسرائيلية التي ستأتي في المستقبل"[٢].

من جهته، (أنور عشقي) ضابط الاستخبارات السعودية السابق ورئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية في جدة، قام بزيارة إسرائيل علناً دون أي معارضة رسمية سعودية سابقة للزيارة أو لاحقة لها، بل أنها جاءت بمباركة خاصة من دوائر القرار في الرياض، وقد أشار (عشقي) في مقابلة له مع الإعلام العبري إلى أن نتنياهو "رجل قوي وواقعي ومنطقي ونحن بحاجه إليه"[٣].

بيان صدر عن الخارجية الإسرائيلية، أشار إلى أن الجنرال (عشقي) زار إسرائيل على رأس وفد سعودي، واجتمع بمدير عام الخارجية الإسرائيلية دوري غولد في (القدس

١ – هآرتس ٨أبريل ٢٠١٤.

٢ – قناةcnn الأميركية ٦مايو ٢٠١٦.

٣ – مقابلة عشقي مع القناة ٢٤ الإسرائيلية ٢٣ نوفمبر ٢٠١٦.

الغربية)، وقد لفت المتحدث باسم الوزارة إلى أن ذلك اللقاء لم يكن الأول بين الجانبين، بل سبقته لقاءات أخرى[١]. وشملت زيارة (عشقي) تلك - أيضاً - لقاءات عقدها مع أعضاء كنيست وضباط في الجيش الإسرائيلي، تركزت حول (البحث في سبل مواجهة التطرف في المنطقة)[٢].

الزيارات المتبادلة بين إسرائيل والدول العربية (المعتدلة) تشمل - أيضاً - الإمارات العربية المتحدة وقطر وغيرهما، ولا تقتصر فقط على زيارات سياسيين أو أمنيين حاليين وسابقين، بل تشمل - أيضاً - الدوائر الاقتصادية والرياضية والدبلوماسية، وتتضمن كذلك فتح مكاتب وممثليات إسرائيلية رسمية، وأخرى خاصة في أكثر من عاصمة خليجية تحت مسميات موارية أو مباشرة، واللائحة تطول.

خلاصة:

العلاقات السعودية الإسرائيلية، بمعنى التحالف والاصطفاف جنباً إلى جنب، ليست بالنسبة للرياض وتل أبيب مجرد خيار بين خيارات؛ بل هي نتيجة طبيعية لهوية النظامين وتموضعهما إقليمياً ودولياً، ولمصالحهما وأعدائهما المشتركين. مع ذلك، ومن ناحية تكتيكية، يختلف الجانبان حول التظهير العلني لعلاقاتهما البينية، وتحديداً من ناحية السعودية، التي تسعى إلى التظهير التدريجي على خلفية ضرورات تدجين الداخل في المملكة؛ فيما تسعى تل أبيب إلى العلنية الفاضحة بلا موانع.

مع وجود تقاطع في الأولويات، تتبنى تل أبيب، والعواصم العربية التي تسمى بال (معتدلة)، لا سيما الرياض، خطاباً سياسياً يكاد يكون متناسخاً إلى حد التطابق في ما يتعلق بالتهديدات والفرص، بما يشمل تحديد الأعداء وطرق مواجهتهم، حيث تتبنى تل أبيب والرياض الخطاب الدعائي نفسه والمفردات المذهبية نفسها، ولديهما تصنيف مشترك للقوى الأقليمية، والموقف ذاته من حزب الله والدولة السورية وإيران واليمن والعراق. التقارب بين الجانبين مرشح لمزيد من تظهير التحالف البيني، وإذا كان التدرج هو صفة العلاقة في المرحلة الحالية، فيقدر أن تكون تلك العلاقة أكثر وضوحاً وإعلاناً في المرحلة المقبلة.

---

١ - صحيفة هآرتس ٢٢ يونيو ٢٠١٦.

٢ - صحيفة جيروزاليم بوست (بالانكليزية) ٢٢ يونيو ٢٠١٦.

أبرز ملامح سياسات (ترامب) تجاه الملفات الساخنة في المنطقة

السيد شبل

كاتب وباحث مصري

مدخل:

كل أربعة أعوام، وبمناسبة انطلاق (ماراثون) انتخابات الرئاسة الأمريكية، تتجه أنظار العالم إلى (واشنطن)؛ لتتابع النتيجة النهائية التي تحمل اسم من سيجلس على المقعد الوثير خلف المكتب الأنيق في البيت الأبيض.

هذه المتابعة الكثيفة لانتخابات الرئاسة الأمريكية، تحمل - فيما تحمل - قدراً من واقع مركزية (العولمة)، واضطرار الأطراف للانجذاب نحو المركز، ليس لأن المركز هنا أكثر صحية أو انضباطاً أو استقامة أو اقتراباً للمثل الذي يجب أن تنحو منحاها البشرية؛ ولكن لأن هذا المركز يمسك من خيوط القوة بين أصابع يديه ما لا يمسكها غيره، ويتقن لعبة شد الحبال وتطميع كل الأطراف المتصارعة، ومن يستعص عليه ويقرر الخروج عن حدود اللعبة؛ يكن له بالمرصاد، فيحشد ضده آلته العسكرية، وينفذ عليه حصاره الاقتصادي، سواء بشكل مباشر أو عبر عملائه ووكلائه المحليين والإقليميين، وفي ما تفعله الممالك الخليجية - وعلى رأسها السعودية - بسورية واليمن مثل حي على ما نعنيه.

*سلمت هذه الدراسة في ٢٠١٦/١٢ قبل تنصيب ترامب.

تتبدل الوجوه على كرسي البيت الأبيض، ويحمل كل واحد منها أجندة في يديه وهو يصعد سلالم مكتبه أجندة قد يكون ثمن الحبر الموجود فيها أغلى من كلماتها - كما يعتبر البعض -، وذلك كون الولايات المتحدة تدار عبر مؤسسات عميقة يشتبك فيها ما هو مخابراتي بما هو مالي بما هي مبادئ (توسعية) أقرها مؤسسو الكيان الأوائل، ولا يمكن لها أن تحيد عنها.

ما الذي يتبدل إذن؟! تتبدل الطرق والسبل التي يمكن لهذه (التوليفة) أن تحقق عبرها مصالحها، هذا - مثلاً - ما يجعل شخصاً كـ (نعوم تشومسكي) يقول: "الولايات المتحدة يحكمها حزب واحد بوجهين؛ أحدهما: جمهوري، والآخر: ديمقراطي"، بل ويذهب (تشومسكي) نحو ما هو أعمق؛ ليصف ذلك الحزب بحزب "رجال الأعمال" الذي

يتجه مع الوقت بتطرف أكبر نحو اليمين[١].

إذن؛ نحن أمام حزب مصالح رأس المال، والقوى الراغبة في شفط (حليب الأبقار)، وتركيع كل القوى التي تناهض عملية الشفط تلك استناداً؛ أولاً: على إنسانيتها، وأنها قوى بشرية، وليست أبقاراً جاهزة للحلب، وثانياً: على حقها الطبيعي في إدارة ثرواتها ومواردها بشراكة حقيقية وباستقلالية كاملة عن منظومة النهب تلك، وعن المناخ الذي تشيعه تلك القوى الناهبة عندما تخلق لها في البيئة المحلية مجموعة من (الوكلاء)، و(السماسرة)، وتقدمهم باعتبارهم نخبة (أرستقراطية) تمسك بزمام الدولة، وتتطلع العيون لخطب ودّهم.

التاسع من نوفمبر ٢٠١٦م:

في هذا التاريخ أُعلن عن فوز رجل الأعمال الأمريكي الملياردير (دونالد ترامب)، في مفاجأة أربكت طابوراً من المحللين الذين شاهدوا (وول ستريت) تسير خلف (هيلاري كلينتون)، ومعها (٩٩%) من وسائل الإعلام[٢]، فقرروا أنها الفائزة لا محالة! لكن خطاب (ترامب) الشعبوي لم يقرأ مفاتيحه كثيرون، ولم يقدّروا أن للشارع هامش واسع يتحرك من خلاله، ويبدو في معزل عن ماكينات الدعاية الإعلامية، وأن النظرية الإعلامية: (الرصاصة السحرية)، التي تنفخ كثيراً في دور الإعلام، وقدرته على التوجيه والحشد، قد آن أوان قبرها، وقراءة التراتيل الدينية على روحها لقد خاطب (ترامب) الطبقة العاملة البيضاء التي تشتكي من تردي أحوال معيشتها، واستمالها، واستغل غضبها وحنقها واستثمر فيه، بل ووجه ذلك الغضب، كعادة جميع المصابين بلوثة من (الفاشية) نحو المهاجرين والأقليات وأصحاب البشرات الملونة؛ فقدم لناخبيه (خصماً)، وشاركهم في التصويب نحوه، فكان له الفوز. وكان الطبيعي أن يقدم (ترامب) هذا النوع من الخصوم؛ كونه في الأساس رجل أعمال سليل أسرة تعمل في (البيزنس)، ويملك سلسلة محلات تجارية، ومتخصص في بناء ناطحات السحاب

١- تشومسكي، يقرأ ترامب بطريقة جديدة!

http://hashtagsyria.com/2016/11/

٢- عشية انتخابات مجنونة، الأخبار اللبنانية، متوافرة على الرابط:

http://www.al-akhbar.com/node/267678

وإنتاج البرامج الفضائية الترفيهية[1]. ما يعني أنه لم يكن من الجائز لترامب أن يرفع الشعارات التي رفعها متظاهرو (وول ستريت) في عام (٢٠١١م)، حين قالوا: "أين العدالة؟! (١%) يملكون، و(٩٩%) لا يملكون أي شيء". كان هذا صعباً على (ترامب) الملياردير الكبير الذي تمول حملته، كما حملة منافسته (هيلاري كلينتون) من جيوب الشركات الدولية الكبرى (الحكام الفعليين للعالم)؛ فاختلق لهم أعداء يناسبون المقياس (القومي المتعصب ـ العنصري)؛ فأصبح المسلمون والمكسيكيون، كما أدخل الأمريكان السود في دائرة الأعداء تلك من خلال ممارسة الضغط عليهم في إطار ربطهم العرقي بالرئيس (أوباما) الذي يرى أنصار (ترامب) أنه "بعثر كرامة أمريكا في العالم، وأهانها أمام إيران تحديداً".

ما لا يجب أن يفوتنا هنا، هو حاجة الشارع الأمريكي إلى التجديد والتنويع المستمر بين الجمهوريين والديمقراطيين - ذلك إن تخطينا واقع تعقيدات النظام الانتخابي الأمريكي الرجعي، والذي لا يسمح للمواطن بالتصويت المباشر، وإنما يمرر صوته عبر المجمّع الانتخابي، في تصرف يعكس قدر من استضعاف المواطن والتشكيك في قدرته على الاختيار المباشر -؛ فالحاجة إلى التجديد والتنويع نلاحظها منذ تسعينيات القرن المنصرم؛ فمن بوش الأب (الجمهوري) إلى كلينتون (الديمقراطي)، ثم بوش الابن (الجمهوري)، ثم أوباما (الديمقراطي)، وها هو ترامب (الجمهوري). لكن تلك الحاجة المستمرة إلى التجديد والتنويع ليست بالطبع قاعدة ثابتة، فقبل بوش الأب - على سبيل المثال - كان هناك المتطرف (الجمهوري) رونالد ريغان - ذلك المكارثي، الرأسمالي، وخادم الصهيونية بامتياز -؛ إلا أن تكرار تلك الحاجة يعني - بصفة عامة - أن المزاج (الشعبي) و(النخبوي) الأمريكي يتنوع ويتبدل، فتارة يملّ من الاختراق الناعم للشعوب الأخرى، وابتلاع مواردهم على طريقة (الاختلاس) الخفيف، ويميل إلى مظهر المغتصب (العنيف) عبر وسائل التدخل والاختراق الخشنة، ثم يعود ذلك المزاج لينفر من نهج الاختراق والتدخل، بعد أن يشاهد بعينه شعبية بلاده تصل إلى الحضيض، فيتم اللجوء لـ (عملية غسل سمعة)، وتقديم وجه (طيّب) لأمريكا وجه يبدأ خطابه بـ (السلام عليكم)، ويحاول تقمص خطاب أميل لـ (الإنسانوية)، وذلك هو ما حدث - بالتحديد - مع الرئيس

١- دونالد ترامب من رجل أعمال إلى مرشح للرئاسة الأمريكية، موقع بي بي سي، متوافر على الرباط:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160720_usa_donald_trump_profile

أوباما (الأفريقي الأصل) في خطابه الذي ألقاه بجامعة القاهرة في عام ٢٠٠٩م، واستغرق خمسين دقيقة، صفق فيه الحضور - الذي كان أغلبه من نخبة نظام مبارك - أكثر من (٣٠) مرة[١]، وكان أوباما قد التقى قبلها بأعضاء جماعة الإخوان؛ لكن بعد تقديم ذلك الوجه المثالي لأمريكا سرعان ما تنكشف أنيابها، ويظهر وجهها الخبيث الذي تجلت ملامحه في سورية وليبيا واليمن، بل وفي مصر وتونس، وذلك عبر اختراق الحراكات الشعبية، وتلوينها، وصرفها إلى مسارات أخرى، لتنتهي بإعادة إنتاج ما تمت الثورة عليه. لكن وحدهم من لديهم حسن ظن بالشيطان، هم من يسهل خداعهم، هكذا تقول الأمثال.

ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة بعد وصول ترامب للسلطة:

أثار دونالد ترامب تصريحات عديدة أثناء حملته الانتخابية بخصوص الوضع في المنطقة، فبحسب مراقبين، نوّع ترامب في تصريحاته تلك وفقاً لطبيعة السائل، حيث أطلق تصريحات على كل شاكلة، مما سيسمح له بهامش واسع من الحركة فيما بعد، ولعل أغلب ما ساقه ترامب في تصريحاته كان "ذماً" و"انتقاصاً" من خطط سلفه أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون (٢٠٠٩م - ٢٠١٣م).

وإجمالاً، يمكن وصف برنامج ترامب بأنه برنامج ضد أوباما؛ إذ هو - بالطبع - كذلك في كل شيء ما عدا العلاقة مع (إسرائيل)، فمعيار النجاح لأي منهما - كما هو معلوم - رهن بأيهما سيكون الأكثر ولاءً لـ (إسرائيل)، وأيهما الأكثر استعداداً لتحقيق طموحات الصهاينة.

"المنصب له أحكامه"، هكذا تقول السياسة، ولا ريب أن الهامش الذي يتمتع به المُرشح أثناء الحملات الانتخابية لا يتمتع به بعد أن يجلس على مقعد الرئاسة، فالكرسي "يهذّب" كثيراً من أخلاق المرشحين بعد جلوسهم عليه. وبالنسبة لترامب، يضاف إلى ذلك الواقع تلك المظاهرات الرافضة لنتيجة الانتخابات، والتي نُشرت أنباء تؤكد تمويلها من قبل جورج سورس - راعي الثورات الملونة في أوروبا الشرقية، والمموّل السابق للجنة الأزمات الدولية، والأب الروحي لمجموعة من المنظمات المدنية، والداعم الكبير للحزب الديمقراطي -؛ إذ إن تلك المظاهرات قد تلعب دوراً في تليين

١- أميركا بعد ٥ سنوات على خطاب أوباما في القاهرة؛ متوفر على الرابط:
http://raseef22.com/politics/2014/06/041

مواقف ترامب، وإشعاره أن هناك ثمة أطرافاً تتخطى قوتها قوة "الصندوق"، ولها مصالح ومخططات لا تسمح بمساحة كبيرة للتلاعب فيها. مع أن ترامب - في واقع الحال - لا يناهض تلك المصالح والمخططات، فقد تكون - فقط - أداته لتحقيقها مختلفة، ولعل تصريحاته العنيفة خلال حملته الانتخابية كانت مطلوبة لإيصال برنامجه للناخب الأمريكي "من أقصر طريق"، أما فيما بعد؛ "فسيروّض" الرجل نفسه باختياره التام، قبل أن "تروّضه" المؤسسية الأمريكية، وسيحافظ على المضمون ذاته لتصريحاته بدون تلك اللغة العنيفة، وسيطلق الرصاصة على الضحية في "ظرف دبلوماسي ملوّن".

سورية:

تتحسس الإدارة الأمريكية - عامة - من وضع النظام السوري، باعتباره يمثل رأس محور المقاومة في المنطقة العربية، وكونه القطر العربي الأهم في دعمه لمنظمات المقاومة في فلسطين ولبنان، هذا بخلاف تمسك النظام هناك بهامش واسع في إدارة العملية الاقتصادية، بالشكل الذي يحرم الشركات متعدية الحدود و(الماركات) الغربية من غزو البلد والهيمنة عليها تماماً، حتى (عبد الله الدردري) الاقتصادي البارز - على مقياس البنك الدولي - في حكومة ما قبل عام ٢٠١١م، والذي مثل حصان طروادة لسيناريو التخريب فيما بعد، بتهشيمه البيئة الاجتماعية الداخلية في سورية، ظلت إسهاماته (سيئة الذكر) محدودة التأثير بسقف الإرث الاقتصادي السوري.

ما سبق هو أصل الحكاية وعمودها الفقاري، وهو السبب في استهداف سورية، ذلك دون إغفال حقيقة عدم تورط النظام السوري بتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني وتبادل السفراء أو المكاتب التجارية، وعليه فاستهداف سورية ظل موضوعاً مطروحاً على مكاتب المخابرات الأمريكية منذ عام ٢٠٠١م، وقد أشار إلى ذلك الأمر الكاتب الفرنسي تيري ميسان[١]، مؤكداً على أن الخطة التي تم وضعها في سبتمبر من ذلك العام كانت تتضمن ضرب كل من: العراق وليبيا والسودان وسورية والصومال وتنتهي بإيران. وفي العام ٢٠٠٣م، ومباشرة بعد سقوط بغداد؛ تبنى الكونغرس الأمريكي مشروعاً يتيح للرئيس الدخول في حرب مع سورية في الوقت المناسب، لكن بوش - حينها - لم يكن لديه الوقت

١- تيري ميسان، قرار مهاجمة سوريا اتخذ عام ٢٠٠١م بهدف تدميرها، على موقع الحدث نيوز، متوفر على الرابط:
http://www.alhadathnews.net/archives/9531

الكافي لذلك، فأحيل الأمر على الرئيس أوباما، وكان الجنرال ويسلي كلارك قد أعلن تلك الخطة منذ سنوات.

لم يكن الوقت هو الحائل الوحيد أمام الاستمرار في تنفيذ الخطة الأمريكية - سالفة الذكر - بل كان للمقاومة العراقية الباسلة ضد آلة الاحتلال الأمريكية إسهامٌ كبيرٌ في تعطيل ذلك المشروع، وفي دفع الدبابة الأمريكية إلى الوحل، مما تسبب في هدم المشروع على يد بوش الابن، إلى أن جاء أوباما ليبدّل الأداة ويُبقي على المشروع. فعوضاً عن الدبابة التي غاصت في بحر رمال العراق، تم استخدام المتطرفين و(المعتدلين) الملونين من السوريين أنفسهم، وتفجير سورية من الداخل، في ظل وجود حدود مفتوحة مع الحليف التركي (عضو الناتو) بأطماعه التوسعية في شمال سورية والمستعد لتقديم خدماته. فمن تلك الحدود؛ يمكن تمرير آلاف المتطرفين من مشارق الأرض ومغاربها، بعد مَذْهبَة الصراع وإعطائه بعداً "أيديولوجياً"، ثم شيطنة الجيش السوري عبر خطط علاقات عامة مدروسة تقودها وتشرف عليها كبريات الشركات الدولية؛ لتتم الخطة ذاتها لكن من باب "إنسانوي ديمقراطي" بدلاً من باب "الجمهوريين الخشن". غير أن أوباما لم يكن دوماً بهذه النعومة، ولولا تماسك الجيش السوري ونفَسَه الطويل والوجود الروسي المكثف - والذي تكثّف أكثر لاحقاً - والحضور الإيراني؛ لما كان تردد أوباما في قصف دمشق بالطائرات، بالضبط كما جرى في ليبيا في العام ٢٠١١م، فالحجج ذاتها قابلة للتكرار، ودموع التماسيح موجودة، وهذا ما يتضح من التحشيد العسكري والإعلامي الأمريكي في النصف الثاني من العام ٢٠١٣م، والتلويح بتوجيه ضربة تحت ذريعة استخدام النظام السوري لأسلحة كيميائية تبين فيما بعد أن التنظيمات المتطرفة هي صاحبتها. وقد تواترت - آنذاك - أنباء عن تحرك قطع بحرية وحاملات طائرات أمريكية بريطانية في البحر الأبيض المتوسط[1]، وجاءت تلك العملية بعد محاولة من جانب غواصات صهيونية قصف مستودعات صواريخ روسية في سورية - تحديداً في يوليو ٢٠١٣م - مما أسفر حينها عن استشهاد (١٢) مقاتلاً سورياً، وقد ظهر فيما بعد أنه تم التصدي للغواصة الإسرائيلية وإغراقها وسط تكتم من جميع الأطراف. وفي منتصف الشهر ذاته، نُشرت أخبار عن استهداف طائرات إسرائيلية أقلعت من

١- أوباما يهدد "بضربة محدودة" لسورية، موقع الجزيرة، متوفر على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/international/2013/9/11/7

مطارات تركية لمستودعات أسلحة سورية قرب اللاذقية تضم صواريخ (ياخونت) المضادة السفن، لكن الحكومة السورية لم تعلّق على ذلك الخبر، كما لم تؤكده - في الوقت ذاته - سلطات الاحتلال الإسرائيلي[١].

وسط كل تلك الملابسات، وبعد تغيّر الكثير من قواعد اللعبة، وظهور تنظيم (داعش) في العام ٢٠١٤م، واتكاء أمريكا عليه لتأسيس تحالف دولي أربعيني يتمكن الطيران الأمريكي عبره من التدخل، ودعم أطراف بعينها وهندسة الصراع، وبعد انكشاف حقيقة ما يجري في سورية أمام الرأي العام الإقليمي والعالمي، والتموضع الأكبر لروسيا في المنطقة بإقامة قاعدة دائمة لها في ميناء طرطوس[٢]؛ يأتي دونالد ترامب للبيت يأتي، لماذا؟ يأتي؛ لأن أوباما فشل في إكمال ما بدأه، إذ تعثر مشروع إسقاط سورية، أو بالأصح إسقاط دورها، يأتي ترامب، وقد خابت ورقة "التنظيمات الإسلاموية" التي كان يراهن عليها الديمقراطيون في مصر وتونس وسورية، لذا كان لا بد من تعديل المخطط، واستبدال السياسات، حتى لا تخسر أمريكا حضورها في المنطقة.

بحسب ما أعلنه ترامب في مناظراته وخطاباته التي "سخرت" و"تهكمت" من هيلاري، فهو يحملها هي وإدارة أوباما مسؤولية خلق داعش، ورعاية الأنظمة الإقليمية التي تفرّخ الدواعش. وفي ما يتعلق بسورية تحديداً قالت صحيفة (واشنطن تايمز): إن ترامب يمكن أن يستأنف الاتفاق المبرم في سبتمبر بشأن توجيه ضربات جوية مشتركة مع روسيا في سورية بعد مراسيم تنصيبه في يناير ٢٠١٧م. وقد نقلت الصحيفة ذاتها في ١٥ نوفمبر ٢٠١٦م عن مصادر في البنتاغون ووزارة الخارجية الأمريكية أن الاتفاق بين واشنطن وموسكو يتضمن بالإضافة إلى توجيه ضربات جوية مشتركة ضد مواقع الإرهابيين؛ إقامة مركز تنفيذي مشترك بالخصوص، كما أبلغت المصادر الدبلوماسية الصحيفة أن الاتفاق السابق بشأن سورية من المرجح أن يقدم إلى الإدارة الجديدة، إلا أن هذه المصادر شددت على أنها حتى هذه اللحظة لا تعرف بالضبط، هل قرر ترامب العمل بهذا الاتفاق أم لا.

١- توثيقي كيف دعم جيش الاحتلال الصهيوني العناصر المتمردة في سورية، موقع الحوار المتمدن، متوفر على الرابط:
http://www.m.ahewar.org/s.asp

٢- موسكو تنشئ قاعدة بحرية دائمة في طرطوس، موقع روسيا اليوم، متوافر على الرابط:
https://arabic.rt.com/news/844558/

كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ودونالد ترامب قد توافقا خلال مكالمة هاتفية على ضرورة توحيد الجهود في الحرب على الإرهاب الدولي والتطرف. ونقل بيان للكرملين بهذا الخصوص أن: "بوتين وترامب تشاطرا الرأي حول ضرورة توحيد الجهود ضد العدو المشترك رقم واحد، الإرهاب الدولي والتطرف، وبحثا في هذا السياق أيضاً مسألة تسوية الأزمة في سورية"[١].

قد يرفع خبر (الواشنطن تايمز) من احتمالية تدخل ترامب عسكرياً، ضمن أو بجوار العباءة الروسية؛ لتأديب التنظيمات المتطرفة في سورية، ولكن الحقيقة أن أمريكا لو ملكت إزاحة روسيا، بل وسورية نفسها من سورية لفعلت، ولكنها هزمت في معركتها هناك المستمرة ليس من العام ٢٠١١م فحسب، بل قبل ذلك بعقود؛ لذا لم يعد أمامها سوى خيارات ترامب، وهي أن تبقى في الصورة ولا تخرج منها، وأن لا تترك الساحة للأقطاب العالمية الجديدة الناهضة لمناكفتها على العرش، وأن لا تفرّط في قواعدها العسكرية (السبع) التي تبنيها وتوسّعها وتمهّدها لاستقبال المروحيات في شمال سورية من منبج (شرقي حلب) إلى الكماليّة (شمال شرقي الحسكة) ضمن الأماكن التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية الكردية[٢]. ولو كان ذلك تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، ونصرة القوات الكردية ضد داعش، وبالتحالف مع خصمها الاستراتيجي روسيا، فما المانع؟، هل تملك - أصلاً - من خيار غيره؟ فهنا تتحدد خيارات واشنطن، ليس بما تريده هي فهي تريد الهيمنة الكاملة، ولكن بما تستطيع القيام به فعلياً على الأرض، وبما أن وجه ترامب صار مقبولاً ؛ لأنه ضد "وجه أوباما ـ كلينتون" المرفوض، فلماذا لا يتم استثماره في الإبقاء على الإسهام الأمريكي بالأحداث في سورية، وألا تنسحب أمريكا بشكل كامل تجر أذيال الخيبة، فها هي موجودة "تحارب الإرهاب" إرهاب هو في الأصل صنيعتها هي منذ حقبة الجهاد في أفغانستان وحتى اليوم!

هنا يجب أن نشير إلى أن الترحيب الذي لاقاه ترامب بعد أن صرّح في أكثر مرة بأن همّه الرئيس القضاء على التطرف الديني، ودعم الجيوش الرسمية في مواجهتها، يعد

١- هل يفعلها ترامب؟، من موقع روسيا اليوم، متوفر على الرابط:

https://arabic.rt.com/news/849865/

٢- الشمال السوري: قوات متعددة الجنسيات... برعاية «قسد» - من موقع الأخبار اللبنانية – متوفر على الرابط:

http://www.al-akhbar.com/node/268285

ترحيباً غير مبرر ولا عقلاني بالمرة؛ لأن الخطاب ذاته تكرر على لسان (بوش) بعد قصف برجي التجارة العالميين، وكانت المحصلة أنه قصف أفغانستان بحجة استهداف (طالبان)، ثم انتقل وقصف العراق واحتلها، ثم كان ينوي قصف سورية، هل كانت الحجة في العراق وسورية التنظيمات المتطرفة ؟!، أو كانت "الحرب على التطرف" هي مدخله الذي أتى به إلى المنطقة، ثم تنوعت ذرائعه فيما بعد؟!

فيما يتعلق بسورية إجمالاً، يُلاحظ أن خطاب ترامب الانتخابي قد ركز على محاور أربعة: (أ)- الأسد ليس رجلاً جيّداً، (ب)- الاستمرار على نهج كلينتون يسوقنا إلى حرب عالمية ثالثة، فلا يمكن الاستمرار، (ج)- أي دولة تقوم بلمس الشرق الأوسط ستظل عالقةً هناك، وتدخل روسيا العسكري في سورية سيؤدي إلى إفلاسها، (د)- مشكلتنا في سورية هي التنظيمات المتطرفة التي لا نعرفها، وليس أحد آخر - في إشارة إلى الأسد -، ذلك فضلاً عن إثارته لمسألة ضرورة أن يدفع الخليجيون لأمريكا مقابل الحماية العسكرية[1].

فلسطين المحتلة:

بالنظر إلى تصريحات دونالد ترامب المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال حملته الانتخابية، يلاحظ أنها لم تخرج في معظمها عن إطار الموقف الأمريكي الثابت إزاء دعم الكيان الصهيوني؛ فقد ردد ترامب العديد من مقولات ذلك الموقف[2]، وذلك من قبيل: "إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، وأن: "هناك الكثير من القيم المشتركة بين أميركا وإسرائيل مثل حرية التعبير وحرية العبادة وأهمية خلق فرص لكل المواطنين من أجل تحقيق أحلامهم"، وأن: "إسرائيل هي الوحيدة المدافعة عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط ومنارة أمل للعديد من الأشخاص".

كل تلك المقولات - بالطبع - لم تأت بجديد، فما الجديد إذاً في سياسة ترامب تجاه القضية الفلسطينية؟ في حقيقة الأمر أن جديداً - بل وخطيراً - قد طرأ على السياسة

١- ترامب: مشكلتنا داعش وليست الأسد - مارس ٢٠١٦ - موقع سكاي نيوز – متوفر على الرابط:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/827661

٢- ترامب لـ"إسرائيل اليوم": إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط – موقع الميادين - متوفر على الرابط:
http://www.almayadeen.net/news/politics/45956

الأمريكية في الصدد ذاته؛ إذ كان من أخطر ما جاء في تصريحات ترامب الانتخابية تعهده بنقل السفارة الأمريكية من ضواحي تل أبيب (يافا المحتلة) إلى (القدس)، وهذا سيعني اعترافاً أمريكياً بالقدس عاصمة أبدية لـ (إسرائيل). وذلك يعد تطوراً خطيراً نحو ما هو أسوأ، خاصة وأن ديفيد فريدمان المستشار السياسي لترامب والذي تم تعيينه كسفير لأمريكا في إسرائيل، قد أكّد تلك التصريحات بعد فوز ترامب[١]، وبعد توليه لمنصبه، مضيفاً أن ترامب سيرفع من قيمة المساعدات العسكرية المقدمة لـ (تل أبيب)؛ لضمان تفوقها العسكري، مع إمكانية منحها مساعدات أخرى بموافقة الكونجرس.

وحول سؤال لفريدمان عن إمكانية طرح ترامب خطة سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ أجاب بشكل قاطع أنه لا ينوي فعل ذلك، في تناقض مع تصريحات سابقة لترامب كان أكد فيها دعمه لعملية السلام بين الطرفين على أساس حل الدولتين.

ونلفت النظر هنا إلى أن السفير ديفيد فريدمان مؤيد للاستيطان في الأراضي المحتلة، ومن داعمي ضم إسرائيل للضفة الغربية، ويعتبر فريدمان الذي يتحدث اللغة العبرية بطلاقة، من (صقور) إدارة ترامب؛ نظراً لأرائه المتطرفة تجاه عملية السلام.

ويعكس ذلك الموقف لترامب، أولاً: تراجع مركزية القضية الفلسطينية، وعدم تخوّف أمريكا من الرأي العام العربي خاصة، والرأي العالمي المعارض بشكل عام لسلب حق شعب في أرضه ووهبها لمجموعة من المهاجرين، وثانياً: أن الطريق - عملياً - إلى كرسي البيت الأبيض كان ممهداً بالوعود للكيان الصهيوني.

أما عن الموقف من (المستوطنات) في الضفة الغربية، فقد أكد ديفيد فريدمان أن المستوطنات ليست غير شرعية، مشيراً إلى أن هذا موقف يشاركه به المرشح الجمهوري للرئاسة الأميركية دونالد ترامب. وذلك بالطبع يعد خروجاً واضحاً عن إرادة المجتمع الدولي الذي يعتبر المستوطنات المبنية على أراض تحتلها إسرائيل منذ نصف قرن غير قانونية.

إيران:

١- مستشار ترامب: الرئيس المنتخب سيعترف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل – موقع اليوم السابع المصري - متوفر على الرابط:
http://www.youm7.com/story/2016/11/13

لم يتردد ترامب في إعلان خصومته القوية مع الاتفاق النووي الذي وقعته طهران مع الدول العظمى (٥ + ١)؛ أي الخمس الدول صاحبة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن بالإضافة لألمانيا، وهو الاتفاق الذي تم توقيعه في يوليو ٢٠١٥م، وبدأ تطبيقه مطلع العام ٢٠١٦م؛ حيث يرى ترامب أن الاتفاق مع إيران يعد اتفاقاً سيئاً للغاية؛ لأنه يمكّن إيران، وهي - في رأيه - الراعي الأول للإرهاب الإسلامي المتطرف، من الحصول على سلاح نووي. ولم يكتف ترامب بانتقاد ذلك الاتفاق فحسب، بل تعهد بأنه سيمزقه في يومه الأول لتوليه مهام الرئاسة، في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية[١].

وعلى المنوال العدائي نفسه، توعد ترامب بردٍ قاسٍ على أي سفينة إيرانية تضايق البحرية الأمريكية في مياه الخليج، وجاء ذلك الوعيد على أصداء وقائع اقتراب القطع البحرية الإيرانية في الخليج من السفن الأمريكية، والتي كان آخرها في الثلث الأول من سبتمبر ٢٠١٦م عندما اضطرت سفينة تابعة للبحرية الأمريكية لتغيير مسارها بعدما اقتربت منها سفينة إيرانية لمسافة ٩١ متراً، فقد تحدث ترامب أمام حشد ضم الآلاف من أنصاره في ولاية فلوريدا قائلاً: "عندما يطوقون مدمراتنا الجميلة بقواربهم الصغيرة، ويلوحون بإشارات يجب ألاّ يسمح لهم بها لأبنائنا فإنهم سيطردون من المياه بقوة السلاح"، كما تحدث - أيضاً - عن سياسة أمن قومي عدوانية بالتوازي مع تعزيز قوة الجيش الأمريكي حتى "لا يمكن لأحد التلاعب بهم"، حد قوله[٢].

تصريحات ترامب تلك تجاه إيران أثارت رد فعل إيراني شديد اللهجة؛ إذ اعتبر رئيس هيئة الأركان الإيرانية اللواء محمد حسين باقري أن: "دونالد ترامب قد تلفظ بكلام يفوق قدراته وقدرات بلاده عندما هدد إيران خلال حملاته الانتخابية، ودعاه إلى عدم اختبار قدرات إيران خصوصاً في المياه الخليجية ومضيق هرمز (كي لا يندم)"[٣].

كما قال باقري في تصريحات صحفية إن: "الشخص الذي وصل إلى سدة الحكم

١- **ترامب: الاتفاق النووي مع إيران هو الأسوأ وبتعهد بتمزيقه**، موقع الجزيرة؛ متوفر على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/9

٢- **ترامب يتوعد إيران**، موقع روسيا اليوم؛ متوفر على الرابط:
https://arabic.rt.com/news/840315

٣- **رئيس الأركان الإيراني لترامب: كلامك أكبر من حجمك**؛ متوفر على الرابط:
http://www.alarabiya.net/ar/iran/2016/11/10

جديداً [ترامب] تلفظ بكلمات تفوق قدراته الذهنية وقدرات بلاده العسكرية". معتبراً أن التصريحات التي أطلقها ترامب خلال حملته الانتخابية بشأن إيران "مثل المزاح".

من جانبه استبعد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن يتمكن ترامب من إلغاء الاتفاق النووي الإيراني (رغم تهديده بذلك)؛ لأنه - بحسب روحاني - يعد اتفاقاً لم يتم إبرامه مع دولة واحدة أو حكومة واحدة، بل هو اتفاق دولي ومصادق عليه من قبل مجلس الأمن الدولي، ومن غير الممكن أن تغيره حكومة واحدة، مؤكداً - أيضاً - في كلمة بثها التلفزيون الرسمي الإيراني، أن نتيجة الانتخابات الأميركية لن تؤثر على سياسة إيران على اعتبار أن موقف واشنطن قد ضعف في العالم بسبب "السياسات الخاطئة".

بدوره، قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، إن بلاده تطالب كل الأطراف بالالتزام بالاتفاق النووي الدولي المبرم العام الماضي لكن لديها خيارات إذا لم يحدث ذلك، مضيفاً إن: "كل رئيس للولايات المتحدة يجب أن يفهم وقائع العالم اليوم، الأهم هو أن يحترم رئيس الولايات المتحدة الاتفاقات والتعهدات التي تُقطع، ليس على مستوى ثنائي؛ وإنما على مستوى متعدد الأطراف"[١].

أما رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الإيراني علاء الدين بروجردي؛ فقال: إن ترامب أثناء الحملة الانتخابية يختلف عن ترامب الرئيس، ولا بد لترامب من أن يكون مختلفاً في فترة رئاسته عمّا كان يطلقه من شعارات ودعايات انتخابية، وسيكون مضطراً إلى أخذ القضايا الحساسة في الحسبان، وأضاف: "الإدارة الأميركية تعهدت بتنفيذ الاتفاق الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، ومن الطبيعي أن يحترم الرئيس المقبل القرارات الدولية، نحن ننتظر ما هي سياسات ترامب إزاء المنطقة والعالم الإسلامي"، موضحاً أنه: "إذا كانت سياسات ترامب المقبلة كما تعهد قبل انتخابه؛ فيجب إيقاف العدوان السعودي على اليمن، أو على الأقل أن يوقف تسليح السعودية"، كما رأى بروجردي أن: "انتصار ترامب دليل على ردة فعل الشعب الأميركي أمام سياسة داعمي الحروب التي بسببها قتل آلاف الأمريكيين، وانفقت أميركا مئات

١- **روحاني يؤكد ان ترامب لا يمكنه إلغاء الاتفاق النووي**، موقع المنار اللبناني؛ متوفر على الرابط:
http://www.almanar.com.lb/989492

الملايين من الدولارات"[1].

جدير بالذكر - أيضاً - أنه مع وصول ترامب القادم من عالم التجارة والمال، إلى كرسيه في البيت الأبيض، فإن إيران ستبدأ التحضيرات لانتخابات الرئاسة رقم (١٢) في تاريخها ما بعد الثورة، والتي ستجري في شهر مايو ٢٠١٧م. وتطور الموقف الأمريكي المحتمل إزاء إيران، قد يؤثر بشكل كبير في سياق الانتخابات الإيرانية. فبالنظر إلى تصريحات ترامب بخصوص رفض الاتفاق النووي، والعمل على إعادة فتح ملف المفاوضات، بما قد يقود إلى وقف الإجراءات المتعلقة برفع العقوبات، وهي الركيزة التي كان يستند عليها (الإصلاحيون الإيرانيون) في معركتهم الانتخابية القادمة في مواجهة الرافضين للاتفاق ويرونه انتصاراً للغرب واستسلام من إيران[2]. ومع أن ذلك الإجراء الأمريكي المحتمل قد يؤدي إلى خلق صعوبات اقتصادية محدودة لإيران؛ كون إيران تعتمد على اقتصاد داخلي قوي ومحكم؛ إلا أن تأثيره الأهم يتمثل في إمكانية إضعافه لاحتمالات استمرار (روحاني) في فترة رئاسية ثانية، وتعزيز فرص مجيء شخصية محافظة إلى كرسي الرئاسة[3].

السعودية:

وصف ترامب السعودية بالبقرة الحلوب التي تدر ذهباً ودولارات بحسب الطلب الأمريكي، مطالباً النظام السعودي بدفع المزيد كمقابل للحماية التي تقدمها القوات الأمريكية لآل سعود داخلياً وخارجياً، واعتبر ترامب أن آل سعود لا يمكنهم البقاء إذا لم تقم الولايات المتحدة بحماية سلطتهم، كما خاطب النظام السعودي قائلاً: "لا تعتقدوا أن مجموعات الوهابية التي خلقتموها في بلدان العالم، وطلبتم منها نشر الظلام والوحشية وذبح الإنسان وتدمير الحياة ستقف إلى جانبكم وتحميكم، فهؤلاء لا مكان لهم في كل مكان من الأرض إلا في حضنكم، وتحت ظل حكمكم؛ لهذا سيأتون إليكم من

١- بروجردي: واشنطن تعهدت بتنفيذ الاتفاق النووي ومن الطبيعي أن يحترم الرئيس الأميركي المقبل ذلك، موقع المنار؛ متوفر على الرابط:
http://www.almanar.com.lb/986379

٢- الانتخابات الرئاسية الإيرانية ٢٠١٧: مشهد تأسيسي؛ متوفر على الرابط:
http://katehon.com/ar/article/lntkhbt-lrysy-lyrny-2017-mshhd-tsysy

٣- تيار في إيران يرحب بفوز ترامب.. من هي الجهة المستفيدة؟؛ متوفر على الرابط:
http://arabi21.com/story/959732

كل مكان، وسينقلبون عليكم، ويومها يقومون بأكلكم"[١].

في موضع آخر أشار ترامب إلى أنه: "سواء أحببنا ذلك أم لم نحببه، لدينا أشخاص دعموا السعودية، أنا لا أمانع بذلك؛ ولكننا تكبدنا الكثير من المصاريف دون أن نحصل على شيء بالمقابل، عليهم أن يدفعوا لنا". داعياً العائلة السعودية إلى تقديم ثلاثة أرباع ثروة السعودية إلى أمريكا بدلاً من نصفها التي كانت تدفعها مقابل حماية حكمهم واستمراره في الجزيرة العربية، وأضاف: "ما يقدمه آل سعود إلى أمريكا من مال حتى لو كان نصف ثروة البلاد لا قيمة له، ولا أهمية بالنسبة لما تقدمه أمريكا لهم من حماية ورعاية". وتعتبر هذه الرسالة التي وجهها ترامب إلى السعودية الأقوى مقارنةً بموقف أي رئيس أمريكي آخر، وهي تكشف أولاً: حجم الترابط بين بقاء آل سعود في حكم الجزيرة العربية والرضا الأمريكي عنهم؛ وثانياً: ثقافة "العصابات" التي تحكم البيت الأبيض، والتي تعترف بأخطاء من تدعمه؛ لكنها تستمر في دعمه في حال قدم فروض الولاء والطاعة، ودفع في مقابل الحماية!

لقد حاول ترامب برسائله تلك التي تتحدث عن ضرورة دفع المال لأمريكا من الدول التي تتلقى الحماية الأمريكية؛ منها اليابان وكوريا الجنوبية، والسعودية، وألمانيا، استمالة مزاج الطبقة العاملة البيضاء بالداخل، والتي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة، وذلك من خلال التلويح لهم بخيار ابتزاز كيان نفطي ضخم مثل السعودية، ولعل ذلك من ضمن ما رفع أسهم ترامب، وأوصله إلى الكرسي.

في معرض حديث آخر، أشار ترامب إلى أنه يمكن أن يلجأ إلى سياسة مقاطعة النفط من السعودية ودول خليجية أخرى في حالة عدم قيام الرياض والخليجيين بسداد فواتير مالية لواشنطن من أجل محاربة الجماعة الإرهابية التي تهدد استقرار المنطقة العربية، أو إرسال قوات برية؛ لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، وفي حالة عدم الإرسال يتم الدفع.

السعودية من جانبها حذرت على لسان وزير الطاقة السعودي خالد الفالح، من أن حظر النفط من المملكة قد يأتي بنتائج عكسية، حيث أشار الفالح إلى أن: "الطاقة هي شريان الحياة للاقتصاد العالمي، والولايات المتحدة تستفيد أكثر من أي طرف آخر من التجارة

١- ترامب: السعودية بقرة متى جف حليبها سنذبحها؛ متوفر على الرابط:

http://www.addiyar.com/article/1033229

الحرة العالمية". ومن المعلوم أن أمريكا لا تزال تعتمد بشكل رئيسي على استيراد النفط الخام من دول الأوبك؛ لتغذية اقتصادها الضخم، فقد استوردت (٣.٤) مليون برميل من نفط أوبك يومياً في شهر أغسطس ٢٠١٦م، وذلك وفقاً لأحدث الإحصائيات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، كما أن حوالي ثلث تلك الكمية من النفط يتدفق من السعودية، مما يجعل المملكة ثاني أكبر مصدر للنفط إلى الولايات المتحدة بعد كندا[١].

وعلى المنوال نفسه من تلك المطالب الابتزازية؛ طالب ترامب - أيضاً - السعودية ودول الخليج بدفع فواتير إعاشة اللاجئين السوريين في مخيمات اللجوء داخل سورية، على أن تقوم الولايات المتحدة بحماية تلك المخيمات[٢].

اليمن:

تبدو اليمن أقل الملفّات حضوراً في تصريحات دونالد ترامب الانتخابية، ربما لأنه اعتبرها ساحة جانبية تتأثر وتتفاعل مع اللاعبين الرئيسيين حولها، وذلك ينم - بقدر ما - عن ضيق أفقه السياسي، أو أن العقلية الأمريكية فعلاً تحكم بالأوزان الضخمة والحسابات في البنوك، ولا تضع في اعتبارها أي عامل إنساني يتعلق بقدرات الجماعة البشرية على الصمود والمواجهة وفرض الإرادة، أو حجم المعاناة التي يعانيها شعب لا يملك الكثير في مواجهة عدوان غاشم؛ لكنه يتمسك بخيار المقاومة ويتمكن من تهديد المعتدين عليه.

لقد استخدم ترامب اليمن في خطابه "الجمهوري" التقليدي، كمادة لإثارة التخوّف الشعبي من الاتفاق النووي مع طهران، ثم مارس اتكاءً على الورقة اليمنية في ابتزاز جديد لآل سعود، وذلك حين لوّح لآل سعود بالخطر القادم من الجنوب، والذي عليهم أن يدفعوا المقابل لأمريكا حمايتها لهم من ذلك الخطر، خاصة في ظل إشارته إلى أن "النفط" لم يعد مهماً لأمريكا، وأن نظرها الآن يركز على الفوائض المالية الضخمة

١- **السعودية تحذّر دونالد ترامب من تنفيذ تهديده بمنع استيراد النفط من المملكة**، موقع سي إن إن؛ متوفر على الرابط:
http://arabic.cnn.com/business/2016/11/17/trump-saudi-arabia-ban-oil-imports-opec

٢- **ترامب يهدد بمقاطعة نفط السعودية**؛ متوفر على الرابط:
http://www.alhurra.com/a/trump-saudi-oil/300363.html

للسعودية في البنوك الخارجية[١].

خاتمة:

نخلص مما سبق إلى أن السياسة الأمريكية ستبقى محكومة بالمصلحة، كمعيار أساسي يحدد لصانع القرار الأمريكي توجهه، وأن تصريحات ترامب الانتخابية تعد كاشفة لباطن الولايات المتحدة الأكثر عنفاً وتهديداً، وحرصاً على تحصيل "الإتاوات"، ناهيك عن أن خطاب ترامب الانتخابي "الصريح" قد فضح - في واقع الحال - أولئك الذين يعتمدون في بقائهم على الدعم الأمريكي.

بصفة عامة، لا نعتقد أن الولايات المتحدة ستبادر إلى الانسحاب من أي ملف ساخن في المنطقة، وغاية ما في الأمر أنها ستعمل على إعادة تدوير أوراقها فيما هو متاح؛ حتى لا تخسر أكثر، أو تخوض تحدياً عنيفاً لا تريده لنفسها، وأن عملية "الغسيل" التي حدثت بوصول ترامب قد تؤدي إلى ذات المفعول السيء الذي أنتجته العملية ذاتها مع مجيء أوباما في العام ٢٠٠٩م، وستكون النتيجة النهائية هي تحقق مصلحة "الناهب" الدولي، ممثلاً في منظومة الحكم الأمريكي، وفقدان سائر الطبقات الشعبية خارج إطار الأوروأمريكي مصالحها. وأن ما يجري من تغيير في الوجوه الحاكمة في البيت الأبيض؛ يقع عندما يستنفذ أحدهم كامل طاقته، ويتبين أن مساره لم يعد قادراً على جلب المزيد من الفوائد للشريحة الحاكمة، وهنا يتدخل طرف آخر يخطف الأضواء، ويسعى للأهداف ذاتها لكن عبر طرق أخرى، وقد يصعب على البعض التقاط تلك الطرق الجديدة وترجمة ما يحدث، وربما يكونون متأثرين بالإرث السيء للسلف، مراهنين على الجديد، مما يشوش عليهم تبين حقيقة ما يقال وجوهره، واستنباط مدى الخبث الكامن في التصريحات.

ليس جديداً ما يقال هنا عن السياسات الأمريكية، فهي ذاتها التي تتكرر في كل دورة انتخابية، كل أربعة أعوام، فالدعم للكيان الصهيوني باقٍ على حاله، والعمل على الهيمنة وفرض النفوذ كما هو، وما يستجد في تلك السياسات هو الأسلوب الذي يمكن عبره

١- **توقعات السياسة الأمريكية الجديدة لـ "ترامب" في اليمن**، الواقع اليمني؛ متوفر على الرابط:
http://realyemen.net/9655/

تحقيق ما سبق، وربما يرى البعض أن في الأسلوب الصدامي العنيف المطروح حالياً مصلحة أكبر للشعوب المنهوبة؛ كونه يستفزها ويجعلها أكثر انتباهاً لما يُحاك ضدها، وأكثر إدانة له، واحترازاً منه، فهو يضعها أمام خيار وحيد لا يتعدد، وهو حتمية المواجهة والتصدي والمقاومة، ذلك على عكس الأسلوب الناعم الذي يحقق ذات النتائج لكن بطرق ملتوية، تبدو ساحرة للشعوب، ولا تدرك تلك الشعوب آثارها سوى بعد تحققها، وتمامها.

هذه المرة، يراهن الجمهوريون على الأنظمة الحاكمة، وعلى صنع تحالف (خليجي - أردني - مصري) يكون سندهم ورأس حربتهم في المنطقة، وذلك هو ما يرحّب به "النظاميون" الذين أزعجهم تماهي إدارة أوباما مع فصائل تختصم السلطة في تلك البلاد وتنافس على الحكم، ولعل البعض يتغافل عن أن أول نقل أمريكي حديث للسلاح من كتف النظام إلى كتف المعارضة، قد تم في عهد بوش الابن (الجمهوري) ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس، وأن مشاريع التقسيم ورسم الحدود بالدماء، ومفهوم (الشرق الأوسط الجديد)؛ كانت كلها من بنات أفكار تلك الإدارة العدوانية التي قامت باحتلال العراق، وأن (رايس) هي التي وقفت ذات مرة؛ لتتفاخر بأن بلدها صارت تقسم المعونات بين النظم العربية "الموالية لها" و"معارضيها".

ختاماً، وبوضوح، يمكن التأكيد على أن الأطراف سواء "النظاميّة"، أو تلك التي تطمع في كرسي الحكم في المنطقة، الأطراف كلها التي تراهن على مجيء رئيس أمريكي يمنحها دور "الوكالة" عنه في إدارة شؤون بلادها، فتستمد شرعية وجودها منه؛ لا تلقي بالاً لشيء، ولا يعنيها - في الحقيقة - شيء سوى أن يمنحها "السيّد" الأمريكي رضاه، وهي لذلك ستبقى مسيّرة بعقلية "العمالة" التي تحكمها، ومقيّدة بطبيعتها "الأنانية" التي أدمنت سلوك "الدواجن"، تخشى من تحمّل كلفة التحدي والمواجهة، وسيبقى صراع تلك الأطراف على قلب (الرئيس الأمريكي)، وإلى أي صف سينحاز؛ طمعاً في الحصول على مكافأة منه.

فطوبى لمن هم خارج اصطفاف أولئك الأطراف!

إسرائيل والصراع الإقليمي: المنهج وأداة التطبيع الانتقائي

إيهاب شوقي
كاتب وباحث مصري

الصراع الإقليمي - تحديداً - هو صراع مفتوح ومتشابك ومتعدد الأبعاد والمستويات، ولا ينفصل عن الصراعات القطرية والدولية، فهو حلقة وثيقة الصلة والتأثُّر بهذه الصراعات والتأثير فيها، ولأسباب متعددة تاريخية وجغرافية وجيولوجية واستراتيجية، وأيضاً ديموغرافية؛ فإن منطقتنا العربية والإسلامية تعد بؤرة رئيسية من بؤر الصراع الدولي.

لقد تم غرس الكيان الصهيوني أو ما يسمى (إسرائيل) في المنطقة العربية ككيان وظيفي، وذلك ليعمل على قطع تواصلها ومنع وحدتها الجغرافية، مروراً بإضعافها واستنزاف قواها وثرواتها، ومن ثم الوصول بها إلى المرحلة الأخطر المتمثلة في تقسيمها وتفتيتها عبر إدارة ماكرة للصراع تستغل بها حروباً قذرة، وتعتمد في ذلك على أدوات داخلية، كالأنظمة العميلة والمرتزقة من النخب العربية.

هذه الدراسة تتناول موضوع: موقع اسرائيل في خارطة الصراع الإقليمي، متطرقة إلى مسألة (أداة التطبيع) التي تُعَد من أخطر أدوات الصراع، ومسلطة الضوء على كيفية استخدام هذه الأداة بشكل انتقائي إزاء أنظمة معينة، وصولاً إلى محاولة الكشف عمّا وراء ذلك الاستخدام، ولماذا تلك الأنظمة تحديداً، بالتركيز حصراً على نموذج النظام السعودي، وذلك لما يتضمنه من مؤشرات ودلائل كاشفة للدور الإسرائيلي وطبيعة إدارته. وسيتم ذلك التناول عبر المحاور الآتية:

- الصراع الإقليمي والتعريف بلاعبيه.
- منهج إسرائيل في إدارة الصراع.
- التطبيع كأداة إسرائيلية.
- التطبيع من مدخل اقتصادي: الجزرة المسمومة.
- التطبيع السعودي وموقع إسرائيل في خارطة الصراع.

أولاً: الصراع الإقليمي والتعريف بلاعبيه

يُعرَّف الصراع الإقليمي أكاديمياً بأنه: خلاف على امتلاك السيطرة على الأراضي بين دولتين أو أكثر، إذ غالباً ما يكون الخلاف على ملكية الأرض. وكثيراً ما ترتبط هذه

الصراعات بالموارد الطبيعية مثل الأنهار والأراضي الزراعية الخصبة والموارد المعدنية أو النفط، ويمكن أن تكون النزعة القومية والثقافية والدينية والعرقية مساندة لها.

يمكن تعريف الصراعات الإقليمية - من ناحية مضمونها - بأنها: إبداء التناقض والاختلافات ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والايديولوجية بين مجموع الدول على المستوى الإقليمي، وهي - في الوقت الراهن - تعكس الصراع بين قوى الكولونيالية (الهيمنة الاستعمارية)، والقوى المتحالفة معها من جهة، وقوى التحرر الوطني من الجهة الأخرى[١].

الواقع الراهن في المنطقة العربية يشير إلى أن محاور الصراع فيها تشكِّل انعكاسات لمشروعات مختلفة تتبلور في مداها النهائي في إطار محورين: محور يعبر عن سياسة الهيمنة والاستعمار، ومحور آخر مقاوم لهذا المشروع الاستعماري، ويعبر عن التحرر الوطني.

بالطبع، لا ينفي ذلك الاستقطاب بين المشروعين أبعاداً أخرى متعلقة بالتنافس الإقليمي والمصالح الذاتية؛ إلا أن تلك الأبعاد تظل عناوين فرعية، وغالباً ما تُستخدم كوقود للصراع؛ إما بدفع ذاتي من الأطراف أو بدفع خارجي يعمل على تأجيجها في أوقات يُراد أن يبقى الصراع فيها متأججاً، حيث يشكل استمرار الصراع ووصوله لمرحلة الصراع المسلح؛ مصلحة مباشرة لدوائر تصنيع السلاح الاستعمارية الذي تشكل مبيعاته مصلحة اقتصادية مباشرة.

والملاحظ في الفترة الأخيرة أن جميع الصراعات في الشرق الأوسط - تقريباً - تتحول بسرعة لتصبح صراعات دولية، وقد أبرز التدخل العسكري في كلٍ من أفغانستان والعراق وليبيا دور القوى العالمية، التي يبدو أن لها تأثيراً متزايداً في أوضاع دول المنطقة على حساب نفوذ الجهات الفاعلة الإقليمية[٢].

يبدو الآن أننا على مشارف تحول جديد في طبيعة الصراع يخرج عن النمط الذي

١- وليد خالد أحمد، **ماهية الصراعات الإقليمية**، موقع كتابات؛ متوفر على الرابط:
https://www.kitabat.com/ar/page/09/12/2014

٢- فالداي كلوب، **التحول في الشرق الأوسط على المستوى الدولي**، مركز أبحاث كاتيخون؛ متوفر على الرابط:
http://katehon.com/ar/article/lthwl-fy-lshrq-lwst-l-lmstw-ldwly

فرضه النظام العالمي أحادي القطبية. فقبل استعادة روسيا عافيتها وتدخلها المباشر على نمط مقارب لنمط الحرب الباردة؛ كانت التوقعات والتحليلات تفيد بأننا على وشك أن نشهد ذوبان القوى الإقليمية الرئيسية.

كانت خلاصة التنبؤات تقول إنه: "بالنظر إلى التقسيم الهيكلي للسلطة في النظام الإقليمي، فإن سيطرة أميركا على المنطقة سيؤدي في المستقبل المنظور إلى منع ظهور أو بقاء أي طرف مهيمن إقليمياً أو مناطقياً. فالدول القوية المحتملة ستفكر في الانخراط في وضعية الوجود الأميركي بدلاً من أدائها دور (شرطي واشنطن) في المنطقة. أما الدول الأصغر والأضعف؛ فهي سوف تستغل الفرصة للتعامل مع الولايات المتحدة مباشرة، وربما على قدم المساواة مع القوى الوسطى في المنطقة. ففي العقود الماضية، كانت الدول الأصغر تفكر ملياً في رغبات القوى الإقليمية واعتباراتها قبل اتخاذ أي خطوة مهمة في السياسة المحلية أو الخارجية"[1].

أما الآن؛ فلم "يعد أمن الشرق الأوسط مشكلة إقليمية. مع التشابك في العلاقات الدولية نتيجة تزعزع الاستقرار في المنطقة. كنتيجة للصراعات الجديدة والقديمة. بما فيها المزيد من العمل المنسق (بما في ذلك العمل العسكري) من قبل القوى الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية. المنطقة. كما كانت من قبل. تنقسم داخلياً. وهي خالية من الضوابط والتوازنات. وليس هناك نظام أمني قادر على تحويل المواجهات العسكرية إلى ترتيبات سياسية. كما أنه من الصعب إلى حد ما تحديد الوضع الحالي في الشرق الأوسط. والذي اتخذ شكله تحت تأثير العلاقات الدولية المتزايد التعقيد والفوضى. خطورة عدم الاستقرار قابلة للمقارنة مع الوضع في أوروبا خلال حرب السنوات الثلاثين أو الحربين العالميتين. وقدّم الشرق الأوسط الكثير من الأمثلة على أن الوكلاء في المنطقة يقومون باستخدام اللاعبين العالميين؛ لتحقيق مصالحهم الخاصة. ويدفعون بالقوى الكبرى إلى حافة الحرب"[2].

هناك شبه اتفاق على أن هناك معركة صفرية بين المحاور، ومن غير المنتظر أن

١-"**جيوبوليتيك الشرق الأوسط الجديد**"، افتتاحية المركز العربي للدراسات المستقبلية، ١٧/ ١١/ ٢٠١٠م؛ متوفر على الرابط:
http://www.mostakbaliat.com/archives/1171

٢- فالداي كلوب، " **الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط إلى أين**"، مركز أبحاث كاتيخون؛ متوفر على الرابط:
http://katehon.com/ar/article/lmn-lqlymy-fy-lshrq-lwst-l-yn

تسفر عن تسويات، ويرى كثير من المراقبين أن الأمور ربما ستسفر عن نظام إقليمي جديد بعد استنزاف فرص التسويات بين اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، مثل مصر وتركيا وإيران والسعودية والعراق وسوريا، ويتفق على ذلك حتى المحللون المحسوبون على مراكز بحثية تخدم أجندات غربية، وحتى لو كانت تحليلاتهم تصب في خانة سياسية مفادها؛ تشكيل قناعات يائسة؛ إلا أنها دقيقة وتصف ما آلت إليه الأمور.

لا تنفي طريقة عرض التحليلات صحة مضامينها؛ ففي تحليل من هذه التحليلات المشار إليها، يقول د. بول سالم، مدير مركز كارنيجي للشرق الأوسط: "أدّت الأحداث التي شهدتها السنوات القليلة الماضية إلى تفكّك النظام القديم وغير المستقر في الشرق الأوسط، في غياب أي نظام بديل، وعلى الرغم من أن اللاعبين الخارجيين والإقليميين المتنازعين سعوا إلى تحقيق أجنداتهم الخاصة الرامية إلى إقامة نظام إقليمي جديد، إلا أن أياً منهم لم ينجح في فرض مشروعه، ويبدو أن التنافس بين هذه التصورات والقوى المتنازعة سيستمرّ خلال السنوات القادمة. في المقابل، أقيمت سلسلة من الاجتماعات بين الدول المجاورة للعراق، كان أولها في مصر، ثم في تركيا، ومن بعدها في الكويت. وركّزت هذه الاجتماعات التي شاركت فيها إيران وتركيا، ودول عربيّة رئيسيّة إلى جانب العراق على استكشاف قواسم مشتركة محتملة في المجال الأمني، وعلى مسائل سياسيّة واقتصاديّة. وعلى الرغم من التشجيع الذي حظيت به هذه الاجتماعات من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، إلا أن التقدّم الذي أحرزته كان بطيئاً؛ لأن التوتّرات في العراق والمنطقة لا تزال تضغط على اللاعبين الأساسيين، وتنشر فيما بينهم حالة من الحذر والريبة إزاء بعضهم البعض"[١].

وفي هذا الصراع الإقليمي، والذي حل بدلاً من التعاون والوحدة العربية والإسلامية؛ نجد لاعباً يغرد خارج سرب الحوادث الأخيرة، ويظل الحاضر الغائب في معظم هذه الحوادث، ألا وهو الكيان الصهيوني، حيث توجد بصماته في كل الصراعات التي لا يُعلِن هو عن نفسه بها. فبعد مرحلة الحروب الكبرى المباشرة بين إسرائيل، ودول الطوق الرئيسية، وبعد الاجتياحات لدول الجوار، والتي لم يحجمها سوى قوات المقاومة بعد

١- د.بول سالم، **الشرق الأوسط: مراحل تحوّل نظام إقليمي متفكّك**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط؛ متوفر على الرابط:
http://carnegie-mec.org/2008/07/30/ar-pub-23716

التخلي الرسمي عن حالة الحرب من الدول الموقعة على اتفاقيات السلام، وما تبعها من تخلٍ غير معلن من جانب الدول التي لم توقع، والتي لم تعترف رسمياً بالكيان؛ نجد انفراداً إسرائيلياً تاماً بالفلسطينيين زاد من حدته الانقسام الفلسطيني الداخلي، ونجد أريحية عسكرية إسرائيلية تسمح لها بتنمية قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وأريحية تمكنها من التخطيط والتآمر، وتفتيت الوطن العربي، ويساعد على ذلك الأنظمة العربية التي تتعامل مع إسرائيل سراً على مستويات مخابراتية واقتصادية، وأخرى تتعامل علناً عن طريق التطبيع.

كل ذلك، بلا شك يسمح لإسرائيل في لعب دور أكبر في النظام الإقليمي، بل والمشاركة في إعادة هيكلته، وكما يقول مراقبون، فإن: "الدولة العربية المعاصرة في ظل المتغيرات التي صاحبت العولمة؛ واجهت خطرين أساسيين تستفيد منهما إسرائيل أيما استفادة، وهما: خطر الحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية، وخطر انتزاع السيادة، ونقلها إلى كيانات دولية وإقليمية أكبر. وتكاد إسرائيل تكون الدولة الأبرز في العالم التي تصرّ على إعادة الهيكلة التامة للنظام الإقليمي والنظم الفرعية التابعة له، مستفيدة من واقع الصراعات الدولية في المنطقة، وهي تدعو لتفتيت الكيان الاجتماعي القومي العربي عموماً، ناهيك عن تفتيت النسيج الاجتماعي الوطني في كل دولة على حدة، ذلك أن الصراع العربي الإسرائيلي يتميز عن غيره من الصراعات بأنه يشمل مختلف الجوانب الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن الاستخدام المكثف من قبل العقيدة الصهيونية للأساطير والمزاعم الدينية، وفي ضوء هذا الواقع يمكن اعتبار مشروع (داعش) الذي يجعل أبرز أولوياته إسقاط الدول العربية التي يعتبرها كافرة؛ قوة مضافة للكيان الصهيوني؛ لأن تدمير الدول بهذا المنطق، كما يحصل في سوريا والعراق وليبيا وسواها، معناه تدمير الجيوش والقدرات الاقتصادية وتمزيق الكيان السياسي والاجتماعي لهذه الدول، وإطلاق العنان لمشروع التقسيم والحروب الأهلية وإقامة الدويلات الطائفية والعرقية على أنقاض الدول السيادية القائمة، وهذا حلم الكيان الصهيوني منذ وجوده، وهنا يبرز تناغم وانسجام مشروع ما يسمى (الدولة الإسلامية أو الخلافة الإسلامية) مع المشروع الصهيوني؛ لإقامة (الدولة اليهودية) في فلسطين، وهذا المشروع الذي يحظى بالأولوية لدى حكومة بنيامين نتنياهو، يقضي بقيام (دولة واحدة لشعب واحد)؛ أي دولة إسرائيل

الكبرى للشعب اليهودي، وذلك على أنقاض مشروع حلّ الدولتين"[١]. وذلك ما يقودنا إلى المحور التالي من الدراسة، والخاص بمنهج إسرائيل في إدارة الصراع.

ثانياً: منهج إسرائيل في إدارة الصراع

مقتطف صغير من الواقع الراهن كفيل بإلقاء الضوء على المنهج الإسرائيلي في إدارة الصراعات، فهي تقود صراعات شاملة متعددة الجوانب، وحروباً نفسية بجانب العدوان العسكري، وقد كشفت رنا نشاشيبي، المديرة العامة للمركز الفلسطيني للإرشاد، عن أبرز ملامح السياسة الإسرائيلية الممنهجة؛ لاستهداف النفسية والروح المعنوية للشعب الفلسطيني سواء في القدس العاصمة المرتقبة للدولة الفلسطينية، أو في عموم الوطن الفلسطيني منذ الاحتلال والنكبة الأولى في عام ١٩٤٨م.

إذ أوضحت نشاشيبي في لقاء صحافي: أنه بموازاة الحروب التقليدية التي شنتها إسرائيل للاستيلاء على الأرض، كانت هناك حرب نفسية تستهدف الإنسان الفلسطيني أولاً وأخيراً في سياق المواجهة الكبرى مع الاحتلال على الأرض، مشيرة في حديثها إلى أن إسرائيل تدرك أنه لا يمكن لها أن تكسب هذه الحرب بسبب الإرث التاريخي والثقافي المزروعين والممتدين عميقاً في هذه الأرض العربية، خاصة ما دام الفلسطينيون مصرون على حقهم وعدم التنازل عنه. واستشهدت في السياق ذاته بمقولة مشهورة عن بن غوريون: "العرب [أي الفلسطينيين] لن يستسلموا في أرض إسرائيل إلا بعد أن يستولي عليهم اليأس الكامل يأس لا ينجم عن فشل الاضطرابات التي يثيرونها أو التمرد الذي يقومون به فحسب؛ وإنما ينجم عن نمونا نحن أصحاب الحقوق اليهودية المطلقة في هذا البلد". وهذا يعني - حد قول نشاشيبي - أن الاحتلال يستهدف ضرب القوة الموجودة في نفسية الإنسان الفلسطيني، ومحاولة دحر قوة المقاومة والمطالبة بالحقوق واستردادها، ومن هذا المنطلق؛ فإن السياسة الإسرائيلية ممنهجة بشكل دائم، وهي تستهدف أشياء محددة[٢].

١- إحسان مرتضى، **دور إسرائيل في هيكلة النظام الإقليمي**، مجلة الجيش، العدد (٣٦١)، تموز، سنة (٢٠١٥م)؛ متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

٢- **تفاصيل المقابلة متوفرة على الرابط:**

http://www.alarab.com/Article/371294

بالتأكيد، ونظراً لشمولية الصراع؛ فإن ما ينطبق على الفلسطيني ينطبق على العربي والإسلامي بشكل عام، وعلى كل مشروع مقاوم للمشروع الصهيوني. فالهدف الرئيسي هو التدمير الشامل لعقيدة المقاومة إضافة إلى التدمير المادي للقدرات الاقتصادية والعسكرية.

إسرائيل تجيد اللعب في المشاهد الخلفية للأحداث، كما تجيد الاختراقات الاقتصادية، وتصعيد التوترات الداخلية، وكذلك تجيد اللعب مع طرفي الصراع الذي تساعد في تأجيجه.

في دراسة هامة للدكتور رفعت سيد أحمد، يمكن اقتباس فقرة من مقدمتها باعتبارها كاشفة لذلك، حيث يؤكد يشير الدكتور رفعت إلى أنه: "في غمرة انشغال العالم أجمع بتداعيات الحرب العالمية الثالثة التي تجرى أحداثها الدامية في العراق والخليج؛ تتوغل إسرائيل، ووفق خطط استراتيجية طويلة المدى في القارة الأفريقية؛ لتهدد وبقوة الأمن القومي العربي، ولتحاصر كل إمكانات المساندة للقضايا العربية العادلة، ورصدت العديد من الوثائق الدولية والعربية ملامح هذا الخطر الصهيوني المتنامي، وكان لأول تقرير استراتيجي أفريقي صادر من القاهرة عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية الدور الأبرز في كشف هذه الاختراقات الصهيونية للقارة، خاصة في الآونة الأخيرة مستغلة أجواء العدوان الأمريكي على الخليج والعراق، وانشغال العالم به، وبما يسمى (الإرهاب الإسلامي)، ولم يترك الإسرائيليون مجالاً إلا وحاولوا اختراقه وتوظيفه لمصلحتهم الاستراتيجية، بدءاً بالاقتصاد، ومروراً بالثقافة، وانتهاء بالأمن وصناعة السلاح والتجارة فيه"[1].

بالاطلاع على التحليلات الاسرائيلية ذاتها؛ فإنها تكشف جوانب هامة من طريقة التفكير الإسرائيلية حتى في حالة التأزم الاستراتيجي، إذ يقول الكاتب والمحلل الإسرائيلي (آفي غيل) إن: "إسرائيل موجودة الآن في موقع مساومة جيوسياسي يمكنها من ضمان حدود كبيرة وترتيبات أمنية مشددة. التوقيت المريح يرتبط بالعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة، وبوجود مبادرة السلام العربية التي تقترح تطبيع وسلام

١- د. رفعت سيد أحمد، **بالوثائق: إسرائيل تخترق أفريقيا من الثقافة إلى الأمن مروراً بالاقتصاد**؛ متوفر على الرابط:
http://alarabnews.com/alshaab/GIF/06-06-2003/Refaat.htm

في حدود (١٩٦٧م) مع تبادل للأراضي متفقاً عليه. هذا الواقع الجيوسياسي غير مضمون إلى الأبد. العمليات الديمغرافية وغيرها في الولايات المتحدة (أيضاً الجالية اليهودية هناك) تشير إلى أن المكانة المفضلة لإسرائيل ليست أبدية، وأيضاً مبادرة السلام العربية التي تنتظر على الرف منذ ٢٠٠٢م لن تنتظر هناك إلى الأبد، والمساعدة من الولايات المتحدة ستقل مع الوقت، وإسرائيل التي ما زالت تلتصق باستمرار بالاحتلال تتحول بالتدريج إلى مصدر قلق دبلوماسي للولايات المتحدة، والتأييد الجماهيري تجاهها يتراجع، وبالذات لدى الجيل الشاب. نحن نوجد في نهاية الساعة الاستراتيجية بدلاً من أن نخشى مجلس الأمن تستطيع إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة وضع هذا الطرف على جهة، وإسرائيل ستكون مستفيدة من قرار ملزم لمجلس الأمن يحدد النقاط الأساسية للاتفاق الدائم، وعلى رأسه الحدود. شيء يشبه قرار (٢٤٢) محسَّن؛ الأمر الذي لا يمكن عمل مفاوضات واتفاق مستقبلي بدونه. إن الأمر الذي نستطيع تحقيقه اليوم بغطاء أميركي، وبمساعدة أوروبية، وبتأييد دولي وبموافقة من معظم العالم العربي، ليس مضموناً في المستقبل. عملية كهذه ستحسن مكانة إسرائيل في العالم وتعطي مصداقية بأنها تسعى إلى السلام، وتعزز مطالبها للأمن، وتوقع ضربة قاصمة بأولئك الذين يقومون بحملة مقاطعة وعدم شرعية لإسرائيل. الإسرائيليون الذين يؤيدون حل الدولتين، ويعتقدون أنه لا يوجد شريك فلسطيني الآن يجب أن يفضلوا خيار مجلس الأمن على خيار إدارة الصراع. الأول: سينقذ إسرائيل؛ لأنه سيعطيها حدوداً معترفاً بها، والثاني: سيؤدي إلى واقع كارثي لدولة ثنائية القومية"[١].

لعل أحدث التقارير الاستراتيجية تكشف الدور الإسرائيلي في إطالة أمد الصراع الإقليمي، وتكشف أنه دور منوط بها أيضاً، إلى جانب أنه نهج دأبت عليه في تعاطيها مع الصراع، وبالاطلاع على أحدث التقارير والتحليلات ذات الصلة[٢]، نجد أن بعض مراكز الأبحاث الأميركية والإسرائيلية المتخصصة بشؤون الشرق الوسط كشفت أن "العلاقات الأميركية الإسرائيلية بلغت درجة متزايدة في اعتماد الولايات المتحدة على

١- آني غيل، **إدارة الصراع**، مقال في هآرتس، تاريخ ١١ كانون الأول / ديسمبر، ٢٠١٤م؛ متوفر على الرابط:
http://archive.al-watan.com/mobile/viewnews.aspx

٢- تحسين الحلبي، **دور إسرائيل لإطالة أمد الصراعات في المنطقة**، مجلة الوطن السورية؛ متوفر على الرابط:
http://alwatan.sy/archives/72376

الدور الإسرائيلي في التحرك داخل دول النظام الرسمي العربي؛ لتشكيل مرجعية شرق أوسطية تتولى إدارة، وحل الأزمات في المنطقة؛ لكي تتفرغ واشنطن لصراع مقبل على الساحة الآسيوية الصينية، ولانشغال متوقع في ساحة الدول الأوروبية. وترى المصادر الإسرائيلية أن الدعم الأميركي بقيمة (٣٨) مليار دولار لإسرائيل سيشكل ما يشبه الرشوة الأميركية لنتنياهو ولحزب الليكود الحاكم".

من ناحيته، يرى مركز أبحاث ميتفيم (Mitvim) الإسرائيلي لشؤون الشرق الأوسط، أن واشنطن وتل أبيب تتوقعان تغييرات تتحرك خلالها رمال وخطوط الحدود في أكثر من منطقة تسعى واشنطن إلى استغلالها لصد التوسع الروسي الذي يحقق على الأرض مكاسب تهدد المصالح الأميركية الاستراتيجية. كما يرى مركز الأبحاث هذا أن واشنطن تريد زيادة الاستعانة بإسرائيل إلى حدٍ قد يجعل الدور الإسرائيلي المؤثر والفاعل في سياسة النظام الرسمي العربي تزيد على درجة التأثير البريطاني الراهن فيه. وتتوقع بعض مراكز الأبحاث الأميركية أن تنشغل الإدارة الأميركية المقبلة بجدول عمل تتابع فيه واشنطن بشكل قلق ومكثف رصد أي تغيير يوفر للصين مكاسب في بحر الصين وآسيا، ومنع انتقال الدول الحليفة لـ (واشنطن) إلى موقف الحياد تجاه الصراع الأميركي مع الصين. ناهيك عمّا تواجهه واشنطن من بوادر تغيير في سياسة الاتحاد الأوروبي إزاء دور حلف الأطلسي؛ لأن الدعوة الأوروبية إلى إنشاء جيش موحد من دول الاتحاد سيقلل من اهتمام هذه الدول بتعزيز قوة حلف الأطلسي الذي تقوده واشنطن وتعد أكبر المساهمين في ميزانيته العسكرية.

وترى واشنطن أنها لم تحقق حتى الآن أي نسبة مهمة من الأهداف التي أرادت فرضها بعد أحداث (الربيع العربي)، وخصوصاً تجاه سورية وإيران والعراق، بينما بدأت الدول العربية المتحالفة معها تفقد جزءاً كبيراً من مصادر ثرواتها دون أن يتحقق لها الاستقرار الداخلي أو الاستقرار في علاقاتها مع بعضها البعض. والكل يلاحظ أن الاستحقاقات التي سيفرضها القانون التشريعي الأميركي (جاستا) بمقاضاة السعودية في المحاكم الفدرالية الأميركية؛ ستحمل معها تغيرات لا يمكن تجاهل تأثيرها السلبي على الدور السعودي في المنطقة، وعلى علاقات الرياض مع واشنطن.

في مختلف جبهات الصراع تلك، يتوقع محللون أميركيون، ومنهم جوستين ريموندو، رئيس تحرير موقع (أنتي وور) المناهض للحروب الأميركية: أن واشنطن

لم تعد قادرة على فرض دورها القيادي الأحادي في العالم بعد المنازلة الروسية / الأميركية في سوريا، فواشنطن لن تتمكن من جر أوروبا أو أهم دولها إلى أي حرب جديدة على ساحة الشرق الأوسط، ولذلك يستنتج (ديفيد بولوك) في مجلة (فيكرا فورم): أن واشنطن ستعمل على الحفاظ على حالة الفوضى الخلاّقة باستخدام متزايد للدور الإسرائيلي المعزَّز بتطبيع من النظام الرسمي العربي، وتسخيره في إطالة أمد الصراعات الداخلية ـ الداخلية في المنطقة.

في المقابل، يرى (غريغوري غاوز) في مجلة (فورين أفيرز): أن القوة السعودية ستبدأ بالانهيار تدريجياً لتصل إلى مستوى تزداد فيه الأزمات الداخلية السعودية بين العائلة المالكة؛ لأن كل فشل في حرب اليمن سيولد تبادل اتهامات بين جناحي العائلة المالكة جناح (محمد بن سلمان)، وجناح بقية الأمراء؛ فقد ظهرت السعودية عاجزة وفاشلة أمام دولة اليمن الفقيرة، فكيف ستقنع بقية دول الخليج بدعمها ضد إيران الأكثر قوة وحشداً في المنطقة!

ثالثاً: التطبيع كأداة إسرائيلية

في التعريف اللغوي التطبيع (Normalization): "هو تغيير ظاهرةٍ ما بحيث تتفق في بنيتها وشكلها واتجاهها مع ما يعده البعض "طبيعياً".

أما في التعريف الاصطلاحي؛ فقد ظهر المصطلح لأول مرة في المعجم الصهيوني للإشارة إلى يهود المنفى (العالم) الذين يعدهم الصهاينة شخصيات طفيلية شاذة منغمسة في الأعمال الفكرية وفي الغش التجاري، ويعملون في أعمال هامشية مثل: الربا وأعمال مشينة مثل البغاء. وقد طرحت الصهيونية نفسها على أنها الحركة السياسية والاجتماعية التي ستقوم بتطبيع اليهود؛ أي إعادة صياغتهم بحيث يصبحون شعباً مثل كل الشعوب. ومع إنشاء الدولة الصهيونية اختفى المصطلح تقريباً من المعجم الصهيوني بسبب حاجة الدولة الصهيونية الماسة؛ لدعم يهود العالم لها، ولكن المصطلح عاود للظهور مرة أخرى في أواخر السبعينيات بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، ولكنه طُبِّق هذه المرة على العلاقات المصرية الإسرائيلية؛ إذ طالبت الدولة الصهيونية بتطبيع العلاقات بين البلدين؛ أي جعلها علاقات طبيعية عادية، مثل تلك التي تنشأ بين أي

بلدين"[1].

في تعريف آخر، فإن: "التطبيع نهج وأداء وعقلية جوهره كسر حاجز العداء مع العدو الصهيوني بأشكال مختلفة، سواء كانت ثقافية أو إعلامية أو سياسية أو اقتصادية أو سياحية أو دينية أو أمنية أو استراتيجية أو غيرها"[2].

وقد بدأ مفهوم التطبيع يقتحم الساحة الفكرية والسياسية والاقتصادية العربية منذ اتفاقية (كامب ديفيد)، وما تلاها من اتفاقيات تمثلت في: اتفاق أوسلو، ووادي عربه، حيث نما باضطراد محدثاً جدلاً وصراعاً مجتمعياً، إلا أنه - للأسف - خفتت مقاومته إعلامياً برغم عدم خفوتها شعبياً، ووجد من المبررين ومن العرابين ممن حاولوا الصاقه بالبراجماتية، وإخضاعه لمفهوم "الخلاف في وجهات النظر"، بل ووصل البعض في جرأته؛ لكي يصوره باعتباره مصلحة وطنية وقومية!

ويرى البعض أن مشروع الشرق الأوسط جاء مكملاً لتحقيق هدف التطبيع، حيث "خرج العدو الصهيوني بمفهوم آخر مرادف للتطبيع، هو مفهوم الشرق الأوسط الذي طُرح في بادئ الأمر، كتعبير جغرافي قدمته الحكومة الصهيونية عام ١٩٦٧م على إثر نكسة حزيران، كتصور متكامل لدول المنطقة، بما فيها الكيان الصهيوني، والذي تحول مع أوائل التسعينات إلى مشروع اقتصادي سياسي بشَّر به شمعون بيريز في كتابه (شرق أوسط جديد)، وأخذت واشنطن على عاتقها تسويقه، مستهدفةً نزع الهوية العربية الإسلامية عن المنطقة، وتكريس الهيمنة الصهيونية والاستعمارية على مواردها الاقتصادية"[3].

رابعاً: التطبيع من مدخل اقتصادي (الجزرة المسمومة)

التطبيع في أحد وجوهه قد تراه الأنظمة المفرِّطة مصلحة لها لتوفير غطاء دولي على ممارساتها بحق شعوبها دون ابتزازها بأوراق الضغط الدولية المتمثلة في حقوق

١- عبد الوهاب المسيري، **ما هو التطبيع؟**، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**؛ متوفر على الرابط:
http://shamela.ws/browse.php/book-2074/page-7565

٢- د. إبراهيم علوش، **محاضرة ألقيت في فرع رابطة الكتاب الأردنيين**، الزرقاء، مساء يوم ١/١٠/ ٢٠١٣م؛ متوفر ة على الرابط:
http://freearabvoice.org/?p=3030

٣- الدكتور غالب الفريجات، **مقاومة التطبيع ضرورة قومية**، شبكة البصرة؛ متوفر على الرابط:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0111/qaleb2_311210.htm

الإنسان، والتي تستخدم انتقائياً، كحق يراد به باطل، وتراه - أيضاً - مدخلاً لعالم المال والأعمال في ظل العولمة الاقتصادية، وما لليهود والصهاينة فيها من يد طولى في ظل سيطرتهم على الكارتلات العالمية.

ومعلوم ما لتلك الكارتلات من تأثير قوي على الاقتصاد العالمي[١]؛ إذ إن الكارتلات، كمفهوم اقتصادي يشير إلى: "تكتل لأي صناعة أو شركات تقديم الخدمات"، فهناك الكارتل النفطي وهو اتحاد يضم الشركات المنتجة والموزعة للنفط، حيث تنضم كل شركات النفط في العالم تحت هذا الكارتل، وكذا بالنسبة للبنوك والبورصات وأسواق المال تنضوي كلها تحت الكارتل المالي، وهناك كارتل لصناعة الأسلحة، وكارتل للإعلام، ومثله للصناعات الغذائية والإنتاج الغذائي ولكل سلعة غذائية استراتيجية، فللسكر - مثلاً - نادٍ في بريطانيا يتم من خلاله السيطرة على كل شركات إنتاج السكر في العالم، وتحديد كمية العرض منه وسعره.

ثم تأتي مرحلة أعلى من التنسيق بين تلك الكارتلات للسيطرة على السوق في العالم باتحاد أكبر يضم جميع الكارتلات ويسمى (الترست)، حيث تتوحد فيه، وتنسق من خلاله كل الكارتلات التي ذكرناها سابقاً، فتتحد تحت لوائه كل كارتلات النفط وكل كارتلات المال وكذا صناعة الأسلحة والإعلام بكل أنواعه وكارتلات النوادي والملاهي وصالات القمار، بل وحتى دور البغاء ونوادي الشواذ والعراة.

ثم تنضوي تلك (الترستات) تحت تنظيم أكبر هي (الكونسيرنات) التي تمثل اتحاد الكارتلات، فيما بينها، واتحاد الترستات الذين يخضعون جميعاً لسيطرة الكونسيرنات التي تمثلها الدول الصناعية الكبرى في العالم، والتي تجتمع دورياً؛ للتنسيق فيما بينها لتحديد السياسات الاقتصادية، وتنفيذ ما يصدر لهم من الكونسيرن الاقتصادي الذي يسيطر عليه أصحاب رؤوس الأموال التي تدير عجلة العالم التي بيدها مصير العالم كله.

ففي حال وجود كساد في بيع الأسلحة تقوم هذه المنظمة التي تسيطر على العالم بإشعال فتيل الحروب بين الدول لتساعد شركات بيع الأسلحة على تصريف السلاح

١- نوري خزعل صبري الدهلكي، **اليهود أسياد كوكب الأرض بلا منازع**، مجلة كتابات، ١٦ أيار ٢٠١٤م؛ متوفر على الرابط:
http://www.kitabat.com/ar/print/28139.html

الكاسد لديها، وفي حال أن الدول المتحاربة لا تملك مالاً لتسديد ثمن السلاح؛ فإن الكارتل المالي يقوم بإقراض تلك الدول لتسديد ثمن هذه السلع المدمرة فيرفعون أو يخفضون أسعار النفط وأسعار تبادل العملات بالتحكم بسعر الصرف بما يرجع بالفائدة عليهم كنتيجة نهائية، ونحن الذين لا نعرف بواطن الأمور نفرح؛ لأن سعر صرف الدولار قد انخفض أو ارتفع، ولكن لا نعرف أن كل ذلك مخطط له وبإحكام.

وهناك من الشواهد الكثير على حجم سيطرة اليهود في العالم على شرايين الاقتصاد والمال في العالم[1]؛ منهج يهودي بينه هنري فورد في كتابه (The International Jew)، على لسان أول يهودي يتحكم في الاقتصاد الأمريكي (ماير آمشيل بوير) مؤسس إمبراطورية روتشيلد المالية التي تتحكم في الاقتصاد العالمي بالمشاركة مع جماعة من البنوك التابعة لليهود والشركات الصهيونية العالمية الأخرى: "أعطني السيطرة على مال الأمة، ثم بعد ذلك لا يهمُّني من يضع القوانين".

وبخلاف المعلوم عن عائلات روتشيلد وروكفلر ومورغان، وهيمنتهم الاقتصادية، وبخلاف اللوبي الصهيوني داخل البنك وصندوق النقد الدوليين؛ فإن - مثالاً صغيراً -، كشركة (لازارد) ربما يكشف حجم هذه السيطرة، ففي كتابه (THE LAST TYCOONS) آخر ملوك المال: التاريخ السري لشركة لازارد فريريز، يقول الكاتب ويليام كوهين، الذي ألف كتابه من خلال خبراته داخل الشركة، إن: "لقرن من الزمان تنظر الكثير من اللوبيات المالية العالمية للشركة اليهودية الأسطورية (Lazard) بصفتها المتربعة على عرش الخدمات المالية، على الرغم من صغر حجمها بالنسبة لمنافسيها مثل جولدمان ساكس [يهودية هي الأخرى]، إلا أنها كانت الأكثر أهمية في وول ستريت". وهذا الكتاب الحاصل على جائزة (Financial Times and Goldman Sachs Business Book of the Year)، لعام ٢٠٠٧م، يعتبر مجموعة شركات لازارد (Lazard Group LLC)، كواحدة من أكبر الشركات العالمية المتخصصة في برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية والاستثمارات البنكية، وإدارة الأصول المالية والاستشارات الاستراتيجية، وغيرها من الخدمات الاقتصادية والمالية للحكومات

١- تقرير اقتصادي للمرصد العربي للحقوق والحريات؛ متوفر على الرابط:
http://elmarsad.org/ar/sisilazard003/

والمؤسسات.

ويعلق الكاتب الاقتصادي (بول مونث) على الشركة قائلاً: "استطاعت الشركة اليهودية الأسطورية لازارد الاستفادة من الصراعات والحروب [بداية من الحرب الأهلية الأمريكية] منذ تأسيسها على يد اليهودي ألكسندر لازارد وإخوته؛ لإعادة تشكيل المشهد العالمي خلال قرن تقريباً، حيث صارت لاعباً فاعلاً في شؤون العالم المالية، بل نجحت في غزو دول العالم واختراقها، بما يمكن وصفها بأحد أكبر (آلهة المال) التي كان لها أكبر التأثير في تغيير الحياة المالية والاقتصادية والتجارية في العالم".

تلك الشركة التى تأسست عام ١٨٤٨م يتسع نطاق نشاطاتها في (٤٣) مدينة داخل (٢٧) دولة حول العالم بطاقة بشرية تبلغ (٢٤٠٣) موظف، ويرأس مجلس إدارتها حالياً الاقتصادي اليهودي كينيث جاكوب (من اليهود الأشكيناز)، وقد حققت أرباحاً وصلت إلى (٢٠٣٤) مليون دولار عام ٢٠١٣م. ويقول ويليام كوهين في كتابه: بفضل استثمارات الشركة لاقتصاديات الحروب الأمريكية حول العالم، وسباقات التسلح العالمية المربحة، وشبكة علاقاتها القوية المتألفة من شخصيات ثرية واسعة النفوذ (يهودية في الأغلب) في أوروبا وأمريكا وقوة اللوبي الصهيوني، ازدهرت شركة لازارد اليهودية الأصل، للهيمنة على الاقتصاد العالمي كمستشار للحكومات والمؤسسات الكبرى حول العالم، على حساب شركات منافسة تعرضت للإفلاس.

نرى هنا، أنه بخلاف هذا التزلف والاستسلام لأنظمة التطبيع العربية، وحرصها على حماية عروشها عبر المدخل الإسرائيلي، فإن إسرائيل تستخدم التطبيع في وجهه الآخر، كأداة لتصفية القضية، وإعادة هيكلة النظام الإقليمي بشكل يعترف بوجودها، وبالأمر الواقع لاستعمارها الاستيطاني، فهو الجزرة التي تلوح بها مع عصا المنظمات الدولية والكارتلات الاقتصادية. إلا أنها جزرة مسمومة؛ لأنه في ظاهره تطبيع، وفي باطنه اختراق وتدمير للبنى الاقتصادية والمجتمعية والفكرية.

خامساً: التطبيع السعودي وموقع إسرائيل في خارطة الصراع

تسارع إعلان التطبيع بين السعودية والكيان الصهيوني، وتجلى ذلك مؤخراً في اللقاء العلني في واشنطن الذي جمع قبل أشهر بين مستشار الملك السعودي سلمان بن

عبدالعزيز، مدير مركز الأبحاث الاستراتيجية في جدة، اللواء أنور عشقي، وبين دوري غولد، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، كما تجلى ذلك التسارع في التطبيع من خلال أحاديث اللواء عشقي لوسائل إعلامية إسرائيلية بشكل متكرر.

ففي حديث مع قناة إسرائيلية ناطقة باللغة الانجليزية، أجراه أحد مراسلي القناة الصهاينة، كان من أبرز ما جاء على لسان عشقي قوله: "قبل هذه الفترة كان العرب يعتقدون أو كانوا يريدون طرد إسرائيل خارج فلسطين، لكن إسرائيل أصبحت كياناً حقيقياً وواقعياً على الأرض، لهذا السبب السعودية تريد أن تتعايش الدول العربية وإسرائيل معاً"، وأضاف أيضاً قوله إن: "الشعوب العربية لا تزال غير موافقة على التعايش مع إسرائيل؛ لأن الشعوب العربية بشكل عام تفكر من خلال عواطفها، لكن الحكومات وعلماء الدين يفكرون في مصالحهم وعقولهم".

من جهته، فإن تركي الفيصل رئيس المخابرات السعودية السابق، وبعد كتابته مقالاً لصحيفة هآرتز الصهيونية العام الماضي، جدد فيه عرض مبادرة السلام العربية على الصهاينة، هو الآخر، أجرت معه تلك الصحيفة الصهيونية مقابلة مؤخراً أكد فيها طلب السلام مع كيان العدو والتطبيع معه، تماماً مثلما أكد عشقي في مقابلته مع القناة التلفزيونية الصهيونية على هذه المضامين[1].

هذا التسارع في التطبيع مع إسرائيل يشير إلى أن السعودية قد حددت محورها علناً دون مواربات، بل إنها تريد أن تقود حلفاً كاملاً وراءها، وتريد الدخول كشريك في معاهدة السلام بالحصول على جزيرتي تيران وصنافير المصريتين؛ لكي تصبح دولة مواجهة رسمية، وتسلم عهدة الأمن في الجزيرتين للكيان الصهيوني، كجزء من تدابير جديدة في البحر الاحمر.

تحاول بعض التحليلات تبرير تشكل ذلك المحور باعتبار أن الأطراف العربية انقسمت في تحالفاتها بين موالٍ لإيران، ومتعاون مع تركيا، فبعد أن أصبح "الخفوت" في العداء العربي لإسرائيل هو السمة الغالبة للعلاقات العربية - الإسرائيلية، أدت مخاوف دول عربية من الجديد في العلاقات الأمريكية - الإيرانية، سواء على صعيد العلاقات

١- ما وراء استعجال السعودية التطبيع مع الكيان الصهيوني؟، وكالة فارس؛ متوفر على الرابط:
http://ar.farsnews.com/viewpoint/news

الثنائية، أو علي صعيد حل أزمة البرنامج النووي الإيراني إلى البحث عن "موازن إقليمي"، كبديل، ولو كان مؤقتاً، لأي تراجع في تعهدات والتزامات الحليف الأمريكي[١].

إلا أنه يصعب علينا تبرير ذلك بدافع المخاوف، لا سيما أنها غير مبررة، وأن الخوف من التبعية

لا يبرر الارتماء في أحضان التبعية بفرض المساواة الغير عقلانية أو أخلاقية بين إيران والكيان الصهيوني الغاصب.

ولا يمكن فصل موقع "إسرائيل" في الخارطة عن رؤية إسرائيل لنفسها عبر مراكز الفكر الخاصة بها، كما لا يمكن فصله عن التطورات الإقليمية والدولية، وأبرزها مؤخراً الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الكبرى.

وقد طرحت مراكز الفكر في إسرائيل عدة بدائل أمام صانع القرار في إسرائيل؛ لمواجهة خطر الاتفاق الإيراني الدولي، وشملت عدة جبهات تعمل معاً في وقت واحد، ومما جاء في الورقة عن دور جبهة السياسة الخارجية: "ترى مراكز الفكر الإسرائيلية أن إسرائيل عليها أن تجد الطريق لتكوين ائتلافات إقليمية لمنع محاولات إيران لترجمة إنجازاتها النووية إلى قوة إقليمية بارزة، حتي بدون تطوير السلاح"[٢].

خاتمة:

نخلص ممّا سبق إلى أن المراد هو تشكيل محور (سني) يشتمل على إسرائيل، في مواجهة محور (شيعي) يوضع في إطاره كل القوى المقاومة والمناهضة للهيمنة الصهيونية والأمريكية، ومن ثم شيطنة هذا المحور إعلامياً ودعائياً واستخدام المنابر الوهابية والإعلامية المرتزقة في تشويهه جماهيرياً؛ لانتزاع سلاح التأييد الجماهيري وحصره على المحور المتضمن لإسرائيل.

١- د. محمد السعيد إدريس، **الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا وإسرائيل**، السياسة الدولية، العدد ١٩٦؛ متوفر على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

٢- د. هبة جمال الدين، **إسرائيل والدور الإيراني بعد الاتفاق النووي**، السياسة الدولية، العدد ٢٠٢؛ متوفر على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/Ne[illegible]

ويتزامن ذلك مع محاولات التفتيت وتغذية الحروب الأهلية عبر دعم الحركات التكفيرية وجماعة الإخوان المسلمين؛ لإضعاف الجبهات الداخلية وشغل الجيوش العربية، وجعل الدول العربية بحاجة للحماية الغربية وفي قلبها إسرائيل.

من هنا تقع إسرائيل في موقف المشاهد عبر شغل دول المواجهة بحروبها الداخلية وتحالفها مع هذه الدول عن طريق التطبيع ضد القوى المقاومة للمشروع الصهيوني، مستغلة إمكانات السعودية المادية والإعلامية ونفوذها داخل الدول فيما يعرف بـ "اللوبي السعودي" داخل كل دولة، ومستغلة السودان كمدخل لأفريقيا، ومحاصرة مصر والضغط عليها، واحتلال موقع استراتيجي بالبحر الأحمر ينضم إلى محاولاتها للسيطرة على باب المندب عبر دعم العدوان السعودي على اليمن، وبالتالي تطمح في جعل البحر الأحمر منطقة نفوذ سعودية إسرائيلية، إضافة إلى تغلغلها في القارة الأفريقية، وقطع التواصل التاريخي بينها وبين العرب.

ترامب والشرق الأوسط: قراءة تحليلية[1]

إعداد
عبد الوهاب الشرفي
alsharafi.ca@gmail.com
ورقة عمل مقدمة لمنتدى مقاربات، اللقاء الثامن، ٢٥ يناير ٢٠١٧م

بعد سباق رئاسي محتدم، وغير مسبوق في تاريخ التنافس الرئاسي في الولايات المتحدة بين المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون والمرشح الجمهوري دولاند ترامب؛ فاجأ الأخير الجميع، بفوزه بهذا السباق؛ ليكون الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية.

بطبيعة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كدولة عظمى، وبطبيعة النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كقطبية واحدة؛ يكون لمن يشغل منصب الرئيس للولايات المتحدة أثر واسع يمتد إلى العالم ككل، وتظل هناك مناطق في هذا العالم هي أكثر تأثراً؛ كونها تضم ملفات ذات خصوصية تجعل منها موضع اعتناء أمريكي مباشر، ومن هذه المناطق منطقة الشرق الأوسط.

فمنطقة الشرق الأوسط ذات حساسية عالية لأسباب عدة؛ فهي المنطقة التي يتواجد فيها الملف الأكثر حساسية، والأكثر توليداً للمشكلات والصراعات في العالم، وهو الملف الفلسطيني وزرع الكيان الصهيوني في المنطقة، المنطقة تضم أهم المعابر البرية والبحرية الواصلة بين الشرق والغرب، وهي المنطقة التي يتواجد فيها مخزون كبير من النفط والغاز، وتضم سوقاً استهلاكية واسعة تتمتع بقدرة شرائية عالية، كما أنها تعتبر منطقة تماس وموضع شدٍّ وجذب بين الشرق والغرب.

تسعى العديد من الدول العظمى للتواجد خارج حدودها عبر سياساتها أو عبر قواعدها العسكرية - أيضاً -، وذلك تبعاً لمفهومها لأمنها القومي الذي يحدد لها سياسات وأساليب حماية مصالحها التي تتواجد خارج حدودها، ومن هذا المنطلق يجب النظر للوجود

١ – منتدى مقاربات لقاء أسبوعي ينظمه مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني، يناقش فيه أبرز القضايا والمستجدات على الساحة اليمنية والإقليمية والدولية.

الأمريكي في مختلف مناطق العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد.

ترامب ومفهوم الأمن القومي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط:

مفهوم الأمن القومي الأمريكي؛ هو ما يحدد سياسات الإدارة الأمريكية الخارجية، فأينما وجد تهديد أو وجد طموح للأمن القومي الأمريكي؛ فلا بدَّ للسياسة الأمريكية من الحضور في ذات المكان، وهذا الأمر متعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية في العالم بأسره، وليس في الشرق الأوسط فحسب؛ ولكن يظل الشرق الأوسط هو الشاغل الأكبر للإدارة الأمريكية، وهذا الأمر يمكن إدراكه بسهوله من خلال أداء الدبلوماسية الأمريكية، التي عادة ما ينشغل رجلها الأول (وزير الخارجية) بملفات الشرق الأوسط أو ملفات ذات صلة به، بينما يترك باقي الملفات الخارجية الأمريكية - في الغالب - للمستوى الأدنى في الدبلوماسية الأمريكية، والذي يديرها بسلاسة لدرجة أن بعضها لا يلفت الأنظار إليه مطلقاً.

إن تعاظم حجم الاقتصاد الصيني ومعدلات النمو المرتفعة باتت هي المهدد الأول للاقتصاد الأمريكي؛ وبالتالي فإنَّ الانطباع الذي نخرج به هو أن حماية الأمن القومي الأمريكي يحتم عليها أن تقلص من حضورها في منطقة الشرق الأوسط؛ لأنه لم يعد مغرياً بالنسبة لها من جهة؛ ولأنَّ هناك تهديداً عليها، وملحّ بالنسبة لها قادم من وسط آسيا والصين تحديداً، والدخول في مواجهة مع الصين هو أمر في حكم الإجباري بالنسبة للولايات المتحدة، فالفارق بينهما في إجمالي الناتج القومي لم يعد يصل إلى تريليون دولار، مقابل ثلاثة عشر تريليون دولار بين أمريكا وروسيا، وبالرغم من التقليص الذي قام به الرئيس الأمريكي السابق أوباما للحضور الأمريكي في ملفات الشرق الأوسط؛ إلا أن هذا الحضور ظل هو المؤثر الأول في معظم تلك الملفات.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا: ما سر الاهتمام والحضور الكبير للدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط؟

الإجابة عن هذا التساؤل هي أن الكيان الصهيوني هو العنصر الذي يتواجد في منطقة الشرق الأوسط، ويترتب على وجوده فيها هذا القدر المرتفع جداً من الحضور، والانشغال الدبلوماسي الأمريكي بالمنطقة، فأمن هذا الكيان هو أحد أهم تفاصيل العملية

السياسية في الولايات المتحدة برمتها، فلا طريق للبيت الأبيض غير المرور بالتعهد العلني بأمن هذا الكيان، ولا استمرار في البيت الأبيض مع التخلي عنه.

وبين الالتزام بأمن الكيان الصهيوني والتخلي عنه؛ يقوم هامش المناورة أو هامش التغيير المتاح أمام الإدارات الأمريكية عند تعاقبها، وفي حدود هذا الهامش ترسم الإدارة الأمريكية مفهومها للأمن القومي الأمريكي فيما بين اعتبار أمن الكيان الصهيوني جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي، أو اعتباره أمناً لـ (دولة أخرى) تعد الحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية.

كثيرة هي التصريحات التي أطلقها ترامب حول الشرق الأوسط أثناء الترويج لنفسه في سباقه الرئاسي، فقد تحدث عن حرب جادة وقوية على الإرهاب في سورية والعراق، وعن عدم تحمسه لرحيل الرئيس الأسد، وعن عدم رضاه عن الاتفاق النووي الإيراني، وعبَّر كذلك عن عدائية وانتهازية عالية تجاه الخليج العربي - والسعودية تحديداً - وعن الاستهداف المباشر للصين. كما تحدث - أيضاً - عن الكيان الصهيوني بحديث واضح تجاه كثير من القضايا المتعلقة به، فهو مع (يهودية الكيان الصهيوني)، وسيعترف بالقدس عاصمة له، ولا يعارض سياسته الاستيطانية التوسعية، كما لا سقف لديه للدعم الذي يجب أن تقدمه الولايات المتحدة لهذا الكيان.

حديث ترامب عن القضايا ذات الصلة بالكيان الصهيوني تجعلنا نرجح أن إدارته ستتعامل مع مفهوم الأمن القومي الأمريكي باعتبار أمن الكيان الصهيوني جزءاً من الأمن الأمريكي، وليس أمناً لحليف الولايات المتحدة فحسب، ويمكن إدراك أثر الفرق بين هذين المفهومين للأمن القومي الأمريكي على السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الاتفاق النووي الإيراني، فإدارة أوباما تعاملت مع أمن الكيان الصهيوني باعتباره أمناً لحليف، وبذلك عملت على أن تضمن أمنه من خلال ضمان عدم امتلاك إيران السلاح النووي، ولابأس من استفادة إيران من حقها القانوني في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهذا الإطار العام للاتفاق النووي الذي وقعته إدارة أوباما مع إيران. بينما التوجهات المعلنة لترامب وإدارته القادمة؛ ستنطلق من العمل على تقويض الاتفاق النووي الذي ترى أنه "يضع إيران على طريق الحصول على السلاح النووي"، وهذه هي ترجمة لمفهوم الأمن القومي الأمريكي الذي سيعتبر أمن الكيان الصهيوني جزءاً من أمن

الولايات المتحدة الأمريكية، وسيترتب على ذلك فرض العديد من القوانين، واتباع عدد من السياسات بهدف التضييق على إيران، وإعاقة الاستفادة من حقها القانوني في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

حديث ترامب عن مجانبة الاهتمام برحيل الأسد من عدمه، والعدائية والانتهازية تجاه حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ، والتبشير بالحرب الجادة ضد الإرهاب التي تصل إلى التغاضي عن حالة المنافسة على الهيمنة فيما بين الشرق والغرب، وحديثه عن الاستهداف المباشر للصين؛ جميعها توحي بأن ترامب سيسير في طريق معاكس مع مفهوم الأمن القومي الأمريكي الذي يعتبر أمن الكيان الصهيوني جزءاً منه، ولابد أن يبرز تساؤل: كيف يتم ترجيح أن هذا المفهوم للأمن القومي الأمريكي هو ما ستتبناه إدارة ترامب مع كل هذه المخالفة التي وردت في تصريحات ترامب نفسه لهذا المفهوم؟

الإجابة هنا تكمن في طبيعة كل نوع من تصريحات ترامب، فتصريحاته عن القضايا ذات العلاقة بالكيان الصهيوني بطبيعتها هي المهيمن على باقي تصريحاته المتعلقة بملفات الشرق الأوسط؛ كون تلك الملفات هي من متعلقات الترتيب لأمن الكيان الصهيوني في المنطقة ابتداءً؛ أي إن قضايا منطقة الشرق الأوسط التي تحدث عنها ترامب ليست قضايا مستقلة بذاتها، بل هي قضايا ذات ارتباط وثيق بأمن الكيان الصهيوني، وبالتالي فما سيحكم موقف الولايات المتحدة من هذه القضايا هو موقفها من أمن الكيان الصهيوني.

تصريحات ترامب القوية تجاه القضايا المتعلقة بالكيان الصهيوني، وتوجه الكونجرس الجمهوري - الذي مرر حتى الآن قانونين للعقوبات ضد إيران بما يصاحب ذلك من تهديد للاتفاق النووي الذي خرج إلى الوجود نتيجة مفهوم الأمن القومي الأمريكي لإدارة الرئيس أوباما - تجعلنا نرجح أن مفهوم الأمن القومي الأمريكي في عهد ترامب لن يكون هو ذاته في عهد أوباما، وأن أمن الكيان الصهيوني سوف يصبح جزءاً من الأمن القومي الأمريكي - وخصوصاً - عندما يصبح رئيس الولايات المتحدة جمهورياً متطرفاً يضاف إلى الكونجرس الجمهوري أيضاً.

هذا الترجيح لمفهوم الأمن القومي الأمريكي لمرحلة ترامب متعلق بهامش المناورة فيما يخص أمن الكيان الصهيوني، ومع تناقضه الواضح مع تصريحات ترامب في العديد

من قضايا الشرق الأوسط - الظاهر للوهلة الأولى -؛ إلا أن التعمق أكثر سيعطينا صورة أخرى هي أن ترامب لم يكن يناقض المفهوم المرجح للأمن القومي الأمريكي المتضمن أمن الكيان الصهيوني؛ وإنما كان يعبر عن هامش مناورة آخر متعلق بالسياسات الأمريكية المنتهجة تجاه قضايا الشرق الأوسط، وليس متعلقاً بمبدأ تضمين أمن الكيان الصهيوني في أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

انعكاس شخصية ترامب على الملفات في المنطقة في ظل مفهومه للأمن القومي الأمريكي:

شخصية ترامب كرجل أعمال ناجح يجيد استثمار الفرص لتحقيق الربح مع التقليل من التكاليف والتي من خلالها يمكن فهم طبيعة تصريحاته تجاه منطقة الشرق الأوسط مع التوفيق بينها وبين المفهوم المرجح للأمن القومي الأمريكي لإدارته، فتصريحه القائل: "إنَّ من يدخل منطقة الشرق الأوسط لابد أن يغرق فيها"؛ لم يكن يعني الخروج منها، وتركها لعواملها المحلية والإقليمية لإدارة ملفاتها بنفسها بعيداً عن التدخل الأمريكي - فذلك كما سبق لن يكون رغبة ترامب حتماً في ضوء مفهومه للأمن القومي الأمريكي المرجّح السالف الذكر. كما أنه لا إمكانية للخروج في ظل التعقيدات الكبيرة المتعلقة بالوجود الأمريكي منذ عقود في ملفات المنطقة -؛ وإنما كان يعبر عن تغيير في سياسات التدخل في المنطقة بسياسات ستنطلق من ذهنية رجل الأعمال الساعي؛ لتحقيق الربح مع جعل التكلفة في أدنى حد ممكن.

هذا الأمر كان واضحاً في تصورات ترامب للحلول، وفي تعليقاته بخصوص إدارة ملفات الشرق الأوسط، والتي لا تعكس تخلياً عن الأهداف في المنطقة؛ وإنما تعني سياسات مختلفة للوصول لنفس الأهداف، ولعل أهم ما تتسم به هذه السياسات في ضوء تصورات وتعليقات ترامب هو (الانتهازية والابتزاز) بهدف إعادة توزيع التكلفة التي تتحملها الولايات المتحدة؛ نتيجة تدخلها في الشرق الأوسط على اللاعبين الآخرين ما أمكن ذلك، وبغض النظر عن كونهم حلفاء - باستثناء الكيان الصهيوني طبعاً -، أو خصوماً؛ فهو معجب ببوتين، ومستعد أن يترك لروسيا الحرب على داعش، وسيتعاون معها في ذلك، ويعلق قائلاً: "هذا أمر إيجابي. دعوا روسيا تستهلك نفسها في سورية كما استهلكت أمريكا نفسها من قبل" ...، ويقول إنه لا يهتم كثيراً برحيل الأسد، ويضيف:

"لمَ لا ندع داعش والأسد يقتتلان، ثم نأتي نحن؛ لنأخذ ما تبقى" ...، ومن واجب دول الخليج أن تشكل جيشاً للتدخل في سورية والعراق لمحاربة الإرهاب "أو عليهم دفع تكاليف حماية أمريكا لهم" ...، وسيعمل على إقامة مناطق آمنة داخل سورية لنزوح المدنيين، وأنه سيعيد من نزح منهم للخارج إلى هذه المناطق، وعلى استعداد لإرسال قوة أمريكية لحماية هذه المناطق؛ لكن "على دول الخليج أن تتحمل تكاليف ذلك".

الانطلاق من (الانتهازية والابتزاز)؛ لإنتاج السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط سيترتب عليه تبني سياسات في اتجاهين:

الاتجاه الأول: انكفاء منطقة الشرق الأوسط على نفسها؛ سواء فيما يتعلق بالأحداث أو مضاعفاتها، ومثال ذلك ما فعله الاتحاد الأوروبي تجاه أزمة المهاجرين بعقد صفقة مع تركيا لاحتضانهم مقابل مساعدات مالية، وهو ذاته ما تحدث عنه ترامب بمناطق آمنه للمدنيين داخل سورية؛ ولكن بصورة أكثر خطورة، فلا مساعدات مالية هنا، ويجب أن تتحمل المنطقة التكلفة منفردة، بل يجب أن تدفع أجور مشاركة القوة الأمريكية التي ستشارك في حماية هذه المناطق. وهذا الاتجاه الذي يتمثل في انكفاء المنطقة على مشاكلها سيزيد من حدة المشكلات فيها بشكل كبير.

الاتجاه الثاني: الدفع بالعناصر المتناقضة في المنطقة للتصارع المباشر فيما بينها؛ لتغطية العجز الذي سيترتب على انحسار التدخل الأمريكي المباشر في ملفات المنطقة، كالدفع باتجاه إنشاء تحالفات عسكرية من بعض دول المنطقة؛ للتدخل عسكرياً في دول أخرى كسورية والعراق؛ لمحاربة الإرهاب، وهذا - أيضاً - أمرٌ خطير للغاية في ظل الصراعات السياسية في المنطقة التي ستجعل من تلك التحالفات عدائية، وليست تعاونية، كما لو جاءت في ظروف سياسية مستقرة.

ترامب و الإرهاب وخطأ التشخيص:

يضرب الإرهاب العالم والشرق الأوسط - تحديداً -، والعالم العربي والإسلامي بشكل أخص، وأصبح من أخطر المشاكل التي تواجه البشرية في الفترة الأخيرة، وبات مهدداً عالمياً، وقاتلاً للجميع دون استثناء، ودون تمييز، ودون تفنيد. الجميع على اختلاف قاراتهم وبلدانهم وأديانهم وفكرهم وتوجهاتهم باتوا أهدافاً محتملة لضربات الإرهاب، ولم يعد هنالك من يقدِّرُ أن الإرهاب خطرٌ لا يعنيه.

دخل الرئيس الأمريكي ترامب مبدياً خصومة حادة مع الإرهاب ونزوعاً قوياً، وغير مسبوق لمحاربته، وهو أمر محمود، لم يبده من سبقه من الرؤساء الأمريكيين في (زمن الإرهاب)، وبلغ الأمر به مبلغاً غير مألوف، فقد أبدى استعداده للتقارب والتشارك مع المنافس العالمي للولايات المتحدة روسيا في سبيل محاربة الإرهاب، وهو أمر ملفت؛ أن يقفز رئيس أمريكي على المنافسة العالمية في سبيل إنجاح الحرب على الإرهاب، فالمعهود من الولايات المتحدة هو استخدامها له في سبيل هذه المنافسة، ومن هذه الناحية يكون هذا الأمر مؤشراً جاداً؛ لسعي ترامب في محاربته، أو هكذا يبدو الأمر.

أنْ يحمل رئيس أمريكي هذا المزاج الحاد تجاه الإرهاب؛ فذلك من محمودات الحدّة، فالإرهاب كأحداث هو الجريمة الصرفة أو (خام الجريمة)، ويجب التعامل معه كذلك دون استخدام أو تقبّل أو تذويب أو لامبالاة، والإرهاب بات يضرب في العواصم الغربية والمدن الأمريكية، ولم يعد مقتصراً على الشرق الأوسط، والعالم العربي والإسلامي فحسب، وأصبحت أمريكا والغرب معنيين به تماماً كالشرق الأوسط وغيره من بلدان المعمورة.

من الجيد أن يحمل ترامب هكذا مزاج تجاه الإرهاب، ولكن سيكون من الجيد أكثر أن يتم تشخيص مشكلته بشكل سليم، فالتشخيص السليم للمشكلة وحده الكفيل بفاعلية ونجاح جهود محاربتها، والتشخيص السليم للإرهاب هو المطلوب الأول لنجاح هذه الحدة التي يبديها ترامب تجاهه؛ لتحقيق أهدافها، وبدون التشخيص السليم ستكون جهود وسياسات ترامب محدودة النتائج. هذا إذا لم تحصد نتائج أكثر سلبية، وتجلب ويلات أوسع، وتمكن للإرهاب بشكل أعمق.

لم نكن نحتاج لجهود كبيرة لإقناع العالم بأن لا علاقة للإسلام بالإرهاب، وأن هذه النظرة هي نظرة متطرفة، وكان من المتعمد الترويج لها في سبيل زيادة الهوة بين الأمم، وخصوصاً بين الأمة الإسلامية والأمة المسيحية؛ لأنَّ التقارب بينهما يضرب المخططات الصهيونية جوهرياً، وله انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية سلبية على مشاريع الصهيونية التي يعتمل أهمها داخل هاتين الأمتين.

كان الربط بين الإرهاب والإسلام ربطاً مفضوحاً، وسرعان ما اتضح زيفه، فالأمة الإسلامية أمة كبيرة لا يمكن اختزالها في مجموعات محدودة (تحسب عليها) متورطة

في الإرهاب، وليس في تاريخ الأمة الإسلامية ما يسند هذا التزييف للحقيقة، فما هو موجود من أحداث عنف ووقائع دموية يتم الالتفاف عبرها بتصويرها أعمال إرهاب؛ هي أحداث وجدت لدى غيرها من الأمم كذلك، وربما بشكل أوسع؛ ولكن يظل موضوع الإرهاب ليس أعمال عنف وأحداث دموية جزافاً؛ وإنما هو أمر آخر، ولا يمكن من خلال ترجيع روايات وأحداث تاريخية عنفية ودموية تأصيل فكرة أن الإرهاب إسلامي، وبالتالي لم تصمد هذه الفكرة، وقد تهاوت سريعاً.

تحدث (ترامب) عن حرب سيشنها على الإسلام الراديكالي - أو الإسلام المتطرف أو الأصولي - فهو يرى أن هناك تياراً داخل الأمة الإسلامية هو الذي يمثل أرضية الإرهاب، وأن الحرب عليه تتطلب أن تشن على هذا التيار تحديداً، وهذا الأمر يجد تقبلاً وتزييناً من كثير بينهم - للأسف - من الأمة الإسلامية ذاتها، وعلى خلفية خصومات سياسية أو منافسات دينية أو سلطوية أو فكرية، وليس لقناعة واعية أن الإرهاب هو الإسلام الراديكالي كتيار.

هناك فرق بين القول: إن الإسلام الراديكالي بيئة يمكنها تفريخ جماعات إرهابية من داخلها، والقول: إنه تيار إرهابي أو أرضية للإرهاب بطبيعته، وهذا الفرق حساس للغاية، وفهمه يترتب عليه التشخيص السليم للإرهاب وصولاً لحرب ناجحة ضده ، ويجب القول: إن المشاكل التي تترتب على وجود تيارات راديكالية هي مشاكل أخرى، وليس الإرهاب أحدها، وما يترتب على الراديكالية من مشكلات عنف ودموية؛ هي ناتجة عن توترات وخصومات حادة؛ ولكنها مقيدة بالخصم وبالخصومة، ومواجهتها يجب أن تتم في إطارها كمشكلات وليدة للتطرف، والأصولية محدودة الوقوع ومحدودة الضحية وأساليب مواجهتها ومعالجتها واضحة؛ ولكنها ليست الإرهاب المقصود، أو بعبارة أوضح مشكلات ومضاعفات الراديكالية ليست الإرهاب الذي يعصف بالعالم العربي والإسلامي أولاً وبالعالم ككل، والذي نشاهده في العقود الأخيرة، وحتى اليوم.

إنَّ وجود نص يحض على العنف أو رؤية أو فتوى - لفرد هنا أو هناك تفعل ذلك - أو رواية أو حدث تاريخي موجود لدى الإسلام الراديكالي. ترسم ذلك لا يعني على الاطلاق أنه الإرهاب أو أن الإسلام الراديكالي يشكل مصدراً له بصورة مجردة، ومع تمسكنا بأن وجود تلك النصوص والفتاوى والروايات هي مشكلة سلبية تحتاج معالجة بطرق المعالجة

اللازمة لها؛ لكن استخدامها لتصوير أن الإسلام الراديكالي يشكل مصدراً للإرهاب هو أمر آخر لا يجب التماهي معه، ويجب الانتباه لخطورته.

الإرهاب ليس جريمة جنائية أو أحداثاً دموية طائفية أو عنصرية يمكن مقاصتها ضمن القوانين الجنائية أو التسويات الاجتماعية المختلفة؛ وإنما هو جريمة سياسية، وليس الإرهاب كأحداث هو المراد أو الهدف الذي يتم العمل عليه، ولا هو بالنتيجة التي تقع تبعاً لتجاذبات جنائية أو طائفية أو عنصرية أو نحو ذلك؛ وإنما هو جريمة سياسية تستخدم لفرض تغيرات سياسية بطرقٍ لا أخلاقية ولا قانونية، وليست طبيعية ولا عفوية، وليست رداً لفعل، وهو جريمة تتم عن وعي وتخطيط وإعداد وتنسيق وتسهيل وتوجيه وتأثير من مستفيد آخر يعمل على تحقيق أجندة سياسية لا علاقة لها عملياً بكل الأجندات الوهمية والشعارات الفضفاضة التي تحملها جماعات الإرهاب نفسها، ويمثل حلقة في سلسلة من العمليات الموصلة للهدف السياسي المراد فرضه.

ودون الخوض في التفاصيل فقد بدأت القصة مع الإرهاب من أفغانستان بحرب سياسية أمريكية سوفييتية في حقيقتها، وجمعت أسماء المختطفين من الإسلام الراديكالي - والمعروفين بالمجاهدين العرب أو العرب الأفغان -، لهذه الحرب في قاعدة بيانات بأسمائهم ومعلوماتهم - وبينهم غير عرب أيضاً -، وبعد انتهاء المهمة في أفغانستان، وانتهاء استنزاف الاتحاد السوفيتي وصولاً إلى سقوطه؛ تم توجيه تلك العناصر المنتخبة المحصورة في قاعدة البيانات تلك لمهمة سياسية أخرى. هذه المرة في بلدانهم، وتم إنزال التحديث الأول للإرهاب، وهو الإصدار الثاني للجماعات الإرهابية تحت اسم (القاعدة) التي استخدمت لحرب استنزافية مع الجيوش العربية، واستمرت عملية الاختطاف تلك من الإسلام الراديكالي، و(تفقيس) مجموعات إرهابية أضيفت لقاعدة البيانات تلك، وتطورت الأحداث في المنطقة العربية، وأصبحت السياسات المعتملة في الشرق الأوسط تهدف لإعادة تشكيل الخارطة العربية، وليس - فقط - إضعاف الجيوش، وخلخله البلدان العربية، وتم إنزال التحديث الثاني للإرهاب، وهو الإصدار الثالث للجماعات الإرهابية، ويحمل فكرة (دولة إسلامية) بهدف التصادم المباشر مع الدول، وإزاحتها، وإعادة تشكيل الفراغ الذي تخلفه، وهذه النسخة هي (داعش)، وهي الإصدار الثالث، والأحدث الذي تم إنزاله إلى الأسواق حتى الآن.

كل ذلك المشوار من اختطاف عناصر من الإسلام الراديكالي، وتدريبها، وتسهيل تحركها، وتمويلها، والترويج لها، وتحديثها، والتنسيق؛ لتحركها، والتحكم في حربها بحيث لا يقضى عليها. هو مشوار تقف خلفه سياسات لإدارات سياسية، وتنفذه أجهزة استخبارات عالمية نافذة وقادرة، وليس الإسلام الراديكالي هو من يقف خلف هذا المشوار، فذلك ليس بمقدوره، والإسلام الراديكالي الذي يريد أن يحاربه ترامب للقضاء على الإرهاب ليس سوى بيئة خصبة لـ (لتفقيس) الذي تقوم به فقاسات صهيونية تستخدم أذرعاً تتمثل في إدارات سياسية، وأجهزة استخبارات أمريكية وغربية وعربية وغيرها.

سيكون (ترامب) غبياً؛ إذا اعتبر أن تحرك هذه العناصر بمئات الآلاف مخترقة حدود دول - لا يجرؤ على مجاوزتها معارض سياسي فرد - هو عمل راديكالي، وسيكون ترامب متستراً؛ إذا لم يعترف بالدعم اللوجستي بمختلف أشكاله الذي يقدم لهذه الجماعات في العديد من الدول المعنية، وسيكون ترامب سمجاً؛ إذا ظل في حدته في الحديث عن حرب حقيقية على الإرهاب، ولا يكلف نفسه أن يسائل جهاز استخباراته وأجهزة استخبارات حلفائه - الغربيين والعرب والشرق أوسطيين المتعاونين - عن كل ذلك الدعم اللوجستي بمختلف الصور الذي حظيت به تلك الجماعات الإرهابية.

الصانع الأول للإرهاب هو السياسات الأمريكية والغربية المتبعة في الشرق الأوسط ضمن الصراع العالمي والصراع مع الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط، فتيار الإسلام الراديكالي لا يمكنه أن يفسد العالم، ولا يمكنه أن يفعل ما تفعله الجماعات الإرهابية من (خطوات بنائية وإدارية) قبل أن يذاع على قنوات التلفاز قطعها للرؤوس، وحرقها للأجساد؛ لتغيير هوية الإرهاب الحقيقية كمولود للسياسات الأمريكية والغربية والصهيونية بالدرجة الأولى، فالإسلام الراديكالي يمكنه أن ينتج كراهية، ويمكنه أن ينتج عنفاً، ويمكنه أن ينتج دموية؛ لكنه بطبيعته لا ينتج الإرهاب، ولولا الاختطاف لعناصر من بيئة الإسلام الراديكالي، ثم تأهيلهم لعمل منظم وواسع وحرفي وقارّي، وبعد ذلك استخدامهم وتوظيفهم؛ لإنجاز أحداث تسمح لتلك السياسات بالمرور لما قامت شبهة الإرهاب بحق الإسلام الراديكالي؛ فضلاً عن قيامها بحق الإسلام عموماً.

ما لم يستوعب (ترامب) هذا الأمر بكل قسوة الاعتراف به بالنسبة لأمريكا وحلفائه الغربيين، فلن يفعل شيئاً غير زيادة عدد الشظايا المنطلقة من القنابل الإرهابية التي باتت

تهدد العالم بأسره، فتوجهه لمحاربة الإسلام الراديكالي بهدف القضاء على الإرهاب لن يكون؛ إلا كمن يعاقب (المسدس)، ويترك القاتل الذي استخدمه وقتل به، فالإسلام الراديكالي ليس القاتل، وإن كان بيئة (تفقس) منها أدوات القتل، والإسلام الراديكالي ليس الإرهاب، وإن كان الإرهابيون راديكاليين، والإسلام الراديكالي ليس المجرم، وإن كان في أبعد توصيف له هو أداة الجريمة.

سيكون (ترامب)، كمن يحرث في البحر حتى لو افترضنا نجاحه في القضاء على الإسلام الراديكالي، فذلك لا يعني شيئاً على الاطلاق؛ طالما من يفرّخ العناصر الإرهابية، ويستثمرها حر طليق، بل إن توجهه لحرب ضد الإسلام الراديكالي تحت شعار الحرب على الإرهاب سيمثل خدمة للإرهاب؛ لأنه يصرف الأنظار عن المنتج الحقيقي له؛ ولأنه إشغال للرأي العام، وتوظيف للطاقات وللقدرات ضد السلعة، وليس ضد المصنع، وسيقوم المصنع - إذا لم يوقف دوران عجلاته - بطرح كميات تعويضية وإضافية إلى السوق، وهذه الصورة هي تشبيه لما يمكن أن يترتب على شن حرب ضد تيار كامل بخلفية غير سليمة وغير عادلة، سيترتب عليها ردة فعل واسعة، كنتيجة طبيعية للفعل ذاته.

لـ (ترامب) أقول - صادقاً ناصحاً مستحضراً حجم الخطر الذي يمثله الإرهاب على العالم ككل -: محاربة الإرهاب تبدأ من الاعتراف بأن السياسات الأمريكية والغربية المتلاعب بها صهيونياً؛ هي من يولّد الإرهاب، ويجب التوجه بدرجة رئيسية للحرب ضدها في سبيل القضاء عليه، أما الراديكالية؛ فمواجهتها تحتاج لأساليب أخرى، ومحاربتها لن تمثل حرباً على الإرهاب بقدر ما ستوجد تياراً ساخطاً ناقماً على من يحاربه دون مبرر كافٍ، وسيمثل ذلك زيادة تخصيب لبيئة الإسلام الراديكالي تستفيد منها السياسات المولّدة للإرهاب، وليس العكس.

السياسات الأمريكية والغربية المتلاعب بها صهيونياً في الشرق الأوسط - والعالم العربي على وجه الخصوص -؛ هي من يجب أن يتم تغييرها جوهرياً، واستبدالها بسياسات بناءة تحارب الإرهاب بدرجة رئيسية، وما سيقوم به ترامب ترتيباً على هذا التشخيص الخاطئ لمشكلة الإرهاب لن يكون إلا بمثابة سبب لتخصيب بيئة الإسلام الراديكالي أكثر، ما يسهل عملية اختطاف عناصر من هذه البيئة لصالح الإرهاب.

ترامب وحتمية الانزياح باتجاه الصين والأثر على الشرق الأوسط:

تحوّل الصين اقتصادياً إلى اقتصاد السوق دفع بها للتواجد في أكثر من مكان في العالم، وتبعاً لهذا التحول نشطت الصين في السعي لتوفير الموارد ولتوفير الأسواق، وبينهما تخلّقت الاستثمارات الصادرة والواردة من الصين وإليها، وظل الاقتصاد هو المتحكم في سياستها الخارجية بدرجة رئيسية مع رفع مستوى دورها الدافع باتجاه إحلال السلام في العالم.

تشعر الصين بهيمنة أمريكية مزعجة نتيجة مواقف أمريكا من العديد من الملفات التي تشهد منازعات بينهما مثل: تايوان واليابان والفلبين، والانزعاج الصيني من الدور الأمريكي في ملفات مهمة؛ منها ما تراه سيادياً كـ (تايوان)، إلا أنها لم تنزع يوماً ما للمنافسة على الهيمنة السياسية مع الولايات المتحدة؛ وإن وجدت في منافستها اقتصادياً بصورة غير انتزاعية.

منطقة الشرق الأوسط هي واحدة من أهم المناطق بالنسبة للصين؛ كونها تضم نسبة كبيرة من الموارد اللازمة لاقتصادها، والنفط في المقدمة بالطبع .. وأيضاً من الاستثمارات المتبادلة معها من وإلى الشرق الأوسط، وكذلك من الأسواق ذات القدرة الشرائية العالية.

أهمية منطقة الشرق الأوسط للاقتصاد الصيني هذه جعلت الأحداث التي تشهدها المنطقة ذات أثر مباشر عليها، وأصبح تفاقم هذه الأحداث مهدداً مباشراً لأمن الصين القومي، وبات من الملزم حفاظاً عليه أن تتدخل لمنع أي تطورات في المنطقة - أو الحد منها - قد تنعكس سلباً عليها.

ظلت الصين قوة ناعمة طوال الفترة الماضية، وفي منطقة الشرق الأوسط؛ كانت تبحث عن الفرص البينية لاستثماراتها، وتتجنب المنافسة الحادة مع الغرب والولايات المتحدة، ولم تكن تعمل لفرض فرصها الاقتصادية عبر سياستها الخارجية في المنطقة، ونافست الصين الغرب وأمريكا في المنطقة في حدود الممكن، دون أن تصل بها إلى المنافسة على الهيمنة فيها، وهذا الأمر كان مجدياً لتكوين مصالح لها في منطقة الشرق الأوسط؛ لكن الأمر بعد تكوين تلك المصالح قد اختلف، فالمهمة الآن لم تعد تكوين المصالح بقدر ما أصبحت حماية تلك المصالح بالدرجة الأولى، وهو أمر متعلق بالأمن

والاستقرار في الشرق الأوسط بشكل مباشر.

لم يعد من الممكن للصين في سبيل حماية مصالحها في الشرق الأوسط أن تظل دون تفضيلات لها متعلقة بالأمن والاستقرار في المنطقة، وبالتالي أصبحت المنافسة على الهيمنة فيها أمراً لا يمكن لها أن تتجنبه بعد الآن.

تشهد سورية أحداثاً ملتهبة منذ سنوات، وهي أحداث بطبيعتها متعلقة بالأمن والاستقرار، ليس فيها فحسب؛ وإنما في محيطها وفي منطقة الشرق الأوسط ككل، وكان لا بد للصين من أن يكون لها موقف تجاه تلك الأحداث؛ لاعتبار الآثار المترتبة عليها وتطوراتها المحتملة، وقد تعاطت مع الملف السوري بشكل ملحوظ منذ وقت مبكر.

تفاعلات الملف السوري ذهبت بعيداً، وأصبح الإرهاب أحد التفاصيل ذات الصلة بهذا الملف بدرجة رئيسية؛ فهو المهدد الأول لأمن واستقرار الشرق الأوسط وللعالم ككل، وترى الصين أن من واجبها للدفاع عن مصالحها أن تدخل في الحرب على الإرهاب، من هنا وجد اهتمام مشترك لها مع روسيا في المنطقة، والتي تراها أكثر جدية في محاربته . وتعاطت الصين بجدية مع مسألة الحرب على الإرهاب، فوقعت مع روسيا اتفاقيةً للاشتراك سوياً في الحرب عليه في منطقة باب المندب، وذهبت لإقرار تلك الاتفاقية مؤخراً من مجلس الشعب الصيني ما يعني اعتناءً عالياً من قبلها بتلك المسألة.

خطر الجماعات الإرهابية واحتمالات التطورات في الملف السوري المهددة للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الحيوية بالنسبة للصين؛ فرضت عليها أن تبدأ المنافسة على الهيمنة في المنطقة، وبدءاً من الملف السوري؛ كونه أكثر الملفات احتمالاً للتطورات الضاربة للأمن والاستقرار في المنطقة.

استخدام الصين لحق النقض بحد ذاته ليس عملاً عادياً؛ لأنه يقف أمام مصالح الدول التي تتقدم بقرار لمجلس الأمن، وهذا الأمر كان نادر الحدوث في السياسة الخارجية الصينية غير الراغبة في المشادات والتنازع، فضلاً عن المواجهة السياسية، واستخدام الفيتو لمرتين فيما يتعلق بالملف السوري بالذات، هي حدة أعلى بكثير من استخدامه في أي ملف آخر ؛ كون القوى العظمى باتت تتجاذبه بشكل مباشر وحاد ضمن صراعها حول النظام العالمي، ولذلك يمثل استخدامها للفيتو لمرتين نقلة حادة في سياستها الخارجية.

هذه المنافسة ستزداد حدتها في عهد الرئيس ترامب، فالرجل يبدي توجهاً متطرفاً لمواجهة الانعكاسات السلبية على الولايات المتحدة نتيجة النمو الاقتصادي الصيني، وبلغ به الأمر إلى التلويح بالخروج عمّا يعرف بسياسة (الصين الواحدة) بتلقيه مكالمة هاتفية من رئيس تايوان، وهو أمر تراه الصين مساساً سيادياً بها، واختراقاً لقاعدة علاقاتها الدبلوماسية الأولى مع مختلف دول العالم، وبالتالي فهي لن تقف مكتوفة الأيدي، وسيكون ردها بالانخراط أكثر في المنافسة على الهيمنة، ومحاولة إغراق الولايات المتحدة أكثر في ملفات الشرق الأوسط.

لم تكن الصين لتستخدم الفيتو في الملف السوري بالذات دون أن تحسب ذلك جيداً، واستخدامه لمرة، وتأكيد استخدامه للمرة الثانية للاعتراض على مشروع قرار الهدنة الأخير في (حلب)؛ هو إعلان صريح بقرار محوري منها في إطار سياستها الخارجية ستغادر بموجبه مرحلة القوة الناعمة، وستدخل مرحلة المنافسة على الهيمنة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ومن بوابة الملف السوري.

ترامب والتنافس على النظام العالمي وانعكاسه على الشرق الأوسط:

يحاول ترامب أن يعكس صورة من التقارب مع روسيا، خصوصاً فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب؛ لكن تظل مسألة تجسيد تلك الصورة موضع شك كبير، فالملابسات ذات العلاقة بروسيا وأمريكا يصعب التوفيق بينها، وستظل تمثل محفزات للدخول في حالة من المنافسة ستكون أشد، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط هناك ثلاثة ملفات من شأنها أن تكون محل منافسة حادة هي: الملف السوري، والملف التركي، وحالة الاستنفار الروسي لكسر القطبية الواحدة.

ففي الملف السوري يتحدث ترامب بأنه لا يهتم به كثيراً؛ ولكن فحوى كلامه هو أنه سيتركه لعوامله تتصارع فيما بينها، وهي بدورها ستحقق النتيجة المرجوة دون غرق أمريكي أكثر فيه، وبالمقابل هناك نتيجة واحدة تعمل عليها روسيا في سورية، ولن تسمح بغيرها مهما كانت تبعات تمسكها بفرض هذه النتيجة، وتتمثل في عدم السماح بالإطاحة بالنظام السوري وضرورة وجوده في أي صيغة حل قادمة للملف السوري، وهذا الأمر - بالطبع - ليس لتشيع روسيا للنظام لسوري بصورة تجريدية؛ وإنما لأن سقوطه يعني ضرب الهيمنة العسكرية الروسية في ثلثي المعمورة تقريباً، ويعني سلبيات أخرى

كذلك. والنتيجة التي تعمل عليها روسيا في سورية هي نتيجة غير مقبولة البتة من الكيان الصهيوني؛ كون مفهوم الأمن القومي الأمريكي في عهد ترامب يتضمن أمن هذا الكيان، فلن يتمكن ترامب من الخروج من الملف السوري، وسيفرض عليه أن يظل موجوداً فيه بذات المستوى، واحتمال مضاعفته قائم - أيضاً - وبالتالي ستستمر حالة المنافسة بين الشرق والغرب محتدمة في هذا الملف.

الملف التركي - أيضاً - سيكون نقطة احتدام للمنافسة العالمية، فحالة التقارب الروسي الإيراني التركي هي حالة ستكون مرفوضة بشكل كبير؛ لأنها تعزز من وضع إيران الخصم الأول للكيان الصهيوني من جهة؛ ولأنها تعزز احتكار روسيا لتصدير الغاز إلى أوروبا، والتي تراه حبلاً روسيا ملفوفاً على رقبتها، وفي مفهومه للأمن القومي الأمريكي سالف الذكر في ظل الانزياح الأوروبي يميناً سيجد ترامب نفسه مضطراً للمنافسة في الملف التركي ضمن سياساته لحماية الكيان الصهيوني، وكذلك ضمن سياساته اليمينية لحماية حلفائه الغربيين، ومحاولة فك خناق أوروبا من روسيا.

حالة النهوض الروسية، وسعيها الحثيث لاستعادة وضعها كقطبية أخرى في النظام العالمي هي بدورها ستكون حادة في منطقة الشرق الأوسط، والسعي الروسي لاستعادة حضورها في تلك المنطقة بات واضحاً من خلال دورها في الملف السوري، وكذلك توجهها مؤخراً إلى لعب دور في الملف الليبي، حيث تم استقبال خليفة حفتر على متن حاملة الطائرات الروسية، وكذلك فتح القنوات بفاعلية مع مصر والجزائر مجدداً، كل ذلك سيمثل ضرباً للقطبية الأمريكية الواحدة الحاصلة حالياً. شاء ترامب أو أبى، لا بد له أن يدخل في منافسة حادة مع روسيا في منطقة الشرق الأوسط دفاعاً عن قطبية الولايات المتحدة، والوقوف أمام استقطاع روسيا لأي جزء منها ما أمكنه ذلك.

ترامب والمتنافسين الإقليميين إيران والسعودية:

شهدت فترة أوباما تهدئة بقدر ما في حدة السياسة الأمريكية في المنطقة، مما سمح بخروج الاتفاق النووي الإيراني، وبقدر من التلاقي بين أمريكا وإيران في الحرب على الإرهاب في العراق، كما سمحت بحراك سياسي ودبلوماسي وُجدت فيه إيران وأمريكا بشكل مباشر ضمن تفاعلات الملف السوري، ظهر أثرها بخفوت الحضور الإيراني في حرب اليمن؛ لكن تلك التهدئة قوبلت بحضور أعلى لسياسات خصوم إيران في المنطقة

بهدف تغطية العجز المترتب عليها في مواجهة مد النفوذ الإيراني وتوقعاته، وهذا الأمر منع اقتراب الملف السوري من الحل، ودفع بالسعودية للذهاب إلى حرب باشرتها بنفسها في اليمن ، كما خلفّ حدة، ومشادات في العراق وفي مصر بقدر ما.

أحاديث ترامب في حملته الانتخابية كانت مخيبة لآمال حلفاء واشنطن في المنطقة، ومبشرة بمزيد من التخلي عنهم، وكاشفة عن وجود تناقض كبير قادم مع سياساتهم، وهو أمر يمكن إدراكه من خلال حديثه عن حرب كاملة ضد الإرهاب التي لن تقف عند حدود، وستخرج عن هامش المناورة، وحديثه العدائي تجاه بعضهم.

وبالمقابل كان حديثه عن إيران والسياسة العدائية التي سينتهجها تجاهها بمثابة السقف لأحاديثه عن سياسته تجاه حلفائه في المنطقة؛ ما يجعلهم قد ضمنوا كحد أدنى عدم تطرف سياسته ضدهم، فلن تخرج حدة أحاديثه تلك إلى الواقع لاعتبار السياسة المتطرفة القادمة تجاه إيران؛ لكنهم لم يتبينوا بعد فيما إذا كانت سياسته القادمة كافية لسد حاجتهم من الإدارة الأمريكية أم لا.

إيران بدورها كانت مراقبة لأحاديث ترامب، وبالنسبة لها؛ فإن صورة السياسة القادمة من واشنطن تجاهها واضحة المعالم تماماً، فالأمر ليس مجرد أحاديث عدائية ضمن التنافس الرئاسي فحسب؛ وإنما هناك تململ واضح من الاتفاق النووي، وهناك إقرار لقوانين عقوبات ضدها، وهي خطوة عدائية عملية من كونجرس جمهوري سيضاف له رئيس جمهوري متطرف عما قريب.

تظهر الصورة الولايات المتحدة وإيران، كمتخاصمين في المنطقة، وإيران والسعودية كمتنافسين إقليميين، جميعهم يعملون لترتيب المشهد القادم فيها في نشاط حثيث عنوانه (الأمن القومي) كلاً بحسب مفهومه الخاص لأمنه.

رسائل ترامب، وإقرار العقوبات من الكونجرس، ووضع الاتفاق النووي مع إيران في محل التقويض، وليس محل البناء؛ هي رسالة بمفهوم الأمن القومي الأمريكي في المنطقة للمرحلة القادمة، ولسان حال السياسة الأمريكية هو أن الأمن القومي للكيان الإسرائيلي هو من متضمنات الأمن القومي الأمريكي، ولن يستمر النظر إليه - كما كان في عهد أوباما - أمناً قومياً لكيان حليف.

وضوح الصورة لدى إيران جعلها تبادر بإرسال رسائلها بمفهوم أمنها القومي بتصريحاتها عن سعيها؛ لبناء قواعد عسكرية في اليمن وسورية، وعن استكمال سيطرتها على الخليج، ومضيق هرمز، ولسان حال إيران هو أنها ستنطلق في فهمها لأمنها القومي للمرحلة القادمة من نفس فهمها له قبل الاتفاق النووي، وستعمل على زيادة الاستقطاب والحضور خارج حدودها، وبمستوى أعلى مما كان عليه قبل الاتفاق النووي، وسيشمل ذلك حضوراً عسكرياً؛ حيثما أتيح.

السعودية ودول الخليج ليست على نفس وضوح الصورة عن ماهية السياسة الأمريكية القادمة، ومع ضمانها بأنها لن تكون متطرفة ضدها، كنوع من الترتيب على السياسة الأمريكية المتطرفة تجاه إيران - واحتمال زيادة الاقتراب بين سياسة حلفاء أمريكا والسياسة الأمريكية يظل قائماً لذات الاعتبار، ولمقابلة المستوى الأعلى لمفهوم الأمن القومي القادم الذي حملته الرسائل الإيرانية - إلا أنه لا يمكن لها القطع بطبيعة السياسة الأمريكية القادمة، فالمفاجآت الأمريكية لحلفائها في المنطقة ليست بالهينة، مما يفرض عليها أقصى درجات الحذر.

عدم وضوح الرؤية السعودية تجاه السياسة الأمريكية القادمة يسايره وضوح كامل في الرؤية بشأن الاعتماد الكلي على الدور الأمريكي في المنطقة، أيّاً كانت السياسة المتبناة من إداراتها، فجرح طعنة الاتفاق النووي الإيراني لم يندمل بعد.

في ضوء ذلك لم تتأخر السعودية في الرد على الرسالة الإيرانية - بمعزل عن التيقن فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية القادمة - وأرسلت رسالتها بمفهوم أمنها القومي للمرحلة القادمة من خلال الإعلان عن جولة للملك سلمان بن عبدالعزيز في دول الخليج - مع استثناء سلطنة عمان - ولسان حالها أنها ستنطلق في مفهومها لأمنها القومي بزيادة تصليب جبهتها ضد إيران من جهة، وعزل الدول التي ترفض أن تحمل أجندات معادية لإيران في سياساتها من جهة ثانية، ولنقل: إنَّ السعودية ستعمل في المنطقة حاملة نفس مزاج الأمن القومي الأمريكي إثر ضربات الـ (١١ من سبتمبر) التي عبَّر عنها الرئيس الأمريكي حينها بالقول: "من ليس معنا؛ فهو ضدنا"، وهو ما بدأته السعودية باستثناء عمان من زيارات شملت كل دول الخليج، وقبل أن تعمم ذلك في المنطقة بكلها.

ترامب والكيان الصهيوني وحتمية البقاء في الشرق الأوسط:

حدد ترامب موقفه من الكيان الصهيوني بشكل واضح ضمن حملته الانتخابية، وإطلاق التصريحات بالالتزام بأمن الكيان الصهيوني هو أمر معهود بالنسبة للمرشحين للرئاسة الأمريكية بشكل عام؛ لكن الأمر يختلف - فقط - فيما يتعلق بطبيعة تلك التصريحات بين أن تكون تعهدات بمزيد من الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني، أو أن تكون تعهدات بالإقدام على خطوات تخترق قواعد ذلك الدور في ملف القضية الفلسطينية.

كغيره من المرشحين للرئاسة تعهد ترامب بدعم لا محدود للكيان الصهيوني وصل حد التطرف من خلال إعلانه بأنه سيقوم بنقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس، وهذه الخطوة تعني أنه وعد بالإقدام على خطوة تحوّل دور الولايات المتحدة من وسيط - على علات ذلك - إلى خصم بالإقدام على خطوة لصالح طرف بقرار ذاتي.

كان ذلك التطرف، والتعهد أثناء منافسته على الرئاسة، وهو أمر سبق وحدث من غيره؛ لكن بعد الوصول للبيت الأبيض لا يتم عادة الوفاء بكل تلك التعهدات المتطرفة، وهناك مؤشرات غير جيدة تدعم تطرفه البالغ تجاه الكيان الصهيوني بعد فوزه، فتدخله قبل تنصيبه لمنع صدور قرار أممي يدين الاستيطان، وكذلك دعوته لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو للقائه في واشنطن، كأول مسؤول خارجي يلتقيه بعد تنصيبه؛ كلها خطوات تشير لجديته في الإقدام على خطوات متطرفة لصالح ذلك الكيان.

مفهوم الأمن القومي الأمريكي - المتضمن للأمن القومي الإسرائيلي - هو الذي سيحكم سياسات ترامب في منطقة الشرق الأوسط، وهذا بدوره سيجعل من سياساته مبادرة، وليست سياسات تحوطية، وبالطبع فجميع الملفات المشتعلة في المنطقة هي ذات علاقة بأمن الكيان الصهيوني بشكل أو بآخر، فالمنطقة تشهد حالة من الصراع بين تيارين؛ الأول: هو تيار التطبيع مع ذلك الكيان، والثاني: هو تيار رفض التطبيع معه، وبالتالي لا بد لترامب أن يتعاطى مع الملفات المشتعلة في المنطقة؛ كي يفي بتعهداته للكيان الصهيوني، ويجسد مفهومه للأمن القومي الأمريكي المتضمن أمن الصهاينة واقعاً.

تحدث ترامب عن أنه سيقوم بنقل سفارة بلاده إلى القدس، وهو حديث سبقه إليه مرشحون آخرون للرئاسة الأمريكية؛ لكنهم لم ينفذوا ذلك عند توليهم الرئاسة، والسبب بسيط هو أن نقل السفارة إلى القدس هي خطوة تمثل خروجاً على القانون الدولي،

والقرارات الأممية التي تضع القدس تحت وضع خاص لحين الانتهاء من حل الملف الفلسطيني. موقف ترامب تجاه هذا الوعد سيمكنه من البدء بخطوات في هذا الاتجاه، وهو بالفعل ما تحدث عنه أحد المسؤولين المعنيين في إدارته عندما قال: إن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس هي عملية تتطلب سنوات.

ملف الاستيطان الإسرائيلي هو الملف الأكثر فرصة لترامب لتقديم الجميل للكيان الصهيوني، فقد يغض الطرف تماماً عن عمليات التوسع الاستيطاني، وسيدافع عنها، وهو موقف مغاير تماماً لموقف إدارة سلفه أوباما التي رأت في استمرار الاستيطان مؤثراً على عملية السلام، حيث شهدت فترة أوباما حالات شد مع حكومة الكيان بهذا الخصوص، كان أبرزها امتناع واشنطن عن التصويت فيما يتعلق بالقرار الأممي ضد الاستيطان في آخر عهد أوباما، وهذا القرار بدوره سيكون منطلقاً لمواقف ترامب في اتجاهات مختلفة ستنبثق عنها مشادات سياسية وقانونية وأممية ستكون كلها في عهدته، وسيتفانى في الدفاع عن موقف الكيان الصهيوني بقدر كبير.

ترامب والملف اليمني:

لم يقدم ترامب الكثير فيما يتعلق بالملف اليمني حتى الآن، وكلما بدر منه بخصوص هذا الملف هو مهاجمته للحرب التي تشنها السعودية، معتبراً ذلك سعياً سعودياً للاستحواذ على الثروة النفطية المكتشفة فيه، وفيما عدا ذلك لم يتعرض للملف اليمني، وبرغم أن هذا الكلام يمثل مهاجمة للعدوان على اليمن إلا أنه في ذات الوقت يمثل تجاهلاً كاملاً للتبعات الإنسانية الكارثية التي ألحقها العدوان، وإغفالاً للدور الأمريكي الداعم لوجستياً للسعودية للعدوان عليه.

حالة العداء البادية في خطاب ترامب تجاه ما يسميه بالإسلام الراديكالي سيكون لها دور في تفضيلات السياسة الأمريكية في اليمن، فيما يتعلق بالمكونات الداخلية في كل الأحوال، وهذا الأمر بدوره سيضيف نفوراً أمريكياً من طرف هادي؛ لاعتبار تداخله الجوهري مع تيار الإسلام الراديكالي، وكذلك حمله على مركبه جماعات أو شخصيات قريبة منه مصنفة أو مطلوبة على خلفية الإرهاب بشكل أو بآخر، إضافة إلى النفور البادي نتيجة رفض طرف هادي للحل المقترح للملف اليمني المعروف بمقترح ولد الشيخ.

ويظل الملف اليمني ملفاً مرتبطاً بالملفات المشتعلة في المنطقة - بالملف السوري على وجه الخصوص - كما أن له علاقة مباشرة بحالة تنافس مشروعيّ التطبيع واللاتطبيع في المنطقة، وسيظل يمثل ملفاً مطلوباً لما يمكن أن نسميه بقواعد الاشتباك السياسي في المنطقة، وعلى ذلك، فموقف ترامب تجاه الملف اليمني سيتحدد في ضوء موقفه من الملف السوري، وموقفه في صراع مشروعيّ التطبيع واللاتطبيع في المنطقة، وحالة التجاذب بين مفاهيم الأمن القومي لمختلف الدول الحاضرة بأجندتها في المنطقة.

تعقيبات المشاركين:

د/ علي الطارق - جامعة صنعاء:

يقوم الأمريكيون عادة باتباع الوسائل والمناهج العلمية في حياتهم، ومنها الانتخابات سواء الرئيس المرشح أو الشعب المانح للأصوات، فقد قام الأمريكيون بتحليل شخصية ترامب من الجانب السيكولوجي، وراقبوا وحللوا تصريحاته التي لامست متطلبات الشعب، خاصة أنها جاءت من خلال الخطاب الشعبوي فمثلاً قبل ساعات من انتخابه قال أنه سيوقف الحروب الخارجية التي تكلف أمريكا المليارات، بينما كلينتون كانت تعد الشعب بأمور جزئية كالصحة والتعليم... وبهذا الأسلوب حصد الكثير من الولايات؛ بسبب اتخاذه الأسلوب العلمي في قضية الاتجاهات التي تتخذ القرارات بشأنها فقام بتغيير اتجاهاتهم قبل الانتخابات. ورغم التصريحات الغريبة والهوجاء إلا أن سُجّل لأول مرة في تاريخ أمريكا فوز رجل بهذه النرجسية والتصريحات المعوجة فيما تعتبر هزيمة للمؤسسة التقليدية.

- من النتائج السلبية لفوز ترامب على الداخل الأمريكي هو احتمال انفصال ولاية كاليفورنيا التي لو انفصلت لأصبحت أكبر سادس قوة في العالم فهي توصف بـ (Gold) state الولاية الذهبية مقتدية بالخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي "بريكسيت" لتكتسب مسمى "كال اكسيت".

على الصعيد العالمي يلاحظ أن تصاعد العنصرية في العالم بتنامي مقولات: "أمريكا أولاً وفرنسا أولاً وألمانيا أولاً" أفاد ترامب بشكل كبير حيث أصبح الرابط المشترك بينهم هو مواجهة الهجرة، والعنصرية ضد المهاجرين واللاجئين ومن هذا المنطلق دغدغ مشاعر الأمريكيين بكلمات عن عظمة أمريكا وأنها ستكون في وضع أفضل، فيما يؤكد أنه ليس معارضاً للهجرة الشرعية وهذا ما جعل فريقاً من الديموقراطيين يصوتون لصالحه.

بشخصية التاجر الناجح سيدير ترامب علاقاته مع المنطقة العربية بناءً على قاعدة من يعطي أكثر سنقدم له الأكثر، وعند مقارنته بين السعودية ومصر وسوريا واليمن قال: إن السعودية وزنها بما تملكه من مخزون نقدي فإذا سحبته فالوزن سيكون لمصر أو

سوريا أو اليمن، بناءً على نظرته للوزن السكاني.

ينبغي التنبيه هنا إلى أن كلامه عن السعودية ودول الخليج بأنها تحت الحماية الأمريكية منذ ٣٠ سنة وضرورة دفع المقابل بأثر رجعي لن يكون بنفس الصورة بل المقصود أن الدفع مستقبلاً سيكون أكبر.

الفوبيا من الإسلام الراديكالي التي أعلن عنها ترامب منطلقة من اهتمامه "بالداخل أولاً ثم الخارج" وليس "الخارج أولاً ثم الداخل" كما كانت عليه إدارة أوباما السابقة والتي يتهمها الرئيس الجديد بصناعة ودعم منظمات إرهابية كداعش في العراق وسوريا.

المستشار القانوني للمؤتمر الشعبي العام/ الأستاذ نزيه العماد:

تعقيباً على ورقة الأستاذ عبد الوهاب الشرفي يمكن القول إن الصين بطبيعتها لا تبحث عن النفوذ خارج حدودها، فهي من بنت سوراً على نفسها منذ القدم وعادة ما كانت تشعر بالتبعية بخلاف اليابان التي تشعر بالعظمة وحب السيطرة لذا كان الإمبراطور الصيني يعين من قبل اليابان!!

اليمنيون بطبيعتهم لا يحملون النظرة الإمبريالية، حتى عندما خرجوا للفتوحات الاسلامية خرجوا كجنود وليس كيمنيين، لكن بالمقابل فإن اليمني يدافع عن أرضه وعرضه بشراسة.

فيما يخص ترامب فبحسب المتابعة والقراءة عنه أجزم أنه ليس انتهازياً، بل لديه قدرٌ كبيرٌ من المصداقية فمن يقرأ سيرته يلاحظ أنه بعد كل إفلاس يتعرض له كان يبدأ أولاً بسداد ديونه ويقف على رجليه مرة أخرى، وما ينقل عنه أنه يريد نفط العراق إنما هي أقوال تم تجميعها من خطاباته منذ ٢٠٠٣.

لا يبدو أن الرجل يتمتع بانسجام مع المؤسسة الأمريكية التقليدية، لذلك جاءت تعييناته من خارج تلك المؤسسة كدليل على عدم ثقته في تلك المؤسسة كما أنه مؤشر أيضاً على أن للرئيس الأمريكي دورٌ في صنع السياسة العامة للبلاد خلاف ما هو سائد من أن المؤسسة الأمريكية هي حصراً من يضع ويقرر السياسة الأمريكية.

الرئيس السابق أوباما تعامل مع الأخوان كعضو في منظمة عقائدية، هذه المنظمة

أشبه بالماسونية الممتدة من بريطانيا إلى أوباما إلى الأخوان، أنتج هذه التعاون ما سمي بالربيع العربي المدمر، من جهته استطاع الرئيس الجديد التعامل معهم كماسونية وتمكن من هزيمتها رغم اعلامها الذي أشعرت به نفسها والعالم أنها قوة قاهرة ومسيطرة على الأحداث العالمية.

السعودية تتعامل مع الإدارات الأمريكية دائماً على أساس عقد الصفقات مع الرؤساء والنافذين وإنشاء اللوبيات، فقد استطاع الأمير بندر - السفير السعودي لدى الولايات المتحدة سابقاً - بواسطة المال صناعة لوبيات موالية للسعودية حققت نجاحاتٍ كبيرةً للسعودية في الثمانينات.

بالنسبة لليمن فالغالب أن إدارة ترامب ستقف إلى جانب السعودية بسبب العرض الكبير الذي ستقدمه السعودية، وانطلاقاً من توجه ترامب لابتزاز السعودية خاصة بعد تورطها في اليمن؛ فإنه يمكن استغلال ذلك كورقة مساومة لم تكن متاحة في عهد أوباما، فهل نستطيع أن نستغلها أم أننا لن نفعل شيئاً حيالها كما يبدو.

من الخطوات التي يجب على حكومة الإنقاذ اتخاذها تجاه المجتمع الدولي الغافل عن حقيقة ما يجري في اليمن رفع محضر تصويت مجلس النواب لمنحها الثقة - بما فيها اعتراض البعض وعدم تصويتهم كدليل على الديمقراطية، وباعتبار المجلس النيابي مؤسسة معترف بها دولياً - إلى الأمم المتحدة ويتم مطالبتها بمنحنا مقعد اليمن لديها، ولكن غياب الهدف والاستراتيجية يمنع ذلك!!.

أيضاً يمكن الاستفادة من وصول الأمين العام الجديد أنطونيو غوتيريش الذي ذكر اليمن في خطاب تنصيبه، فالرجل يرأس منظمة دولية تتخاطب بلغة القانون وهي اللغة التي لم نستخدمها للتفاهم مع الخارج، نحن لم نستغل فرصة الأمين العام الجديد، ولم نحرجه بمطالبنا بل لم يتعرف أصلاً على مطالبنا، وبسكوتنا وتقاعسنا عن إيصال مظلوميتنا إليه سنعفيه ونعفي الأمم المتحدة من الاتهام بالمخالفة القانونية، فالمعلوم أن للدول أن تنحاز حسب مصالحها لكن الأمم المتحدة يفترض أنها محايدة وسكوتنا يعفيها من هذا الاتهام.

رئيس "تكتل ناصريون ضد العدوان" د/ إدريس الشرجبي

لأهمية مفهوم الأمن القومي لدى الرئيس الجديد ترامب فإنه يجب الإلمام بالثوابت التي يتشكل على أساسها مفهوم الأمن القومي الأمريكي، وعليه يستطيع العرب أن يتعاملوا مع الرئيس وفق ذلك المفهوم، فلدى العرب تجربة سابقة مع مفهوم الأمن القومي الأمريكي منذ الستينات أيام الصراع العربي الإسرائيلي بعد قيام ذلك الكيان.

كان الرئيس السابق دوايت أيزنهاور أول رئيس أمريكي يرسم السياسة المؤثرة علينا في الشرق الأوسط وفق رؤية خاصة للأمن القومي الأمريكي الذي بني على أمن الكيان الصهيوني، وتتابع بعده رؤساء أمريكيون لوحظ أن أولويتهم كانت البحث عن حل سلمي للقضية الفلسطينية كما ذكره الكاتب الراحل هيكل.

الفكرة المتداولة أن الرئيس الأمريكي عادة ليس له تأثير كبير في صناعة السياسة الأمريكية وإنما التأثير للمؤسسة بينما يعتبر هو رئيس تنفيذي، وهذا غير دقيق فالواضح أن لشخصية الرئيس تأثير على صنع القرار إلى جانب تأثير المؤسسة التقليدية، وكان الرئيس أيزنهاور أجرؤهم وأبرزهم في التأثير ثم نيكسون فكارتر الذي شهد عهده نوعاً من إعادة صياغة الحقائق.

قام الرؤساء الأمريكيون السابقون بصياغة عدة حقائق أساسية عن السياسة الخاصة بالشرق الأوسط أصبحت مقبولة لدى العقل العربي وهي:

١-٩٩% من اللعبة بيد الأمريكان ومادامت الأمور كذلك فلماذا لا نجعلها تحل مشكلتنا.

٢- قاتلنا الصهاينة طويلاً فلماذا لا نجنح إلى السلام مع الصهاينة ونسعى لتحقيق المكاسب والأرباح بدلاً عن الخسارة.

٣- نحن العرب في حالة تمزق ولم نتمكن من التوحد، فلماذا لا يكون الغرب هو من يرسم لنا السياسات ويحدد اتجاهاتنا في المنطقة خاصة أن المقاومات لم تحقق شيئاً.

هذه الحقائق مثلت اختراقاً للمنظومة العربية نفذ من خلاله العدو للانفراد بمصر وإخراجها من الحظيرة العربية، وأرسى مفهوم الهيمنة الذي ارتكزت عليه إسرائيل يومها ومازالت.

من جهتها رسخت إسرائيل حقيقتين هما:

١- إمكانية مناقشة الحلول دون حق العودة واعتباره مشكلة يحلها العرب الذين تعهدوا في ٤٨ باستقبالهم، فما المانع (يقول الصهاينة) من إعادة مناقشة الموضوع على أساس تحمل العرب مسؤولية تعيين وطن بديل.

٢- مفهوم (القدس) عاصمة أبدية لإسرائيل، وهي التي شكلت أساساً ثابتاً في رسم السياسات الأمريكية، ومنها سياسة ترامب القادمة.

تتميز السياسة الأمريكية دائماً بالمخادعة والانتهازية فصانع السياسة الأمريكية يقول كلما كان العربي ضعيفاً كلما كانت الفرصة سانحة لنفرض عليه شروطاً أكبر، الأمريكان خدعوا السادات باستثمارات لم تصل في مقابل تنازلات قدمها في كامب ديفيد، والغريب أن الأمريكي اليوم يقوم بنفس الخدعة بحديثه عن استثمارات واسعة في المنطقة العربية.

نظرية المنفعة (البراغماتية) هي المرتكز الأساسي في السياسة الأمريكية، وما يتغير مع كل إدارة جديدة تصل إلى البيت الأبيض هي فقط أوجه تلك البراغماتية إما ناعمة أو متوحشة، وامتداداً لهذه التغيرات فنحن نعيش في نهاية مرحلة من أبشع المراحل التي كشفت النقاب عن الهوية الحقيقية للإمبريالية الأمريكية وهي مرحلة إدارة أوباما، التي أبلى فيها بقوة خاصة بعد انطلاق ما يسمى الربيع العربي.

كان الهدف من وراء الربيع العربي هو السيطرة على العالم العربي من تونس إلى اليمن، وكانت الخطة أن تتم السيطرة الأمريكية عبر أدواتها وهي الجماعات الإرهابية (الإسلام الراديكالي).

اختلفت نتائج هذا الربيع في المناطق التي اشتعل فيها بين تدمير كامل كما هو الحال في ليبيا واضطراب في مصر وتونس واليمن لكن الحقيقة أن ذلك المشروع الوردي اصطدم بالهزيمة على أبواب دمشق. بعد هزيمة المشروع ظهرت عقيدة أوباما الجديدة التي تنص على أنه ليس بالضرورة أن نستمر في الدفاع عن إسرائيل، بل نخلق تحالفات في المنطقة تكون إسرائيل هي المسيرة لهذه التحالفات.

كان حلف بغداد نموذجاً لهذه التحالفات التي تخدم إسرائيل ولكنه فشل بسبب

مقاومة التيار الشعبي والقومي في العراق وسوريا. واليوم أوكل مشروع عقيدة أوباما (التحالفات الجديدة) لأباطرة النفط لأنه مكلف وليس من السهل أن تدفع واشنطن الأموال الباهظة لهذه التحالفات. ولكي يكون هذا التحالف مقبولاً يجب أن يعطى وجهاً عربياً لذا يعتبر التحالف ضد اليمن أول تجربة لنجاح هذه التحالفات.

لا نتوقع أن تنسحب أمريكا من المنطقة بالمعنى الظاهر للانسحاب بل ربما يكون الانسحاب الأمريكي التدريجي من المنطقة كأثمان وتكلفة، ولكنها ستظل هي من ترسم الاستراتيجيات وتدير العلاقات.

في اليمن للأسف مشكلتنا ليست محلية فمن يعتقد أن الانفجار في سوريا أو العراق أو اليمن نتيجة أزمات داخلية فهو مخطئ؛ لذلك فإن أي محاولة لإفشال هذا العدوان على اليمن من الانطلاق المحلي الغير متجذر مع إطاره الأممي والاسلامي فهو فاشل. وبسبب ترابط الصراعات وأسبابها في المنطقة فإن القتال منفرداً ومعزولاً عن باقي المناطق العربية سيؤدي للفشل بينما التنسيق والقتال ضمن مجموعة سيكون فاعلاً.

ترامب يتبع النظرة البراغماتية فهو يصرح أنه على الخليج أن يدفع مقابل الحماية، وأن تدفع ثمن التحالفات المنشاة في المنطقة، لأن إدارته ترى أن سبب تسرب القوة العسكرية من بين أيدي الولايات المتحدة الأميركية هو النفقات الباهظة التي تتحملها وعليه يقول ترامب أنه لابد من استعادة القوة الاقتصادية وإعادة المال إلى الداخل.

بالنسبة لليمن ما هي انعكاسات سياسته في المنطقة على الملف اليمني؟

سيتسمر الدعم اللوجيستي الأمريكي للعدو السعودي، لكن قد تتغير الحالة القائمة من جهة حجم الأموال التي تقبضها الإدارة الجديدة لقاء ذلك الدعم. كما لا نتوقع أن ننجح في مقاومة العدوان إذا لم نتمكن من استيعاب التيار الذي أرغم أنوف الأمريكيين في العراق والشام وهو تيار المقاومة، وما لم يكن هناك توافق أخلاقي وقيمي وأهداف مشتركة بين دول المنطقة فإنه سيتم الانفراد باليمن ولن نشهد حلاً في المدى المنظور، يجب علينا ألا نوهن من عزيمة المقاومة، ولا نتردد من تأييدها ودعمها خوفاً من وصفنا بالإرهاب، كما ننصح أن تكون مسؤوليتنا هي تنمية هذه التيارات المقاومة والمشتركات التي تحقق النجاح في عموم المنطقة.

د/ أمين الغيش - جامعة صنعاء

لا يجب أن نجعل من ترامب ذلك الفزاعة الكبيرة فالمؤسسة الأمريكية تقوم على الفصل التام بين السلطات وبالتالي مهما كانت قوة ترامب فإن صناعة القرار لها علاقة بالمجلس النيابي والأغلبية فيه بناءً على المصلحة الأمريكية لذلك نلاحظ تصويت بعض أعضاء كتلة برلمانية معينة ضد حزبها أو رئيسها.

يعتبر الرئيس الأمريكي السابق أوباما أسوأ رئيس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لنزعته الصهيونية حتى أنه لينطبق عليه مقولة: "ملكي أكثر من الملك". فقد حقق للصهيونية ما لم يحققه رؤساء سابقون مجتمعين، واليوم وصل ترامب إلى الرئاسة يحمل مبدأ "أمريكا أولاً" ويركز اهتمامه على الداخل، وهذا الأمر لا يعنينا فنحن نواجه عدواناً غاشماً يتطلب منا الاهتمام بالداخل اليمني، بل ينبغي أن نتخذ من ذلك فرصة للتوحد الداخلي وتحشيد القوى لمواجهة هذا العدوان.

لا تركز أمريكا على الاقتصاد كسلعة فقط بل تسعى من خلاله إلى الهيمنة وخنق الاقتصادات الأخرى والنفط هو عنوان الصراع القائم وحسب نظرة أمريكا الامبريالية فهي لا تريد أن ترى الغير يستولي على النفط ببنما تظل كاللص الذي يلتقط ما يتساقط من فتات الأثرياء.

استخدم العدو تهمة تبعية اليمن لإيران كمبرر للعدوان الغاشم على بلادنا، وفي الحقيقة إيران لم تقدم لنا شيئاً، ولو كان ثمة ما تقدمه لكان هذا الوقت المناسب ونحن في أمس الحاجة إليها ولكن الواقع خلاف ذلك.

محمد عايش رئيس تحرير صحيفة الأولى اليومية

باعتبار ترامب يمينياً أصولياً ودائماً ما يبحث الأصولي عن عدو يبني عليه أمجاده ويقيس به مدى نجاحه فهل حدد الرجل عدوه بعد؟ وإذا كان قد حدد عدوه فمن هو؟

نستبعد ان تكون روسيا هي العدو لهذه المرحلة فرسائل التعاون بين البلدين متبادلة، كما نستبعد إيران أيضاً رغم اعتراضه على الاتفاق النووي وتهديده لها بالعقوبات.

قد يكون العدو هو الإرهاب الذي يسميه (الإسلام الراديكالي)، وإن كان حديثه عنه لا يشي بأنه العدو رقم واحد. كما أنه محكوم أيضاً بنظرية المؤامرة التي تحدث عنها

تصريحاً وتلميحاً حين اتهم إدارة أوباما السابقة بصناعة ودعم "داعش".

فيما سبق كان العدو هو الاتحاد السوفييتي ثم العراق ثم إيران وأخيراً القاعدة وداعش، وعلى أساس كل ما سبق من التخويف بالأعداء المفترضين تم ابتزاز دول الخليج وتحميلها تكاليف الحروب التي شهدتها المنطقة.

تواجه أمريكا مشكلة تحديد العدو بعد زوال الأنظمة التي تسعى لإسقاطها، وعليه تحولت طبيعة الصراعات من حروب مع الأنظمة إلى حروب مع جماعات إرهابية، والسؤال الآن هل باستطاعة الأمريكيين أن يحموا دول الخليج من هذه الجماعات. ثم يتساءل الأمريكي هل ستصبح حمايتنا لهم بدون مقابل؟.. لذلك كان موضوع الحماية رئيسياً في حملة ترامب والمحادثات بين السعودية وأوباما.

هذا سيقودنا إلى الجانب الاقتصادي، أي هل سيكون العدو اقتصادياً بدليل اهتماماته الاقتصادية كملف رئيسي بالنظر إلى صعوبة الفصل بين السياسة والاقتصاد؟.. وهل سيسخر القوة العسكرية لذلك؟.. أي هل سينسحب عسكرياً من المنطقة أم سيحول هذه القوة العسكرية إلى شكل من أشكال الابتزاز، كما هدد دول الخليج بدفع تكاليف الحماية بشكل أكبر مما سبق؟..

يبني الأمريكي نظرته على أنه إذا أردت أن تتحول إلى قوة اقتصادية كبيرة فلابد أن تظل الموارد قائمة بشكل لا يقبل الشراكة أي الوصول إلى مرحلة وضع اليد على الثروات. فالملاحظ أن معظم المراكز البحثية المحترمة والتقارير الإعلامية بدأت تتحدث عن مصير العائلة السعودية الحاكمة واحتمال زوالها، وهذا إذا لم يكن تنبؤاً فهي مساهمة لخلق الواقع الذي تتنبأ به، وتشكيلاً للوعي لدى صناع القرار لما يجب أن يقوموا به، السيناريو أنه قبل افتراض سقوط السعودية في يد الجماعات الإرهابية فالحل هو وضع اليد مقدماً على نفطها. الصحفي اليهودي توماس فريدمان زار السعودية وتعرف على الكثير من العائلة الحاكمة عن كثب وعند عودته أدلى بشهادات أمام الكونجرس مركزاً على أن الأمريكان في واد والعائلة السعودية في واد آخر، وخاطبهم قائلاً: "الخطر هو أن تتوجه داعش باتجاه إسرائيل عندها سيكون تحالفكم السني قد خرج من النافذة، أي سقوط السعودية لأن داعش ستسحب آخر بساط من يد السعودية وهي إسرائيل".

هذا التحول (سيناريو سقوط السعودية) هو أحد أسباب استمرار العدوان على اليمن لأن خسارة السعودية للحرب سيمنح الجماعات الإرهابية المتطرفة نصراً هائلاً ضد بن سلمان في السعودية وهو ما سيشكل زلزالاً لأنه خاض الحرب تحت شعارات طائفية فالهزيمة ستكون هزيمة للدين والسنة؛ لأن الحرب التي تشن بعناوين فاشلة ترتد سلباً على صاحبها.

رئيس التيار اليساري الثوري اليمني/ عبد الجبار الحاج

أتفق مع الرأي القائل بأن المؤسسة الأمريكية هي صانعة القرار؛ ولكن مع هامش للرئيس بشرط ألا يتجاوز ما تقرره تلك المؤسسة، وإلا فإن مصيره سيكون مثل مصير لينكولن الذي حاول سحب السيطرة من الإدارة الأمريكية وكانت النهاية اغتياله.

ينظر إلى أمريكا كخزانة رسمية يمكن أن تخسر، ولكن الذين يربحون دائماً هم النافذون لذلك نقول إن الرئيس لا يمكنه تجاوز ما قررته المؤسسة.

الانتقال الأمريكي إلى الصين انتقال اقتصادي الهدف منه البحث عن العمالة الرخيصة، كما أن الصين لا تشكل خطراً كونها بلداً منسجماً في نسيجه وعقيدته، بخلاف أوربا الشرقية التي تحوي قوميات كبيرة وكثيرة يصعب التعاطي معها؛ لكن الصين من ناحية أخرى لا يريحها تواجد قوات أمريكية قربها والتي تقيد تحركاتها العسكرية وربما تستغل للضغط عليها لقبول شروط اقتصادية تراها مجحفة بحقها.

إن توجه ترامب لمبدأ "أمريكا أولاً" جعله يسعى إلى تحميل أوربا جزءاً من الأعباء الملقاة على الولايات المتحدة، كما هدد دول الخليج بدفع تكاليف الحماية لبلدانهم وهو ما يتوقع أن يستجيب له الخليجيون ويساوم فيه الأوربيون.

عضو مجلس النواب/ أحمد سيف حاشد

يوصف ترامب بالرجل العنيد، كما توصف توجهاته بأنها تعبير عن أزمة أمريكية في الجانب الاقتصادي، فسرعان ما قام ترامب بالانسحاب من اتفاقية التجارة عبر المحيط الهادي وهو مؤشر مهم لا يجب أن يهمل، وإذا أقدم على الانسحاب من الحلف الأطلسي فذلك سيكون توجهاً غير عادي ومؤشراً خطيراً.

على الصعيد الداخلي انعكست توجهات ترامب على مظاهرات عدة ودعوات لانفصال

كاليفورنيا، وحديثه عن الانتقال السلمي للسلطة كأول رئيس يتكلم عن هذا الأمر، وصراع مرتقب مع وكالات الاستخبارات ومؤسسات أخرى ما يعني مشاكل داخلية وراء الكواليس.

المحدد الأكبر لسياسة ترامب في اليمن هو موضوع الإرهاب ويمكن العمل من هذا المنطلق والاستفادة من عداوة ترامب للإرهاب الذي أصبح قضية تهدد أمريكا وأوروبا، ونحن إن لم نستطع صنع السياسة الأمريكية فنحن نستطيع التأثير عليها عبر موضوع الإرهاب، وتوظيف اتهام الرئيس الجديد لدول الخليج - السعودية بالذات - بصناعة الإرهاب وتمويله ونشر عقائده، إضافة إلى توجه ترامب لطلب المزيد من الأموال مقابل الحماية ما يشكل ضغطاً مادياً على العدو السعودي.

رئيس المركز/ عبد الملك العجري

يجب ربط صعود ترامب مع الخروج البريطاني من الاتحاد الأوربي وصعود اليمين المتطرف في فرنسا وبعض الدول الأوربية، والحديث عن إمكانية تفكك الاتحاد الأوربي. في هذا السياق يمكن اعتبار صعود ترامب تعبيراً عن أزمة داخلية أو أزمة العولمة باعتبار أمريكا قائدة النظام العالمي.

العولمة منظومة متعددة الجوانب وأحد منتجات هذه العولمة هو اعتبار الليبرالية نظاماً كونياً يجب أن يسود العالم وهو ما ترجمته كتابات فرانسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ" فاعتبر أن النظام الليبرالي هو آخر ما توصل إليه العقل البشري وبموجبه قامت أمريكا بحمل مشعل الدعوة إلى تعميم ذلك النظام معتمدة عل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ونشرت أساطيلها في معظم مناطق العالم وسعت لإسقاط أنظمة وجماعات، وبالتالي تحملت التبعات المكلفة للسلوك الامبراطوري كما فعل الاتحاد السوفييتي الذي تحمل أعباء نشر الشيوعية وكانت النتيجة انهياره.

هناك تحولات حقيقية وأزمة لا يمكن أن تستمر دون أن تغير أمريكا سياستها. لذا جاء خطاب التنصيب ليؤكد الفكرة القائلة إن ترامب المرشح يختلف عن ترامب الرئيس،

كان صعود ترامب تعبيراً عن احتجاجات ومطالب الطبقة الوسطى التي فقدت الكثير من الوظائف بسبب توجه الشركات نحو شرق آسيا ذات العمالة الفائضة والماهرة

والرخيصة والضرائب المنخفضة وبالتالي حقق الاستثمار في آسيا أرباحاً كبيرة لطبقة التجار الكبار على حساب الطبقة الوسطى التي تعتبر مؤشراً للتنمية.

من جهة أخرى لوحظ أن ٩٥% من خطابه كان عن الداخل وتركيزه على مبدأ أمريكا أولاً ما يعني استحقاقات داخلية على حساب الخارج، وتطبيق سياسة "الانكفاء" في خطوة فسرت بالعودة إلى ما قبل العولمة، توجهه هذا سيصطدم بالمؤسسة التقليدية الحامية لهذا النظام عبر تحريك اللوبيات الضاغطة والخروج إلى الشوارع.

من جهة أخرى من هو العدو المقبل للولايات المتحدة الأمريكية روسيا أم الصين؟ الملاحظ أن روسيا لم تعد العدو الحقيقي، بخلاف الصين التي تمثل تهديداً أكثر من غيرها، خاصة في الجانب الاقتصادي الذي يوليه ترامب اهتماماً بالغاً.

فيما يخص موضوع الإرهاب ترامب اتهم أوباما وإدارته بالمشاركة في خلق داعش إلى جانب السعودية وقطر وهو ما أكدته الكثير من التقارير، والسؤال هو: هل سيدخل في صراع مع من صنعها؟

لطالما كان الغرب يبتزون شعوبهم بتخويفها من الإرهاب وممارسة التضخيم الإعلامي، ما خلق موقفاً لدى الشعوب من الإسلام وساهم في إنشاء أصولية داخل المجتمعات الغربية مقابل الأصولية الإسلامية، ونتيجة لذلك تحولت من قضية توظيف رسمي إلى قضية مخاوف جمعية للشعوب الغربية.

بالنسبة لليمن ترامب يفضل سوريا على اليمن بسبب موقعها وأهميتها، ولكن نتوقع أن القضية اليمنية لن تهمل كما هو حال القضية الصومالية.

اليمن سيبقى محور اهتمام لدى الإدارة الجديدة والمجتمع الدولي وإن بمستوى أقل من الملف السوري نظراً لـ:

١- باب المندب وأهميته الاستراتيجية.
٢- وقوع اليمن في خاصرة دول الخليج الحليفة لواشنطن.

ضمن هذا الاهتمام المتوقع هل سيظل ترامب داعماً للعدوان ضد اليمن وإلى أي حدٍ يمكن الاستفادة منه؟

ترامب كان واضحاً في التعبير عن أزمة النظام التي كان أوباما يعبر عنها تمويهاً، فترامب يصرح بوجوب دفع المزيد من الأموال حتى قبل أن يحدد المشاركة الفعلية من عدمها وذلك الدفع يتوقف على مدى قدرة دول الخليج على تحمل تلك المبالغ.

تعقيب الأستاذ عبد الوهاب الشرفي:

لم يعد الاقتصاد عامل التفضيل لدى المجموعات المتصارعة بل أصبح هناك حالة من الانجرار وراء الصراع الثقافي.

وصول الإرهاب إلى أعتاب أوربا لم يمر عفواً عليها بل شكل زلزالاً أعاد تشكيل سياستها، فبدأ الحديث عن الهجرة والعنصرية والعلاقات والبعد الأمني، بل وصل الحديث إلى إمكانية التدخل في جغرافيات الدول الأخرى لضمان أمن القارة الأوربية.

النظرة التحليلية إلى تصريحات ترامب تنبئ عن مزاجية مختلفة عمن سبقه من الرؤساء، فنقطة الخلاف بينه وبين من سبقه يمكن أن توصف بالقضية القانونية، فخصومه يرون أن الرجل قادم لانتزاع المؤسسات نفسها وتغييرها وليس تغيير سياساتها. وهذا الأمر أقلق الجميع، فعندما يضع المؤسسات هدفاً له فمعنى ذلك استعداء الكل..

توطين الجماعات الإرهابية والمتطرفة في تعز

(المقدمات والنتائج)

د.عرفات الرميمة

باحث في الفكر العربي الإسلامي

arafatalromah@gmail.com

المقدمات:

من أين ابتدأت الحكاية؟ وكيف استطاع العدوان السعودي الأمريكي أن يجعل من مدينة التعليم والثقافة وكراً للإرهاب وخنجراً مسموماً يخترق خاصرة اليمن؟ وكيف تحولت مدارس تعز من منارات للعلم تشدو كل صباح بالنشيد الوطني إلى ثكنات عسكرية لتدريب المليشيات وسجونٍ يُقاد إليها من تشك تلك الجماعات بولائه لليمن - وليس للسعودية -؟ والأهم من كل ذلك: كيف استطاع ذلك العدوان أن يمتطي أحلام أبناء الحالمة، ويحولها إلى كوابيس سرقت أرواحهم قبل أن تسرق النوم من عيونهم؟

وقد يتساءل البعض - أيضاً - عن الأسباب التي دفعت حزب الإصلاح لاختيار مدينة تعز دون غيرها؟

هناك عدة عوامل جعلت من اختيار حزب الإصلاح وداعميه لمدينة تعز؛ كي تكون على ما هي عليه الآن، ومن أهم تلك العوامل:

١- تغلغل وهيمنة حزب الإصلاح على أغلب المناصب الإدارية في المؤسسات الحكومية المرتبطة بمصالح الناس وقوتهم اليومي - بسبب سياسة التقاسم التي تمت بينهم وبين حزب المؤتمر بعد حرب صيف ١٩٩٤م ضد الانفصال - والتعامل ببراغماتية جيّرت الخدمات المقدمة للناس من تلك المؤسسات لصالح الانتماء لحزب الإصلاح، واعتبارها منّة من الحزب وليست من واجبات الدولة.

٢- استغلال حزب الإصلاح للشعور المتعاظم لدى أبناء تعز بالتهميش، وبأنهم من الأطراف، وليسوا مركز اليمن "السفلى" في مقابل اليمن "العليا" كما يقال في اللهجات الدارجة، وتغذية ذلك الشعور عبر وسائل إعلامه المختلفة.

٣- الاستثمار الجيد للقوة المالية للفكر الوهابي الذي تجذر في المحافظة عبر سنوات

من خلال تواجد المعاهد العلمية في معظم مديرياتها التي تبنت السعودية إنشاءها وتمويلها منذ عام ١٩٧٥م؛ لمحاربة المد الشيعي في الشمال والمد الشيوعي في الجنوب كما قال الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس حزب الإصلاح السابق في مذكراته، لم يكن هناك شيعة في الشمال؛ وإنما المقصود محاربة المذهب الزيدي، فنشرت الفكر الوهابي الإخواني من خلال إشراف عناصر الإخوان المسلمين عليها إدارة وتدريساً، بالإضافة إلى تواجد الجمعيات التابعة للسعودية - جمعية الحكمة اليمانية، كمثال فقط التي تبنت تشييد المساجد وتمويلها والاشتراط أن يشرف عليها خطباء وأئمة تابعون للجمعية المعروفة بنشرها المذهب الوهابي، ومحاربة المذهب الشافعي والطرق الصوفية؛ حتى استطاعت إزاحة المذهب الشافعي من تعز ؛ لفائدة القوة المالية الوهابية، فغدت معظم المساجد في تعز تدين بالمذهب الوهابي - خصوصاً بعد عودة مليون مغترب من السعودية إلى تعز عام ١٩٩٠م، بعد احتلال العراق للكويت - بالإضافة إلى كل ما سبق: تم استغلال الوضع المتردي لسكان تعز، باعتبارها خزاناً بشرياً كبيراً، قوامه خمسة ملايين نسمة، ينتشرون في معظم محافظات اليمن، وجلهم من فئة الشباب العاطل عن العمل الذي لا يستطيع توفير لقمة العيش - والعاطل أيضاً عن الأمل بغدٍ مشرق - مما يجعل منه فريسةً سهلة الاستقطاب والاحتواء للتنظيمات المتطرفة التي عزفت على الوتر المناطقي والمذهبي والطائفي، ووجدت لها أذاناً صاغية وعقولاً لا تفقه الواقع، ولا تفهم أبعاد اللعب بأوتار المناطقية على المدى القريب والبعيد في إخراج نغمة ناشزة عن التعايش.

لم يكن تحوّل تعز إلى مدينة تسرح فيها جماعات القاعدة اليوم وليد العدوان السعودي الأمريكي - فجر الخميس ٢٦ مارس ٢٠١٥م -، بل كان نتيجةً حتميةً سبقتها مقدمات منطقية، فقد عمل حزب الإصلاح حتى قبل العام ٢٠١١م، وأحداث ما يُسمى - مجازاً - الربيع العربي على اعتبار تعز إقطاعية خاصة به، حاول سلخها مراراً وتكراراً، وفي أكثر من مناسبة عن هويتها المدنية الوطنية وتحويلها إلى هوية مناطقية طائفية تسلخها عن هويتها اليمنية الجامعة تمهيداً لتوصل جماعة الإخوان في اليمن إلى سدة الحكم - تماهياً مع ما حدث في تونس ومصر - ولم يكن اختيار تعز من تحالف العدوان لتكون الخاصرة الرخوة في الداخل اليمني اعتباطياً، بل كان اختياراً مدروساً بعناية -

مهد له حزب الإصلاح منذ سنوات عدة - عن طريق العمل على إسقاط هيبة الدولة، وبالذات بعد أحداث ٢٠١١م، كانت الشعارات المرفوعة في المظاهرات الشعب يريد إسقاط النظام برمته وليس شخص الرئيس، وإقفال المدارس والمرافق الخدمية ومهاجمة معسكرات الحرس الجمهوري بدعوى أنه جيش عائلي يتبع على عبدالله صالح، وقوات الأمن الخاصة، وحدثت عدة اشتباكات بين عناصر من حزب الإصلاح من أفراد اللواء ٣٥ التابع للفرقة الأولى مدرع بقيادة علي محسن الأحمر أحد أعمدة النظام، بل عموده الرئيس الذي شفع له انتماؤه لجماعة الإخوان ليتبوأ مكان البديل المحتمل للرئيس السابق، وقد استعان على محسن بأهم أعمدة ورموز حزب الإصلاح في تعز، وخصوصاً القياديين: صادق سرحان وحمود سعيد المخلافي اللذين قادا عناصر حزب الإصلاح في اللواء ٣٥ مدرع في معارك ضد عناصر من قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، فبدأت حال تمركز دبابات ومدرعات تتبع اللواء ٣٥ تم إخراجها من معسكر اللواء في المطار القديم في جبل جرة المطل على مدينة تعز، والذي يؤمن تغطية نارية على بقية المواقع بحكم ارتفاعه، وبدأت باستهداف معسكرات الحرس الجمهوري، وقد حدثت مواجهات واشتباكات بين عناصر حزب الإصلاح وقوات الحرس الجمهوري في عدة شوارع؛ منها شارع جمال وباب موسى والحصب، واستمرت إلى حين تم التوقيع على المبادرة الخليجية يوم ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م في الرياض، ولم يُسلم حمود المخلافي وصادق سرحان الأسلحة الثقيلة التي كانت متمركزة في جبل جرة بناءً على ما تم الاتفاق عليه، بل إنها كانت النواة لما حدث في تعز فيما بعد.

لقد غطى رماد المبادرة الخليجية وآلياتها المزمنة على جمر المواجهات التي حدثت في تعز عام ٢٠١١م، لكنه لم يطفئها، فقد يحتاجها من هندسوا تلك المبادرة التي كان من أهدافها وأد الثورة الشبابية وجعل ما حدث مجرد أزمة سياسية بين الفرقاء، فتم حلها عن طريق تلك المبادرة الملغومة. لم تهدأ تعز ولم تعد كما كانت قبل أحداث ٢٠١١م، فقد انكسرت الكثير من القيم التي كانت سائدة بين أبنائها، وتم تهيئتها لتكون مكباً لنفايات الأفكار المتطرفة، تلك التهيئة الفعلية بدأت عملياً منذ أواخر ٢٠١٣م، عقب خروج الجهاديين من منطقة دماج، وعلى الر غم من حرص قيادة الحوثيين وتشديدهم على ضرورة أن يخرج من دماج فقط من تثبت إدانته بالإقامة غير الشرعية للمقاتلين الأجانب، وتخيير من أراد من اليمنيين بين البقاء في دماج أو مغادرتها بغرض إطفاء نار

الفتنة؛ إلا أن تناول وسائل إعلام حزب الإصلاح والجماعات الوهابية لعملية التسوية تلك وإظهارها كأنها عملية تهجير قسري بغرض تغذية الشحن الطائفي والمناطقي، وبث روح العداوة والكراهية لكل ما يمت لمحافظة صعدة بصلة؛ تمهيداً لمرحلة الأخذ بالثأر متى ما سنحت الفرصة، وتم اختيار مدينة تعز حاضنة لكل تلك الأفكار المنادية بالثأر، من هنا توجه الكثير من أبناء تعز لنصرة إخوانهم في دماج، كما روج خطباء حزب الإصلاح والسلفيون في معظم مساجد تعز، فانتشرت عبارة (كلنا دماج) على الجدران في معظم شوارع وأحياء المدينة، وقد امتلأت تلك الجدران بعبارات الطائفية البغيضة المحرضة على قتل المخالفين - خصوصاً في حيي الجمهوري والمدينة القديمة -، كعبارات: الموت للرافضة، وتعز سنية وستبقى سنيّة، ولا مكان للحوثي في تعز - كل ذلك التحريض المدروس والممنهج كان يهدف إلى إقناع وعي الشارع في تعز بفكرة قتل الآخر المختلف عن فكر تلك الجماعات، وغرس العداء للحوثيين في لاوعي المواطن العادي الذي يحركه العقل الجمعي الذي يقود المواطنين في تعز والذي سيخرج متى ما سنحت له الفرصة بذلك.

وعندما تم الاتفاق بين الدولة والشيخ يحيي الحجوري - وبواسطة وإشراف السفارة الأمريكية - على إخراج العناصر السلفية التي كانت موجودة في دماج في منتصف يناير ٢٠١٤م ، كانت تعز هي الوجهة المفضلة لمعظم تلك العناصر.

وعلى الرغم من شروع بعض المثقفين والناشطين بالاعتراض على قدوم تلك العناصر التي تعمل عبر استخدامها لمنابر المساجد على بث أفكار التطرف ومحاصرة القيم المدنية والترويج للمشروع الطائفي في تعز والتهيئة الإعلامية والنفسية لجعل مدينة تعز ترتدي لبوس المناطقية والطائفية؛ فقد أثار ذلك الاعتراض حفيظة البعض من قادة حزب الإصلاح الذين شنوا هجوماً لا هوادة فيه ضد الناشطين، فشن خطباء الحزب في محافظة تعز- ووسائل إعلام الحزب المختلفة - حملة تخوين واتهامات ضد كل من يعارض سياسات الحزب الرامية إلى جر المحافظة إلى أتون الصراع الطائفي، متهمة كل من يقف ضد ذلك المشروع بأنه مجوسي إيراني كافر، ومن ضمن الذين تم تكفيرهم من نشطاء ومثقفي تعز ونوابها: الصحفي صلاح الدكّاك، والصحفية بشرى المقطري، والنائبان أحمد سيف حاشد وسُلطان السامعي، وتم اعتبار تلك الأسماء رموز

المجوسية في تعز. وتم ترجمة تلك الحملات التحريضية على أرض الواقع باغتيال قيادات الحوثيين في تعز وبعض الناشطين، منهم على سبيل المثال: العقيد المتقاعد إبراهيم عباس عامر يوم ٦ يوليو ٢٠١٤م في ساحة النادي الأهلي جوار إدارة أمن المحافظة، و أقدمت عناصر مسلحة تستقل دراجة نارية على اغتيال الناشطين جميل الوليدي، وعرفات محمد الصغير، بالقُرب من إدارة الأمن وقيادة محور تعز في حي الجحملية يوم ١٦ أغسطس، كما أقدمت عناصرُ أخرى تستقل دراجة نارية أيضاً على اغتيال الناشطين عبدِ الكريم غانم وعامر العامري يوم ١٧ سبتمبر ٢٠١٤م أمام مبنى الغرفة التجارية على خلفية تأييدهما للتظاهرات المناوئة للجرعة السعرية التي أقرتها حكومة باسندوة، وكانت سبباً في اندلاع ثورة ٢١ سبتمبر٢٠١٤م.

وقد شكَل قدوم الشيخ يحيي الحجوري - زعيم سلفيي دماج - إلى مدينة تعز برفقة عشرين سيارة مسلحة يوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٤ م تأكيداً لجعل تعز وكراً للفكر السلفي الوهابي، وقبلة لحاملي ذلك الفكر من كل المحافظات، وذلك من خلال إلقائه العديد من المحاضرات التي تحذر من المد المجوسي الإيراني الذي يحاول السيطرة على اليمن.

وبُعيد انتصار ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وسقوط الفرقة الأولى مدرع وجامعة الإيمان؛ جن جنون عناصر حزب الإصلاح، وزادت من حملات التحريض ضد مكون أنصار الله، واعتبرت تلك الثورة انقلاباً يجب مواجهته بكل الوسائل، فقد تم توزيع البروشورات - من عناصر الحزب - على المدارس وداخل أروقة جامعة تعز - فقد سبق لهم إحكام السيطرة على كل مفاصل الحياة الجامعية الأكاديمية والإدارية بداخلها - والتي تشرح أخطار المد الصفوي في اليَمَن وغير ذلك من الشائعات التي روجوا لها بأن الحوثيين جاءوا لتغيير الكتب المدرسية واستبدالها بكتبهم التي تسب الصحابة وتسب السيدة عائشة وكل تلك الادعاءات التي لا تستند إلى أدلة ملموسة.

وفي إطار هذا المشروع التدميري، كانت جماعة الإصلاح - وخصوصاً بعد نجاحها في زراعة الكراهية والبغضاء بين فئات المجتمع على أسس طائفية ومناطقية - تتحرش بجماهير الثورة - وجماهير أنصار الله بالذات - منكرة انتماءها لتعز وتزعم في كُلّ مرة أن من يؤيد تلك الثورة هو "متحوّث" جاء من خارج تعز، وأنه دُفِع له ليخرج في المظاهرات المؤيدة للثورة، فيما كانت تلك الجماعات تحتشد للتظاهر في شارع جمال

تنديداً بانقلاب الحوثيين على الحكومة وتأييداً للجرعة السعرية التي أقرتها حكومة باسندوة، ومطالبة باجتثاث الحوثيين من تعز. وزادت وتيرة الاغتيالات لمن يُظهر تأييده لثورة ٢١ سبتمبر، فقد قام مسلحان يستقلان دراجة نارية ظهر يوم ١٩ نوفمبر ٢٠١٤م باغتيال الناشط الثقافي في أنصار الله بسام عبدالغني الجنيد في حي كلابه، وليس بمستغرب أن يتم تصفية كل من يقف ضد محاولات الإصلاح لإشعال الصراع الطائفي في تعز - حتى ولو كان ينتمي إليهم -. كما حصل مع الأمين العام المساعد لحزب الإصلاح في تعز صادق منصور الحيدري - وكان من الذين قدموا مبادرات لتجنيب المدينة أتون الحرب الطائفية والمناطقية -. وقد تم اغتياله بعبوة لاصقة زُرعت في سيارته بحي المسبح يوم ١٩نوفمبر٢٠١٤م، وأثبتت الأجهزة الأمنية فيما بعد أن الجماعات التكفيرية هي من وقفت وراء عملية الاغتيال هذه حيث كان الحيدري عضواً نشطاً في لجنة الوساطة بين الإصلاح وأنصار الله لتجنيب تعز أي مشاكل طائفية كما تروج جماعته.

ولم يكن الناشطون المدنيون وحدَهم الذين تمت إزاحتهم أمام مشروع إحلال الفوضى في تعز، فحتى القيادات الأمنية وأعضاء منظمات المجتمع المدني الرافضين لجر المدينة إلى الصراع تم استهدافهم أيضاً، ففي صبيحة الاثنين ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤م، تم اغتيال الجندي في القوات الخاصة ماجد نعامة، وتم اغتيال الموظف في الهلال الأحمر عبد الله الغرباني بالطريقة ذاتها.

وتماشياً مع المخطط نفسه - وعزفاً على السمفونية الطائفية ذاتها - كشف القيادي في حزب الإصلاح وعضو مجلس النواب محمد ناصر الحزمي في مقاله الذي نشر يوم الأربعاء ١٥ أكتوبر ٢٠١٤م في صحيفة (أخبار اليوم) عن دعوة حمود سعيد المخلافي - المنتمي إلى جماعة الإخوان - لأبناء تعز وإب العاملين في الوحدات العسكرية والأمنية إلى سرعة ترك وحداتهم ومعسكراتهم والعودة إلى محافظتي تعز وإب لتأسيس جيش (أنصار السُنّة)؛ لمواجهة مسلحيّ جماعة الحوثي في إقليم الجند - على حد وصفه -. وفي ذلك الوقت لم يكن هناك أي وجود مسلح لأنصار الله في تعز - وهو ما تبرر به تلك الجماعات أسباب وقوفها في صف العُدْوَان السعودي الأمريكي بأنه ردّة فعل لما تقول عنه من نزول الجيش ومليشيات الحوثي في ٢١مارس٢٠١٥م إلى معسكر القوات الخاصة في

تعز - ودعا إلى رفض تواجد أنصار الله قائلاً: "إنه من المستحيل أن تقبَلَ المناطق السنية أن يحكمَها الحوثي" داعياً إلى الانضمام لدعوة المخلافي على حد قوله.

وقد تحدث (الحزمي) كذلك في مقابلته مع مجلة البيان/ العدد ٣٣٠ نوفمبر ٢٠١٤م بالنفس - الطائفي التحريضي - عينه بالقول: "كما أدعو أهل السنة في اليمن والجزيرة حكاماً ومحكومين أن يستفيدوا مما حصل لسنة العراق، لئلا يستفيقوا، وقد أصبح بعضهم معتقلاً وبعضهم مشرداً، والبعض الآخر مقتولاً. في عالم اليوم البقاء للأقوى واستطاع الأعداء تفريق السنة؛ كي يميتوا قوتهم". وهذا يدل على النية المبيتة لدى حزب الإصلاح لإشعال فتيل الحرب الطائفية في اليمن - كما حدث في سورية والعراق - ، والتي انتظرت الوقت المناسب والدعم المناسب من العدوان السعودي الأمريكي؛ كي تبدأ.

كانت كل تلك التصريحات بمثابة توجيهات مدروسة تجسدت واقعياً عندما تمكنت عناصر من القاعدة من السيطرة على مديرية العدين في محافظة إب التي تتصل بمحافظة تعز من الجهة الشمالية الشرقية، وذلك يوم ١٦ أكتوبر ٢٠١٤م، وتوجهت منها إلى معسكر جبل رأس - الواقع على حدود مدينة تعز الشمالية - في يوم السبت ١نوفمبر٢٠١٤م؛ لترتكب مجزرة مروعة راح ضحيتها (١٩) من جنود الانتشار الأمني التابع لوزارة الداخلية - بحسب بيان النعي الصادر عن الوزارة في اليوم التالي - أثناء تأديتهم لصلاة المغرب إثر اعتداء إرهابي لتنظيم القاعدة على نقطتين أمنيتين وعلى إدارة أمن المديرية حيث نفذه مسلحو التنظيم بأكثر من عشرين سيارة وبمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمدافع الرشاشة، فأحرقت القاعدة في ذلك الهجوم مدرعة ونهبت مخزن الأسلحة وأربع آليات تابعة لإدارة الأمن، وقد تحدث سكان المنطقة عن عملية إعدام وصفوها بالبشعة جراء تصفية الجنود القتلى - معظمهم كانوا جرحى - بالرصاص في الرأس والرقبة، فيما تم قتل نجل شيخ المنطقة ذبحاً بالسكين بحسب الشهود.

وعندها توجهت عناصر من الجيش واللجان الشعبية وخاضت معارك شرسة مع القاعدة توجتها باسترداد مركز مديرية العدين يوم الأربعاء ٥ نوفمبر، وتوجهت منها إلى معسكر جبل رأس، وحررته من عناصر القاعدة في ١٥ نوفمبر، وقد واكب عمليات

الجيش شحن إعلامي ممنهج ومدروس من وسائل إعلام حزب الإصلاح، وقناتي الجزيرة والعربية تتحدث ليلاً ونهاراً على أن الغاية من عمليات الجيش تلك هي استهداف أهل السنة من الشوافع، وأن مليشيا صالح والحوثي تحاصر مدينة تعز، وأنها تعد العدة؛ لاقتحام المدينة، والفتك بأبنائها، مما جعل معظم الأهالي في حالة ترقب وخوف وقلق مما تبثه تلك الوسائل.

وقطعاً للطريق أمام ذلك التحريض؛ حرص أنصار الله على عدم الدخول إلى مدينة تعز، وعقدت عدة لقاءات بين قيادة المحافظة والأحزاب السياسية، وتم الاتفاق على عدم دخول عناصر أنصار الله إلى تعز إلا باللباس العسكري، وتجنيد عدد من أبناء المحافظة في القوات الخاصة. وافق أنصار الله على تلك الشروط، ولم يدخلوا تعز مثلما فعلوا مع بقية المحافظات.

وتسارعت الأحداث وزادت تشابكاً وتعقيداً بشكل دراماتيكي وخصوصاً بعدما هرب الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي من مقر إقامته في صنعاء يوم الجمعة ٢٠ فبراير ٢٠١٥م إلى عدن - وقد انتهت فترة رئاسته في نفس اليوم بناء على تمديد مؤتمر الحوار له لعام إضافي؛ لأن المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة حددت فترة رئاسته بسنتين غير قابلة للتجديد، وبناء على قرار مجلس الأمن (رقم ٢٠٥١ فقرة ١٤ لعام٢٠١٢م) تبدأ في ٢١ فبراير ٢٠١٢م، وتنتهي بتاريخ ٢١ فبراير٢٠١٤م -، واستقبل بعد وصوله إلى عدن سفراء الولايات المتحدة ودول الخليج، وهو الأمر الذي فُهم بحسب العديد من وسائل الإعلام كخطوة لنقل السفارات إلى عدن دعماً للرئيس المنتهية ولايته، ووعدوه بالدعم اللامحدود ضد العناصر الانقلابية - كما صرحت وسائل الإعلام الخليجية -، وقد تزامن ذلك فعلياً مع إخراج بعض عناصر القاعدة من سجن المنصورة وسجن الأمن السياسي في عدن، وتم تشكيل مليشيات قادها ناصر منصور هادي - شقيق هادي - ضمت عناصر من تنظيم القاعدة - الذين تم إخراجهم من سجن المنصورة -، وبعض عناصر الحراك الجنوبي التي تدعو لانفصال الجنوب عن دولة الاحتلال الشمالي بحسب توصيفاتهم. قامت تلك المليشيات بمهاجمة معسكر الأمن الخاص يوم السبت ٢١مارس ٢٠١٥م، وذبحت عدداً من أفراده بعد اقتحام مقره واستبدال علم الجمهورية اليمنية بعلم الانفصال التشطيري. وعلى إثر ذلك توجهت بعض وحدات من الجيش واللجان إلى

عدن؛ لبسط نفوذ الدولة ومحاربة القاعدة، ونشطت قنوات العدوان في بث الدعايات على أن قوات صالح ومليشيا الحوثي تستخدم تعز طريقاً للمرور من أجل احتلال عدن.

وبالموازاة مع ذلك؛ بدأ حزب الإصلاح في تنفيذ أجندة العدوان المعدة سلفاً في تعز يوم الاثنين ٢٣ مارس ٢٠١٥م عندما حاصرت المظاهرات التي سيرها الحزب إلى بوابة معسكر قوات الأمن الخاصة في جولة القصر بمجاميع من المدنيين تحت مبرر نزول عناصر من الجيش ومليشيات الحوثي إلى المعسكر يوم الأحد لاحتلال مدينة عدن - كما روجت وسائل إعلامهم - مع أن جميع من دخلوا المعسكر كانوا يرتدون لباس القوات الخاصة ومنهم العديد من أبناء المحافظة بناء على الاتفاق الذي تم بين قيادة أنصار الله في تعز ومحافظ المحافظة - قام المتظاهرون بمحاصرة بوابة المعسكر وبرشق الجنود بالحجارة وبالزجاجات الحارقة استدراجاً؛ لمجزرة قد ترتكبها قوات الأمن كرد فعل لما تعرضت له من اعتداءات من المتظاهرين؛ كي تكون حجتهم لبدء الحرب على قوات الجيش واللجان الشعبية. واكب تلك الأحداث شحن إعلامي مدروس من قناتي سُهيل ويمن شباب - التابعتين لحميد الأحمر وعلي محسن -، وقناة الجزيرة وقناة الحدث السعودية، فتفرغت بشكل كامل لمواكبة تلك الأحداث. وركزت فيه على أن مليشيا الحوثي وقوات صالح تحتل مدينة تعز وتقتل أبناءها، لكن قوات الأمن تعاملت بحكمة مع المتظاهرين وفوتت الفرصة على حزب الإصلاح لجر المحافظة إلى مواجهة دامية. وفي يوم الثلاثاء ٢٤ مارس توجهت أربعة أطقم عسكرية من قوات الأمن الخاصة إلى مديرية التربة متوجهة إلى عدن عبر طريق هيجة العبد طور الباحة؛ لفك الحصار عن معسكر القوات الخاصة في عدن. وصلت تلك الأطقم إلى إدارة الأمن في التربة، فأقدمت عناصر من حزب الإصلاح - بعضها كان يحمل سلاحاً خفيفاً - على محاصرة إدارة الأمن، وحاولت اقتحامها، واشتبكت مع بعض رجال الأمن وقتلت أربعة من عناصرهم المتواجدين بداخله، وسقط ثلاثة من المقتحمين.

بدأ العدوان السعودي الأمريكي على اليمن فجر الخميس ٢٦ مارس ٢٠١٥م، فخرج (عادل الجبير) سفير آل سعود في أمريكا بعد يوم واحد من العدوان؛ ليُعلن أنهم خططوا لهذا العدوان مع أمريكا قبل ثلاثة أشهر. فكان أن سيّر حزب الإصلاح وبعض أعضاء اللقاء المشترك مظاهرات في شارع جمال في تعز - دون سواها من المدن اليمنية

- مؤيدةً للعدوان ورافعة صوراً للملك السعودي مذيلة بعبارات (شكراً سلمان)، وسمعت فيها عبارات طائفية لم تألفها اليمن على غرار لا زيدي بعد اليوم. واعتدت عناصر من الإصلاح على المظاهرات التي خرجت منددة بالعدوان يوم الأحد ٢٩ مارس بالعصي والرجم بالحجارة، جُرح فيها العديد من المتظاهرين من أنصار الله ومن انظم إليهم من المواطنين الرافضين للعدوان السعودي.

وقد كان لمحافظ تعز شوقي هائل سعيد دوراً سلبياً أدى إلى جر تعز إلى ما وصلت إليه الآن، فقد اشترط إقالة قائد معسكر القوات الخاصة حمود الحارثي، وقبل تعيين عدنان الحمادي قائداً لمعسكر اللواء ٣٥ من هادي - على الرغم من الاتفاق المبرم معه من قبل أنصار الله على تجنيب تعز الصراعات ووقوفها على الحياد -، وهو ما رفضته اللجنة الأمنية المشكلة من جميع الأطراف والتي يرأسها المحافظ، فتخلى عن مسؤولياته وقدم استقالته خلال اجتماع مع رؤساء فروع الأحزاب في المحافظة وأعضاء اللجنة الأمنية متذرعاً بأسباب واهية.

استلم عدنان الحمادي مهامه في اللواء (٣٥)، وبدأ بسحب جميع الأسلحة المتوسطة والثقيلة من معسكر خالد - التابع للواء، والذي يقع في مفرق المخا في البرح، وبأوامر مباشرة من اللواء علي محسن - إلى معسكر اللواء الكائن في المطار القديم وتوزيع بعضها على القياديين في حزب الإصلاح حمود سعيد وصادق سرحان، وتم إخراج بعض الدبابات وبعض الأسلحة الثقيلة من معسكر اللواء (٣٥) بأمر من أركان حرب المعسكر الإصلاحي العقيد عبدالله العوني، ووضعها في تبة جبل جرة جوار المجمع القضائي، وهو الموقع الذي استحدثه حمود سعيد عام ٢٠١١م؛ لمحاربة الجيش وقتها. وتم كذلك توزيع آليات الكلاشنكوف على معظم أعضاء حزب الإصلاح في المدينة وبعض مديرياتها، ووجدت عناصر الإصلاح الفرصة مواتية لها في تعز، بعد أن زودها التحالف السعودي بالمال والسلاح، فعملت على نشر قوات اللواء (٣٥) - الموالي للواء على محسن الأحمر - يوم الثلاثاء ١٤ أبريل ٢٠١٥م على طول المسافة بين المطار القديم وحيّ الحصب وشارع المرور، وطوقت البنك المركزي وإدارة الأمن في المحافظة بحجة عدم صرف المرتبات، ونتيجة لهذا التأجيج المتعمد اجتمعت اللجنة الأمنية لغرض احتواء المشكلة، ووعدت الضباط والعسكر الذين طوقوا البنك وإدارة الأمن بصرف مرتباتهم مقابل

انسحابهم، لكن قوات اللواء خالفت الاتفاق فأصدرت اللجنة الأمنية بياناً حمَلت فيه حزب الإصلاح مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية في تعز، وإمعاناً في جر المحافظة لأعمال العنفِ والاقتتال؛ أصدر حزب الإصلاح والموالون له "قوائم العار" المتضمنة لأسماء رؤساء الأحزاب ووجهاء ومشايخ تعز الرافضين للعدوان، وكانت تهمتهم الوحيدة أنهم أدخلوا "الغزو الحوثي" إلى تعز - أو كما سمّته مواقع الفكر الوهابي "الغزو المجوسي" - ووجهت لهم تهمة الخيانة لتعز، وأصبحوا مطلوبين للمقاومة بحسب زعمهم ، لها الحق في اختطافهم أولاً، وقتلهم في وقت لاحق، وشكّلوا بعد ذلك المجلس العسكري - لما سُميّ مجازاً - بالمقاومة بقيادة حمود سعيد المخلافي.

النتائج:

١- كانت أولى النتائج هي انزلاق تعز في أعمال عنفِ غير مسبوقة بفعلِ التجييش الطائفي والمناطقي، وبدأت الحرب بين الجيش واللجان الشعبية، وبين مليشيا الإصلاح ودعاة الفكر الوهابي - المدعومة بالمال والسلاح وطائرات تحالف العدوان السعودي الأمريكي - بشكل فعلي يوم الأربعاء ١٤ أبريل ٢٠١٥م في الأماكن التي انتشرت فيها قوات اللواء ٣٥ والشوارع التي استولت عليها مليشيا الإصلاح والسلفيين - كشارع جمال وحي الجمهوري والحصب والمطار القديم -، وتم إغلاق الشوارع التي سيطرت عليها مليشيا الإصلاح. توجت تلك المواجهات بدخول الجيش واللجان الشعبية إلى معسكر المطار القديم بعد معارك دامية استمرت عشرة أيام .

٢-سقوط المدينة فعلياً في يد الجماعات المسلحة، ففي ٣٠ أبريل ٢٠١٥م؛ أُعلن تشكيل مجلس عسكري يجمع العديد من الفصائل التي سمت نفسها بـ (المقاومة الشعبية) في تعز، بقيادة العميد صادق علي سرحان - قائد اللواء ٢٢ حرس جمهوري - ونيابة حمود المخلافي - وهما من قيادات حزب الإصلاح - وبعد ذلك ظهرت العديد من الكتائب والفصائل والألوية - التي تختلف شكلاً ومضموناً، ولكنها تتفق على قتال الجيش واللجان الشعبية - باعتبارهم محتلين لتعز كما روجوا في وسائل إعلامهم ومواقعهم الالكترونية - وتتنافس فيما بينها على الدعم من المال والسلاح الذي ستحصل عليه من قبل دول التحالف ومن أبرزها:

حماة العقيدة أو كتائب أبي العباس

وهي عبارة عن جماعة سلفية مسلّحة تشكّلت أساساً من مقاتلين سلفيّين من طلّاب دار الحديث القادمين من معهد دماج في صعدة بقيادة عادل عبده فارع الملقّب بـ (أبي العباس)، وهو أحد طلّاب معهد دماج - ظلّ متوارياً عن وسائل الإعلام لفترة طويلة؛ لأن المعتقد السلفي يحرّم التصوير -، وبعد ذلك عرفه الناس، من خلال سيطرته على المدينة القديمة التي أعلنها مقراً لولايته، وتُعدّ تلك الجماعة من الفصائل العقائدية التي لعبت دوراً فاعلاً في المواجهات، وهي من الفصائل المقربة جداً من (أنصار الشريعة)، وتتلقّى دعمها من دول التحالف، وبالأخصّ من دولة الإمارات.

كتائب حسم:

وهي عبارة مجموعة من المقاتلين القادمين إلى تعز من بعض المحافظات الجنوبية والشرقية - خصوصاً من أبين وشبوة والبيضاء - بعد انسحاب الجيش واللجان الشعبية من تلك المحافظات، بعد دخول قوات الغزو من دول التحالف، وضمت مقاتلين آخرين من تعز ومحافظات أخرى، ويقودهم عدنان زريق - أحد قادة تنظيم القاعدة من أبناء محافظة شبوة وهو يتبع مباشرة علي محسن الأحمر عرّاب القاعدة في اليمن - ويُعتبر هذا الفصيل نتاج تفريخ من كتائب أبي العباس ويتلقّى دعمه من التحالف وبالأخصّ من السعودية.

لواء الطلاب:

مجموعة من المقاتلين، أغلبهم من خريجي الجامعات، وينتمي معظمهم لحزب الإصلاح، وقد لعبوا دوراً كبيراً في معركة تعز في الأيّام الأولى للمواجهات مع الجيش واللجان الشعبية، وقد ذاع صيتهم من خلال نشاطهم البارز في الجبهة الغربية، يوم استيلائهم على مقرّ اللواء ٣٥ مدرع، في شهر مارس ٢٠١٦م عند انسحاب الجيش واللجان منه، ويقود هذا اللواء عبده حمود الصغير، القيادي في التجمع اليمني للإصلاح - الذي يعمل موجهاً لمادّة الرياضيات في مدينة تعز -، ويتلقّى دعمه من التحالف وخصوصاً من قطر. وفي يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٥م قصفت طائرات العدوان السعودي سجن تعز المركزي - الواقع في منطقة عقاقة في بير باشا -، وتم استهدافه من مليشيات حمود المخلافي بقذائف الهاون، وتبين أن السبب من القصف هو إخراج (١٢٠٠) سجين بينهم عناصر من

القاعدة ومرتكبي جرائم قتل، و حال خروجهم كونوا كتائب الموت بقيادة هاني السعودي.

٣- وحال وصول الأموال والأسلحة من دول تحالف العدوان؛ بدأت ثمار التجييش الطائفي في تعز بالنضوج تماماً، وظهرت ثمار المشروع الوهابي على أرض الواقع في تعز فعلاً، من خلال الأفعال التي ارتكبها المنتمون للقاعدة وداعش - وهي الأفعال بعينها التي حدثت في العراق وسورية وليبيا -، فعندما انسحب الجيش واللجان الشعبية يوم السبت ١٥ أغسطس ٢٠١٥م من بعض المواقع والشوارع في تعز - كموقع العروس في جبل صبر المطل على تعز وقلعة القاهرة وشارع المرور -؛ حدث بعدها ما لم يكن في الحسبان، ففي يوم الأحد ١٦ أغسطس؛ تم قتل أربعة من المختطفين من بيوتهم من أسرة الرميمة - في قرية حدنان مديرية مشرعة وحدنان -، وهم مكبلي الأيدي وأمام الناس، فقد تم سحب جثة عباس الرميمة في الطرقات وسط تصفيق وصفير العامة وزغردات النساء، يومها تم إلقاء جثة الأكاديمي الدكتور عفيف الرميمة من الدور الرابع لمدرسة مجمع السعيد في حدنان، وتم اعتقال عشرين شخصاً من الأسرة نفسها، ونهب بيوتهم وإحراقها في قرية حدنان، وكل تلك الأفعال حدثت لأسباب طائفية بحتة. وقد شاهد العالم كذلك ما حدث - في اليوم نفسه - في شوارع تعز من سحل لجثث القتلى من الجيش واللجان - من أبناء محافظات صنعاء وصعدة وعمران وذمار - خلف السيارات والدراجات النارية وصلبٍ وإحراقٍ للجثث، ورمي بعضها في مستنقعات المجاري، وإذا كان المجرم يحرص على إخفاء جرائمه؛ فإن الجرائم التي حدثت في تعز تم الحرص على تصويرها وتوثيقها وبثها في معظم القنوات والمواقع الإخبارية التابعة لما يُسمى بالمقاومة، وذلك الفعل الشنيع وغير المسبوق كان عبارة عن رسالة موجهة لأبناء المحافظات الشمالية - التي يتواجد فيها أبناء محافظة تعز -، والهدف منها أن يؤدي إلى رد فعلٍ ضد أبناء تعز وإكسابها البعد المناطقي والطائفي أيضاً.

لكن الحكمة والمسؤولية التي تحلى بها أبناء تلك المحافظات - خصوصاً العاصمة

صنعاء - فوتت الفرصة على ذلك المشروع المعد مسبقاً، بل إن صنعاء استقبلت أبناء تعز الذين نزحوا من جحيم المواجهات فيها، وسقطت فبركات إعلام حزب الإصلاح ودول التحالف بأن الجيش واللجان يستهدفون قتل أبناء تعز، فكيف تهرب الضحية للاحتماء في حضن الجاني؟!

وكان يمكن اعتبار تلك الحوادث عرضية؛ ولكنها تكررت، وذلك بحوادث السحل والصلب والتمثيل بالجثث وحرقها، ورميها في مكبات النفايات والمجاري في تعز يومي الخميس والجمعة ١٠، ١١ مارس ٢٠١٦م في حيي الحصب وبير باشا - ولأبناء تعز عينها أو المتحوثين كما سموهم -، وتم سرقة ونهب وإحراق بيوت المخالفين في الأحياء التي يتم اقتحامها من مليشيا حزب الإصلاح وكتائب حسم والصعاليك وحماة العقيدة، وللمرة الثالثة أيضاً في يوم السبت ٩ نوفمبر ٢٠١٦م في حي الجحملية، وتم صلب فواز الشميري وتعليق جثته في جولة المستشفى السويدي في منظر لم تألفه اليمن، وتم سحل جثة جميل الجنداري في حي الجحملية، ورافق ذلك إلقاء العديد من الجثث في سائلة ديلوكس المخصصة للمجاري، وتمت سرقة وإحراق وتفجير العديد من البيوت في الجحملية. فكان الغرض من كل تلك الأفعال وتصويرها وتضخيمها هو إثارة النعرات المناطقية والطائفية، وتوسيع الفجوة التي تمنع جلوس الأطراف على طاولة المفاوضات وخلق بذور الأقلمة والتقسيم على أساس مناطقي وطائفي على المدى البعيد، وهو ما فشلت في تحقيقه المبادرة الخليجية في مؤتمر الحوار بالسياسة، وحاولت الحصول عليه دول التحالف بالعدوان وبواسطة أدواتها في تعز. بالإضافة إلى تلك الأعمال؛ تم تفجير العديد من الأضرحة في قرية حدنان وقرية الصراري - في جبل صبر -، وفي منطقة حبيل سلمان وصينة في مديرية المظفر وحسنات في مديرية صالة، وكان أشهر تلك الأضرحة ضريح ولي الله (عبد الهادي السودي) - وعمره قرابة خمسمائة عام - في المدينة القديمة يوم ٣٠ يوليو ٢٠١٦م.

٤- تعرضت المنازل في تعز لتدمير هائل بفعل المواجهات المسلحة داخل شوارعها وأزقتها، وبسبب غارات طائرات التحالف التي استهدفت الأماكن الحيوية - كقلعة القاهرة باعتبارها أهم معلم أثري وسياحي -، والبنى التحتية كمحطة كهرباء المخا.

وتأكيداً على دور حزب الإصلاح في جر مدينة تعز إلى مستنقع الاحتراب المناطقي والطائفي؛ ظهر حمود سعيد المخلافي - قائد ما يُسمى مقاومة تعز - في يوم ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥م في مقابلة على قناة الجزيرة مع حمدي البكاري، قال فيها: إنه رفض اقتراحاً للجيش واللجان الشعبية بالانسحاب من تعز حقناً للدماء وبدون مقابل سوى حفظ ماء وجوههم كما قال بالنص، ولكنه رفض ذلك الاقتراح كما قال - مما أثار استغراب المذيع - وقد أكد بقوله: إنه وأمثاله ليسوا سوى أدوات وبيادق لا حول لها ولا قوة في رقعة شطرنج تحركها أموال دول تحالف العدوان، ويتم الاستغناء عنها متى ما أدت الغرض - وهذا ما تم فعلاً حال خروجه من تعز في مارس ٢٠١٦م متوجهاً للإقامة في تركيا ولا يزال مقيماً فيها حتى الآن -، وقد وجهت له العديد من الانتقادات - ولقيادة حزب الإصلاح - بأنهم سرقوا الأموال التي حصلوا عليها، وباعوا الأسلحة التي زودتهم بها دول التحالف من العديد من المسؤولين والمحللين السياسيين من دول التحالف - المحلل فهد الشليمي من الكويت على سبيل المثال وضاحي خلفان من الإمارات - واتّهمهم خالد بحاح - رئيس الوزراء الأسبق - في مقابلة على قناة بي بي سي البريطانية بأنهم حصلوا من السعودية لوحدها على مبلغ (٣٠٠) مليون ريال سعودي فضلاً عن الأسلحة، ولم يفعلوا به شيئاً يذكر، كما أكد ذلك أبو العباس في مقابلة مع موقع (تعز الآن) يوم ٢٣ أكتوبر٢٠١٦م، موضحاً حجم الأموال التي استلمها من السعودية، وتم توزيعها على قادة المليشيات، وفضح حجم الأموال التي أخذها رئيس حزب الإصلاح في تعز، ولم تصل إلى الجبهات كما قال وأكد كذلك أن الغرض من العدوان هو إذكاء الحرب الطائفية من خلال نقله لكلام الأمير السعودي فهد بن تركي الذي قابله في السعودية، وقال له: يريد محاربة الرافضة في اليمن!

الخاتمة:

يحق لكل متابع أن يسأل: ماذا يعني وقوع تلك الحوادث في تعز بالذات دون سواها من المدن؟ والإجابة كما قلنا، أن ما حدث كان نتيجة طبيعية متوقعة لمقدمات سبقتها وثمار ناضجة غرس بذورها حزب الإصلاح والاستعانة بدعاة الفكر الوهابي التكفيري وبالمال السعودي، ويعني أيضاً أن قيم وثقافة القاعدة وداعش هي من تحكم تعز الآن، وأن العقل الوهابي التكفيري هو العقل الجمعي الذي فرض نمط تفكيره على الجميع.

الرسالة الخطيرة التي سربتها تلك الحوادث هي أن الثقافة هي من سُحلت في تعز، وتم صلب التعايش وإحراق القيم المدنيّة، وأن القيم والأعراف القبلية لم يعد لها وجود في تعز، وسبب حدوث تلك الأفعال في تعز هو نتيجة مقدمات وثمار زرعها حزب الإصلاح مستغلاً البنية الاجتماعية الانتقالية فيها، فلم يصل المجتمع التعّزي إلى مضمون وجوهر قيم الدولة المدنية حتى يحتكم إلى تلك القيم، ولم يعد ذلك المجتمع مجتمعاً قبلياً تحكمه أعراف وقوانين القبيلة التي تنظم سلوك الأفراد في أوقات غياب أجهزة الدولة، وانعدام قيم المدنية. أضحت تعز مدينة بلا هوية لا تعرف من هي؟ وماذا تريد؟ لم تعد شافعية كما كانت، ولم تصبح وهابية كما أرادوا لها. أراد لها مشايخ حزب الإصلاح أن تقلد القبائل وتحمل السلاح ضد الدولة وضد المخالفين؛ لكنها لم تحمل قيم وأخلاق من يحمل السلاح من أبناء القبائل، وعندما تحمل سلاحاً ولا تحمل معه أخلاقاً وفهماً وفكراً يوجهك؛ فإنك حتماً سوف تتحول إلى داعشي بامتياز، تحررت تعز من كل تلك الأشياء، مع سبق الإصرار والترصد، وقد دفعت دول تحالف العدوان الأموال الضخمة لإخوان اليمن حزب الإصلاح؛ كي يكون مصير تعز أشبه بمصير حلب والموصل، وسوف يسقط هذا المشروع في تعز عندما تنهار أعمدته في حلب والموصل، وما ذلك على الله ببعيد.

أوهام حول "انتقام الجغرافيا"

أنس القاضي

كاتب صحفي

anas.q.y2016@gmail.com

عنوان الكتاب: انتقام الجغرافيا
ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير
الكاتب: روبرت ديفيد كابلان.
ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي
اسم الدورية: عالم المعرفة
مكان النشر: الكويت
الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
تاريخ النشر: ٢٠١٢م
عدد الصفحات: ٤٤٠ صفحة.

هـل يمكـن أن تتـوطن الديمقراطيـة، وتنضـج فـي البلـدان الناميـة فـي دول القـارة الأفريقيـة والشـرق الأوسـط، علـى غـرار أوروبا؟ أو أن هنـاك تحـدياً جغرافيـاً يُعيقهـا؟ سـؤالٌ كهـذا معرفـةُ إجابته مُلحّة، بعد أن أضحت الديمقراطية كتطور اقتصادي ثقـافي سياسـي حاجـة لهـذه الشـعوب لإدارة شـأنها الـذاتي، وللاسـتقرار والأمن الدولي. وهل يمكن من خـلال الجغرافيـا السياسـية التنبـؤ بالتطورات على المستوى الدولي، ونحن نشهد حالة توتر دوليـة، وحرب باردة تسخن بؤر منها كما في العراق وسوريا واليمن؟؛

يحاول الصحفي الأمريكي (روبوت د. كابلان) الإجابـةَ عـن كـل هذه الأسئلة في كتابه (انتقام الجغرافيا: ماذا تخبرنا الخرائط عـن الصراعات القادمة والمعركة مـع القـدر؟)، وهـوَ يلقـي الضـوء مـن منظور الجغرافيا لقراءة التطورات الراهنة في العالم.

إن الجغرافيا هي في الأصل مكان الصراع الدولي، كما أنها إناء محتوى الممارسة البشرية، ومن المؤكد أنها تلعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، بما يُعرف بالمصالح والعلاقات الجيوسياسية، وتجاهل دور الجغرافيا يجعل من أي قراءة ناقصة؛ إلا أن قراءة الاجتماعي والثقافي والسياسي انطلاقاً من الجغرافيا، وإعطائها الدور الحاسم، والسقوط في الحتمية الجغرافية، واعتمادها كمنهج شمولي للمعرفة، وتبرير التدخلات الخارجية والحروب والبؤس والتخلف بتضاريس أراضي الدول؛ أمرٌ فيه مغالطات وغير واقعي، وهو ما يسقط في مؤلف هذا الكتاب كثيراً، وما سندرسه كموضوعات منفصلة في هذه القراءة.

شـهدَ العـالم القـديم إمبراطوريـات عظمـى، دول هـذه الإمبراطوريـات ناهضـة حاليـاً كـدول قوميـة، كإيران بحضارتها الفارسية، وتركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية. المنطـق الجغرافـي يحكـم اتصـالها بجوارهـا الـذي كـان مسـتعمراً فيمـا مضـى كـدول بعلاقات التبعية القديمة ذاتها، لكن منطق وروح العصر يرفض مثل هذه الأحكام، وإعادة

التاريخ أمر مستحيل، وهوَ ما يرى الكاتب خلاف ذلك.

واستناداً إلى الطبيعة الجغرافية، فإن القاريين مثل الروس، ما زالوا خطراً على الديمقراطية في أوروبا، وعلى الجمهوريات السوفياتية السابقة. فيما الصين التي تعد قارية وبحرية معاً تمثل خطراً على دول الهند الصينية، ودول إمبراطورية المغول السابقة، بل وتمثل الصين خطراً على الديمقراطية في أمريكا ذاتها، حيث إن الصين ستصبح عما قريب قوة بحرية عظمى، تنافس البحرية الأمريكية الحامية للديمقراطية كما يستنتج المؤلف.

تشكَّل من بعد التراجعِ السوفياتي نظام عالمي قائم على الأحادية القطبية، وعولمة الشركات العابرة للقارات، حاملة ريح الحضارة الغربية، وتحدث الكُتاب اللبراليون عن صحوة (أوروبا الوسطي)، وضرورة أن يسهم العالم الغربي في معالجة الدول التي كانت جزءاً من المعسكر الاشتراكي السابق، وإخضاع أي دول متمردة كالعراق وكوريا الشمالية، وعلى هذا الأساس؛ تمت التدخلات الغربية تحت شعارات الديمقراطية والتدخلات الإنسانية، وبحسب هذا الفهم؛ يعتبر من مؤيدي التدخل الأمريكي في البلقان والبوسنة وكوسوفو والعراق، وبأن هذه التدخلات امتداد لصحوة أوروبا الوسطي، وللإيثار اللبرالي الأمريكي في السعادة للعالم.

ولم تصدق الوعود إذ إن صراعات الإثنية تفجرت في يوغوسلافيا، وتصاعد للإرهاب والطائفية في العراق، ومازال الكُتاب اللبراليون يدافعون عن مثل هذه التدخلات كما مؤلف هذا الكتاب؛ إذ يعتبرون أن سقوط حائط برلين - الذي رمز لتقسيم العالم إلى معسكرين - يجب أن يُسقط أي حواجز عالمية؛ لتسود الحضارة اللبرالية القائمة على الأحادية القطبية والاحتكار، لا مضامين اللبرالية الحقة القائمة على الحرية والمنافسة والديمقراطية، كما كانت أبان الثورة الصناعية، وقبل كومونة باريس ١٨٧١م.

وبما يُشبه التدخل الإنساني في دول البلقان والعراق؛ فالعدوان على اليمن يُعدُّ امتداداً لهذه الهبات الأمريكية، فهو من أجل الشرعية ضد الجماعات العسكرية الغير نظامية، كما يفهمون، مع ملاحظة أن المؤَلف - ومن منطق الحتمية الجغرافية - بالغ في المخاطر اليمنية على السعودية، بما يُفهم كإيعاز أو تلويح للعدوان، أو دفاع مسبق عنه؛ إذا علمنا بأن هذا الكتاب صدر في العام ٢٠١٥م.

الجغرافيا والحروب الأهلية والاستبداد

يستهل المؤلف مقدمته بجواب مُفترضاً أنه المدخل إلى حل استفهاماتنا بقوله: "ثمة مكان جيد لفهم الحاضر، ولطرح المسألة حول المُستقبل، وهو أديم الأرض، مع السفر فوقها بأبطأ ما يُمكن".

من أول جملةٍ في مَؤلَفَهُ؛ يُقدم لنا كابلين مذهبه الفلسفي في معالجة القضايا، والزاوية التي يَرقبُ ويفسر منها الأحداث التاريخية وتنبؤات المُستقبل. يتبع المؤلف مذهب الحتمية الجغرافية، ويراوح ما بين المنهج الجيوسياسية والجغرافيا السياسية[١]، إلى الديموغرافيا[٢] ونظرية مالتوس[٣] حول السُكان.

طُرحت الحتمية الجُغرافية بمثابة تفسير شامل للتطور الاجتماعي والسياسي في أواخر القرن التاسع عشر، وفي أوائل القرن العشرين، وكانت الحتمية الجغرافية بمثابة أساس نظري لمختلف النظريات الجيوسياسية العدوانية التي سلّمت بها الفاشية النازية.

يبدأ المؤلف من العراق، كأول الأمثلة التي يوردها لدعم أطروحاته، انطلاقاً من خصوصية إقليم كردستان العراق الذي تحيط به الجبال، معطياً تفسيراً لعدوان نظام صدام حسين استناداً إلى هذه الخصوصية الجغرافية بقوله: "في أواخر ثمانينات القرن العشرين، وبسبب غضبه من الحرية التي منحتها هذه الجبال للأكراد على مدى عقود

١ – الجيوسياسية والجغرافيا السياسية: الجيوسياسية تعني: السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه. والمصالح الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعالاً في أوسع مساحة من العالم، مع الدول التي لديها مصالح جيوسياسية في ذات الموقع، فقد تصبح تابعة، أو تصون استقلالها عبر سياستها هذه ومقدرتها على دعم سياستها اقتصادياً وعسكرياً، كما أن المصالح الجيوسياسية أصبحت تقود تحالفات إقليمية وعالمية، ولم تعد محصورة بسياسة الدولة وحدها. أما الجغرافيا السياسية؛ فتعني: تأثير الخصائص الجغرافية للبلد في سياسة الدولة، من حيث استخدام ثروات البلد وقواه الطبيعية والبشرية في تحديد تلك السياسة الخارجية والداخلية لهذه الدولة.

٢ – الديموغرافيا: هي نظرية علم السُكان، المصطلح مشتق من اللغة اليونانية، بمعنى وصف البشر، وهي علم يهتم بدراسة الخصائص السكانية، من حيث توزيع الأفراد على مجموعة معدلات نسبية، مثل: الولادة، والوفاة، والفئة العمرية، والمرحلة الدراسية، ومن حيث هوياتهم الثقافية والدينية وأصولهم العرقية. وهذه النظرية مهمة في السياسة، بدراستها في إطار علم الاجتماع، وتظل عاجزة عن تقديم أجوبة سياسية واضحة دون دراسة الخصائص السكانية انطلاقاً من علاقاتهم الاجتماعية بالتضافر مع انتماءاتهم الثقافية والعرقية، لا فقط التركيز على خصائصهم الثقافية والعرقية.

٣ – نظرية مالتوس: تعود للفيلسوف الإنجليزي (توماس مالتوس)، وتدرس هذه النظرية عدم تناسب النسبة السكانية، مع كمية الطعام الذي يتم إنتاجه؛ أي تزداد أعداد السكان في العالم بكميات أكبر من كمية الإنتاج الغذائي، مما يؤدي إلى حدوث أزمة في الغذاء. مما يجعل مالتوس يستنتج أنه من الضروري الموازنة بين عدد السكان، في تنظيم نسب الولادة في الدول التي تعاني من مشكلات الغذاء. أو حتى في الحروب والكوارث الطبيعية، التي يمكن أن تقوم بمهمة إبادة الفائض البشري، فيما فعلياً؛ منشأ الفقر ليس ازدياد عدد السكان، بل الاستغلال والاحتكار لطبقات في المجتمع على حساب الطبقات الأخرى.

وقرون؛ قرّر صدام في النهاية شن هجوم واسع النطاق على كردستان التي أسفرت عن مقتل ما يقدر بنحو (١٠٠) ألف من المدنيين. ومن الواضح أن الجبال لم تكن محددة؛ لكنها عملت بالفعل بمنزلة ستارة خلفية - أو الحقيقة الأصلة - لهذه الدراما المأساوية، وبسبب هذه الجبال؛ انفصلت كردستان الآن فعلياً عن الدولة العراقية إلى حدٍ كبير".

عسكرياً سنجد أن جبال كُردستان تعطي الأكراد حماية جغرافية، أما عزو المؤلف عدوان صدام على إقليم كردستان، استناداً إلى الجبال التي تحيط بهِ، وتعطيه (الحرية)؛ فهو تفسير غير موضوعي، إذ يجعل الحرب نتاج أمزجة وأحاسيس شخص (صدام حسين)، نافياً عن الحرب طابعها الاجتماعي السياسي، متجاهلاً المصالح الاقتصادية في الإقليم الغني بالنفط، وجاهلاً - أيضاً - أيدلوجية نظام البعث، وهي القومية العربية الشوفينية المعادية للقوميات الأخرى. هذه الحيثيات التي أحاطت بالواقعة بديهي معرفتها؛ إلا إن كان تجاهلها متعمداً لدعم وجهة نظرة الجغرافي، وتحميل الجغرافيا ما لا تحتمل من الممارسات البشرية، وجعلها محددة للمصير الإنساني!

وامتداداً لأطروحاته حول الدكتاتورية؛ يدخل المؤلف في المذهب الديموغرافي؛ ليفسر الدكتاتورية بالجغرافيا والسكان متعددي الأعراق، يقول المؤلف: "أدى صعود الحضارة في العراق القديم إلى ظهور أشد الأنظمة الاستبدادية قسوة من أجل درء التفكك من الداخل ...، ولذلك نجد تلغث فلاسر (القرنين الحادي عشر والثاني عشر ق.م)، وآشور ناصر (القرن التاسع ق.م)، وسناحاريب (السابع والثامن ق.م)، وغيرهم من الملوك، والذين اشتهروا بالقسوة وجنون العظمة وعمليات الترحيل الجماعي التي ارتكبت باسمهم، وقد استمر هذا النمط حتى بلغ ذروته في عهد صدام حسين، وهو النمط الذي ساد في منطقة معرضة للغزو والتشرذم، والتي تطلبت طوال فترات طويلة من التاريخ مستويات من الطغيان".

واضحٌ أن المؤلف يعتبر التاريخ تكراراً لأحداث خلقتها الجغرافيا التي جعلت كل حكام العراق مستبدين، وصولاً إلى صدام حُسين، الذي هو - أيضاً - ضحية في كونه مستبداً، فالجغرافيا التي حكمت غيره قَدرت مصيره، فيما الاستبداد علمياً يُفسر منشأه الظروف الاجتماعية السياسية العامة والذاتية الخاصة التي جعلت من هذا الشخص على

رأس نظام دكتاتوري. إن المؤلف الذي يجعل من الجغرافيا هي قدر المصير البشري؛ يقع في خطأ منهجي متناقضاً مع فلسفته في حديثه عن فترة في العراق شهدت نوعاً من الديمقراطية، وكفت عن إنتاج الدكتاتوريين، يقول المؤلف: "ولكن مرة أخرى ينبغي على المرء أن يتجنب الوصول إلى مثل هذا الاستنتاج الضيق. على سبيل المثال فما بين ١٩٢١م، و١٩٥٨م؛ شهد العراق نظاماً برلمانياً جيد الأداء على نحو متواضع الأمر الذي كان من الممكن أن يستمر لو تغيرت الظروف قليلاً".

وحين نأتي لنبحث من كان الحاكم في هذه الفترة؛ سنجد أنها فترة الوصاية البريطانية على العراق، مما يعني ضمنياً أن الاستعمار بمقدوره تغيير رأي الجغرافيا، وجعلها حاضنةً للديمقراطية! وكادت العراق تصبح ديمقراطيةً؛ لولا ثورة التحرر الوطني! وهذا تسويق غير بريء للاستعمار، ومن أجله تراجع قليلاً عن الحتمية الجغرافية واعتبرها ضيقة!

الجغرافيا والثقافات والأيدولوجيات

لا يجعل المؤلف من الجغرافيا حاسمة في خلق النظم السياسية ديمقراطية أو دكتاتورية فقط، بل يذهب إلى ما هوَ أبعد من ذلك، إلى المسألة الثقافية، وتلاقح الحضارات متحدثاً عن الخصائص المتوهمة لقدره الجبال على ردع الأفكار، يقول: "تمثل الجبال قوة واقية، فكثيراً ما توفر الحماية ضمن ممراتها الضيقة لحضارات الشعوب الأصلية، ضد أيدولوجيات العصرنة الشرسة، التي كثيراً ما ابتليت بها السهول، على الرغم من أنها (أي الجبال) وفرت في عصرنا الحاضر ملاذاً للمقاتلين الماركسيين وعصابات المخدرات".

لنتجاهل تجّار المخدرات الذين يُمكن أن يوجدوا في أي التضاريس، فنشاطهم اقتصادي بحت. إن السؤال الذي لم يستطع المؤلف الإجابة عليه هو: لماذا مثلت الجبال ملاذاً للمقاتلين الماركسيين؟ كيف وصلت هذه الثقافة الشيوعية إلى الجبال، وبالطبع الجبال ليست صخوراً، بل قرى؛ أي حواضن اجتماعية للمقاتلين الماركسيين. والإجابة على استفساره وتعجبه، هي أن الجبال لم تحم سكانها من مد الحضارة الرأسمالية، القائمة على استغلال الشركات الاحتكارية للجماهير، بما فيهم في الأرياف الجبلية، وبالتالي فالنتيجة الموضوعية أن توجد الأيدلوجية النقيضة للرأسمالية في كل مكان

يصل إليه الأسلوب الرأسمالي، وليس بوسع الجغرافيا أن تقف حيال ذلك.

والمؤَلف لا يُخفي انحيازه لليبرالية (أيدلوجية الرأسمالية)، وبالتالي توظيف نظريتهُ عن الجغرافيا في خدمة الطبقات التي تعبر عنها اللبرالية. وفي حديثة عن الشيوعية واللبرالية في مكان آخر يقول: "إن الشيوعية على الرغم من كونها امتداداً للنزعات الاستبدادية داخل المسيحية الأرثوذكسية الشرقية، وبالتالي إهانة لليبرالية؛ فإنها كانت تمثل أيدلوجية خاصة بالغرب الصناعي. أما النازية - أيضاً -؛ فقد برزت بوصفها آفة أصابت الغرب الذي كان يعيش التضخم والتحول السريع إلى العصرنة".

ومجدداً يقع في خطأ وتناقض، وهو يوصف الظواهر الاجتماعية السياسية؛ فهوَ يعتبر النازية آفة أصابت الغرب الذي كان يعيش التضخم والتحول السريع إلى العصرنة البرجوازية؛ أي إنه يعطي النازية كظاهرة اجتماعية سياسية عسكرية أساساً مادياً في الغرب، وهو بهذا صادق، فقد عبرت النازية عن صعود البرجوازية القومية الألمانية الطامعة ببلدان العالم: مواد خام، أسواق، تصريف منتجات.

أما الشيوعية بالنسبة للمؤلف فليست ظاهرة اجتماعية خلقها الواقع الاقتصادي والاجتماعي مع موجة العصرنة البرجوازية الاستغلالية بنزعتها الاستعمارية، بل يرى الشيوعية امتداداً للاستبداد داخل المسيحية المحصورة في الجغرافيا الشرقية؛ أي أن الشيوعية نتيجة للجغرافيا، وهذا معناه أن الشيوعية لا يجب أن تتواجد في الدول الواقعة في الغرب، كما أن معناه أن التجارب الشيوعية الاستبدادية في الشرق استبدادية؛ لأنها في الجغرافيا الشرقية (الملعونة) التي يمتد بها الاستبداد القديم!

الجغرافيا والعلوم والأفكار السامية

"خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قبل وصول العلوم السياسية باعتبارها تخصصاً أكاديمياً، كانت الجغرافيا علماً محترماً، وإن لم تتخذ شكلاً رسمياً على الدوام، والذي كثيراً ما يتم خلاله التفكير في السياسة والثقافة والاقتصاد من حيث علاقتها بخريطة التضاريس، ووفقاً لهذا المنطق المادي؛ تكتسب الجبال والقبائل أهمية أكبر من عالم الأفكار النظرية، أو بالأحرى؛ فإن الجبال والرجال الذين يخرجون منها؛ تمثل الدرجة الأولى من الواقع، أما الأفكار؛ فمهما كانت باعثة على السمو ومعززة؛ فهي تأتي في المرتبة الثانية".

يتحدث المؤلِف كيف أن الجغرافيا كانت فيما مضى قبل تخلق العلوم السياسية الاجتماعية، علماً شمولياً لمعرفة الثقافة والسياسة والاقتصاد، وهذا صحيح؛ إنما غير المعقول هو أن نفهم من خلال الجغرافيا الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العصر الراهن، وننطلق منها إلى الأحكام السياسية، ونقيم منها السياسة الخارجية، كما كانت التجربة البشرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فما قاله المؤلف عن محورية الجغرافيا كعلم شمولي فيما مضى؛ يُدينه، ولا يدافع عن مذهبه الجغرافي الذي يُريد إعادته كنظام معرفي اليوم، وهي دعوة رجعية ومتخلفة تخفي بشكل أو بآخر مصالح استعمارية.

أما في حديثه عن الجبال والرجال؛ فهو يقع في المادية المبتذلة والمذهب الميكانيكي في الفلسفة، فما هو معروف اليوم بأن العلاقة جدلية بين الإنسان والطبيعة، بين الرجال والجبال، فالإنسان يُغير الطبيعة ويغير من نفسه أيضاً، كما أن الطبيعة تؤثر على الإنسان، إلا أن انفصال الإنسان عن الطبيعة بدماغه وقدرته على الاختيار الحر؛ يمنحه القدرة في التغلب على مؤثرات الطبيعة، ويستغلها بصالحة مع تطور الآلات، من الآلات اليدوية حتى آلات السبرنتيك التي تملك دماغاً (كمبيوتري) تدير نفسها بنفسها، فلا يبقى الإنسان مستعبداً للطبيعة، كباقي الكائنات الحية التي تعتبر جزءاً من الطبيعة لا تملك أي استقلال عنها، وتحكمها روابط بيولوجية (غرائزية)، فتأقلمت مع الطبيعة، وتكيفت معها دون أن تغير من الطبيعة، وتعيش بحرية بمقدار تحررها من الطبيعة، كما يفعل الإنسان.

كما أن أفكار الإنسان لا تظل رهناً للجبال وللطبيعة، فدخوله في علاقات اجتماعية اقتصادية مع جماعته البشرية في البيئة المعينة، ومع الجماعات البشرية الأخرى؛ يُغير من طبيعة أفكاره ويطورها. فكيف في عصرنا الراهن الذي اندمجت فيه البشرية في علاقاتها العولمية، ولم تعد جماعات مفصولة ومعزولة في الجبال والأودية.

وإذا كان الكاتب يطرح أن الخرائط تجيب عن أسئلتنا اليوم، فيجب وبالضرورة أن يدرك أن إنسان اليوم قارئ الخرائط، يختلف كثيراً عن الإنسان القديم، مع تغير واقع الحياة الاجتماعية في عصرنا الراهن، التي تطور على الدوام من التجربة البشرية وتؤنسن البشر. وإن كانت فعلياً قوانين الأمم المتحدة كمنظمة عالمية - ما زالت

القوى الإمبريالية تنتهكها -؛ إلا أن وجودها في دفاعها عن السيادات الوطنية وحقوق الإنسان؛ يعد مكتسباً ودليلاً على تطور البشرية، بل إن الابتزاز التي تقوم بها المنظمات الإنسانية العالمية وبالتحديد الغير محايدة؛ يُعتبر تقدماً، فما قبل الأمم المتحدة وعصبة الأمم كان الاستعمار والإرهاب والإجرام مباحاً في العلاقات الدولية وجزءاً من العُرف البشري! لا يَبتز ولا يستفز! والقيم الإنسانية السامية، التي تنادي بها الأمم المتحدة حالياً موجودة في التجربة الإسلامية، كوثيقة المدينة المنورة وعهد الإمام علي لمالك بن الأشتر، ولم يكن منشؤها أوروبا الوسطى!

الجغرافيا وتبرير التدخلات الخارجية

إن أخطر ما في الكتاب عموماً، وما ذُكر تحت فصل (انتقام الجغرافيا) هو التوجه الرجعي والنزعة الاستعمارية التي يُبديها، ويبرر لها المَؤلف، الذي كان جزءاً من الجهاز الاستشاري للإدارة الأمريكية. يُنكر المساواة بين الشعوب انطلاقاً من الجغرافيا، بقوله: "تمثل الخرائط دحضاً للمفاهيم نفسها المتعلقة بمساواة ووحدة الجنس البشري؛ لأنها تذكرنا بجميع البيئات المختلفة للأرض".

وهل هناك أشد رجعية من هذا التصريح بأفضلية قانون الغاب، والبقاء للأفضل الذي يدور بين الكائنات الحية ليطبق في العلاقات الاجتماعية، فلا تنمو الحداثة والإنسانية إلا في جغرافيا ما يُسميها (أوروبا الوسطى) وأمريكا وبريطانيا، فيما تظل شعوب أفريقيا والشرق الأوسط ودول البلقان والجزر الكورية ودول الخليج الكاريبي في أمريكا اللاتينية عرضة للاستعمار والتخلف والتدخلات الخارجية التي يُسميها بـ (التدخلات الإنسانية)؛ لأن هذه الدول والأمم عليها أن تكون ضحايا الجغرافيا (المُنتقمة).

فأوروبا الوسطى بحسب تعريفه كان الحديث عنها في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين والذي ما زال يؤمن به إلى اليوم لفرط ما تغزل بها في كتابه: "يعني القول بأنها ثقافة تتألف في حد ذاتها، من جغرافية راسية رسوخ سلسلة من الجبال .... وقد قيل بأن ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر كانت جميعها تمثل جزءاً من أوروبا الوسطى، وبالتالي لم يكن ينبغي تسليمها إلى سجن الدول الشيوعية".

كانت الرغبة في التوسع بين المعسكرين الشرقي والغربي ملموسة في تلك الفترة واقعاً كجزء من صراع عالمي اقتصادي سياسي، فيما هو يجعله صراع جغرافيات؛ إذ لا

يُريد أن يُسلم الجغرافيات الديمقراطية (الجميلة) إلى الأنظمة الشيوعية (القبيحة). فعلاوةً على تخليص هذه الجغرافيات (الجميلة) بالقوة من (القُبح الشيوعي)، فتوجهه السياسي الذي يخدمهُ يُريد أن يصبغ هذه التدخلات العدوانية عليها بمسحة إنسانية، بقوله: "لا يُمكن فصل التوق إلى انقاذ المسلمين في البوسنة وكوسوفو عن التوق إلى استعادة أوروبا الوسطى، سواءً باعتباره مكاناً حقيقياً أو متصوراً بصورة مؤثرة، والذي سيُظهر كيفَ أن الأخلاق الإنسانية في نهاية المطاف هي ما يقدس الجَمال".

ويجاهر المؤلف بلا إنسانية هذه التدخلات بقوله: "لكن التدخلات الإنسانية في تسعينيات القرن العشرين لم تكن غافلة عن الصراع حول السُلطة"، مضيفاً: "وهكذا، وفي وجود أوروبا الوسطى، كنجم هاد في الطريق إلى الجنوب الشرقي، ابتداءً من البوسنة مروراً بكوسوفو، ومنها إلى بغداد. وبطبيعة الحال؛ فإن العديد من المثقفين الذين أيدوا التدخل في البوسنة قد عارضوه في العراق أو تشككوا في جدواه على الأقل، لكن ذلك لم يثن المحافظين الجدد وغيرهم عن تصميمهم".

ويردف: "مِثال ميونخ بلغ ذروته في الاستعدادات للتدخلات العسكرية المتأخرة؛ لكنها فعالة لحلف الناتو في البوسنة في العام ١٩٩٥م، وفي كوسوفو في العام ١٩٩٩م. حاول أولئك الذين عارضوا تدخلاتنا في البلقان طرح القياس التشبيهي المنافس لفيتنام؛ لكن هذه الورطة لم تقع من قبل مطلقاً، كانت فيتنام في تسعينات القرن العشرين هي المكان الذي طرد فيه شبح فيتنام إلى الأبد".

يبدو الانتقال من مثل إلى مثل دراماياً في هذه الصفحات، فيما تعتريه نشوة التدخلات العدوانية، وبما أن شبح ورطة فيتنام سقط؛ فإن مزيداً من التدخلات الخارجية أصبح وارداً بالنسبة لهم، يقول المؤلف مفاخراً: "كنت أيضاً من مؤيدي الحرب في العراق سواءً في الصحافة المطبوعة أو كجزء من المجموعة التي حثت إدارة بوش على شن الغزو".

ويضيف: "كنت مراسلاً صحفياً في العراق خلال الثمانينات، حيث شهدت كيف كان العراق في عهد صدام أشد قمعاً من سورية في ظل حكم الأسد، ولذلك صرت عازماً على التخلص من صدام .... فلم يكن صدام مجرد دكتاتور، بل طاغية يبدو أنهُ آت مباشرة من بلاد ما بين النهرين العتيقة (بلاد الدكتاتوريين كما يريد أن يصورها

المؤلف) والذي يشبه في أعين الكثيرين هتلر أو ستالين، والذي يمتلك كما كان يُعتقد أسلحة للدمار الشامل، وفي ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بل في ضوء ميونخ؛ لم يكن التاريخ ليغفر لنا أبداً؛ إذا لم نتخذ الإجراءات اللازمة".

ورغم تهليل الكاتب لغزو العراق، ومن أجل الهروب من حقيقة أن العراق لم تتقدم بغزوهم لها في٢٠٠٣م، ولم تخطُ نحو الديمقراطية الغربية، بل قامت عوضاً عن ذلك الجماعات الإرهابية الوهابية، فإنه يرد السوء إلى العراق (الجغرافيا الملعونة، والشعب الجحيمي)، قائلاً: "إن الواقعي ينظر إلى تاريخ العراق نفسه، كما يتضح من خلال خرائطيته وكوكبات المجموعات العرقية المكونة له، وليس من منظور التعاليم الأخلاقية للديمقراطية الغربية، لمعرفة أي نوع من المُستقبل سيكون العراق قادراً على تحقيقه بمجرد سقوط نظام شمولي".

الجغرافيا والديموقراطية

يقع المؤلف في أخطاء فادحة من الناحية العلمية، بربط ظواهر اجتماعية سياسية منشؤها التقدم الإنساني كالديمقراطية بالجغرافيا، فعلى فرض وجود روابط بين الجغرافيا والسياسة الخارجية القائمة على العداء - مع أن الجغرافيا لا تبررها -؛ إلا أن ربط الديمقراطية بالجغرافيا هو ما لا يُمكن، كما أن مفهوم الديمقراطية، هناك خلاف حوله بين اللبراليين والماركسيين. إنه يحيل كل القضايا إلى الجغرافيا؛ لأنها ثابتةٌ لا تتغير، وبالتالي فهوَ يريد تكريس الأوضاع العالمية القائمة على الأحادية القطبية والتوسع الاستعماري الغربي، يقول المؤَلف: "أما بريطانيا من الناحية الأخرى؛ فلكونها مؤَمنة ضمن حدودها مع توجه محيطي، فقد تمكنت من تطوير نظام ديموقراطي قبل جيرانها، وإقامة علاقات خاصة عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتشارك معها نفس اللغة"، ويضيف: "لقد منح العالم الطبيعي أفريقيا كثيراً مما يتعين عليها أن تجابهه في طريقها إلى الحداثة".

ويطرح أن الازدهار الأمريكي الديمقراطي وديمومته، يعود لعامل الجغرافيا، متجاهلاً أساس التطور الموضوعي الأمريكي منذ استقلالها عن بريطانيا وتطور الاحتكارات الذي لعب فيها دوراً كبيراً الرأسمال الخارجي، والقوى العاملة المهاجرة، واستغلال العبيد والسُكان الأصليين، وإقامة الولايات المتحدة على أنقاضهم وأجسادهم، وينقل المؤلف ما

كتبه المؤرخ كيغان بقوله: "أن أمريكا وبريطانيا لا يمكنهما امتلاك زمام الريادة في مجال الحريات سوى لأن البحر حماهما من أعداء الحرية الملتصقين بالأرض".

إنه يصور الإنسان بشكل بدائي، يوقف الزمن عند الطبيعة للبدائية؛ ليحاكم سياسة العصر الراهن استناداً إلى هذه التصورات الجغرافية والطبائع البدائية للجماعات البشرية القديمة. رغم ما تنشأ من تغيرات وتطورات في ميادين الاقتصاد والسياسة والأيدولوجيا وفي وسائل الحرب ذاتها.

اليمن والسعودية!

بما يُمكن اعتباره تبريراً مستقبلياً للعدوان على اليمن، أو تمهيداً سياسياً له، يُبالغ المؤلف في الخطر الذي تمثله الجغرافيا اليمنية والإنسان اليمني على المملكة العربية السعودية، بتصوير الإنسان اليمني كائن قبلي بدائي لديه رغبة الاجتياح وإطلاق النار كما خلقته الجِبال، متجاهلاً أن واقع العلاقة بين البلدين هو الذي يجعل من اليمن خطراً على السعودية أو أماناً لها، فالسياسة (القديمة ـ الراهنة) التي تتبعها السعودية تجاه اليمن القائمة على تمزيقه وتفتيته وإبقائه ضعيفاً بدون مؤسسات مُفقراً، هو ما يخلق الخطر، فيما لو تعامل مع اليمن باحترام متبادل ودعمت بقاءه موحداً، فلن يمثل خطراً؛ إذ إن الخطر ليس فقط أفضلية جغرافية، بل مُعطى سياسياً اجتماعياً يُسهم البشر في خلقهُ، لا لعنة جغرافية، كما أن علاقة المملكة بشعبها الذي يجعلها ضعيفة من الداخل هوَ ما يُمثل خطراً عليها، فلو تماسكت من الداخل ما عُدت اليمن خطراً عليها بهذا الشَكل المُبالغ فيه؛ إذ تحضر الأخطار من حولها ومن مخيلتها حول اليمن والعراق وإيران لواقع ضعفها الداخلي، ومستنداً على معرفته بالجغرافيا وتقارير العسكريين الأمريكيين، يقول المؤلف: "لن أنسى أبداً ما قالهُ لي خبير عسكري أمريكي في العاصمة اليمنية صنعاء "في اليمن هناك أكثر من عشرين مليون شخص مكافح، ذوي عقلية تجارية، مسلح تسليحاً جيداً، وكل منهم يعمل بكل جد مقارنة بجيرانهم السعوديين. إنها المُستقبل، وهوَ ما يُصيب الحكومة في الرياض بالقلق"، ويضيف: "إن الخطر الأساسي على المملكة العربية السعودية، المرتكزة على نجد هوَ اليمن؛ فعلى الرغم من أن اليمن لا تملك سوى ربع مساحة أراضي المملكة العربية السعودية، فإن سكانها يبلغون الحجم نفسهُ تقريباً؛ بحيث يقع القلب الديموغرافي البالغ الأهمية لشبه الجزيرة العربية في

الركن الجنوبي الغربي الجبلي منها". ويختم مبالغاته في خلاصة أقرب إلى التهديد منها إلى التحليل: "خلاصة القول أنهُ في شبه الجزيرة العربية يبقى في جنوب غرب البلاد ذي الكثافة السكانية العالية هو المنطقة التي تكون المملكة العربية السعودية فيها غير حصينة بالفعل: فمن هنا تتدفق الأسلحة، والمتفجرات، والمخدرات، وأوراق القات عبر الحدود اليمنية. إن مستقبل اليمن المزدحم بسكانه وذوي الطبيعة القبلية سيمارس دوراً كبيراً في تحديد مستقبل المملكة العربية السعودية، وربما كانَ ذلك متعلقاً بالجغرافيا أكثر مما يتعلق بالأفكار".

معنا .. إتصالك أسهل

يجمعنا حب الوطن

وشبكة باسم اليمن

مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني

مؤسسة بحثية تعنى بدراسة وتحليل الشؤون اليمنية والإقليمية والدولية وتقديم مادة علمية تحليلية عن مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومتابعة مسار التحولات والمستجدات السياسية، وأنماط التفاعلات الدولية والإقليمية، وتوقع مساراتها ونتائجها وإعداد التوصيات اللازمة بشأنها، والإسهام في تنمية الوعي السياسي العام وترشيد القرار السياسي.

من أهداف المركز

- إعداد ونشر الدراسات والبحوث في المجالات الاستراتيجية المختلفة.
- إصدار المجلات والنشرات في المجالات المختلفة بما يتفق مع أهداف المركز.
- ترجمة ونشر الكتب والدراسات التي تتفق مع أنشطة وأهداف المركز.
- عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات السياسية وورش العمل وحلقات النقاش.
- إجراء دراسات قياس الرأي العام والمسوحات الميدانية للظواهر ذات العلاقة باهتمامات المركز.

الجمهورية اليمنية - صنعاء - حي الجراف.
هاتف: ٠٠٩٦٧١٣٣٧٣٠٠+
صندوق بريد: ٤١٩٠
بريد الكتروني: yecscs@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.yecscs.com